



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

توظيف المشتقات المالية لتخفيض المخاطر في ظل جائحة (Covid -19) أنموذجاً مقترحاً

"بحث تطبيقي في شركة بغداد للمشروبات الغازية وشركة بغداد للعراق للنقل والاستثمارات العقارية"

أطروحة دكتوراه مقدمة الى:

مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل

درجة دكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة

تقديم بها :

محمد سلمان داود الكرعاوي

بإشراف

أ.د طلال محمد علي الججاوي

2022 ميلادية

1443 هجرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابًّا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ ۚ

إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا نَأْكُلُونَ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ

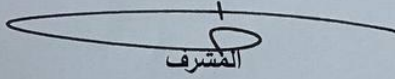
مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ ﴿٤٨﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ

عَامٌ فِيهِ يَغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴿٤٩﴾ يوسف: ٤٧ - ٤٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
العظيمة

أقرار المشرف

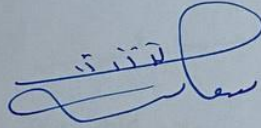
أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (توظيف المشتقات المالية لتخفيض المخاطر في ظل جائحة (Covid -19) أنموذجاً مقترحاً) والتي تقدم بها الطالب (محمد سلمان داود الكرعوي) قد جرى تحت إشرافي في كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة كربلاء، وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه الفلسفة في علوم المحاسبة.


المشرف

أ.د. طلال محمد علي الججاوي

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف، أشرح الأطروحة للمناقشة)



الأستاذ الدكتور

أسعد محمد علي العواد

رئيس قسم المحاسبة

كلية الإدارة والإقتصاد/ جامعة كربلاء

2022/ /

إقرار الخبير اللغوي

أقر بأن الاطروحة الموسومة بـ(توظيف المشتقات المالية لتخفيض المخاطر في ظل جائحة (Covid -19) أنموذجاً مقترحاً) بحث تطبيقي في شركة بغداد للمشروبات الغازية وشركة بغداد للعراق للنقل والاستثمارات العقارية للطالب (محمد سلمان داود الكرعوي)، قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم وخالٍ من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت....

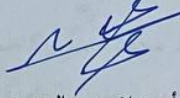


م. د علاوي كاظم كشيح

2022/ /

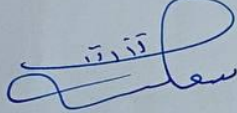
إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ (توظيف المشتقات المالية لتخفيض المخاطر في ظل جائحة (Covid -19)-أنموذجاً مقترحاً) والمقدمة من الطالب (محمد سلمان داود) في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا إنها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في علوم المحاسبة بتقدير (جيد جداً).



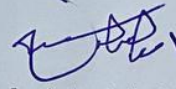
أ.د. علاء عبد الحسين الساعدي

رئيساً



أ.د. اسعد محمد علي وهاب العواد

عضواً

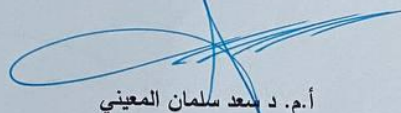


أ.د. ابتهاج إسماعيل يعقوب

عضواً

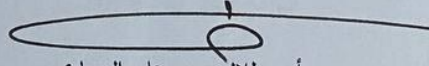
أ.م. د. جاسم عيدان براك

عضواً



أ.م. د. سعد سلمان المعيني

عضواً



أ.د. طلال محمد علي الجاوي

عضواً ومشرفاً

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على أطروحة الدكتوراه/
قسم المحاسبة للطالب (محمد سلمان داود الكرعوي) الموسومة بـ (توظيف
المشتقات المالية لتخفيض المخاطر في ظل جائحة (Covid -19)
أنموذجاً مقترحاً) ، أرشح هذه الاطروحة للمناقشة.

أ. د محمد حسين كاظم الجبوري

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة كربلاء على قرار توصية لجنة المناقشة

أ.د. علاء فرحان طالب

عميد كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة كربلاء

التاريخ 13 / 4 / 2022



إلى الرحمة المهداة

رسولنا وشفيعنا

محمد

صلى الله عليه وآله وسلّم

إلى إمامي صاحب الزمان

عجل الله فرجه

إلى روح أبي الغالي ... (رحمه الله)

إلى روح أخويّ الشهيدين حسام وعلي ... (رحمهما الله)

إلى أمي الحبيبة حفظها الله...

إلى زوجتي وأولادي ... وإلى إخوتي وأخواتي

إلى جميع أقربائي وأحبائي

أهدي جهدي المتواضع



الباحث



الشكر والامتنان

اعترافاً مني بالفضل لأهله، أتقدم بوافر الشكر والامتنان للسيد رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور باسم خليل نايل السعيدي، كما وأشكر السيد عميد الكلية أ. د. علاء فرحان طالب لما قدمه من رعاية كريمة وأهتمام بالغ، فجزاهم الله عني خير الجزاء، ولا يفوتني في هذا المقام أن اشكر السيد رئيس قسم المحاسبة أ. د. اسعد محمد علي العواد، على ما قدمه من اهتمام بالغ لانجاز هذه الاطروحة، ثم أتوجّه بشكري الوافر لاستاذي الفاضل أ. د. طلال محمد علي الججاوي على ما أولاني من رعاية وعناية وتوجيه، كان له الإثر الواضح في انجاز هذه الاطروحة فجزاهم الله عني خير الجزاء ونفع الله بهم وبعلمهم، ولا يفوتني في هذا المقام أن اشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة المحترمون الذين ساهموا في هذا الإنجاز وعلى تحملهم عناء السفر وعلى جهدهم الكبير في تقويم هذا الاطروحة، كما أشكر كل زملائي وأخص منهم من ساعدني بتوجيه أو إرشاد أو نصيحة وكل من كان له الفضل عليّ في إتمام هذا الجهد فجزاهم الله عني خيراً وفي الختام أسأل الله أن أكون قد وفقت في هذا الموضوع وأن يجزييني الله به الجزاء الاوفر ويجعله عملاً صالحاً مقبولاً أنه على كل شيء قدير .

الباحث

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	إقرار الخبير العلمي
	إقرار الخبير اللغوي
	إقرار المشرف
	إقرار لجنة المناقشة
	إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا
	الآية القرآنية
	الإهداء
	الشكر و الامتنان
ا	قائمة المحتويات
ب-د	قائمة الجداول
هـ	قائمة الأشكال
و	قائمة المختصرات
ز	قائمة الملاحق
1	المستخلص
3-2	المقدمة
13-4	الفصل الأول: أبحاث سابقة والاطار المنهجي
9-5	المبحث الأول: أبحاث سابقة واسهام البحث الحالي
13-10	المبحث الثاني : الاطار المنهجي
47-14	الفصل الثاني: المخاطر وكيفية ادارتها والتحوط منها
35-15	المبحث الأول: مفهوم المخاطرة وكيفية ادارتها
47-36	المبحث الثاني : مفهوم التحوط وانواعه وعلاقته بالمخاطر
73-48	الفصل الثالث: الاطار النظري للمشتقات وعلاقتها بإدارة المخاطر
64-49	المبحث الأول: الاطار النظري
73-65	المبحث الثاني : المشتقات وعلاقتها بالمخاطر
108-74	الفصل الرابع: علاقة المشتقات المالية بجائحة (covid-19) والمعايير المحاسبية
89 - 75	المبحث الأول: الازمات المالية وجائحة (covid-19)
108 - 90	المبحث الثاني : المشتقات والمعايير المحاسبية
154-109	الفصل الخامس: توظيف المشتقات المالية لتخفيض المخاطر
159-155	الفصل السادس: الاستنتاجات و التوصيات
157-156	المبحث الأول: الاستنتاجات
159-158	المبحث الأول: التوصيات
175-160	المصادر و المراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجداول
17	مفهوم إدارة المخاطر	1-2
43	أنواع التحوط	2-2
44	التغيرات بالقيمة العادلة للبند المغطى	3-2
45	التغيرات بالقيمة العادلة في تدفق نقدي متوقع	4-2
91	مواضيع ومعايير GAAP, IFRS	1-4
92	الاختلاف بين GAAP, IFRS في المشتقات والتحوط	2-4
100	مميزات العقود الأجلة وعيوبها	3-4
105	مميزات وعيوب عقود المبادلات	4-4
111	الأصول الثابتة بعد اجراء المعالجة المحاسبية لتجنب مخاطر (COVID- 19)	1-5
112	ملخص الأصول قبل وبعد اجراء المعالجة المحاسبية لتجنب المخاطر (COVID- 19)	2-5
112	قائمة الدخل الجزئية لشركة بغداد للمشروبات الغازية	3-5
112	قائمة المركز المالي الجزئية لشركة بغداد للمشروبات الغازية	4-5
113	استثمارات مالية طويلة الاجل قبل الدخول بعقد المشتقات المالية	5-5
113	التغيرات في سعر السهم من تاريخ العقد الى تاريخ الانتهاء	6-5
114	قائمة الدخل الجزئية لشركة بغداد للمشروبات الغازية للاستثمارات المالية	7-5
114	قائمة المركز المالي الجزئية لشركة بغداد للمشروبات الغازية للاستثمارات المالية	8-5
115	كشف المخزون بعد اجراء المعالجة المحاسبية وتكوين هبوط الأسعار	9-5
115	قائمة المركز المالي الجزئية لشركة بغداد للمشروبات الغازية الخاصة بالمخزون	10-5
116	حساب المدينين واجراء المعالجة المحاسبية وتكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها	11-5
116	قائمة المركز المالي الجزئية لشركة بغداد للمشروبات الغازية	12-5
117	القيمة الحالية للنقود ودفع سعر الخيار	13-5
117	راس المال الاسمي والمدفوع الجديد بعد إضافة أرباح المساهمين	14-5
118	الدائنين قبل وبعد المعالجة المحاسبية	15-5
118	الرواتب والأجور قبل وبعد اجراء المعالجة المحاسبية	16-5
120	المستلزمات الخدمية قبل وبعد الإجراءات المحاسبية	17-5
121	تأجيل قسط الايجار المباني والالات ووسائل النقل وفوائد واستئجار الأراضي	18-5
122	عقد المبادلات بين الشركة والمصرف وبين الشركة والمؤجر والفوائد	19-5
122	عقد المبادلات بين الشركة والمصرف وبين الشركة والمؤجر والفوائد بمعدل فائدة متغير (7%)	20-5
123	المبيعات قبل وبعد اجراء المعالجة المحاسبية	21-5
123	المستلزمات السلعية قبل وبعد اجراء المعالجة المحاسبية	22-5
123	مكاسب / خسائر غير متحققة	23-5
124	قائمة المركز المالي قبل وبعد اجراء المعالجات المحاسبية	24-5
125	قائمة الدخل قبل وبعد المعالجات المحاسبية	25-5

125	احتساب الاحتياطي قبل وبعد المعالجات المحاسبية	26-5
126	الفائض المتراكم	27-5
127	الاحتياطيات	28-5
129	سلوك الأسعار الحاضرة والاجلة لشركة بغداد للمشروبات الغازية المفترضة	29-5
130	نتائج اثر التحوط بالعقود الآجلة في العائد لشركة بغداد للمشروبات الغازية المفترضة	30-5
132	الأصول غير المتداولة بعد اجراء المعالجات المحاسبية لشركة بغداد العراق	31-5
132	ملخص الأصول غير المتداولة قبل وبعد الاجراء المعالجة المحاسبية لشركة بغداد العراق	32-5
133	قائمة الدخل قبل وبعد المعالجات المحاسبية لشركة بغداد العراق	33-5
133	قائمة المركز المالي قبل وبعد اجراء المعالجات المحاسبية لشركة بغداد العراق	34-5
133	استثمارات مالية طويلة الاجل قبل الدخول بعقد المشتقات المالية لشركة بغداد العراق	35-5
134	التغيرات في سعر السهم من تاريخ العقد الى تاريخ الانتهاء للشركات المستثمرة	36-5
134	التغيرات في سعر السهم من تاريخ العقد لغاية تاريخ الانتهاء لشركة البادية	37-5
135	قائمة الدخل قبل وبعد المعالجات المحاسبية لشركة البادية	38-5
135	قائمة المركز المالي قبل وبعد اجراء المعالجات المحاسبية لشركة البادية	39-5
136	التغيرات في سعر السهم من تاريخ العقد لغاية تاريخ الانتهاء لشركة العشار	40-5
136	قائمة الدخل قبل وبعد المعالجات المحاسبية لشركة العشار	41-5
137	قائمة المركز المالي قبل وبعد اجراء المعالجات المحاسبية لشركة العشار	42-5
137	التغيرات في سعر السهم من تاريخ العقد لغاية تاريخ الانتهاء لشركة طريق الخازر	43-5
138	قائمة الدخل قبل وبعد المعالجات المحاسبية لشركة طريق الخازر	44-5
138	قائمة المركز المالي قبل وبعد اجراء المعالجات المحاسبية لشركة طريق الخازر	45-5
139	التغيرات في سعر السهم من تاريخ العقد لغاية تاريخ الانتهاء الشركة العراقية لانتاج البذور	46-5
139	قائمة الدخل قبل وبعد المعالجات المحاسبية الشركة العراقية لانتاج البذور	47-5
140	قائمة المركز المالي قبل وبعد اجراء المعالجات المحاسبية الشركة العراقية لانتاج البذور	48-5
140	ملخص عن نتائج عقود الخيارات للاستثمارات المالية	49-5
140	كشف المخزون قبل وبعد المعالجة المحاسبية ومخصص هبوط الأسعار	50-5
141	قائمة المركز المالي الجزئية لشركة بغداد العراق	51-5
141	حساب المدينين والإجراءات المحاسبية وتكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	52-5
142	قائمة المركز المالي الجزئية لشركة بغداد العراق	53-5
142	القيمة الحالية للنقود ودفق سعر الخيار	54-5
142	راس المال الاسمي والمدفوع الجديد بعد إضافة أرباح غير موزعة لسنة 2018	55-5
143	الدائنين قبل وبعد المعالجات المحاسبية	56-5
144	الرواتب والأجور قبل وبعد المعالجات المحاسبية	57-5

145	المستلزمات الخدمية قبل وبعد المعالجات المحاسبية	58-5
146	الإيرادات قبل وبعد المعالجات المحاسبية	59-5
146	المستلزمات السلعية قبل وبعد اجراء المعالجة المحاسبية	60-5
147	مكاسب وخسائر غير متحققة	61-5
147	قائمة المركز المالي قبل وبعد المعالجات المحاسبية	62-5
148	قائمة الدخل قبل وبعد المعالجات المحاسبية	63-5
149	احتساب الاحتياطي قبل وبعد المعالجات المحاسبية	64-5
149	الفائض المتراكم	65-5
151	الاحتياطيات	66-5
153	سلوك الأسعار الحاضرة والاجلة شركة بغداد العراق	67-5
154	نتائج اثر التحوط بالعقود الاجلة في العائد لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية	68-5

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
12	مخطط البحث	1- 1
39	علاقات التحوط	1-2
96	علاقة IFRS 9 مع المعايير الأخرى	1-4
97	أنواع المشتقات المالية	2-4
99	أنواع العقود المستقبلية	3-4
101	أنواع العقود الاجلة	4-4
104	أنواع الخيارات	5-4
105	أنواع عقود المبادلات	6-4

قائمة المختصرات

الاختصار	العنوان باللغة الانكليزية	العنوان باللغة العربية
AMOS	Analysis of Moment Structures	برنامج احصائي لتحليل المسار
AOCI	Other Comprehensive Income	صافي الدخل الشامل الاخر
CRD	Capital Requirements Directive	توجيه متطلبات رأس المال
FASB	Financial Accounting Standard Board.	مجلس معايير المحاسبة المالية (الأمريكي)
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles (GAAP)	مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً
IAS	International Accounting Standard.	معيار المحاسبة الدولي
IASB	International Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standard Committee.	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير الإبلاغ المالي الدولي
IFRS 13	International Financial Reporting Standard ,Fair value	معيار الإبلاغ المالي الدولي (القيمة العادلة 13)
IFRS 9	Financial Instruments	معيار الإبلاغ المالي الدولي (الادوات المالية 9)
IOSCO	International Organization of Securities Commissions	المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية
IRM	Institute of risk management	معهد إدارة مخاطر المشروع
ISDA	International Swaps and Derivatives Association	الرابطة الدولية للتبادل والمشتقات هي منظمة تجارية للمشاركين في سوق المشتقات المالية خارج البورصة.
OTC	Over-the-counter	تداول الأوراق المالية للشركات خارج البورصة
SFAS 157	Financial Accounting Standard 157	بيان معيار المحاسبة المالية الأمريكي (الخاص بالقيمة العادلة 157)
Smart Pls	Smart Pls	برنامج احصائي
SPSS	Statistical Program Social Sciences	البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية
US FDA	Food and Drug Administration	إدارة الغذاء والدواء الأمريكية

قائمة الملحق

رقم الملحق	الملحق
1	قوائم مالية لشركة بغداد للمشروبات الغازية
2	قوائم مالية لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية

المستخلص:

يهدف البحث على استخدام عقود المشتقات المالية المناسبة في ضبط المخاطر الناتجة من الجائحة الحالية والتعرف على المخاطر المحدقة بالشركات والتعرض للمداخل والمعالجات المحاسبية المناسبة والبحث المعرفي لإجراء الإصلاحات بما يتوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولي، واتباع الباحث في تطبيق بحثه استخدام المشتقات المالية والمعالجات المحاسبية على القوائم المالية لقطاعي الصناعة لشركة بغداد للمشروبات الغازية، وقطاع الخدمات لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية لتخفيض المخاطر التي تتعرض لها، واعتمد الباحث المنهج الاستقرائي في الجانب النظري ممزوجة بالمنهج الاستنتاجي في الجانب العملي، واتباع الباحث المنهج التحليلي عن طريق الاستعانة بالمصادر المتوفرة والمختلفة وتحليل ما فيها للتعرف على متغيرات البحث وما يرتبط بها من عوامل تمكن من بحث العلاقة فيما بينها وأثرها في تحقيق النتائج المرجوة، ولغرض إثبات فرضية البحث اعتماد أسلوب افتراضي في قياس عناصر القوائم المالية عن طريق توظيف المشتقات المالية والمعالجات المحاسبية لتخفيض المخاطر التي تواجه الشركات، واعتمد الباحث في الجانب التعزيزي الأسلوب الاستطلاعي عن طريق الاستبانة، لبيان أثر استخدام المشتقات المالية في تجاوز المخاطر وضبطها في ظل الظروف الصعبة (COVID 19-) ويعالج البحث مشكلة التأثيرات السلبية للأزمات بشكل عام والجائحة بشكل خاص باستخدام أدوات مالية مشتقة في ظل ظروف عدم التأكد وتمكينها من ضبط المخاطر بشكل فعال وناجح. وان استخدام المشتقات المالية سيساعد على التحوط من المخاطر وتخفيض تبعاتها، وفيما يخص النتائج التي جرى التوصل إليها فقد عزز المركز المالي لشركتي بغداد للمشروبات الغازية وبغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية، باكتساب أصول مالية من جراء المعالجات المحاسبية والمشتقات المالية. وان توظيف تلك المكاسب بأصول مالية متحوط لها يعزز من قدرتهما على الاستمرار ومعالجة المخاطر قبل حدوثها، فتخفيض المخاطر باستخدام تلك الأدوات المشتقة الحديثة يعد موضوعاً جوهرياً لجميع الشركات بناءً على عوائد هذه الأدوات كالتحكم بالتدفقات المالية المنتظمة وتحقيق أرباح رأسمالية وتقليل المخاطر، فالبحث يناقش الآثار الإيجابية للتحوط باستخدام هذه الأدوات فضلاً عن إمكانية تطبيقها في الشركات العراقية الصناعية والخدمية في ظل الجائحة ويوصي البحث على تبني هذه الاستراتيجيات وأساليب تمكنها من المخاطر وتضمن لها الاستمرارية ومن ثم الارتقاء إلى المنافسة.

مقدمة:

أدى التطور في وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتقدمة والحديثة وتحرير الأسواق العالمية من القيود التي تحد من نشاط الشركات وانتقال رؤوس الأموال الأجنبية بسهولة، فضلاً عن، المنافسة الشديدة بين الشركات المختلفة من مصارف تجارية، وشركات صناعية، وخدمية الى ابتكار الأدوات المالية المشتقة للتحوط من آثار المخاطر (كمخاطر السوق)، على أصول والتزامات تلك الشركات، وعلى نتائج اعمالها وبالنتيجة، ضبط اثار تلك المخاطر على القوائم المالية وقيمتها السوقية وأدت زيادة حجم التعامل في المشتقات المالية وبالنتيجة، تعاضم تأثيرها في الأسواق المالية عموماً، الى الاعتقاد بانها أصبحت تمثل جوهر الاستثمار والتمويل وإدارة المخاطر. وفي ظل زيادة استخدام وتنوع الأدوات المالية المشتقة من الشركات يمكن ان يترتب على التعامل في هذه الأدوات خسائر مالية قد تعيق عملها من جراء الاستخدام السيئ وهو المضاربة. ومن هنا تكون علاقة إيجابية بين التعامل في المشتقات المالية وبين التقلبات التي تنتج مكاسب أو خسائر للشركة. ومن الوسائل لمواجهة المخاطر هي أدوات محاسبة التحوط لتعزيز جودة الأرباح عن طريق تطبيق المشتقات المالية.

إنّ ظهور جائحة (COVID – 19) وزيادة حجمها ومدتها وتأثيرها التي لم تنته لغاية كتابة هذا البحث، والذي ينعكس بشكل مباشر على الصحة العامة، ألزم الحكومات اجراء قيود على حركة الافراد والشركات، نتج عن ذلك انقطاع حركة الافراد والبضائع في أغلب دول العالم، وقد أدى ذلك الى تأثير سلبي وجوهري في القوائم المالية، ومن الاثار المحتملة على الشركة تعطل الزبائن وعائداتها وغياب وتسريح العاملين، وزيادة مستويات المخزون، وانخفاض قيمة الأصول التي تحتفظ بها، والممتلكات والمعدات والأوراق المالية المتداولة، وتقلبات السوق المالية وتدهورها ومشاكل الائتمان ومخاوف السيولة. إنّ استمرار هذه الظروف سيؤدي الى تراجع اقتصادي واسع وقد يكون له تأثير سلبي طويل الأجل على نتائج الاعمال وعلى استمرارها في مزاولة نشاطها.

يتضح لنا من تلك الأحداث ذات الطابع المالي والتي ظهرت نتيجة ظهور جائحة (COVID – 19) ستحتاج المنظمات المهنية المحاسبية والمحاسبين الوقوف عندها والعمل على إعادة تقييمها وتحليلها بشكل مستمر للتعرف على البيانات المالية، هل هي بحاجة الى التعديل أم لا؟ وهل هناك حاجة ماسة للافصاحات الإضافية أم لا؟ كل ذلك يعد بمثابة تحديات تواجه المنظمات المحاسبية والمحاسبين لايجاد الحلول المناسبة والناجعة سواء كانت على وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية المعمول بها في هذه المدة أم إيجاد معالجات محاسبية مستحدثة لم تكن قد تنبته لها من قبل. وسيجري تطبيق ذلك على شركتي بغداد للمشروبات الغازية من قطاع الصناعة وشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية من قطاع الخدمات.

تضمن البحث ستة فصول، تناول الفصل الأول الابحاث السابقة والاطار المنهجي، ويتكون من مبحثين: الأول يتناول بعض الابحاث السابقة والاسهامات التي يقدمها البحث الحالي التي تعرضت لمتغيرات البحث والثاني يتناول الاطار المنهجي للبحث، أما الفصل الثاني فقد تناول المخاطر وكيفية إدارتها والتحوط منها ويتكون من مبحثين: الأول مفهوم المخاطرة (وكيفية إدارتها) والثاني مفهوم التحوط وأنواعه وعلاقته بالمخاطر، أما الفصل الثالث فقد تناول الإطار النظري للمشتقات المالية وعلاقتها بتخفيض المخاطر ويتكون من مبحثين: الأول الإطار النظري للمشتقات المالية، أما الثاني فقد تناول المشتقات وعلاقتها بتخفيض المخاطر. اما بخصوص الفصل

الرابع فهو يتناول علاقة المشتقات المالية بالجائحة والمعايير المحاسبية الدولية ويتكون من مبحثين: الأول علاقة الجائحة بالأزمة المالية والثاني المشتقات والمعايير المحاسبية، أما الإطار التطبيقي فقد تضمنه الفصل الخامس من البحث الذي تناول توظيف المشتقات المالية والمعالجات المحاسبية لتخفيض المخاطر، قطاع الصناعة التحويلية المتضمن نبذة مختصرة عن (شركة بغداد للمشروبات الغازية وشركة بغداد للنقل والاستثمارات العقارية) والمعالجات المحاسبية التي أجريت على القوائم المالية لهما فضلاً عن توظيف المشتقات المالية للتحوط من المخاطر، أما الفصل السادس يتكون من مبحثين؛ الأول عرض الاستنتاجات التي توصل لها الباحث على المستويين النظري والعملي؛ والثاني عرض التوصيات التي قدمها الباحث لحل المشاكل المشابهة لمشكلة البحث.

الفصل الأول

الابحاث السابقة والإطار المنهجي

- المبحث الأول: الأبحاث السابقة وإسهام البحث الحالي
- المبحث الثاني: الإطار المنهجي

المبحث الأول

الابحاث السابقة والاسهامات التي يقدمها البحث الحالي

يتناول هذا المبحث عرضاً موجزاً لأهم نتائج الأبحاث السابقة التي تناولت المجالات ذات الصلة بموضوع المشتقات المالية والمخاطر وإمكانية تطبيقها في الشركات، والتي كان لها التأثير الكبير في إغناء البحث في جوانبيه النظري والعملية مما مهد الطريق للباحث لإكمال ما بدأه الباحثون السابقون، عن طريق تحليل هذه الأبحاث وتحديد موقع البحث الحالي من الأبحاث السابقة وما سيضيفه من معرفة في حقل الاختصاص، ويشير الباحث إلى أنه لم يتسن له الاطلاع على بحث تناول موضوعي المشتقات وتأثيرها في إدارة المخاطر، لذا سيجري عرض الأبحاث التي تناولت واحد أو أكثر من متغيرات البحث، كالاتي :

تتناول الأبحاث السابقة ثلاثة أنواع من الدراسات: منها العراقية والعربية ومنها الاجنبية وسيجري عرضها كالاتي:

1.1.1. الابحاث العراقية: التي تناولت متغيرات البحث هي كالاتي:

(1) بحث (الحسناوي، 2006):

أكد الحسناوي في بحثه "استخدام خيارات مستقبلات السلع في تحوط المخاطرة السعرية للنفط الخام العراقي 2006" المطبق على عينة من 12 عقد من عقود مستقبلات برنت IPE من يناير 2005 الى ديسمبر 2005، وهدف البحث على إثبات ما إذا كان نموذج كلفة الاحتفاظ المعدل العائد الملائم هو أكثر دقة وواقعية من نماذج كلفة الاحتفاظ الكلاسيكي في تسعير عقود مستقبلات السلع الملائمة أو لا؟ عموماً والنفط الخام خصوصاً، وبيان ما إذا كانت هناك علاقة تربط بين العائد الملائم والأساس من جهة، وبين صافي العائد الملائم والأساس من جهة ثانية، وكانت أهم النتائج، ان هناك علاقة طردية بين العائد الملائم والأساس وعلاقة عكسية بين صافي العائد الملائم والأساس، وأن نموذج (بلاك) دقيق في تسعير عقود الخيارات الأوربية على مستقبلات السلع وقد تم الاستفادة من هذا البحث في الجانب النظري الخاص بالمستقبلات.

(2) بحث (السراي، 2014):

يرى السراي في بحثه "التحوط باستخدام خيارات مبادلات نكول الائتمان" الذي طبق في إحدى شركات الطاقة الأمريكية وقد هدف البحث على تزويد الجهات ذات العلاقة فضلاً عن الأكاديميين بالمعرفة المتخصصة والمتعمقة بأهمية سوق خيارات مبادلات نكول الائتمان ودوره في التحوط من مخاطرة نكول الائتمان، والكشف عن مدى مرونة وفاعلية ومخاطرة التحوط باستخدام عقود خيارات مبادلات نكول الائتمان بالمقارنة مع التحوط باستخدام عقود مبادلات نكول الائتمان، وقد توصل الباحث الى اهم النتائج وهي إن عقد مبادلات نكول الائتمان يعد أداة غاية في الأهمية على مستوى الاقتصاد إذ يساعد الدائنين في تخفيف مخاطرة الائتمان، ويرفع من مستوى السيولة للمدينين، فضلاً عن تقديمه إشارات عن الجدارة الائتمانية للشركات، وإن استخدام عقود مبادلات نكول الائتمان كاستراتيجية لتحوط مخاطرة النكول هو أفضل بكثير من حالة عدم التحوط على الإطلاق. وقد تم الاستفادة من البحث في الجانب النظري الخاص بالخيارات والمخاطر الخاصة بالائتمان.

(3) بحث (الكندي، 2019):

هدف الكندي في بحثه " استخدام عقود الخيارات في تخفيض المخاطر " التي طبقت على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، على التعرف على مميزات عقود الخيارات وإظهار الايجابيات والسلبيات لهذه العقود ومدى قدرتها على تخفيض المخاطر المتعلقة بالسوق وخاصة بالمؤشر العام للسوق (ISX60)، وان اهم النتائج التي توصل اليها يوجد فرق كبير وشاسع بين العوائد الناتجة من استراتيجية شراء عقود الخيارات الأوروبية عند التحوط والعوائد الفعلية المتحققة من حركة أسعار المؤشر العام في سوق العراق للأوراق المالية، إن العوائد الناتجة من استراتيجية بيع عقود الخيارات الأوروبية عند التحوط تكون أكبر من العوائد الفعلية المتحققة من حركة للمؤشر العام في سوق العراق للأوراق المالية، واستفادة الباحث من البحث في مجال عقود الخيارات.

2.1.1. الابحاث العربية: التي تناولت متغيرات البحث وهي كالاتي:

(2) بحث (بلعيدة، 2015):

يرى بلعيدة في بحث " دور المشتقات المالية في تغطية مخاطر السوق المالي " وكانت عينة البحث في الاسواق المنظمة وغير المنظمة في مجموعة من الدول وحسب المعلومات المتوفرة في ثلاث عشرة دولة من الدول الصناعية للفترة من 2012-2014 وهي (أمريكا الشمالية وكندا ودول أوروبا متمثلة بـ ألمانيا – بريطانيا – فرنسا- إسبانيا- البرتغال- لوكسمبورغ –السويد -سويسرا، أما دول آسيا متمثلة في اليابان – الصين- وكوريا الجنوبية) وهدف البحث الى محاولة إعطاء تصور ما هي المشتقات المالية وأهم استراتيجيتها، ومحاولة معرفة الكيفية التي تدار بها مخاطر السوق باستعمال المشتقات المالية، وأهمية موضوع المشتقات وما تشكله من تعاملات في البورصات ومع إقبال الدول العربية على التعامل بها يكتسب الموضوع أهمية كبيرة لكثرة الجدل حول مشروعيتها من الناحية الإسلامية، وقد توصل الباحث الى أهم النتائج ان المشتقات المالية والمتمثلة في كل من عقود الخيار، العقود المستقبلية، العقود الآجلة وعقود المبادلات تعد من أهم منتجات الهندسة المالية، وهي تستعمل في إدارة مختلف المخاطر التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية المالية وتغطيتها، خاصة ما يتعلق بمخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الأسهم، إن الأسلوب الذي يسمح للمشتقات المالية بأداء وظيفتها الأساسية وهي التغطية، يكون عن طريق الحد من التعامل في إطار السوق غير المنظمة، إن حجم المشتقات المالية المتداولة في السوق غير المنظم المبني على المضاربة أكبر كثير من حجم تداولها في السوق المنظم المبني على التغطية، وهو ما قد يؤدي إلى التعرض للأزمات المالية والتي تنتشر بسرعة وتصبح عالمية في ظل العولمة، وكان مجال الاستفادة في الجانب النظري، الخاص المشتقات المالية والمخاطر.

(2) بحث (معتوق ويحيى، 2015):

يرى كل من معتوق ويحيى في بحثهم "قياس أثر تداول المشتقات المالية في البورصة على المخاطر المالية دراسة مقارنة بسوق البورصة التركبية قبل وبعد تداول المشتقات المالية للفترة 1994 – 2015" والذي يجري على عينة من الشركات المدرجة في الأسواق المالية التركبية وقد هدف بحثهما تحديد مفهوم كل من المشتقات المالية والمخاطر المالية المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية، وقياس المخاطر المالية عن طريق استعمال نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM ، التباين والانحراف المعياري، إبراز أثر تداول المشتقات المالية في سوق الأوراق المالية على المخاطر المالية، وقد توصل الى ان المشتقات المالية كانت وليدة حاجة وضرورة

لتقديم خدمة التغطية ضد المخاطر المالية، كمخاطر: (السوق، الائتمان والسيولة، التشغيل، التغييرات السعرية، القانونية... الخ)، إلى جانب أن المشتقات المالية تتيح فرص استثمارات جديدة، كما أن لها دوراً مهماً في زيادة حجم ونشاط وكفاءة سوق الأوراق المالية وتفعيل وظيفته وكان مجال الاستفادة من البحث هو التعرف على المشتقات المالية وإدارة المخاطر.

(3) بحث (منصور، 2016):

وفي بحث منصور " أثر المشتقات المالية على استقرار الأسواق المالية" الذي اجري على عينة من المصارف التجارية المدرجة في الأسواق المالية في الجزائر، وهدف البحث الحد من مخاطر التقلبات في معدلات العائد وأسعار الصرف وأسعار السلع، وكانت اهم النتائج التي توصل إليها المشتقات المالية أنها بحكم طبيعة تلك الأدوات إذ هي ترتبط بالتوقعات فهي كذلك تتضمن احتمالات الربح والخسارة، إذ أنها في حد ذاتها تتضمن مخاطر تؤدي في بعض الأوقات إلى خسائر هائلة وغير محتملة ، مما يتسبب في خلق الأزمات ، لذلك تتزايد النداءات بضرورة تنظيم هذه المنتجات ، وتنميط عقودها لضمان استقرار أسواق المشتقات في العالم وتم التعرف على مخاطر أسعار الصرف والفائدة والسلع من خلال هذا البحث.

(4) بحث (هشام، 2018):

تناول هشام في بحثه **مخاطر عقود المشتقات المالية و انعكاساتها على الأزمة المالية العالمية : دراسة تحليلية في مصرف (Toronto-Dominion)** دور المخاطر الناشئة عن الاستخدام المفرط للعقود للتداول في الأزمات المالية، بما في ذلك الأزمة المالية العالمية الأخيرة في (2008) والتي تعرف بأزمة الرهن العقاري، وقد تم اختيار مؤشر مخاطر عقود المشتقات كما تم التعبير عنه في مقياس (القيمة المعرضة للخطر) ليكون المجال الرئيسي لاختبار فرضية البحث، كما تمت متابعة مدة العقد لـ (15) سنة بين الأعوام (2001-2015)، وهي الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية، بينما تمثل الثانية الفترة الزمنية التي تلت ذلك، وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات لكن كان من أهمها وجود فرق كبير بين مخاطر عقود المشتقات في الفترتين اللتين سبقتا الأزمة المالية العالمية وتلك التي تلتها، وأوصى بضرورة قيام إدارة بنك (تورنتو - دومينيون) بقياس إيراداتها من تعاملاتها في عقود المشتقات بشكل دوري وفي إدارة التفاصيل بهدف تقليل المخاطر وتحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار في هذا العقد.

(5) بحث (مقدم وقдал ، 2019):

أكد مقدم وقдал في بحثهم "تطور حجم أسواق المشتقات المالية في العالم في الفترة ما بين (2005-2017)" أن المشتقات المالية تعتبر أدوات مالية حديثة النشأة، وتنقسم إلى أصناف وهي الخيارات، العقود المستقبلية أو العقود الآجلة، والمبادلات، ويتم تداول هذه الادوات المالية في سوقين مختلفين، الأول وهو السوق النظامي، أي البورصات، والثاني هو السوق غير النظامي، والذي يفوق حجمه بكثير السوق النظامي، وفي السنوات الأخيرة، شهدت أسواق المشتقات المالية، تطوراً ملحوظاً، لذلك هدف البحث إلى إبراز أهمية المشتقات المالية، على مستوى الاقتصاد العالمي، من خلال التطرق إلى أسواق المشتقات، حيث يتزايد حجم الأسواق بصورة مستمرة، على الرغم من الأزمات المالية التي مر بها العالم مؤخراً، حيث تشكل المشتقات المالية الخاصة بمعدل الفائدة، و عقود سعر الصرف، أكبر نسبة من المشتقات في هذه الأسواق، كما تسيطر أسواق أمريكا الشمالية، و أوروبا على معظم التداولات للمشتقات المالية، إلى جانب تطور الأسواق الناشئة، على غرار أوروبا الشرقية، كروسيا وتركيا، إضافة إلى أسواق الصين وجنوب إفريقيا والبرازيل قراءة أقل.

(6) بحث (بوسمينة، وآخرون، 2020):

أكد بوسمينة وآخرون، في بحثهم " دور المشتقات المالية في أزمة الرهن العقاري-دراسة تحليلية " ان المشتقات المالية عقود مالية تشتق من قيمة الأصل محل العقد، وقد ظهرت في البداية للتحوط من المخاطر، وتعظيم الأرباح، إلا أن التطور الكبير الذي شهدته هذه الأدوات، وكذلك اتساع نطاق التعامل بها أدى إلى حدوث الأزمات، أبرزها أزمة الرهن العقاري. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المشتقات المالية في نشوء أزمة الرهن العقاري 2007 – 2008. وإتبع المنهج الاستنباطي التحليلي في معالجة هذا الموضوع. وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: الاستخدام الواسع لعقود المشتقات كان له تأثير سلبي على عكس توقعات المتعاملين، مما أدى إلى إحداث خسائر على مستوى المؤسسات المالية، كذلك كانت المشتقات المالية السبب الرئيسي في نشوب أزمة الرهن العقاري .

3.1.1. الأبحاث الأجنبية : التي تناولت متغيرات البحث وهي كالآتي:

(1) بحث (Dewally & Shao , 2013):

توصل كل من Dewally & Shao في بحثهم " المشتقات المالية، والتعظيم، ومخاطر الانهيار " الذي جرى على عينة من الشركات القابضة للبنوك الكبيرة في الولايات المتحدة، الذي يهدف على التعرف على كيفية تأثير استخدام المشتقات المالية على هيكل المعلومات للبنوك وأداء الأسهم في المستقبل، وأن ارتفاع مستوى استخدام سعر الفائدة ومشتقات الصرف الأجنبي مرتبط بزيادة في التزامن (R2) لتحركات أسعار الأسهم مع مؤشر السوق، إلى أن الزيادة في استخدام مشتقات أسعار الفائدة مرتبطة بشكل كبير وإيجابي بمخاطر انهيار أسعار الأسهم المستقبلية للبنوك، وتدعو إلى توخي الحذر فيما يتعلق بالابتكارات المالية لأن الابتكارات المالية لا تضيف فقط التعقيد ولكن يمكن أيضاً أن تتبناها الإدارة بحوافز قوية لإخفاء المعلومات، وبالنتيجة، فإن الابتكارات التي يُزعم أنها تفيد النظام المالي تميل إلى أن يكون لها عواقب غير مقصودة وتسهم في هشاشة النظام المالي. وقد تم الاستفادة منه في التعرف على فوائد المشتقات المالية ومخاطرها.

(2) بحث (Li & Marinc , 2014):

يرى Li & Marinc في بحثهما " استخدام المشتقات المالية ومخاطر الشركات القابضة للبنوك الأمريكية " المطبق على عينة من الشركات القابضة الأمريكية المدرجة في البورصة (BHC) من عام 1997 إلى 2012 وهدف البحث إلى التعرف على العلاقة الإيجابية بين المشتقات والمخاطر بالنسبة للمشتقات للتداول وكذلك للمشتقات في التحوط، نقوم أيضاً بتحليل دور حجم ورأس مال شركات البحرين الكبرى وتأثير الأزمة المالية العالمية عليها، والتعرف على العلاقة بين المشتقات والمخاطر، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث استخدام المشتقات المالية يرتبط بشكل إيجابي وكبير بالتعرض المنتظم للمخاطر التي تتعرض لها شركات البنوك القابضة. وقد تم الاستفادة من البحث في التعرف على العلاقة بين المشتقات والمخاطر.

(3) بحث (Gieskens , 2014):

توصل Gieskens في بحثه "استخدام مشتقات أسعار الفائدة وقيمة السوق الثابتة" والذي اجري على عينة من أكبر الشركات غير المالية من هولندا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وإسبانيا وبلجيكا والنمسا وسويسرا وروسيا من عام 2007 ولغاية عام 2012، وهدف البحث إلى فهم تأثير تعزيز القيمة المحتمل لاستخدام مشتقات أسعار الفائدة، حوافز التحوط هي ضد الضائقة المالية أو لخلق مزايا ضريبية، والتعرف على أن الشركات تستخدم مشتقات أسعار الفائدة لتقليل

مخاطر أسعار الفائدة من أجل حماية مرونتها المالية والتدفق النقدي الحر، وكانت اهم النتائج وجود علاقة سلبية بين قيمة الشركة واستخدام مشتقات أسعار الفائدة بنحو 13.1٪، وأن فرق قيمة التحوط الإيجابية كانت تعتمد في الغالب على فترات زمنية أطول، وتم الاستفادة من البحث في جانب التحوط ضد المخاطر (أسعار الفائدة).

4.1.1. موقع البحث الحالي من الأبحاث السابقة

من عرض وتحليل الأبحاث السابقة نجد أنها ركزت على متغيرات البحث من الجوانب الآتية:

1. إهتمت بعض الأبحاث بأحد أنواع المشتقات المالية أو مزيج من المشتقات المالية.
2. إهتمت بعض الأبحاث بعقود المشتقات الهجينة للتحوط من أحد المخاطر كالائتمانية أو السعرية .
3. إهتمت بعض الأبحاث بعقود الخيارات لتخفيض المخاطر ومن جانب رؤية الإدارة المالية.
4. إهتمت بعض الأبحاث بتداول المشتقات في البورصة وأثرها في المخاطر المالية (أي على نوع من المخاطر).
5. اهتمت بعض الأبحاث بأثر استخدام المشتقات في استقرار الأسواق المالية والتحوط من الأزمة في السوق.
6. اهتم Dewally & Shao بالتركيز على أن المشتقات تؤثر في هيكل المعلومات واخفائها وعواقب التأثير على النظام المالي.
7. اهتم Gieskens بأن استخدام المشتقات المالية يخلق قيمة للشركة.

5.1.1. ميزات البحث الحالي عن الأبحاث السابقة

إن ما يميز البحث الحالي عن الأبحاث التي جرى عرضها ودراستها يمكن تلخيصه بالنقاط الآتية:

1. معالجة متغيرين لم يسبق إن عولجا سويةً كما في الأبحاث السابقة، فبعضها تناول نوعاً من أنواع المخاطر وربطه بنوع من أنواع عقود المشتقات، إذ حرص البحث على ربطهما باستخدام أغلب أنواع المشتقات لتخفيض وإدارة المخاطر المختلفة التي تواجه الشركات.
2. يتميز هذا البحث بوضع المعالجات المحاسبية واستخدام المشتقات بطريقة تساعد على تخفيض المخاطر، وإمكانية تطبيق لجميع القطاعات وخاصة القطاع الصناعي والخدمي.
3. عالج البحث الأزمات الصعبة كـ (COVID - 19) عن طريق توظيف المشتقات وكيفية المعالجة وتجاوزها.
4. تميز البحث بأسلوبه التحليلي، إذ طبق هذا الأسلوب في تحليل القوائم المالية لقطاعي الصناعة والخدمات.

المبحث الثاني

الإطار المنهجي للبحث

يمثل الإطار المنهجي للبحث الأرضية التي يتشكل على أساسها البحث كهيكل متكامل بدءاً من أهميته وانتهاءً بنموذجه وكما مبين بالفقرات الآتية:

1.2.1. أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية متغيراته وتأثيراتها والأهداف التي يحققها، ويمكن تلخيص الأهمية كالآتي:

1. شغل موضوع محاسبة التحوط الأدوات المالية ومشتقاتها تفكير العديد من الجهات والمنظمات المهنية ومنظري المحاسبة، وتزايد الاهتمام بذلك بشكل أكبر بعدما القت جائحة (COVID-19) بظلالها على العالم أجمع خصوصاً في الجوانب المالية والمحاسبية والاقتصادية مما دفع بشكل أكثر إلحاحاً إلى التفكير بوضع حلول لأثار تلك الجائحة والتخفيف منها.
2. انعكست الأثار التي تركتها وتتركها جائحة (COVID-19) على النشاط الاقتصادي لكل القطاعات مما دفع المهنة المحاسبية إلى الإسهام في وضع معالجات فعلية عملية، منها: استخدام محاسبة التحوط والأدوات المالية ومشتقاتها، تحاول هذه الإجراءات والمعالجات الحد من الأثار السلبية التي نشأت من هذا الواقع.

1.2.2. هدف البحث

يسعى البحث بشكل رئيس إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تأطير فكري وفلسفي لموضوع محاسبة التحوط والأدوات المالية ومشتقاتها.
2. ترصين نظري واحاطة علمية بالمخاطر السوقية والنظامية وعلاقتها بالجائحة.
3. عرض المداخل النظرية للمعايير الدولية للتقارير المالية فيما يتعلق بمحاسبة التحوط والأدوات المالية ومشتقاتها.
4. التقديم النظري لمعالجة الأثار الناجمة عن الجائحة كالمخاطر.
5. دراسة وتحليل المخاطر التي تتعرض لها الشركات وخصوصاً في ظل جائحة (COVID-19).
6. تطبيق محاسبة التحوط واثرها على الحد من المخاطر.
7. توظيف المشتقات المالية وأنواعها من خلال محاسبة التحوط لكل عنصر من عناصر القوائم المالية.
8. آلية تطبيق المشتقات المالية في تخفيض المخاطر الناتجة من الجائحة.
9. انعكاس المعالجات المحاسبية والمشتقات المالية واثرها على القوائم المالية.

3.2.1. مشكلة البحث

نقسم مشكلة البحث الى المشاكل الآتية:

1. هل على الفكر المحاسبي التصدي للقضايا التي واجهت المحاسبة بوضع أسس ومعالجات ضمن المجال المحاسبي وبالخصوص في الوقت الذي استجبت فيه مشاكل ظهرت في صورة وباء عالمي عابر للحدود.
2. بما أن جائحة (COVID-19) قد أصبحت واقعاً مفروضاً على جميع القطاعات الاقتصادية وبما أن المحاسبة وسيلة فعالة لقياس النشاط الاقتصادي للشركات في كل الظروف فان على الاخيرة القيام بدورها الحيوي لمعالجة المشاكل المالية والاثار الكبيرة التي سببتها الجائحة للشركات التي تواجه هذه المشكلة بأبعادها المختلفة، لذا تتمثل مشكلة البحث بـ: ما هي المعالجات المحاسبية العملية باستخدام محاسبة التحوط والأدوات المالية ومشتقاتها للحد من المخاطر شديدة التعقيد والشمول التي نشأت من الواقع الحالي (COVID-19).

4.2.1. فرضيات البحث

كي يتمكن الباحث من تحقيق أهداف البحث، فإنّ البحث يقوم على الفرضيات الآتية:

1. تساعد المعالجات المحاسبية واستخدام المشتقات المالية على ضبط المخاطر الناتجة عن جائحة (COVID -19) وتخفيض تبعاتها على نتائج اعمال الشركة ومركزه المالي وقيمتها السوقية.
2. ينعكس تخفيض المخاطر عند استخدام المشتقات المالية على تعزيز وزيادة الأرباح المحاسبية.
3. إنّ استخدام المشتقات المالية والمعالجات المحاسبية عند الظروف العصيبة كـ (COVID -19) يعطي قدرة للشركات على تجاوز المخاطر والاستمرار في نشاطها.

5.2.1. أسلوب البحث

اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي في الجانب النظري ممزوجة بالمنهج الاستنباطي في الجانب العملي عن طريق الآتي:

1. الجانب النظري: إتبع الباحث المنهج التحليلي عن طريق الاستعانة بالمصادر المتوفرة والمختلفة وتحليل ما فيها للتعرف على متغيرات البحث وما يرتبط بها من عوامل تمكن من بحث العلاقة فيما بينها وأثرها في تحقيق النتائج المرجوة.

2. **الجانب العملي:** اعتمد الباحث أسلوب افتراضي في قياس عناصر القوائم المالية عن طريق توظيف المشتقات المالية والمعالجات المحاسبية لتخفيض المخاطر المعقدة التي تواجه الشركات.

6.2.1. مخطط البحث



شكل (1-1)

7.2.1. وسائل جمع البيانات

في جمع البيانات والمعلومات فقد اعتمد الباحث لإنجاز البحث على جانبين رئيسيين هما:

1. **الجانب النظري:** اعتمد الأدبيات والمراجع العربية والأجنبية من اطاريح ورسائل ودوريات وبحوث وكتب فضلاً عما منشور في شبكات الانترنت من مستجدات تخص الموضوع.

2. **الجانب العملي:** من الناحية التطبيقية فقد اعتمد في إثبات فرضيات البحث على الآتي:

أ. التقارير والكشوفات المالية السنوية لشركتين لكل من قطاع الصناعة والخدمات، التي تعد مصدراً للبيانات لاحتوائها على معلومات واقعية تثبت فرضية البحث.

ب. استخدم أنواع المشتقات لعناصر القوائم المالية على وفق ما يناسبها

8.2.1. عينة البحث

تم اختيار عينة البحث وفق المنهج المتبع لغرض اثبات فرضيات البحث وهي لغرض توظيف المشتقات المالية لتخفيض المخاطر حيث تم اختيار كل من شركتي بغداد للمشروبات الغازية وبغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية لسنة 2019 وذلك للأسباب الآتية:

1. لوجود اغلب الحالات العملية الخاصة بالبحث في هذه السنة.
2. قرب سنة البحث من جائحة (COVID -19) وتأثيرها بالجائحة.
3. إمكانية تطبيق اغلب الحالات على هذه الشركات.
4. تشابه حسابات هذه الشركات مع بقية الشركات الصناعية الأخرى مما يجعلها أنموذجاً يصلح للتطبيق في الشركات الأخرى.
5. توفر بياناتها المالية في سوق العراق للأوراق المالية.

9.2.1. متغيرات البحث

سيتم استخدام المتغيرات الآتية لغرض اثبات الفرضيات البحث ومناقشتها:

1. المشتقات المالية : حيث تم دراسة المتغيرات الآتية:

- أ. العقود الآجلة: حيث تمت دراستها عن طريق استثمار المبالغ التي تم الحصول عليها من جراء توظيف المشتقات المالية في شراء الأسهم المتحوط لها.
- ب. عقود المبادلات: حيث تم دراستها في معالجة استئجار المباني والانشاءات والآلات والمعدات ووسائل النقل.
- ج. عقود الخيارات: حيث تم دراستها في معالجة الاستثمارات التي دخلت بها الشركة كالأسمه في شركة التمور العراقية والحفاظ على قيمة تلك الأسهم من خلال التحوط لها.

2. المخاطر: حيث تم دراسة جميع أنواع المخاطر ونوجز جزء منها كالآتي:

- أ. المخاطر النظامية (السوقية): والتي تعد من المخاطر لا يمكن تجنبها والتي تؤثر على عدد كبير من الأصول، وللتخفيف منها عن طريق استخدام المشتقات المالية.
- ب. المخاطر غير النظامية: التي يمكن تجنبها عن طريق التنويع واستخدام ما يناسبها من أدوات التحوط.
- ج. فضلاً عن مخاطر السيولة والتشغيل والتدفق النقدي والمخاطر المالية.

الفصل الثاني

المخاطر وكيفية إدارتها والتحوط منها

- **المبحث الأول: مفهوم المخاطر (كيفية إدارتها).**
- **المبحث الثاني: مفهوم التحوط وأنواعه وعلاقته بالمخاطر.**

المبحث الأول

مفهوم المخاطرة وكيفية إدارتها

في الوقت الحاضر نحتاج الى مزيد من التوجه نحو فهم المخاطرة ففي حال حدوث تغيير مرتبط بالأحداث المستقبلية، لابد من الحاجة الى تطوير مستمر للوصول الى مستوى متقدم لإدارة المخاطر والذي يعد خارطة طريق، فعندما نذكر قصة يوسف (ع) مع ملك مصر، إذ رأى في منامه رؤيا أن هناك سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وآخر يابسات، فعبر يوسف (ع) هذه الرؤيا كما ورد في القرآن الكريم وأعلم الملك أن هناك ثمة خطر مُحدق قريباً بالبلاد وأعد خطة لمواجهة وإدارة هذا الخطر، في هذه القصة نتعلم أن المخاطر موجودة في حياتنا بشكل أو بآخر وليست مرتبطة فقط بالمشروعات؛ لذلك وجب معرفة مفهوم المخاطر وكيفية ادارتها بتحديد وتحليلها وتقييمها وإعداد خطة للتغلب عليها أو الاستفادة منها، بأفضل وسيلة وقل كلفة وكل هذه المفاهيم تُطلق عليها اسم (إدارة المخاطر) وسنتناول مفهوم المخاطر وكيفية تحديد وترتيب وتقييم المخاطر والية التعامل مع المخاطر.

1.1.2 مفهوم المُخاطرة

يُعرّف قاموس Webster المُخاطرة "Risk" على أنها التعرض للخسارة، وقد عرفت المخاطرة على وفق كل شخص وكل علم بطريقة مُختلفة عن الآخر فمنهم من عرفها بأبسط تعريف عملي على أنها حدث مُستقبلي، قد يحدث وقد لا يحدث، وفي حالة حدوث هذا الحدث، سيكون له تأثير إما أنه سيكون تأثيراً إيجابياً أو سلبياً <https://blog.mostaql.com/risk->.

ويتضح بشكل جلي أن المخاطرة ليست مُشكلة إذ أن المُشكلة حدث سيء بالفعل، بينما المُخاطرة هي حدث في المستقبل لم يحدث بعد ولكن في حالة حدوثه فمن المُحتمل أن تتحول إما إلى مُشكلة (التأثير السلبي للحدث) أو إلى فرصة (التأثير الإيجابي للحدث).

وُعرف مفهوم المخاطرة أيضا على أنها مفهوم شخصي يحتاج النظر إليه وقياسه على أساس فردي عن طريق ما هي المخاطر التي يواجهها أي شخص أو شركة وما هي درجة تحملهم لتلك المخاطر ومن خلال ذلك سنتعرف عليها وعلى منهجها على أن تكون علاقتها بنشاط الشركات كتحديد الأعمال المالية وستكون المخاطر في تلك الاعمال الخسارة المحتملة للأموال أو الاستثمارات، لذا فإن نهج جميع المخاطر يتضمن إمكانية إلحاق ضرر أو خسارة بالأشخاص والممتلكات والسمعة أو الأصول الناجمة عن حدث ما (Sennewald & Baillie, 2020: 183).

2.1.2 تعريف المخاطرة وعدم التأكد

يميز الباحثان الحسيني والدوري بين مفهوم المخاطرة وعدم التأكد إذ يعتمد المفهوم على درجة البيانات والمعلومات التاريخية المتوافرة، إذ يمكن قياس المخاطرة عن طريق الحصول على معلومات عن عوائد الاستثمارات للسنوات الماضية، أما حالة عدم التأكد فأنها تنشأ عند عدم توافر هذه المعلومات عن الاستثمارات وبالنتيجة اللجوء إلى وضع تقديرات تخمينية حول العائد (الحسيني والدوري، 2008: 166)

ويرى الشمري أن المخاطرة بالمفهوم المالي تشير إلى تقلب العوائد وعدم استقرارها أو التقلب في القيمة السوقية للشركة أي عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية إذ إن الشركة تفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة (الشمري، 2008: 183-184).

ويرى (Bergin & Jones,1998:9) أن المخاطرة تعد تهديداً وحالة من عدم التأكد فضلاً عن كونها حدثاً غير متوقع قد يؤدي إلى خسارة تعيق عمل الشركة، في حين يرى كل من (Joel & Jae ,2007:174) و (Warwick,2003:34) أنها احتمال خسارة أموال بين بداية مدة الاستثمار ونهاية مدة معينة وقد أتفق كل من (William ،2007:207) و (Alttest,2007:602) على أنها عدم التأكد في النتائج، في حين ينظر للمخاطرة على أنها مجموعة احتمالات لأحداث ونتائج تشكل الفرق بين المنفعة وتهديدات النجاح (Luy Dan,2010:18).

ولفت كل من (Svetlova &Fiedler) الانتباه إلى الفروق بين عدم التأكد والمخاطرة، من خلال الجدلية في الاستخدام القابل للتبادل لمصطلحي "عدم التأكد" و "المخاطرة" يشكل أحد أسباب الأزمة المالية السابقة، ومن ثم أثار أسئلة مفاده "هل المواقف التي تواجهها الأسواق يومياً" مخاطرة "حقاً؟ إذا لم تكن هذه المواقف مخاطرة، فإن النماذج التي تستند إلى الاحتمالات العددية لا معنى لها على وجه التحديد، يشير المؤلفون إلى تعريف للإعداد الافتراضي للمخاطر مثل "مخاطر التخلف عن السداد" هي عدم التأكد المحيط بقدرة الشركة على خدمة ديونها والتزاماتها، قبل التخلف عن السداد، لا توجد طريقة للتمييز بشكل لا لبس فيه بين الشركات التي ستتخلف عن السداد وتلك التي لن تفعل ذلك، في أحسن الأحوال، يمكن إجراء تقييمات احتمالية لاحتمال التخلف عن السداد (Svetlova &Fiedler ,2009 :18 -27).

إن فالمخاطرة هي التفاعل المتعمد مع عدم التأكد لوضع رؤية تؤدي بالضرورة الى صدور تقييم وتحليل للوضع ومن ثم تطبق بانتظام إجراءات تقييم المخاطر وهذا يسمى إدارة المخاطر بوضع أهداف وطرق لمواجهتها.

3.1.2 مفهوم إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر موضوعاً مهماً في العديد من المجالات، كإدارة مخاطر الشركة وإدارة مخاطر المشروع وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر المالية (بما في ذلك مخاطر الائتمان، السوق، التشغيل، مخاطر السيولة)، أو إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، وتختلف كيفية تعريف إدارة المخاطر من مجال إلى آخر، وفيما يلي نظرة عامة على بعض هذه التعريفات:

تُعرف إدارة مخاطر المشروع (IRM) ، ورابطة مديري التأمين والمخاطر (AIRMIC) و (ALARM) جمعية إدارة المخاطر العامة، إدارة المخاطر بأنها "العملية التي تعالج فيها الشركات بشكل منهجي المخاطر المرتبطة بأنشطتها بهدف تحقيق فائدة مستدامة داخل كل منها وغير المحافظة على جميع الأنشطة (2: IRM 2002) ، بينما يشير المعيار ISO (1) إلى أنه يمكن استخدامه في العديد من الصناعات ومجالات التطبيق، ويبدو أن هذا أقرب إلى إدارة مخاطر المشروع (ISO,2009:73): إدارة المخاطر تحدد المفردات من حيث إدارة المخاطر المؤسسية أو التنظيمية: "الأنشطة المنسقة لتوجيه ومراقبة الشركة فيما يتعلق بالمخاطر" وتُعرف إدارة الغذاء والدواء الأمريكية (US FDA) إدارة المخاطر على أنها "التطبيق المنتظم لسياسات وإجراءات

(1) يعد معيار ISO المعيار الدولي لإدارة المخاطر، والذي يساعد الشركات عن طريق المبادئ والإرشادات العامة التي يضعها على تحليل المخاطر وتقييمها، كما يمكن اعتماد هذا المعيار من جميع الشركات سواء الخاصة أو الحكومية وذلك لإمكانية تطبيقه على مختلف الوظائف كالخطيط والإدارة والاتصالات وغيرها.

وممارسات إدارة الجودة لمهام تقييم المخاطر ومراقبتها والتواصل معها ومراجعتها (10 : US : FDA 2006).

اختلف الكتاب والباحثون فيما يخص مفهوم إدارة المخاطر على وفق الزاوية التي ينظر إليها لمفهوم إدارة المخاطر، ويمكن عرض بعض ما جاء في الأدبيات على وفق الجدول الآتي:

جدول (1-2) مفهوم إدارة المخاطر				
ت	إدارة المخاطر	المؤلف	السنة	الصفحة
1.	عمليات السيطرة على مستوى المخاطر لذلك فهي مهمة بالنسبة لكل من محفظة الأصول الكلية، وثروة العائلة.	Altfest	2007	256
2.	تطوير منطقي وتطبيق للخطط للتعامل مع الخسائر المحتملة، الغرض من برامج إدارة المخاطر إدارة الخسائر التي تتعرض لها الشركة.	Dorfman	2008	43
3.	تتضمن تحديد الأحداث المحتملة كالتهديدات التي تواجه التدفقات النقدية للشركة وتقليل أثر هذه الأحداث أو التقليل من أثرها في التدفقات النقدية، وتتضمن العمليات التي تهدد الشركة لتعرضها لخطر معين، وإدارتها عن طريق مشاريع معينة، وتحديد وقياس وإدارة كل أنواع المخاطر التي تتعرض لها الشركة.	Megginson et al	2008	520
4.	العمليات التي تواجه المخاطر لأي شركة واختيار التدابير الملائمة لمعالجة تلك المخاطر.	Rejdn	2011	4
5.	منهج أو مدخل عملي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى.	لطيفة	2012	26
6.	عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطور استراتيجيات لإدارتها، تتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل أثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها.	حبرا	2015	235
7.	النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجهها الشركة.	كافي	2016	36-37
8.	عملية تحديد وتقييم وتحكم الشركة في التهديدات التي تواجه رأس المال والأرباح.	TechTarget .com,	2016	--
9.	تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة الخطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب	https://www.business4lions.com	2020	--
المصدر : اعداد الباحث				

ومما سبق يرى الباحث تعريفاً لإدارة المخاطر بأنها عبارة عن نظام أو منهج شامل ومتكامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع المخاطر المحتملة، بتحديد وقياسها ووضع الاستراتيجيات المناسبة لتجنب هذه المخاطر والسيطرة عليها أو التخفيف من أثارها ويمكن اعتبارها تحليلاً كميّاً ونوعياً بشكل كامل وشامل ووضع الخطط الاحترازية لمنع وقوع الأخطار ويمكن استنتاج تعريف آخر لإدارة المخاطر وهو إطار واسع وشامل لمعالجة الأخطار التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة بهدف تقليل أثر تلك الأخطار، والسعي لتحقيق الإفادة القصوى والمستدامة مما هو متاح للشركة.

4.1.2. برامج إدارة المخاطر

وتعني العملية الرسمية المستخدمة لتحديد الاهتمامات التي قد تكتشفها الشركة وتأهيلها والتخفيف منها والعديد من الشركات لديها شكل من أشكال برامج إدارة المخاطر قد تكون هذه البرامج ناضجة جداً ومحددة جيداً أو قد يبدو أنها تطورت، وتتضمن الآلية والأسئلة التي تساعد في تحديد البرنامج ما تتضمنه عملية التقييم ومن يدير برنامج المخاطر الشامل. توضح الإجابات على هذه الأسئلة شكليات البرنامج ومستوى الإشراف الإداري ودعم البرنامج، وتنطبق برامج المخاطر على الشركة أو على خط أعمال معين، اعتماداً على المنظور الذي تتخذه عند تحديد المخاطر، نهج الشركة وهو جهد متضافر من قبل مختلف الأقسام لقياس المخاطر، قد يسمح هذا بالتطبيق الواسع لتقنيات التخفيف التي تنتج الكفاءات فضلاً عن فترات التحكم الفعالة من قبل عدد أقل من مديري المخاطر وقد تركز البرامج الأخرى على أقسام الأعمال الرئيسية التي لديها تفويضات تنظيمية لمراجعة مخاطر محددة أو حاصلة لديها Sennewald (&Baillie,2020:183).

إذا رجعنا إلى قصة نبي الله يوسف (ع) وملك مصر، سنجد أنه – عليه السلام – اكتشف المخاطر التي ستحدث مُستقبلاً؛ فأعد لها خطة استراتيجية بوضع الحنطة في السنبلة كي تكون أبقى مع الزمن ولا تفسد، ولكن هل يُعقل أن يُحدد الحل ببساطة بدون قياس وتحليل وتقييم لتلك المخاطر؟ الإجابة ببساطة لا، فلكي تضع حلاً عملياً وخطة استراتيجية حكيمة لإدارة المخاطر فإنه من الواجب أولاً أن يجري تحليل المخاطر وتقييمها بهدف الربط بين احتمالية حدوثها والتأثير الناتج عن حدوثها وكيف يُمكن التحكم فيها والتقليل من تأثيرها إذا كان التأثير سيئاً وهذا ما أوصى به النبي عليه السلام.

5.1.2. كيفية تحديد المخاطر

من البديهي أن يجري تحديد المخاطر أولاً كي يتسنى التصدي لها قبل أن تحدث، وطرق تحديد المخاطر ليست معدودة على أصابع اليد؛ فهناك كثير من الاستراتيجيات المُتبعة لتحديد المخاطر، تختلف من شركة إلى أخرى، ومن شخصٍ إلى آخر، وفيما يأتي سنوجز بعضاً من الأساليب المُمكن استخدامها لتحديد المخاطر <https://blog.mostaql.com/risk> :

- 1. العصف الذهني:** وهذا من أهم الطرق المستخدمة لتحديد المخاطر؛ إذ من المفترض أن كل شركة تعقد اجتماعات دورية بشكل أسبوعي أو نصف شهري، وفي كل اجتماع يُخصص وقت للعصف الذهني يُشارك فيه كل الحضور لتحديد أي مخاطر محتمل حدوثها لأي سبب من الأسباب، وكذلك من الواجب تفعيل جلسات العصف الذهني في الاجتماعات التي تحدث في بدايات ونهايات كل مرحلة.
- 2. تحليل السلامة الوظيفية: (JSA)** وهي واحدة من أقدم الطرق المستخدمة لتحديد المخاطر؛ إذ يتم تقسيم المشروع أو المرحلة إلى عدة أنشطة، ثم يتم دراسة كل نشاط على حدة بهدف تحديد المخاطر قدر الإمكان ودراستها.
- 3. سيناريو تحقيق الهدف:** يُمكن معرفة المخاطر من الهدف، إذ تتم دراسة السيناريو المُتبع لتحقيق هذا الهدف واستنباط كافة المخاطر التي قد تحول دون تحقيقه، والفرص التي تُساعد على تحقيقه في أقل كلفة ووقت.
- 4. قائمة المخاطر السابقة:** في حالة الإقدام على فعل نفس المشروع من قبل وواجهت العديد من المخاطر، أو التعرف على أشخاصاً نفذوا نفس المشروع من قبل، وبسؤال هؤلاء عن سجل المخاطر السابقة التي مرّ مشروعهم بها سيكون لدينا قائمة كبيرة من المخاطر.

5. **الجولات الميدانية:** في حالة أنّ المشروع لديه اطلاع على أرض الواقع فقد تكون الجولات الميدانية أمراً صائباً إذ سنلاحظ أنّ كثيراً من الأخطاء سوف تُساعدنا على استنباط المخاطر بشكل سريع.
6. **الافتراضات منبع المخاطر:** في حالة إعداد الخطة الأساسية للمشروع، قد تكون افترضت أشياء، أو قد تكون بنيت الخطة على مجموعة من الافتراضات؛ كافتراض سعر مُعين للمواد الخام فتجد أنّ السعر مختلف، أو افترض أن تصميم قالب الموقع الجديد سوف يأخذ أسبوعاً كحد أقصى ولكن تتفاجأ أن تصميم القالب يأخذ شهراً كاملاً، وبالنتيجة فإن كل افتراض هو مُخاطرة مُحتملة.
7. **مشاركات فريق العمل:** من الأهمية أن تدفع فريق العمل إلى الإعلام عن المخاطر المحتملة في المشروع عند شعورهم بها باستخدام آلية تبليغ منظمة مُتاحة للجميع، وفريق العمل يُمارس فعلياً العمل المطلوب، وبالنتيجة ومن المؤكد أنه سوف يكتشف مخاطر لا تستطيع إدارة المشروع معرفتها بسهولة.
8. **سؤال الخبراء:** ويقصد بالخبراء غير العاملين مع الفريق من الذين لديهم خبرة في مثل هذه المشروعات، وبالتأكيد فإنّ خبرةً بحجم خبرة هؤلاء سوف تضيف الكثير من المخاطر التي لم يتم التفكير بها إطلاقاً.

6.1.2. تقييم المخاطر وترتيبها

بعد تحديد المخاطر سيكون لدينا عددٌ كبيرٌ منها، وربما يُصبح من المستحيل التعامل معها جميعاً في آن واحد؛ لذلك سيكون واجباً تقييم المخاطر ثم ترتيبها إلى درجات للتعامل مع أشدها خطورة أولاً، فبالإمكان تقييم المخاطرة عن طريق وصفها طبقاً لعاملين. هما احتمالية حدوث المخاطر، ومدى تأثيرها في حالة حدوثها، ولكل عامل من العاملين يُمكن إضافة خمسة اختيارات وهي حسب مستوياتها (عالي جداً، عالي، متوسط، منخفض، منخفض جداً) وتشمل تحليل المخاطر وتحديد الأصول التي ينبغي حمايتها والمخاطر التي تتعرض لها، ويمكن أن تكون هذه الأصول ملكية فكرية أو عناصر مادية تحدد صياغة الأصول ذات القيمة لتقييم المخاطر المرتبطة بها، ينبغي تحديد المخاطر ووصفها قبل تحليلها لتقييم المخاطر بدقة، وينبغي إجراء ارتباط بين الأصول والتهديدات الموصوفة، ووصف المخاطر بطريقة رسمية وأن تكون مرتبطة مباشرة بالأصل، أما ترتيب المخاطر فيجري على وفق وضع الخطر في المربع المناسب لكل عامل من العاملين، فالخطر الذي جرى وضعه في العمود المتوسط خاص باحتمالية الحدوث، والذي جرى وضعه في الصف المنخفض خاص بمدى تأثير المخاطر، وبعد تقييم كافة المخاطر سيكون واضحاً حول أي المخاطر ينبغي أن تتعامل معها أولاً (Sennewald & Baillie, 2020:185)، (جلدة، 2009: 244).

ويرى الباحث أنّ أهداف إدارة المخاطر هي:

1. تحديد المخاطر لكل نشاط على حدة.
2. تصنيف المخاطر المتوقعة.
3. تحليل المخاطر المتوقعة.
4. تقييم المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة.
5. اختيار خطة أو سياسة للتعامل مع المخاطر (استراتيجية).
6. تنفيذ الاستراتيجية وتقييمها.
7. عمل خطط جديدة.

7.1.2. التعرض للمخاطر

عادةً المخاطر تمنح فرصة لتحقيق مكاسب فكلما زادت المخاطر زاد الربح، ومع ذلك، فإن العكس صحيح، والمصطلحات مهمة عند مناقشة المخاطر، ويختلف مصطلحا التعرض والمخاطر في معانيهما فضلاً عن أنهما غالباً ما يجري استخدامهما بالتبادل، فيستخدم التعرض عادة كمصطلح عام، للتعبير عن إمكانية الخسارة أو الربح، بينما يشير الخطر على وجه التحديد إلى احتمال الخسارة أو الربح، وبالنتيجة، يجري التعبير عن المخاطر كرقم عددي، كاحتمال 0.50 (أو 50 %)، الذي في هذه الحالة يعني أنّ هناك فرصة متساوية لوقوع الحدث، لذلك، يمكن استنتاج أنّ المخاطر تنشأ نتيجة التعرض، وأن التعرض للأسواق المالية له تأثير مباشر أو غير مباشر على معظم الشركات، وقد يوفر التعرض للسوق المالي مزايا استراتيجية أو تنافسية، فالخطر هو احتمال الخسارة الناتج عن أحداث، كالتغيرات في أسعار السوق، وقد يكون احتمال حدوث الأحداث ضعيفاً، لكن تأثيرها قد يكون كبيراً، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة، وقد يُنظر إلى المخاطر على أنها تهديد أو فرصة، لذلك ليس من المرغوب فيه أو ممكن القضاء على المخاطر كمبدأ عام، فإن الخطوة الأولى في تحديد كيفية إدارة المخاطر هي فهمها، وبعبارة أخرى، فإنّ تحديد التعرض للمخاطر يشكل الأساس لاستراتيجية مناسبة لإدارة المخاطر تساعد تقنيات تحليل المخاطر وإدارتها المتكررة والشاملة في حل المشكلات قبل ظهورها أو أن تصبح خطيرة (Camilleri&Camilleri,2017: 167– 169).

ويمكن القول بأنّ الشركات التي لا تمارس التحليل والتخطيط محكوم عليها بالفشل كونها تجهل الصحة العامة للشركة أي (التدفقات النقدية) لمواجهة الخطر، أما بالنسبة للكيفية في إدارة المخاطر فتختلف باختلاف طبيعة وأنشطة الشركات .

8.1.2. انواع الخطر

يوجد نوعان من المخاطر (<https://www.business4lions.com/2020/01/Risk-Management.html>)، أحدهما يتعلق بالنواحي المعنوية والاجتماعية للشركات التي تتعلق بالأشخاص ولا يؤثر مباشرة على النواحي الاقتصادية والمالية لذلك فهي تعرف بالمخاطر المعنوية (غير الاقتصادية)، والنوع الثاني تسمى بالمخاطر الاقتصادية والتي تؤثر مباشرة على اقتصادها.

1. **المخاطر المعنوية:** هي التي يكون ناتج تحقق مسبباتها خسارة معنوية بحتة أي ليس لها صلة بالنواحي المالية والاقتصادية للأشخاص لكنها تؤثر تأثيراً سلبياً في الحالة المعنوية والنفسية.

2. **المخاطر الاقتصادية:** هي المخاطر التي يكون ناتج تحقق مسبباتها خسارة اقتصادية، عادة تتحملها الشركة متخذة القرار في شكل فقدان للدخل أو نقص في قيمتها أو فقدان للأصل أو نقص في قيمته أو في شكل انخفاض للمبيعات وما يترتب على ذلك من تحقق خسائر وتظهر هذه المخاطر واضحة بالنسبة للخطر المرتبط بفقدان الدخل والخطر المرتبط بفقدان الأصل وما إلى ذلك من مخاطر اقتصادية متعلقة بفقد نواحي مالية أو اقتصادية وتعرض لها جميع عناصر الإنتاج وهي رأس المال والعمل والإدارة.

9.1.2. تحديد عوامل الخطر

تعد المخاطر من الخسائر العشوائية الاحتمالية التي قد تنشأ من عدد من العوامل المنهجية (السوقية) أو غير المنتظمة (الخصوصية) في طبيعتها، والعوامل والمؤشرات الكامنة وراء التوزيعات الاحتمالية للعوامل تؤثر في المخاطر، هذه العوامل والمؤشرات هي (Benedict et al,2015:8) التقلب، السيولة، الجدارة الائتمانية، التدفقات النقدية، النفوذ، درجة التنويع، وأن هذه السمات تتأثر بظروف السوق الأساسية وقد لا تكون مستقلة عن بعضها البعض، وتوفر التدابير المختلفة وصفاً شاملاً لبيئة المخاطر بالنسبة للمستثمر، وسيتم الاعتماد والتصنيف الإجمالي للمخاطر لكل منتج على مجموعة من الدرجات لكل من عوامل الخطر الرئيسية المذكورة أعلاه.

10.1.2. التصنيف الإجمالي للمخاطر

يمكن التعرف على هذا التصنيف بالنقاط الآتية:

- 1. التقلب:** يجري قياس تقلب الأصول المالية عن طريق تشتت العوائد حول متوسطها، وهناك عدة مقاييس للتقلب، وأكثرها شيوعاً هو الانحراف المعياري للعوائد، مع ذلك، قد يستخدم أفقاً أقصر إذا كان نضج المنتج أقصر من عدد السنوات أو إذا كان الوقت منذ بداية المنتج قصيراً جداً، وفي الحالات التي تكون فيها أسعار المنتجات الاستثمارية غير متكررة، فالتركيز على تقلب الأداة الأساسية كبديل لأسعار المنتج، جادلوا (Koh et al, 2002: 153-171) بأن عوامل كالسيولة والرافعة المالية والتركيز (فضلاً عن التقلبات) مسؤولة عن الخسائر المتفاقمة في الظروف القاسية، فضلاً عن ذلك، جادل كل من (Black,1993:36-38) بأنه يمكن تقدير الانحراف المعياري للعوائد مع انخفاض الخطأ بسبب الاستقرار النسبي واستخدام تردد أعلى لأخذ العينات.
- 2. السيولة:** إن السيولة هي عامل خطر يؤثر في أداء الاستثمار، ويمكن أن يؤدي ضعف السيولة إلى خسائر فادحة في الخروج السريع للاستثمار، وبالنتيجة، فإن وجود سوق سيولة بشكل طبيعي سيساعد على الخروج من الاستثمارات دون تكبد نفقات إضافية عن طريق البيع المتعثر، ومن ناحية أخرى، فإن بعض الصناديق أو الاستثمارات التي يجري تداولها بشكل غير متكرر أو التي يقدم صانع السوق أسعارها بشكل غير منتظم قد تزيد من المخاطر على المستثمر في حالة حدوث حدث سلبي (Benedict et al,2015:10).
- 3. مخاطر البقاء: Duration:** تم تضمين مخاطر البقاء خاصة لتلبية أدوات الدخل الثابت مع التدفقات النقدية المرفقة وأكد Daxner في كتابه (2009) Benefits Canada أنه فضلاً عن موازنة المخاطر في السعي وراء عوائد سوق رأس المال، يدرك المستثمرون أيضاً الحاجة إلى تحديد أهداف بقائها نشطة، بالنسبة لمثل هذه الأدوات، يزداد تقلب الأسعار مع إطالة البقاء، في حين أن بعض أسعار السندات طويلة الأجل قد تبدو مستقرة في سوق أقل سيولة، فإن عدم الاستقرار سيكون أكثر وضوحاً عندما ينشأ عدم التأكد في السوق، لا يتم التعامل مع جميع الأدوات المالية أو المنتجات كالسندات ذات التدفقات النقدية المحددة بوضوح، ومع ذلك ينظر إليها كاستثمارات ذات تدفق نقدي حتى لو كانت غير منتظمة أو غير مؤكدة، وبالنتيجة يمكن تصميم السهم كاستثمار بسلسلة من الأرباح (إن وجدت) وسعر البيع النهائي، الأسهم الممتازة ليس لها أرباح ولكنها نهائية يجري دفع سعر الاسترداد والعائدات بمجرد تصفية الاستثمار، يسمح لنا هذا المدخل بتعيين درجة بقاء لمنتج أو أداة مالية (Benedict et al,2015:12)

4. **الرافعة المالية:** من المعروف أن الرافعة المالية تؤثر على تقلب عائد الأصول وجرى اعتبارها عامل خطر رئيس تهدف الرافعة المالية المستخدمة داخل منتج أو أداة مالية إلى تضخيم العوائد المحتملة، استناداً لذلك، يجري أيضاً تضخيم تقلب السعر، والنتيجة النهائية هي زيادة مخاطر المنتج أو الأداة من الوضع الأساسي للمستثمر، من المهم تحديد مستوى الرافعة المالية الداخلية في الأداة التي تستخدم المشتقات، وتوجد الرافعة المالية أيضاً في منتج مُدار كالأموال عن طريق الاقتراض داخل المحفظة ومن ثم يتعين تحديد مستوى هذه الاستراتيجيات التي يجري نشرها من أجل احتساب المخاطر الإضافية الناتجة عن ذلك، تتم دراسة النفوذ العام المسموح به أو الهيكل، في الحالات التي تكون فيها نسبة الرافعة المالية أكبر من 1 ولكن أقل من 2، يعد المنتج ذو رافعة وسيطة والمنتجات التي لا تستخدم الرافعة المالية يجري منحها درجة منخفضة ويعد تحديد مقدار التعرض للأداة الأساسية التي يجري تضخيمها إلى ما بعد الاستثمار الأصلي محدداً رئيساً للمخاطر والتقلبات (Jawadi & Khanniche, 2012).

5. **درجة التنوع (تركيز الاستثمارات):** تنوع الاستثمارات مع تركيز الحيازات في عدد قليل من الأصول أو الفئات يُعرض المستثمرين لمخاطر كبيرة، تقلل الاستثمارات المتنوعة على نطاق واسع من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون بسبب تقليل المخاطر الخاصة، وليس من الممكن دائماً نمذجة المخاطر الناتجة عن المنتج بناءً على مزيج الأدوات أو التعرض لفئة الأصول، بالنسبة للأموال ذات فئات الأصول المختلفة، وسيكون من المفيد حساب التعرض المشترك باستخدام مؤشرات الوكيل ودرجة ارتباطها المقابلة عبر ظروف السوق المختلفة، وتعتمد درجة تنوع المنتج المالي على الانتشار الجغرافي لاستثماراته الأساسية، عدد فئات الأصول وتوزيع القطاعات وكذلك تركيز الاستثمارات في أوراق مالية محددة (Hasse et al, 2012).

11.1.2. الأسباب الرئيسية للمخاطر

توجد أسباب عدة تتكون منها المخاطر، منها داخلي كطبيعة السلع والخدمات والقرارات الإدارية والمالية ومنها خارجي. ويمكن تحديد أسباب المخاطر كالاتي (العلي، 2013: 207-208):

1. التضخم: هو الزيادة المستمرة في الأسعار ومن ثم يقابلها انخفاض القوة الشرائية للنقد المتداول وبالنتيجة يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض هامش الربح.
2. نوع السلعة والمنتج: يزداد إقبال المستثمرين على الاستثمار في المشروعات أو شراء الأسهم للشركات التي تحقق عوائد جيدة، فعند تعرض المنتجات التي تطرحها إلى المنافسة الشديدة وتفقد التنافس والتميز فإن ذلك سيؤدي إلى تراجع حجم المبيعات وكمية الأرباح وبالنتيجة إلى هبوط حاد في قيمة هذه الوحدات وانخفاض في أسعار أسهمها السوقية.
3. التقلبات السوقية: تتعرض أسواق أي سلعة، أو أسعار الأوراق المالية، أو مشروع معين إلى مجموعة من التذبذبات السريعة والتقلبات المفاجئة التي تؤدي إلى حالة من الهبوط العام في الأسعار، إذ تتسبب الدورات أو العوامل الاقتصادية والسياسية بذلك.
4. تذبذب أسعار الفائدة: عند تغير أسعار الفائدة ترتفع كلفة الاقتراض، فضلاً عن ارتفاع معدل الخصم الذي تخصم به التدفقات النقدية المستقبلية وفي حالة انخفاض أسعار الفائدة العكس صحيح.
5. تغير القوانين والتشريعات: عندما تكون القوانين والتشريعات أكثر استقراراً تصبح الأسعار مستقرة وأقل عرضة لمخاطر الانخفاض، وإن صدور عدد من القوانين الداعمة

للاستثمار يعد عاملاً محفزاً كإلغاء الضريبي والكمركي، وتشجيع الصادرات مما يؤدي الى انخفاض مخاطر الإستثمار، كما أن صدور عدد من القوانين التي تحمل الشركة المزيد من التكاليف وبالنتيجة الزيادة في التقلبات ومخاطر الإيرادات كرفع الدعم عن قطاع اقتصادي معين وتثبيت أسعار السلع والخدمات وغيرها.

12.1.2. نظرة موجزة على المخاطر والتعقيد

أظهرت الأزمات أن المنتجات التي يُفترض أنها منخفضة المخاطر قد عانت من خسائر فادحة مع وقوع عائدات خارج النطاق الطبيعي كما تتبأت البيانات التاريخية، أحد تفسيرات هذا الانحراف الصادم هو درجة عدم التأكد في المدفوعات الناتجة عن التعقيد المضمن في هيكل المنتج ويمكن تقسيم درجة عدم التأكد إلى مكونين: **المخاطر والتعقيد** وتقاس المخاطر بنسبة معينة ويمكن إدارتها بشكل مناسب، ومع ذلك، فإن التعقيد يمكن قياسه على نطاق ترتيبي، لتحديد العوامل التي تسهم بشكل منفصل في المخاطر والتعقيد، فإن أي محاولة لتقليل المخاطر عن طريق إعادة الهيكلة قد تجعل ما تقدمه الشركة أكثر تعقيداً، يضمن (تحديد العمل) بجعل هيكل أي منتج أكثر شفافية وبالنتيجة سيوفر للمستثمرين مزيداً من المعلومات لاتخاذ قرارات مستنيرة Benedict et (5:2015،al)، والتعقيد هو بُعد نوعي يتفاعل مع المخاطر الأساسية وبالنتيجة يؤثر في رقم العائد النهائي للمنتجات المالية ويؤثر فيه ويعدله بطريقة قد لا يتوقعها المستثمر العادي، على الرغم من أنها ليست مساهماً مباشراً في المخاطر الكامنة العامة للمنتج المالي، إلا أنها تؤثر في الطريقة التي يفهم بها المستثمر طريقة عمله وكيفية تحقيق نتيجة العائد، في حين أنّ البعض يربط بين التعقيد والمخاطر، إلا أنهما يمكن أن يكونا مختلفين تماماً، فالمنتجات الخطرة كالأصول المقومة بالعملة الأجنبية ليست بالضرورة معقدة أو يصعب فهمها، ذلك لأن ما يراه المستثمر في حركة أسعار الأصول الأساسية هو ما يحدد العائد النهائي لاستثماره، ومن ثم يمكن تصور مكاسبه عندما يرتفع سعر الصرف أو خسائره عندما ينخفض سعر الصرف، من ناحية أخرى، فإنّ الصندوق المدار أو الوحدة، لهما تعقيد أكبر بسبب وجود طبقات إضافية من الغموض وعدم التأكد الذي يُعزى إلى اختيار الأسهم وعملية الاستثمار للصندوق، فضلاً عن الأداء السائد لسوق الأوراق المالية، ويحتاج المستثمر إلى معرفة الأصول المحددة التي استثمرت فيها الإدارة فضلاً عن هيكل الرسوم المضمنة قبل أن يتمكن من تحديد عائد استثماره، والأمر نفسه ينطبق على جميع أشكال المنتجات المدارة الأخرى، إذ يلعب اختيار الإدارة والأداء دوراً مهماً بطريقة مماثلة، ويمكن أن تؤدي المنتجات المهيكلّة مع مشتقاتها المضمنة إلى تغيير في السلوك نتيجة العائد النهائي التي تختلف بشكل كبير عن سلوك الأصل الأساسي، عادةً ما يغير المشتق نتيجة الاستثمار عن طريق تغيير ملف المخاطر والعائد للأداة الأساسية، وبالنتيجة فإنّ البيع المضمّن للمطروحات في منتج منظم يوفر دخلاً للوقاية من انخفاض أسعار الأسهم ولكن في نفس الوقت يحد من إمكانية العائد الصعودي في أي انخفاض في سعر السهم، وهناك العديد من الطرق التي يمكن بها تقديم المشتقات إلى المنتجات وكلها تغير من تنوع النتيجة النهائية للاستثمار فيما يتعلق بالأداة الأساسية، ويرتبط التعقيد بقدرة المستثمر على فهم كيفية عمل المنتج الاستثماري وكيفية اشتقاق عائدته المحتمل، ويؤدي إدخال المشتقات إلى تعقيد فهم المستثمر لكيفية تحديد عائد الاستثمار المحتمل، فضلاً عن ذلك، يجري تداول المشتقات المختلفة في أسواق متطورة على وفق قواعد وشروط محددة تؤثر في تقييم المشتقات وبالنتيجة العائد النهائي المستلم، كأحداث اضطراب السوق، وحالات التخلف

عن السداد وأداء الطرف المقابل والمحفزات المشروطة التي تؤثر بشدة في نتيجة الاستثمارات خلال الأحداث المتطرفة، وتكون هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في التعقيد، ولكن من الصعب بشكل عام تحديدها كمياً، هذا لأنه على عكس المخاطر، يؤثر التعقيد في مستوى شفافية نتائج العائد الذي يعتمد في حد ذاته على مستوى تعقيد المستثمرين، فمن الأفضل تبسيط المشكلة عن طريق تصنيف درجة تعقيد المنتجات باستخدام العوامل التي تحدد مدى صعوبة فهم التأثير الكامل لنتائج العائد على مستثمر التجزئة العادي، وتشمل عوامل التعقيد الرئيسية ما يأتي (Benedict et al,2015:14-15) :

1. الهياكل والطبقات التي تؤثر في أرباح المنتجات المالية للشركة.
2. اتساع نطاق المشتقات المستخدمة في المنتجات المالية للشركة.
3. مدى توافر واستخدام نماذج التسعير والتقييم لتسعير هذه المنتجات.
4. عدد الخطط التي تحدد نتائج العائد.
5. مقدار الإفصاح عن المعلومات المطلوب لوصف منتج مالي وبساطة اللغة المستخدمة.

13.1.2. التصنيف العام للمخاطر

على وفق هذا التصنيف فإنّ المخاطر تقسّم إلى (الربيعي وآخرون، 2011: 428) :

1. **المخاطر النظامية:** وهي مجموعة من المخاطر التي تؤثر في عدد كبير من الأصول كل واحد منها بدرجة أكثر أو أقل، كالتضخم وسعر الفائدة والمخاطر السياسية، ويطلق عليها أيضاً مخاطر السوق وهي مخاطر لا يمكن تجنبها حتى بزيادة مقدار التنويع، وتنشأ من حقيقة أنّ هناك مخاطر تؤثر في الشركة، والتي تهدد كل الشركات، كالأسهم التي تميل إلى التحرك معاً أو باتجاه واحد، وهذا ما يجعل الشركات تتعرض لمخاطر السوق بغض النظر عن عدد الأسهم التي لديها، وسيجري التركيز على هذه المخاطر كونها أكثر تعقيداً، والمخاطر النظامية هي الخطر المتمثل في أن يؤدي تقصير شركة واحدة إلى خلق "تأثير مضاعف" يؤدي إلى حالات تخلف عن السداد من قبل الشركات الأخرى ويهدد استقرار النظام المالي، وهناك أعداد هائلة من المعاملات غير المباشرة بين الشركات، فإذا فشلت شركة "أ"، فقد تتكبد شركة "ب" خسارة كبيرة في المعاملات التي أجرتها مع الشركة "أ"، ويؤدي هذا بدوره إلى فشل الشركة "ب"، قد تتعرض شركة "ج" التي لديها العديد من المعاملات المتعلقة مع كل من الشركتين "أ" و "ب" لخسارة كبيرة وتواجه صعوبات مالية شديدة. لقد نجا النظام المالي من التخلف عن السداد كـ Drexel في 1990، و Barings في 1995، و Lehman Brothers في 2008 بشكل جيد للغاية، لكن المنظمين لا يزالون قلقين، خلال اضطراب السوق في عامي 2007 و 2008، فقد جرى إنقاذ العديد من الشركات المالية الكبيرة، بدلاً من السماح لها بالفشل، لأن الحكومات كانت قلقة بشأن المخاطر النظامية (Hull,2018:349).
2. **المخاطر غير النظامية:** وهي المخاطر التي تؤثر في أصل معين أو مجموعة صغيرة من الأصول، وهي مخاطر يمكن إزالتها عن طريق التنويع وتنشأ من مخاطر متعددة تحيط بالشركة الفردية وتكون خاصة بها.

14.1.2. المخاطر والمحفزات

عندما تتعرض الشركة لمجموعة من المخاطر التي تجعل إجمالي التعرض للمخاطر قريباً من حد تقبل المخاطر أو قدرتها على المخاطر، قد تكون خصصت ميزانية لمستوى معين من الخسارة فيما يتعلق بالمخاطر العالية، إذا كانت هذه الميزانية تمثل تحدياً، فستكون هناك حاجة إلى ضبط دقيق للخسائر لضمان عدم تجاوز التعرض لنوع محدد من المخاطر العالية (المغامرة) بشكل عام، عندما يصبح السوق أكثر تقلباً، ستضطر إلى زيادة تعرضها للمخاطر، وهذا يؤدي إلى اتفاق لزيادة القيمة الإجمالية التي ترغب بها في تعريضها للخطر أو إيجاد آليات لتقليل التعرض الكلي للمخاطر، نتيجة لذلك، تصبح إدارة المخاطر أكثر أهمية في أوقات التغيير السريع وزيادة تقلبات السوق (Hopkin,2010:289-305).

15.1.2. آلية التعامل مع المخاطر

إذا كان تأثير المخاطر سيئاً ستكون هناك أربعة أساليب مختلفة يمكن استخدامها واحداً منها وإذا كان تأثير المخاطر إيجابياً أو يمكن تحويله إلى إيجابي ستكون ثلاثة أساليب أخرى [: https://blog.mostaql.com](https://blog.mostaql.com)

1. إدارة المخاطر ذات التأثير السلبي: (Erik B,1993:20-23) هناك أربعة أساليب للتغلب على هذا الخطر:

أ. تجنب المخاطر: إذ إن تجنب المخاطر يعني الابتعاد عنها نهائياً.
ب. نقل المخاطر إلى طرف ثالث: قد تكون هذه الطريقة هي الحل العملي الأمثل مع موقف المخاطر الأول.

ج. التخفيف من حدة المخاطر

د. القبول بالمخاطرة : أي القبول بحدوث المخاطرة وتحمل نتائجها وتأثيرها.

2. إدارة المخاطر ذات التأثير الإيجابي: توجد ثلاثة أساليب للحصول عليها:

أ. استغلال الفرصة.

ب. مشاركة الفرصة مع شركة أخرى.

ج. تعزيز أثر الفرصة: في المخاطر نحاول تجنب وتفادي المخاطر ولكن في الفرص نحاول تعزيز أثرها.

مما سبق يتضح أنه:

• ينبغي تسجيل كافة المخاطر في سجل مُخصص لها، وتقييم كل مخاطرة بالنسبة لاحتمالية حدوثها أو لأثرها، والبعض يزيد عاملين إضافيين هما الإطار الزمني، وحالة الأنشطة، كذلك مع كل مخاطرة تُكتب الطريقة المستخدمة للتعامل معها مع ضرورة تعيين شخص مسؤول لكل منها.

• يُمكن تعيين شخص مختلف عن كل مخاطرة أو يمكن تعيين فريق ثابت لإدارة المخاطر على وفق كل حالة، ولكن من الضرورة بمكان أن يُحدد الشخص المسؤول وتعيين له الخطة المناسبة التي ينبغي عليه اتباعها مع المخاطر أو الفرص.

16.1.2. الطرائق الحديثة لإدارة المخاطر

أدى التغير المستمر في البيئة الاقتصادية والمالية والاستثمارية إلى البحث عن أدوات ومنتجات مالية جديدة، وبسبب التغير المستمر في الأسعار والتضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف فقد تم البحث عن أدوات مالية أكثر حداثة لإدارة مخاطر تقلبات الأسعار، ومن الأدوات المالية التي تستخدم لتقليل المخاطر هي التوريق والمشتقات، فالمشتقات المالية هي أدوات مالية تتيح أفضل الظروف للتحوط ضد المخاطر المتنوعة مقارنة بالسبل النمطية التي من المستحيل استخدامها في تغطية المخاطر النظامية، وتسهم المشتقات المالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركات في قدرتها على إدارة التقلبات الحاصلة في أسعار الأوراق المالية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وكلا على وفق قدرتها على إدارة المخاطر، وعلى هذا الأساس يعد التحوط باستخدام عقود المشتقات من السبل الحديثة لإدارة المخاطر (الكندي، 2019: 80). وسيجري مناقشة ذلك أكثر تفصيلاً لاحقاً.

17.1.2. السياسات والإجراءات والآثار المترتبة على إدارة المخاطر

ينبغي أن تغطي ضوابط الإدارة التي يشرف عليها مجلس الإدارة أو هيئة إدارة مخولة للشركة نشاط المشتقات على وجه التحديد، وتحدد بوضوح المسؤولية عن تنفيذها، وتوفر تقارير دقيقة وغنية بالمعلومات وفي الوقت المناسب، ينبغي إبلاغ جميع المعنيين بهذا الإطار ومراجعته مع تغير ظروف العمل والسوق، وعلى مجلس الإدارة أو أي هيئة مخولة أخرى وضع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بأنشطة المشتقات خارج البورصة التي تتكامل مع سياسات الإدارة العامة للشركة والإبلاغ عنها، وأن تتضمن هذه السياسات والإجراءات قياس مخاطر السوق ومخاطر الائتمان بما في ذلك إجمالي التعرضات مقابل أهداف تحمل المخاطر ومعايير قبول الأطراف المقابلة والاستراتيجيات والمنتجات (التحوط وإدارة المخاطر واتخاذ المواقف والمخاطر القانونية ذات الصلة)؛ وإجراءات مراقبة المخاطر ومعايير الإبلاغ عن الاستثناءات؛ وسياسات شؤون الموظفين (بما في ذلك سياسات الخبرة والتدريب والتعويضات) والفصل بين وظائف التداول وإدارة المخاطر وإنشاء ضوابط إدارية وفحص الحسابات والموظفين التشغيليين والأنظمة، وينبغي أن يوفر الإطار اتصالاً ثنائي الاتجاه بين مجلس الإدارة والأشخاص المسؤولين عن تنفيذ سياسات المجلس وأن يجري تحديد سلطة المشتقات دون المساس بالمسؤولية الإشرافية النهائية لمجلس الإدارة (IOSCO, 1994:8) ومثال على ذلك الآثار المترتبة على إدارة مخاطر شركة التأمين والتأمين على مخاطر الجائحة إن كل حدث أو أزمة لها أصل فريد ومسار تطوري خاص وخاتمة محددة من حيث تأثيرها على نطاق أوسع بسبب تفردها، وغالباً ما تقوم الشركات والمنظمون بتكييف أطر إدارة المخاطر والإشراف الخاصة بها في أعقاب الأزمة لتجسيد "الدروس المستفادة" من التجربة الأخيرة وفي الأونة الأخيرة تطورت الجائحة إلى أزمة ذات أبعاد عالمية وتأثير كبير على صحة الفرد والنشاط الاقتصادي والأسواق المالية والنظم السياسية والاجتماعية؛ وما زلنا في بداية الأزمة مع مسار غير مؤكد للغاية وحتى المزيد من عدم اليقين فيما يتعلق بالعواقب النهائية والتنظيم وكيف ينظر المجتمع إلى الصناعة ولتحديد مدى جودة إدارة المخاطر نجحت ممارسات الإدارة خلال الأزمة والتكهن بكيفية تطور ممارسات إدارة المخاطر

والنهج التنظيمية والإشرافية والآراء المجتمعية للصناعة؛ هذه الأسئلة مهمة للممارسين الذين يسعون جاهدين لتحسين ممارسات إدارة المخاطر الداخلية على أساس "الدروس المستفادة" وكذلك للمنظمين المتحوظين والمنتظمين في تصميم رأس المال القائم على المخاطر وخاصة لمنع العوامل الخارجية النظامية والتكهن بالتطورات المستقبلية؛ إذ يمتلك مديرو المخاطر بعض الأدوات المهمة ضمن إطار عمل إدارة المخاطر لإدارة سيناريوهات الأزمات المحتملة لتقييم وإدارة المرونة للتراكم المعقد للمخاطر، يركز كلاهما على بناء المرونة عن طريق خلق ظروف أولية مواتية فضلاً عن الخيار لممارسة تدابير طوارئ فعالة، جرى تلبية توقعات تحليل سيناريو ما قبل (Covid-19) إلى حد كبير عن طريق الأزمة الفعلية في الأهمية المادية للخسائر من الأسواق المالية في التأثير النسبي غير المادي وفي فعالية تدابير استمرارية الأعمال.

18.1.2. قياس المخاطر والمباني الأساسية لإدارة المخاطر

سنتناول هذه الفقرة بالنقطتين الآتيتين:

1. **قياس المخاطر:** القياس الدقيق للمخاطر المتعلقة بالمشقات ضروري للمراقبة والتحكم المناسبين، وينبغي قياس جميع المخاطر الهامة ودمجها في نظام إدارة المخاطر على مستوى الشركة، وينبغي أن يتضمن مقياس مخاطر الأسعار التعرض من المشتقات وكذلك المنتجات النقدية ويعد قياس بعض أنواع المخاطر تقريبياً وقد يكون من الصعب للغاية تحديد بعض المخاطر، كمخاطر السيولة بدقة ويمكن أن تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية وظروف السوق كحد أدنى وينبغي أن تقوم الإدارة بانتظام بتقييم نقاط الضعف تجاه هذه المخاطر استجابة للظروف المتغيرة وسيختلف تطور ودقة طرق قياس المخاطر باختلاف أنواع الأنشطة وحجمها ومدى خطورتها <https://www.business4lions.com/2020>.

2. **النقاط الأساسية لإدارة المخاطر:** تتكون البنية الأساسية لإدارة المخاطر فيما يلي (Froot et al,1994):

- أ. خلق قيمة للشركة عن طريق استثمارات جيدة.
- ب. عمل استثمارات جيدة عن طريق توليد ما يكفي من النقد داخلياً لتمويل تلك الاستثمارات؛ لأنها عندما لا تولد نقوداً كافية فإنها تميل إلى خفض الاستثمار بشكل أكبر من منافسيها.
- ج. غالباً ما يتعطل التدفق النقدي وهو أمر بالغ الأهمية لعملية الاستثمار - بسبب تحركات العوامل الخارجية كأسعار الصرف وأسعار السلع ومعدلات الفائدة مما قد يعرض قدرة الشركة على الاستثمار للخطر.

إشارة إلى الضغوط التنظيمية من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير الإبلاغ المالي والدولي (IFRS) على اتخاذ تدابير لتحسين إدارة المخاطر توجب على الشركات إجراء نوع أساسي من قياس المخاطر في البيانات المالية، يؤكد كل من معيار المحاسبة المالية (القسم 7 أ) ومعيار IFRS 7 المتعلق بـ "الإفصاحات الكمية والنوعية" أن البيانات المالية ينبغي أن تنص صراحةً على التأثير المحتمل لتحركات السوق التي تتعرض لها الشركات بشكل أساسي، أي أن إفصاحات الأدوات المالية مطلب موجود لحساب التأثير المحتمل لكل متغير من مخاطر السوق أو إجراء تحليل للقيمة المعرضة للخطر، ومن ثم فإن التوجه من قبل الهيئات التنظيمية للمحاسبة يجبر الشركات على إيجاد منهجية مناسبة لقدرتها على الموارد وتدعم سياسة إدارة المخاطر العامة، فضلاً عن ذلك، يطبق كما في القطاع المصرفي الدولي، اتفاقيات بازل لتتبع

مخاطر التشغيل والائتمان والسوق والإبلاغ عنها وكشفها(Camilleri,2017:168) & Camilleri).
(Camilleri).

مما سبق يتضح أنّ الخطر هو احتمال الخسارة أو الربح الناتج عن أحداث كالتغيرات في أسعار السوق، أو احتمال حصول الأحداث ضعيفاً، لكن تأثيرها قد يكون كبيراً، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة، فضلاً عن ذلك، قد تصبح الأحداث إشكالية لأنها في كثير من الأحيان غير متوقعة، لذا يُنظر إلى المخاطر على أنها تهديد أو فرصة، أي ليس من المرغوب فيه أو القضاء على المخاطر، كمبدأ عام، فإن الخطوة الأولى في تحديد كيفية إدارة المخاطر هي فهمها، ويمكن القول إنّ تحديد التعرض للمخاطر يشكل الأساس لوضع استراتيجية مناسبة لإدارة المخاطر المالية.

19.1.2. طبيعة المخاطر ومداهها

حدد (Melville,2018:184) ثلاثة أنواع رئيسية من المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة في حين يضيف (Lewis & David, 195:2004) مخاطر التدفق النقدي، أما (Rose & Hudgins,2008:477) فإنهما يضيفان مخاطر التشغيل فضلاً عن المخاطر الثلاثة وسيجري تناول جميع المخاطر كالاتي:

1. **مخاطر السيولة:** تواجه الشركة مخاطر سيولة حقيقية عندما تحتاج إلى النقد لتغطية

سحوباتها وكذلك لمواجهة طلبات الائتمان من قبل الزبائن الجيدين وعندما لا تقوم بمواجهة الدفعات بشكل جيد وضمن الكلفة المعقولة فإنها ستفقد عدداً من زبائنها ويعد مؤشراً أولاً لوجود مشكلة تعاني منها في ما يخص توافر السيولة اللازمة التي تعد في النهاية أحد أسباب الأزمات والانهيارات المالية (Rose & Hudgins , 2010 : 481).

2. **مخاطر التشغيل:** تتعرض الشركات إلى مخاطر تشغيلية في ما إذا حدث ضرر أو تقادم

أو خطأ في نظم الحسابات، أو خلل في السيطرة على جودة الخدمات المقدمة، الذي يؤثر في كفاءة إنتاج وتوصيل الخدمات، كما يمكن أن تنتج عن الكوارث الطبيعية، أعمال التخريب، وأخطاء في قرارات الحكم الإدارية، التذبذب في الاقتصاد، وهذا كله يمكن أن يؤثر في طلب الخدمات، وهذه التغيرات ممكن أن تؤثر في كل من تدفقات العوائد، كلفة التشغيل، وقيمة استثمار المالكين (Rose & Hudgins,2008:477).

3. **مخاطر التدفق النقدي:** احتمال تقلب التدفقات النقدية المستقبلية.

4. **مخاطر الأصول:** تحمل جميع الأصول بعض المخاطر، وعادة ما يكون توزيع تلك

المخاطر بين مختلف الأطراف في المعاملة مؤشراً هاماً على احتمال كون المعاملة قد أدت إلى الاستحواذ على الأصل أو التخلص منه والمخاطر هي الاختلاف المحتمل بين الفوائد الفعلية والمتوقعة المرتبطة بالأصل وتتضمن إمكانية الربح / الخسارة، ويتعين على الطرف الذي يتمتع بإمكانية الوصول إلى المزايا أن يواجه المخاطر، وعملياً فإن مسألة تحديد الأصل تعتمد غالباً على تقييم مكان وقوع المخاطر (Lewis &

David,2004:208)

5. **مخاطر السوق:** تختلف مخاطر السوق عن مخاطر الائتمان، بسبب ان مخاطر السوق

التي تواجهها الشركات لا تنشأ بالضرورة عن أداء ضعيف للمصدر أو بيع أدوات مالية أو أصول أو منح الائتمان، بل إنها تنتج بسبب التغييرات المعاكسة التي ليست في صالح الشركة وذلك بالنسبة لأسعار السوق، وتصنّف مخاطر السوق ضمن فئة مخاطر

المضاربة إذ أن تحركات الأسعار ممكن أن ينتج عنها ربح أو خسارة ويمكن تقسيم مخاطر السوق إلى الآتي (Melville,2018: 184):

أ. **مخاطر سعر الصرف:** تواجه الشركات الكبيرة مخاطر سعر الصرف عن طريق تعاملها في العملات الأجنبية المتاجر بها على المستوى العالمي والشركات التي تتاجر بهذه العملات لنفسها أو لعملائها بشكل مستمر إذ تواجه هذه المخاطر عن طريق تغيرات السوق اليومية المتعلقة بحركات الأسعار المعاكسة كالبيع والشراء في جانبي السوق (Hudgins & Rose, 2008:77)، إذ تنشأ المخاطر السوقية أو النظامية، بسبب حساسية الشركات للتقلبات لعوامل عدة تتمثل في أسعار الصرف وأسعار السلع وأسعار الفائدة، وتلعب مؤثرات السوق دوراً كبيراً في تحديد تلك العوامل (Wild et al, 2001:294)، وقد تكون تقلبات أسعار الصرف مصدراً لمخاطرة إضافية أو أن تخفض تلك المخاطرة وذلك يعتمد على حجم تلك التقلبات واتجاهاتها (Anne, 1984:18) وتعد المخاطرة على إنها حالة عدم التاكيد حول السعر الذي من الممكن أن تبادل به العملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية مستقبلاً، وهذا يعني انه في حالة شراء العملة الأجنبية، فإن السعر الذي تحول به التدفقات النقدية الأجنبية المتوقعة إلى العملة المحلية يكون غير مؤكد (Sharpe & Alexander, 1990:779) ومن الممكن أن تمثل تقلبات أسعار الصرف الأجنبي مصدراً إضافياً للمخاطرة إلا انها قد توفر فرصة لتحقيق أرباح إضافية من العمليات الدولية (Ress & Unni, 1999:17) وقد يكون للتغيرات في أسعار الصرف تأثيراً في تخفيض قيمة الشركة عندما تكون تلك التغيرات غير ملائمة وقد تزيد من قيمتها عندما تكون ايجابية (Claum et al, 1998:3) (Dominguez & Tesar,) (2006:189).

ب. **مخاطر سعر الفائدة:** من مخاطر التغير في سعر الفائدة وهو مخاطر إعادة الاستثمار، الذي ينتج عن أن المستثمر لا يعلم سعر الفائدة الذي يمكن فيه إعادة استثمار الأصل المالي المستحق للفترة الباقية من فترة الامتلاك للأصل (Alexander et al, 2001:170) وتعرف هي المخاطرة التي تتحملها الشركة جراء منح قرض بسعر الفائدة السائد الآن مغطى بتمويل تم الحصول عليه بسعر فائدة منخفضة معروفة ثم اضطرت الشركة خلال اجل القرض إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى، فإذا كان سعر الفائدة الذي تفرضه على القرض ثابتاً ويرتفع سعر إعادة التمويل، فإن المردود الصافي الذي تحققه سوف ينخفض لأن توقيت تقديم القرض لا يتوافق مع فرص الحصول على الأموال، وهكذا تتعرض الشركة إلى درجة من التقلبات في الأرباح بسبب تقلبات أسعار الفائدة، (الراوي، 2005: 11) وأيضا هي التي تسبب التقلب في قيمة الأصول التي تمتلكها الشركات ونتيجة التقلب في أسعار الفائدة ارتفاع وانخفاض يكون له تأثير في العوائد (ابوكمال، 2007:74) و(Jae & Joel, 2007:177) وترجع مخاطر أسعار الفائدة، إلى حد كبير إلى عدم التطابق الموجود بين مدة المنتجات الخاصة بهم وممتلكاتهم من الأصول، بشكل عام ذات طبيعة طويلة الأجل، مع بعض هذه المنتجات تشمل أيضاً عناصر الادخار والضمانات وخيارات حامل الوثيقة، لذلك من أجل التخفيف من تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة تميل الشركات إلى تركيز استثماراتها على الأصول الحساسة لسعر الفائدة في النهاية الأطول لنطاق الاستحقاق، كالسندات الحكومية والأوراق المالية، بما في ذلك السندات والأسهم والرهون العقارية فضلاً عن قضية إدارة الأصول والخصوم، فقد زاد استخدام المشتقات تدريجياً للتخفيف من تعرضهم لمخاطر سعر الفائدة (Liu et al, 2019:1).

وترى (IOSCO,1994:3) فضلاً عن مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وجود مخاطر أخرى وهي:

1. **مخاطر التسوية** : في عدم حصول الشركة على أموال أو أدوات من الطرف المقابل في الوقت المتوقع .
 2. **مخاطر العمليات**: في تعرض الشركة لخسارة نتيجة خطأ بشري أو أوجه قصور في الأنظمة أو الضوابط .
 3. **المخاطر القانونية**: في تعرض الشركة لخسارة نتيجة كون العقود غير قابلة للتنفيذ أو غير موثقة بشكل كافٍ.
 4. **مخاطر السمعة**: هي مخاطر الأرباح أو رأس المال الناتجة عن الرأي العام السلبي، ويؤثر ذلك في قدرة الشركة على إقامة علاقات أو خدمات جديدة، أو الاستمرار في خدمة العلاقات القائمة، ويمكن أن يعرض هذا الخطر للتقاضي أو الخسارة المالية أو الإضرار بسمعتها وتتضمن مسؤولية توخي قدر كبير من الحذر في التعامل مع العملاء والمجتمع، وتوجد هذه المخاطر في أنشطة أخرى كإدارة الأصول ومعاملات الوكالة، نظراً لأن التشغيل المنظم للأسواق المالية يعتمد إلى حد كبير على الثقة بين جميع المشاركين في السوق ، فمن المرجح أن الشركة التي تربط اسمها بنشاط المنتجات المالية كالمشتقات يكون لديها مخاطر أعلى على السمعة وتحمل الأنشطة المشتقة درجة أعلى من مخاطر السمعة لأنها بشكل عام أكثر تعقيداً وأقل فهماً من قبل الجمهور من المنتجات المالية الأخرى، إذا انخرطت الشركة في معاملة مشتقة غير مناسبة للعميل أو لا يفهمها، فهناك احتمال أكبر للتخلف عن السداد والتقاضي والإضرار بالسمعة، وقد لا يكون لدى الشركات التي تعمل بصفتها وكالة نفس الشيء الالتزامات القانونية كمسؤول، ولكنها معرضة لمخاطر السمعة، لتقليل هذه المخاطر، تتطلب مبادئ إدارة المخاطر السليمة تحديد ما إذا كانت المعاملات مناسبة لعملاء الوكالات، الشركات التي تعمل كائتمان معرضة أيضاً لمخاطر السمعة، عند الانخراط في معاملات مشتقة بصفة ائتمانية، يقع على عاتقها واجب التأكد من أن العقود قد جرت بشكل سليم (Comptroller ,2012:17)
- بشكل عام، يتطلب معيار (IFRS7) الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة ومدى أي مخاطر ناشئة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها الشركة في نهاية مدة التقرير، لكل نوع من أنواع المخاطر، ينبغي أن تتضمن هذه المعلومات (Melville,2017:86-87) :

1. التعرض للمخاطر والطريقة التي تنشأ بها.
2. الطرق المستخدمة لقياس الخطر.
3. سياسات وعمليات إدارة المخاطر.
4. البيانات الكمية حول التعرض للمخاطر في نهاية مدة التقرير.
5. الإفصاحات التفصيلية المحددة التي هي مطلوبة أيضاً فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والإفصاحات الرئيسية وهي كما يأتي (Melville,2018:185):

- أ. **مخاطر الائتمان**: لكل فئة من فئات الأدوات المالية، ينبغي الإفصاح عن:
 - مبلغ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (قبل الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها كضمان).
 - وصف لأي ضمانات محتفظ بها كضمان.

- تقدير مدى تخفيف هذه الضمانات من مخاطر الائتمان.
- ب. **مخاطر السيولة:** ينبغي الإفصاح عن تحليل استحقاق الالتزامات المالية ووصف كيفية إدارة أي مخاطر سيولة متأصلة.

ج. **مخاطر السوق:** ينبغي أن تفصح عن تحليل الحساسية لكل نوع من مخاطر السوق التي تتعرض لها في نهاية مدة التقرير، وأن يوضح هذا التحليل كيف سيتأثر الربح أو الخسارة وحقوق الملكية بالتغيرات في متغير المخاطر ذي الصلة (كأسعار الصرف أو أسعار الفائدة في السوق).

20.1.2. المخاطر المالية وإدارتها وأهدافها

سنتناول في هذه الفقرة بشكل موجز المخاطر المالية وإدارتها وأهدافها:

1. **المخاطر المالية:** من القضايا المهمة التي ينبغي معالجتها، كيفية ظهور المخاطر المالية، إذ تحدث عن طريق المعاملات المالية، وتعد مخاطر المضاربة التي تنطوي على ثلاث نتائج محتملة، وهي خسارة أو ربح أو عدم حدوث تغيير، وتحدث هذه المعاملات المالية يومياً أثناء قيام الشركة بأعمالها وتشمل المعاملات المتعلقة بالمبيعات والمشتريات والاستثمارات والقروض والعديد من الأنشطة التجارية الأخرى، تشمل الأنشطة التجارية مجموعة من الأحداث، كإجراء المعاملات القانونية العادية، أو تمويل الديون، أو المشاركة في عمليات الاندماج أو عمليات الاستحواذ والقيام بمشاريع جديدة ومجموعة متنوعة من المعاملات الأخرى على المستويين المحلي والدولي التي تنطوي على أسعار صرف وأسعار فائدة مختلفة (Camilleri & Camilleri, 2017: 171) ستحتاج الشركات إلى الإفصاح عن أي تغييرات في مخاطرها المالية (كمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملة ومخاطر الأسعار الأخرى) أو في أهدافها وسياساتها وعملياتها لإدارة تلك المخاطر، على وجه الخصوص، وقد تكون هناك حاجة إلى إفصاحات إضافية حول مخاطر السيولة عندما يكون هناك خطر كجائحة (Covid -19) الذي أثر على المستويات العادية للتدفقات النقدية من العمليات أو قدرتها على الوصول إلى النقد بطرق أخرى، كتحصيل المستحقات أو تمويل الموردين (PWC, 2020: 9)
2. **إدارة المخاطر المالية:** وهذه الإدارة تتعامل مع حالات عدم التاكيد التي تنتج عن الأسواق المالية وتسعى إلى زيادة القيمة الاقتصادية وحمايتها عن طريق استغلال الأدوات المالية لإدارة تعرض الشركة للمخاطر، وخاصة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق (Camilleri & Camilleri, 2017: 172) وتعمل على اكتشاف وإدارة والتحوط من التعرض لمخاطر الناشئة عن استخدام الخدمات المالية، والتعقيد هنا أعلى بكثير من التعقيد بالنسبة للأفراد لأن الشركات ينبغي أن تطابق أنواعاً مختلفة من تدفقات الدخل المستقبلية والتزامات الدفع، كجمع الأموال للاستثمار أو متطلبات رأس المال العامل، ودفع الأجور والفواتير، وتوفير التزامات الدفع المستقبلية، لذلك، تتضمن إدارة المخاطر المالية تقييم الأصول والخصوم المختلفة في الوقت الحاضر والمستقبل، وينبغي التمييز بين الشركات المالية وغير المالية فيما يتعلق بنهجها في إدارة المخاطر، وتستخدم الشركات غير المالية المنتجات المالية إما للتحوط من المخاطر غير المالية أو لتمكين عملياتها، فبدلاً من ذلك، تتحمل الشركات المالية المخاطر بشكل فعال لتحقيق ربح إما لحسابها الخاص أو بصفتها مؤتمنة لأطراف ثالثة، لذلك ينبغي النظر إلى إدارة المخاطر في الشركات المالية في سياق المقايضة مع أهداف الربح، قد تؤدي ممارسات إدارة

المخاطر الفضاضة إلى زيادة الربحية قصيرة الأجل على حساب الملاءمة المالية طويلة الأجل وقد يؤدي سوء تقدير المخاطر أو الإهمال إلى تركيز المخاطر الخطرة في الشركات المالية (Svetlova, 2020:143) وهناك استراتيجيتان لإدارة المخاطر مفتوحتان لشركة مالية (أو أي شركة أخرى)، ويتمثل أحد الأساليب في تحديد المخاطر واحدة تلو الأخرى والتعامل مع كل منها على حدة، ويشار إلى هذا أحياناً باسم تحلل المخاطر، والآخر هو تقليل المخاطر عن طريق التنوع الجيد، ويشار إليه أحياناً بتجميع المخاطر وعادة ما تستخدم الشركات المالية كلا النهجين، كمخاطر السوق التي تتكبدتها غرفة التداول في المصرف وتعتمد هذه المخاطر على التحركات المستقبلية في العديد من متغيرات السوق (أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وأسعار الأسهم، وما إلى ذلك)، ولتنفيذ نهج تحليل المخاطر يجري تنظيم غرفة التداول بحيث يكون المتداول مسؤولاً عن الصفقات المتعلقة بمتغير سوق واحد فقط (أو ربما مجموعة صغيرة من متغيرات السوق) إذ يمكن أن يكون هناك متداول واحد مسؤول عن جميع الصفقات التي تتضمن سعر صرف الدولار مقابل العملة الأخرى، في نهاية كل يوم، يتعين التأكد من اتخاذ تدابير معينة للمخاطر، يجري الاحتفاظ بها ضمن الحدود التي يحددها المصرف، إذا اقتربنا من نهاية اليوم وبدا كما لو أن واحداً أو أكثر من تدابير المخاطر سيكون خارج الحدود المحددة، فينبغي على المتداول إما الحصول على إذن خاص للحفاظ على المركز أو تنفيذ صفقات تحوط جديدة بحيث يتم الالتزام بما جرى تحديده (Hull, 2018:18).

3. أنواع المخاطر المالية: هناك خمسة أنواع أساسية مرتبطة بالمخاطر المالية (Svetlova, 2020:140-141) :

- أ. الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين والشركات والمستهلكين تضمن التخصيص الفعال للموارد النقدية، والتمويل اللازم للأسر والحكومات والشركات وتوفير السيولة، تقوم الوساطة المالية بتحويل بعض الأصول أو الخصوم إلى أشكال مختلفة فيما يتعلق بالمخاطر والاستحقاق والحجم بحيث تجعل أشكال الوساطة المختلفة للنظام المالي أكثر تشابكاً ويمكن أن يؤدي انهيار الوسطاء الماليين الفرديين إلى فشل منهجي ويسبب تكاليف باهظة للأفراد والشركات والمجتمع.
- ب. التنفيذ السلس للمدفوعات والتشغيل السلس لأنظمة الدفع أمران ضروريان للتشغيل الفعال للأسواق المالية والاقتصاد.
- ج. الحد من المخاطر عن طريق توفير الحماية المالية ضد عواقب الأحداث السلبية في المستقبل (أي التهديدات على الحياة والصحة والدخل والثروة) كوثائق التأمين والتحوط المالي وإن هذه الخدمات يمكن أن تسبب أيضاً مخاطر إضافية إذا جرى تمريرها على طول سلسلة القيمة المالية، فمثلاً، يمكن أن يؤدي التحوط عن طريق المشتقات إلى تحويل المخاطر إلى الأطراف غير المشاركة في المعاملة، وكسندات الكوارث، التي تنقل مخاطر التأمين للكوارث الطبيعية الكبيرة إلى مستثمري القطاع الخاص غير المتمرسين.
- د. توريد المنتجات المالية التي تمكن المستثمرين أو المضاربين من تحقيق عوائد عالية (كصناديق الاستثمار والمشتقات)، تتضمن هذه المنتجات عموماً المخاطر النشطة ويمكن أن تزيد من المخاطر الفردية ويمكن أن تؤدي إلى خسائر كبيرة إذا جرى تقييم مقايضة المخاطر والعائد بشكل خاطئ (بسبب نقص المعرفة المالية)، علاوة على ذلك، أوضحت أزمة عام 2008 كيف أن الابتكارات المالية المفيدة ظاهرياً،

كصناديق أسواق المال التي تبدو آمنة، يمكن أن تتحول فجأة إلى منتجات سامة وخطيرة.

٥. توفير الأموال (النقدية) للاقتصاد وحماية وظائف النقود (كوسيط الصرف) من الواضح أن هناك مخاطر تعطل إحدى وظائف المال كحالة التضخم.

4. أهداف إدارة المخاطر المالية: وهذه تسعى إلى تقليل آثار المخاطر باستخدام مشتقات الأدوات المالية لضبط تلك المخاطر، كأن يكون هناك سقفاً للأسعار كالفائدة في المستقبل بقيمة عادلة، وفي حالة عدم الاحتفاظ بأدوات مالية مشتقة بوقت سابق، سيزيد التعرض للمخاطر، ويخضع استخدام المشتقات المالية لسياساتها المعتمدة من مجلس الإدارة، فلا تدخل أو تتاجر بالأدوات المالية بما في ذلك مشتقات الأدوات المالية لأغراض المضاربة (Elliott& Elliott,2017:349).

21.1.2. استراتيجية إدارة المخاطر الاستثمارية

يمكن تلخيص استراتيجية الشركة لضبط المخاطر بالاتي (رسمية، 2004: 211) :

1. حالة التنوع: بخصوص المخاطر المنتظمة ينبغي أن تركز الشركة على التنبؤ بحركة السوق وبالخصوص المخاطر الاقتصادية العامة ومخاطر سوق المال كالتغيير في أسعار الصرف والفائدة ومخاطر القوى الشرائية لوحدة النقد، وإذا توقعت صعود السوق فعليها زيادة مكونات المحفظة من الأوراق المالية ذات البيتا المرتفعة، واما إذا توقعت هبوط السوق فعليها زيادة مكونات المحفظة من الأوراق المالية ذات البيتا المنخفضة.
2. حالة عدم التنوع: إن الشركات التي تريد الحصول على مكاسب نظير التعرض للمخاطر غير النظامية أو غير السوقية عن طريق التحليل الدقيق الصارم للأسهم الفردية ينبغي عليها أن تركز على مختلف مكونات المخاطرة غير النظامية وتكون غير مرتبطة ببعضها البعض تخضع أيضاً لتأثير عناصر المخاطر النظامية كالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

22.1.2. أهمية الضوابط الإدارية ومخاطر السوق المستقلة

سنوضح أهمية الضوابط الإدارية وإدارة مخاطر السوق بالنقطتين الاتيتين:

1. أهمية الضوابط الإدارية:

ويمكن توضيح أهمية الضوابط الإدارية فيما يلي (IOSCO,1994:4):

- أ. من المسلّم به الآن بشكل عام من قبل منظمي ومقدمي الخدمات المالية ومقدمي ومستخدمي الشركات على حد سواء، أنّ أحد المكونات الرئيسية لإطار قوي لإدارة المخاطر المرتبطة بأعمال المشتقات خارج البورصة هو الهيكل القوي لضوابط إدارة المخاطر داخل الشركات النشطة في هذا العمل.
- ب. تدرك اللجنة الفنية أن قوى السوق يمكن أن توفر حوافز كبيرة للشركات لتطوير آليات فعالة للتحكم في المخاطر التشغيلية والمالية، لحماية موقفيها، وقد تنهي الشركات أو تقيد الأنشطة مع المشاركين في السوق والتي قد تكون هناك شكوك حول مدى كفاية ضوابط الإدارة الخاصة بهم، فضلاً عن ذلك، فمن المرجح أن تضمن المصالح التجارية الخاصة بالشركة أن تتحقق من كون الطرف المقابل:
 - لديه القدرة على الدخول في صفقة مقترحة.

- يمثله مسؤول يتمتع بسلطة فعلية أو مفترضة.
- يتمتع بالجدارة الائتمانية.
- لديه حق الوصول إلى أنظمة الدفع المناسبة.

2. إدارة مخاطر السوق المستقلة: ينبغي أن توفر ضوابط الإدارة مخاطر السوق المستقلة (IOSCO,1994:9) فتعمل إدارة الشركة على تطوير ومراقبة تطبيق سياسات الحد من المخاطر، لمراجعة واعتماد نماذج التسعير وأنظمة التقييم (بما في ذلك آليات التسويق) لاستخدامها من قبل موظفين مختصين عن المخاطر، لإعادة تقييم هذه الأنظمة من وقت لآخر، من أجل رصد الفروق الكبيرة في التقلبات، وإجراء محاكاة لها، ينبغي أن تتناول الضوابط سيناريوهات الضغط ومستويات الثقة وافتراضات الائتمان ومنهجيات قياس مخاطر السوق ووظائف المحاسبة والامتثال عن التجارة وسياسات المخاطر وتكامل أنظمة المحاسبة، وينبغي أن تختبر المحاكاة نتائج التحركات الشديدة في الأسعار والتغيرات في سلوك السوق، بما في ذلك التغيرات في الارتباطات وافتراضات المخاطر الأخرى.

مما سبق، يتبين أن جميع المشاريع تنطوي على قدر معين من المخاطر، وتتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي: الحدث، واحتمال وقوعه والعواقب. فينبغي أن يقع الحدث، التأثير السلبي (أو الإيجابي) الذي قد ينجم عن المخاطر ضعف / تعزيز كسعر صرف عملة معينة مما يؤثر في سعر السلع زيادة / انخفاض في أسعار الفائدة مما يؤثر في التدفقات الداخلة والخارجة من رأس المال في بلد معين، ومع ذلك، فإن نتيجة التأثير هي الخسارة المالية / الربح، وهذا يعني الانخفاض في أسعار الفائدة وأن الشركة قد تقتصر بكلفة أقل، ولكن المستثمر الذي لديه ودائع كبيرة في شركة مالية سيحصل على عائد فائدة أقل على استثماراته.

لذلك، قد يتضح أن الهدف من ضوابط إدارة المخاطر هو محاولة للتنبؤ والتعامل مع حالات عدم التأكد التي تهدد الشركة الذي يجري قبوله، ومن ثم، تحتاج إلى إتخاذ موقف استباقي وعدم إتخاذ موقف الانتظار والترقب ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن المخاطر في التمويل تتعلق بمخاطر المضاربة بدلاً من المخاطر البحتة، والتي يمكن أن توجد في مجالات أخرى، مع وجود خطر محض، وهناك نتيجتان محتملتان فقط، إما أن يحدث شيء سيء أو لا يحدث شيء، وبالنتيجة فهو قابل للتأمين، ويجري التنبؤ بنتائج المخاطر الخالصة باستخدام قانون الأعداد الكبيرة أو البيانات المسبقة أو البيانات التجريبية، المخاطر المحضة وهو كخطر تعرض السيارة لأضرار نتيجة لحادث سيارة، فتقتصر المخاطر البحتة على مخاطر الخسارة دون إمكانية الربح، وبالنتيجة فإن السبب في كونها النوع الوحيد من المخاطر التي يمكن التأمين عليها.

23.1.2. تحويل المخاطر واستراتيجيتها

ويمكن تلخيصها كالآتي:

1. تحويل المخاطرة: من الممكن نقل أو تحويل المخاطر من جهة إلى جهة أخرى أكثر استعداداً لتحملها ويمكن استخدام أسلوب التحويل في التعامل مع كل من المخاطر. فالتحوط وسيلة من وسائل تحويل المخاطر المالية ويتم بالشراء والبيع من أجل التسليم المستقبلي

للأصول المالية الجاري التعامل بها، ويقوم المتعاملون والمعالجون على وفق (التحوط) بحماية أنفسهم من حدوث تراجع أو انخفاض في سعر السوق بين وقت شرائهم لمنتج مالي ما ووقت بيعهم له، وهو عبارة عن تزامن البيع والشراء بغرض التسليم الفوري مع الشراء أو البيع بغرض التسليم المستقبلي، وغالباً ما يتم تحويل المخاطر عن طريق عقود، ويعد اتفاق hold harmless الذي يتحمل بمقتضاه شخص مسؤولية شخص آخر عن الخسارة لهذا التحويل، ويمكن أيضاً تحويل المخاطر عن طريق التأمين، ففي مقابل دفع مبلغ محدد (قسط التأمين) يسدده أحد الطرفين، يوافق الطرف الثاني على تعويض الطرف الأول حتى مبلغ معين عن الخسارة المحددة الجائزة الحدوث/ <https://www.academia.edu>.

2. استراتيجية تحويل المخاطر : إنّ استراتيجية تحويل المخاطر لن تقلل من المخاطر إلا إذا كان الطرف الذي يتحمل المسؤولية عن المخاطر مهياً بشكل أفضل لاتخاذ التدابير اللازمة للحد من المخاطر، كالاستعانة بمصادر خارجية لجزء محفوف بالمخاطر من المشروع، في هذه الحالة، سينقل فريق المشروع الأثر المالي للمخاطر إلى طرف ثالث ومع ذلك، فإن هذه الاستراتيجية من شأنها أن تقلل من مخاطر فشل إدارة المشروع وإلا فإن خطر الفشل سينتهي به الأمر إلى ارتفاع أكبر (Camilleri & Camilleri,2017:91) .

يتضح لنا أنّ إدارة المخاطر سلاح مهم وفعال لتقليل المخاطر إلى أقصى حد وايضاً هي (إدارة المخاطر) عملية مرتكزها الأول التعلم المتواصل والواقع العملي الذي هو المغذي لإعادة التقييم والتعديل المستمر ويمكن القول أنّ أول خطوة في إدارة المخاطر تكون بوضع رؤية من خلال تحليل الوضع مع الرصد والتقييم والأهمية وتكمن في رصد المخاطر ومن ثم اتخاذ قرارات من قبيل التحوط باستخدام الأدوات المالية ومن ثم وضع الاستراتيجية وتحقيق الهدف والقدرة على مواجهة التقلبات الحاصلة في أسعار الأصول والالتزامات المالية ومن ثم عمل خطط جديدة.

ويمكن القول أنّ المشتقات المالية هي السبيل الأكثر حداثة لإدارة وتخفيض المخاطر. وفي المبحث القادم سيتم عرض كيفية التحوط من المخاطر باستخدام الأدوات المالية المشتقة فضلاً عن ذلك التعرف على أنواع التحوط.

المبحث الثاني

مفهوم التحوط وأنواعه وعلاقته بالمخاطر

تشكل بعض المخاطر معضلة فكرية وتكون محور الاهتمام للباحثين وتحدياً يسعون لمواجهته فهذه المخاطر تحتاج الى سبل كفيلة لتخفيضها، وهذا دفع الباحثين في هذا الشأن الى إحداث تغيير مالي تحوطي ثوري لأي نوع من أنواع المخاطر وللتعرف على التحوط مفهوماً وأهميةً نبدأ بالآتي :

1.2.2. تعريف التحوط وأهميته

يُعدّ التحوط من الاستراتيجيات الرئيسة في إدارة المخاطر السوقية أو النظامية، بسبب تقلبات أسعار الصرف (Bartram&Dufy,2001:37).

وعرّف التحوط على أنّه توفير الحماية من الخسائر المحتملة (العلي، 2002:99) ومن جانب الأسواق المالية يركز التحوط على النشاط المتخذ للحد من المخاطر النظامية أو تخفيضها والتخلص من الخسائر التي تحدث نتيجة التقلبات في الأسعار (Van Horne,2004:756)، وعرّف ايضاً بأنه اتخاذ مركزين مختلفين، إذ إن الخسائر المتحققة لأحد المراكز ينبغي أن توازن أرباح المركز الآخر (Francis,1991:219) وهذا يعني الدخول في صفقة معاكسة لصفقة السوق النقدي لتقليل مخاطر الخسائر المالية التي تحدث من التغيير في الأسعار (الحسناوي،2006:85) إذ يمكن عن طريق التحوط تجنب المفاجآت غير المرغوبة الناشئة من التحركات السوقية غير المتوقعة (Hull,1998:83).

والتحوط يُعد إنجازاً مهماً في الأسواق المالية خلال السنوات الحالية لإسهامه في نمو سوق المشتقات* (Bodie et al,2002:45-55) وهذا النمو في السوق أدى إلى إيجاد الأدوات المالية المبتكرة التي ساعدت بشكل كبير في تزويد المستثمرين والشركات بأدوات لإدارة التقلبات السعرية غير المواتية. إذ تمكنها من تجنب المخاطر بتحويلها أو نقلها إلى أطراف أخرى مستعدة لتحملها فهي سوق فاعلة في إعادة تخصيص المخاطرة بين المتعاملين (Chance,1998:16). كما أنّ أغلب الشركات نتيجة تعرضها للمخاطر السوقية تقوم بالتحوط لتقليل تعرضها للتقلبات في الأسعار، فالتخطيط المالي يقلل التعرض المحتمل لمخاطر العسر المالي الناتج عن العجز النقدي، كما أنّ (التحوط) يتيح للشركات ممارسة عملها بأمان أكبر وهذا يساعد على تقليل تعرضها للتقلبات المفاجئة في الأسعار (Brealey et al,2001:683) ومما سبق نخرج بالقول أنّ التحوط إنجاز يسهم في نمو سوق المشتقات ومن ثم إيجاد أدوات مبتكرة لإدارة التقلبات السعرية، فهو بحق استراتيجية مهمة ورئيسة لا يمكن الاستغناء عنها في إدارة المخاطر وسيتم بيان ذلك بشكل أوسع في فصل المشتقات المالية.

* المشتقات هي أدوات مالية تعتمد قيمها على أصول أخرى، كالسلع وأسعار الأسهم والسندات أو قيم المؤشرات السوقية، لذلك تسمى بالأصول المشتقة Derivative Assets أو الحقوق الطارئة Contingent Claims (Bodie,et.al,2002:45-55) وسيجري التعرف عليها أكثر في الفصل القادم الخاص بالمشتقات.

2.2.2. أدوات التحوط

للتعرف على أداة التحوط هل مشتق أو أصل أو التزام يغطي المخاطر الخاصة بقياس القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة أخرى حالية أو عملية مستقبلية وعلى وفق المعيار (FAS 133)(IAS 39) يمكن أن تحدد الأصول أو الالتزامات المالية غير المشتقة على أنها أدوات تحوط لغرض محاسبة التحوط (حماد، 2005: 275).
وتتمثل أدوات التحوط على وفق نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 9) (العيسى وآخرون، 2019: 112-113)

1. يمكن أن يتم تصنيف مشتقة يجري قياسها بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة على أنها أداة تحوط.

2. يمكن أن يُصنف أصلٌ غير مشتق، أو التزام غير مشتق، يتم قياسه بالقيمة العادلة عن طريق الربح والخسارة على أنه أداة تحوط ما لم يكن التزاماً مالياً جرى تصنيفه على أنه بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة.

لأغراض المحاسبة عن التحوط، فبالإمكان تصنيف العقود مع طرف خارجي عن الشركة معدة التقرير أي خارج المجموعة أو الشركة المنفردة التي يجري التقرير عنها على أنها أدوات تحوط.

3. يمكن للشركة أن تعد أيّاً مما يأتي على أنها مجموعة، وأن تُسمى أداة تحوط (بما فيها الحالات التي تكون فيها المخاطر الناشئة عن بعض أدوات التحوط تعوض تلك الناشئة عن أدوات تحوط الأخرى):

أ. مشتقات أو جزء منها.

ب. غير المشتقات أو جزء منها.

فضلاً عن ذلك، لا تعد الأداة المشتقة التي تحتوي على خيار مكتوب مع خيار مشتري مؤهلة على أنها أداة تحوط إذا كانت (في الحقيقة) تعد صافي خيار مكتوب بتاريخ التصنيف، ويمكن أن يتم تصنيف أداتين أو أكثر أو جزء منهما على أنهما أداة تحوط، فقط إذا كانت الأداتين عند مزجهما لا تعدان مزيجاً صافياً لخيار مكتوب بتاريخ التصنيف.

ويرى (Ramirez, 2015: 24) أنه يوجد عنصران هما البند المحوط وأداة التحوط، البند المحوط هو البند الذي يعرض الشركة لمخاطر السوق، إنه العنصر الذي تم تحديده على أنه تحوط، أداة التحوط هي العنصر الذي يحوط المخاطر التي يتعرض لها البند المحوط، في كثير من الأحيان، تكون أداة التحوط مشتقة، كالشركة التي تقوم بالتحوط من قرض بسعر عائم بمبادلة سعر فائدة متغير مدفوع ثابت الاستلام، وتطبيق محاسبة التحوط من شأنه أن يحدد القرض كبند تحوط والمبادلة كأداة تحوط .

3.2.2. فعالية التحوط

لكي يتم استخدام محاسبة التحوط مبدئياً، ينبغي توقع أن يكون التحوط ذا فعالية عالية في توليد المكاسب والخسائر التي تعوض الخسائر على البند الذي يجري التحوط منه، ينبغي أن يكون التحوط فعالاً في تحقيق مكاسب وخسائر معادلة لمحاسبة التحوط للاستمرار في تطبيقها، ويمكن

اعتبار مشتقات العملات الأجنبية تحوطاً فعالاً إذا كانت الشروط الهامة لأداة التحوط تتطابق مع شروط البند المغطى، تتضمن المصطلحات الهامة نوع العملة ومبلغ العملة وتاريخ التسوية (Hoyle et al,2011:386).

ومن المهم جداً للباحثين في هذا الشأن (مجال المالية) الوقوف على فعالية التحوط واستخدام أدوات مبتكرة وغير تقليدية أي استخدام المشتقة الفاعلة في إدارة المخاطر المتعلقة بتحركات الأسعار فنمو السوق ساعد على إيجاد أدوات غير متاحة في سبعينات القرن الماضي ولكن هذه الأدوات (أدوات هندسة مالية) ينبغي اختيار استراتيجية أفضل للتحوط تؤثر في تخفيض المخاطر وتلائم البعد الزمني مع مراعاة المزايا النسبية التي تتغير مع الوقت.

4.2.2. استراتيجيات التحوط

هناك أشكال عدة يتم استخدامها للتحوط ضد مخاطر السوق، سيتم عرضها كالآتي: (عبد القادر وجميلة، 2017: 170-171) (البرغوثي، 1996: 105)

1. **التحوط القصير:** في هذه الاستراتيجية عندما تمتلك سلع أو أصول وتخشى انخفاض سعرها، فإنها تأخذ في الاعتبار التحوط ضد انخفاض السعر عن طريق الاحتفاظ بمركز قصير في بورصة العقود المستقبلية، فإذا انخفض السعر في السوق الحاضرة، فإن السعر ينخفض أيضاً في بورصة العقود المستقبلية، ويسمى هذا التحوط، التحوط القصير لأن المتحوط يحتفظ بمركز قصير في المستقبلات، بأن يتعاقد على بيع هذه الأصول في بورصة العقود.

2. **التحوط الطويل:** يطلق عليه أيضاً استراتيجية التحوط التوقعي، لأن الشركة المتحوطة تتوقع شراء سلع أو أصول مالية عن طريق السوق الحاضرة في تاريخ لاحق، ويستهدف هذا النوع من التحوط تثبيت سعر الشراء ويستخدم للحماية ضد انخفاض أسعار الفائدة، فالشركة التي تخطط لشراء سلع ما في تاريخ مستقبلي لاحق وهي تخشى أية زيادة في سعرها، فتقوم بشراء عقد مستقبلي، فإذا ارتفع سعر السلع، فإن السعر في بورصة العقود المستقبلية سوف يرتفع أيضاً وينتج ربحاً سوف يعوض ولو جزئياً الكلفة المالية لشرائها، وهذا يشار إليه بالتحوط الطويل، لأن الشركة المتحوطة تحتفظ بمركز طويل في سوق المستقبلات، فحينما تقوم شركة ما بالبيع (أي أنها تبيع ما لا تملك في السوق الحاضرة) تتوقع انخفاض السعر، وعلى أمل أن تشتريها بسعر منخفض وتربح الفرق بين السعرين، إلا أنها إذا باعت بهذه الطريقة فهي لن تكون على ثقة تماماً من انخفاض السعر، فتقلبات السوق ليست مأمونة فتقرر شراء عقد مستقبلي، فإذا ارتفع السعر ستحقق ربحاً تغطي به الخسارة نتيجة عملية البيع بهذه الطريقة.

3. **التحوط الجزئي مقابل التحوط الكلي:** يقع اختيار الشركة على بعض الأصول والالتزامات بغرض التحوط لها من حين لآخر، فتقوم بشراء إحدى المواد الخام وبعمليات تحوط عليها دون المواد الأخرى، أما التحوط الكلي، فيحدث عندما تتحوط لكافة المخاطر التي تتعرض لها، ومن الصعوبة أن تقرر الشركة التحوط الكلي من المخاطر التي تتعرض لها، فإن جلّ الشركات إنما تتحوط لعدم التأكد

المؤقت حول مستقبل سلعة معينة أو لتثبيت سعر قائم تستطيع عن طريقه أن تحقق ربحاً (هندي، 1994: 370).

4. **التحوط الساكن:** وعلى وفق هذه السياسة يتم التقييد بتغطية المخاطر في الوقت الذي يجري فيه اتخاذ القرار فقط بدون متابعة سلوك الأسعار، فضلاً عن أن الهدف من هذه السياسة تثبيت الوضع الحالي والإبقاء عليه، وعدم القيام بمتابعة الأسعار لتاريخ الاستحقاق، ولا يخلو هذا الاجراء من خسائر للمتحوط.

5. **التحوط المتحرك :** على وفق هذه السياسة تجري عملية تعديل المراكز المغطاة أو المتحوطة وعلى وفق توقعات خاصة بسلوك سعر الصرف أو سعر الفائدة أو قيم الأصول محاولة منها تحقيق أرباح إضافية، ومما يتبين أن هناك وجه مضاربة على المراكز المتحوطة، لذا ينبغي على كل من يستخدم التحوط المتحرك أن يكون ذا معرفة ومتخصصاً في الأسواق المتعامل بها ليتجنب الخسائر غير المتوقعة، بينما يعمل بالتحوط الساكن من لم يمتلك درجة من الدراية والمعرفة الكافية بسعر الصرف وسعر الفائدة وغيرها

5.2.2. وثائق التحوط

تتطلب مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة توثيقاً رسمياً لعلاقة التحوط في بداية التحوط (أي في تاريخ إبرام عقد أجل بعملة أجنبية أو الحصول على خيار عملة أجنبية).



وينبغي أن تقوم شركة التحوط بإعداد مستند يحدد العنصر المغطى، أداة التحوط، وطبيعة المخاطر التي يجري التحوط منها، وكيف سيجري تقييم فعالية أداة التحوط، وهدف إدارة المخاطر واستراتيجيتها لإجراء التحوط (Hoyle et al, 2011:386).

بما سبق يتم قياس نجاح التحوط عن طريق المدى الذي يتم فيه تعويض المخاطر التي تم التحوط بها عن طريق سلوك سعر الأداة المشتقة، وتميز المحاسبة بين عمليات التحوط الناجحة (عالية الفعالية) والتحوطات غير الناجحة (غير الفعالة) وبالنتيجة يُسمح بتطبيق محاسبة التحوط فقط للتحوط الفعال للغاية.

7.2.2. التحوط المالي والتحوط التشغيلي

إنّ الشركات تتحوط ضد مخاطر أسعار الصرف الأجنبي وهذا يعرف بالتحوط المالي وعند التحوط ضد المخاطر طويلة الأجل لأسعار الصرف الأجنبي يسمى التحوط التشغيلي وسيجري التعرف على كل منها كالآتي:

1. **التحوط المالي:** طورت تقنيات عدة لمساعدة الشركات والمستثمرين على الحماية من التعرض لمخاطر أسعار الصرف من أجل الحول من مركز مفتوح** إلى مركز مغلق (Howells & Bain,2002:288)، ونتيجة لزيادة تعرض الشركات والمستثمرين لمخاطر أسعار الصرف الأجنبي بعد تبني نظام سعر الصرف العائم، وقادت الابتكارات المالية الأخيرة إلى تغييرات في النظام المالي الدولي، إذ نمت أسواق المشتقات وجعلت من الممكن أن تتحوط الشركات لأنواع عدة للمخاطر، سواء كانت مخاطر تقلبات أسعار الفائدة أو السلع أو سعر الصرف (Spremann,2003:1) إذ وجدت أنواع من المنتجات المالية التي يمكن أن تستخدم للتحوط ضد التغييرات غير المؤكدة في أسعار الصرف (McRate,2000:82) إن الاستثمار بأصل محدد ذي عوائد يمكنه أن يعكس التعرض لمصدر مخاطر معين يعرف بالتحوط (Bodie et al, 2002:162)، ويمكن تعريف التحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات على أنه استخدام مشتقات العملة لمواجهة التعرض لمخاطر أسعار الصرف ويسمى بالتحوط المالي (Pantuzlis et al, 2001:798)، ويشمل كل الأنشطة والجهود لغرض عكس مراكز التعرض لمخاطر الشركة في عملة أو عدة عملات (Popev&Stutzman,2003:19) (Giddy,1994:177)، إذ إن التحوط يعمل على أن يتخذ مركزاً معاكساً للمركز الأصلي (العملة الأجنبية) التي تتسبب بمخاطر الصرف الأجنبي وإنّ أي ربح أو خسارة من المركز الأول تعوض بشكل كامل من المركز الثاني وبغض النظر عما سيكون سعر الصرف في المستقبل فإن التحوط يثبت قيمة العملة المحلية وبهذه الطريقة فإن التحوط يمكن أن يحمي من تحركات العملة غير المؤكدة (Shapiro,1992:212) (عبيد،2006:65).

2. **التحوط التشغيلي:** هو درجة التنوع الجغرافي مقاساً بعدد البلدان التي تعمل فيها الشركة التي فيها عمليات تصنيعية (Gleason et al, 2005:3) وفي التعريف المذكور

** المركز المفتوح هو المخاطرة الناتجة من التغيير في أسعار الصرف قد يكون طويل الأجل (الاصول بالعملة الأجنبية أعلى من الخصوم بنفس العملة) أو قصير الأجل (الاصول بالعملة الأجنبية أقل من الخصوم بتلك العملة) (Howells & Bain,2000:286).

يقترن على التنوع الجغرافي لكونه يمثل التحوط التشغيلي ضد المخاطر طويلة الأجل للصرف الأجنبي إلا أن التحوط التشغيلي ليس مقتصرًا على التنوع الجغرافي فقط بل يمكن النظر إليه على أنه خيار حقيقي (Carter et al,2003:10).

ويتضمن التحوط التشغيلي قرارات تتعلق بمواقع المصانع الإنتاجية ومصادر المدخلات وطبيعة المنتجات واختيار الشركة لأسواقها وتجزئة السوق والقرارات المالية الاستراتيجية كالديون بالعملة الأجنبية (Breadley et al ,2002:29). وعُرفت التحوط التشغيلية على إنها تركيبة من استراتيجيات إنتاجية وتسويقية تنفذ عبر فروع/اقسام الشركة التشغيلية لإدارة التعرض للمخاطر طويلة الأجل للصرف الأجنبي (Bayabatli&Toktay,2004:12) فهي مجموعة أنشطة توظف لأغراض التحوط ضد التعرض لمخاطر تقلبات العملات عن طريق استخدام الأدوات غير المالية، من خلال الأنشطة التشغيلية.

وعند المقارنة مع التحوطات المالية فإن التحوطات التشغيلية تحتاج الى مستويات عالية لرأس المال المستثمر كفتح مصنع جديد إلا أنه يؤدي الى تحوطات طويلة الأجل ضد التعرض لمخاطر أسعار الصرف والتي تتضمن مخاطر عرضية في أسعار الأصول (Bayabatli&Toktay,2004:11) وما يميز التحوط التشغيلي عن التحوط المالي أن الأخير يوظف لغرض رئيس في تخفيض التباين في التدفقات النقدية في حين خيار المرونة التشغيلية يمكن من زيادة التدفقات النقدية عن طريق إعادة هيكلة الأعمال بين الدول المختلفة.

8.2.2. مخاطر أسعار العملات الأجنبية (الصرف الأجنبي)

- هناك ثلاثة أنواع رئيسية من مخاطر العملات الأجنبية (Teixeira ، 2017 :20-21):
- مخاطر المعاملات:** مخاطر التدفق النقدي فيما يتعلق بالمخاطر المتعلقة بدمج مدينة ودائنة يمكن أن تؤدي التغييرات في سعر الصرف الأجنبي إلى زيادة المبلغ النقدي الذي يتعين دفعه للموردين أو تقليل المبلغ الذي سيجري استلامه من عملية بيع تنتظر التسوية.
 - مخاطر ترجمة العملات:** مخاطر الصرف في المركز المالي والتي تتعلق بالتغيرات في تقييم الفروع التابعة الأجنبية التي لها عملة رئيسية مختلفة عن عملة الوحدة الرئيسية، ويمكن حساب هذا التعرض عن طريق تقييم صافي الأصول للشركة التابعة، إلا أن التأثير الفعلي لهذا التعرض فإن الأصول غير المغطاة يعتمد على المعالجة المحاسبية فيما يتعلق بسعر الصرف، تتمثل الممارسة الشائعة في تقديم المركز المالي الموحدة في استخدام سعر الصرف في نهاية العام عند إصدار التقارير السنوية.
 - المخاطر الاقتصادية:** يتم تغيير مخاطر القيمة الحالية بسبب التغيرات في التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ويتعلق الأمر بالتأثيرات التي يمكن أن تحدثها أسعار الصرف في الإيرادات كالمبيعات والصادرات ونفقات التشغيل كرواتب للشركة التابعة الأجنبية أو أي تكاليف تحقق موارد.

9.2.2. محددات التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف

هناك تأثير إيجابي للتحوط في قيمة الشركة يعتمد وبشكل كبير على خصائصها ودوافعها للتحوط، إذ أن هناك مجموعة محددات منها تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي، إذ أن هناك أنواع عدة لمخاطر أسعار الصرف، لذا تختلف الأدوات المعتمدة في إدارة تلك المخاطر، ويحدد نوع المخاطر الأداة المناسبة لإدارتها (Allayanis&Ofek,2001:289) ولغرض إدارة تقلبات أسعار الصرف الاسمية التي تسمى مخاطر صفقات، يكون من المناسب استخدام استراتيجية التحوط المالي عن طريق الدخول في سوق المشتقات لعكس المراكز المتخذة في الأسواق النقدية (Pantzulis et al ,2001:798) وفي حالة عدم توفر أدوات مالية يمكن استخدامها لغرض التحوط ضد تقلبات أسعار الصرف الحقيقية في الأجل الطويل، تعتمد التعديلات التشغيلية لغرض الحد من التغير في التدفقات النقدية المتوقعة من تلك التقلبات (Kim et al,2005:12) وغالباً ما تستخدم مشتقات العملات الأجنبية للتحوط من تأثير التغيرات غير المواتية في قيمة العملات الأجنبية فإن أكثر المشتقات شيوعاً المستخدمة للتحوط من مخاطر صرف العملات الأجنبية هي عقود العملات الأجنبية الأجلة وخيارات العملات الأجنبية عن طريق عقد أجل يمكن تحديد السعر الذي ستبيع به العملة الذي تتلقاه في غضون المدة المحددة ثلاثة أشهر ويحدد الخيار سعراً تستطيع ولكن ليس مطلوباً بيع العملة الذي تتلقاه في غضون المدة المحددة ثلاثة أشهر إذا دخلت في عقد أجل أو اشترت خيار طرح في تاريخ إجراء البيع فيتم استخدام المشتق كتحوط من أصل مقوم بالعملية الأجنبية معترف به في إجراءات التحوط بمجرد استلامهم لأمر مبيعات أو امر شراء غير قابل للإلغاء، ويُعرف الأمر غير القابل للإلغاء الذي يحدد سعر العملة الأجنبية وتاريخ التسليم باسم التزام شركة العملات الأجنبية، وتستخدم عملة أجنبية مشتقات العملة كتحوط من الالتزام بعملية أجنبية غير معترف بها (Hoyle et al,2011: 383-385).

10.2.2. طبيعة المخاطر المحوطة

إذا كانت التغيرات في الأسعار كأسعار الصرف يمكن أن تؤثر في القيمة العادلة لأصل أو التزام مدرج في قائمة المركز المالي يتم التاهيل لمحاسبة التحوط على أن تكون مخاطر القيمة العادلة القدرة على التأثير في صافي الدخل إذا لم يجر التحوط فسترتبط مخاطر القيمة العادلة في حساب بعملية أجنبية مستحق، إذا انخفضت قيمة العملة الأجنبية فينبغي تسجيل الذمم المدينة مع خسارة تعويض معترف بها في صافي الدخل، وقد حددت الأدبيات أن يتم عرض القيمة العادلة أيضاً للالتزامات شركات العملات الأجنبية وكذلك إذا كانت التغيرات في أسعار الصرف يمكن أن تؤثر في مقدار التدفق النقدي التي تنعكس في صافي الدخل كحساب المدين بالعملية الأجنبية له (Hoyle et al,2011:385).

11.2.2. المحاسبة عن الأنواع الثلاثة للتحوط

توضح الحالات في أدناه كيفية المحاسبة عن الأنواع الثلاثة للتحوط (حماد، 2005: 276):

1. يجري الاعتراف بأداة التحوط المشتقة في المركز المالي وتقاس بالقيمة العادلة في أي حالة من الحالات الثلاث.

2. بخصوص التحوط بالقيمة العادلة، يتم الاعتراف بالمكاسب / الخسائر على المشتق (أعادة قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة)، ويعترف بها مباشرة في قائمة الدخل وبالمقابل يتم تسوية

أي مكاسب / خسائر مرتبطة بالبند الذي جرت به تغطية مخاطر مقابل القيمة الدفترية للبند (الأصل أو الالتزام) بما يقابل التغيرات في القيمة المرتبطة بالمخاطر التي جرت تغطيتها. وتوضع في قائمة الدخل أيضاً، أي أن المكاسب/ الخسائر الناشئة عن البند المحوط ينبغي أن يعدل بها هذا البند والاعتراف بها بقائمة الدخل.

3. بخصوص تحوط التدفق النقدي وتحوط صافي الاستثمار في وحدة أجنبية، فإن المكاسب أو الخسائر الناشئة عن المشتق المحدد على أنه تحوط فعال، يعترف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر، ويدرج الجزء غير الفعال إن وجد بقائمة الدخل.

يمكن تلخيص أنواع التحوط على وفق المعايير والاعتراف والقياس لكل نوع من أنواع التحوط على وفق الجدول الآتي:

جدول (2-2) أنواع التحوط		
أنواع التحوط	المعايير الأساسية	الاعتراف والقياس
تحوط القيمة العادلة	تحوط تعرض الأداة المشتقة للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام أو التزام الشركة غير المعترف به	ينبغي الاعتراف حالياً بأرباح أو خسارة أداة التحوط، وكذلك الخسارة / المكاسب ذات الصلة من البند المغطى، في الأرباح والخسائر.
تحوط التدفق النقدي	التحوط من تعرض الأداة المشتقة للتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لأصل أو التزام معترف به، أو لمعاملة متوقعة، والتي يمكن أن تعزى إلى مخاطر معينة.	يجري تأجيل الربح / الخسارة من الجزء الفعال من التحوط (كالقيمة الجوهرية) والإبلاغ عنها كأحد مكونات الدخل الشامل الآخر، أي مكسب / خسارة على الأداة المشتقة لا يجري تعويضها بخسائر/ أرباح التدفقات النقدية من المعاملة المتحوطة المتوقعة (أي غير فعالة، بما في ذلك القيمة الزمنية للخيار) يجري الاعتراف بها حالياً في الأرباح والخسائر.
تحوط العملة الأجنبية	تحوط من مخاطر العملات الأجنبية: 1. التزام حازم غير معترف به 2. الأوراق المالية المتاحة للبيع. 3. المعاملات المتوقعة.	يختلف الاعتراف والقياس على وفق نوع التحوط: 1. هذا هو تحوط القيمة العادلة بعملة أجنبية 2. هذا هو تحوط التدفقات النقدية بالعملات الأجنبية 3. يجري الإبلاغ عن المكسب / الخسارة من الجزء الفعال من مشتقات التحوط من صافي استثمار في شركة أجنبية نشطة كجزء من الدخل الشامل الآخر. 4. صافي استثمار في عملية أجنبية.
من إعداد الباحث بالاعتماد على: Source: Theodore E. Christensen , David M. Cottrell & Cassy JH Budd,2016, Advanced Financial Accounting, Eleventh Edition, Published by McGraw-Hill Education.		

المشتقات التي تفي بمتطلبات التحوط والمحددة من قبل إدارة الشركة يجري المحاسبة عنها على وفق المعيار ASC 815 وكالاتي:

1. **تحوطات القيمة العادلة:** للتحوط من التعرض للتغيرات المحتملة في القيمة العادلة لـ (أصل أو التزام معترف به كاستثمارات المتاحة للبيع أو التزام مؤكد غير معترف به يوجد بشأنه اتفاق ملزم، كسواء أو بيع المخزون)، لأن الغرض هو التحوط ضد التغيرات في القيمة العادلة للبند المغطى، فإن التقييم الأولي لأداة التحوط صفر، ولن تأخذ أداة التحوط قيمة إلا إذا تغيرت القيمة العادلة للبند المغطى، يلخص الجدول الآتي النتيجتين المحتملتين: (Christensen et al, 2016:561)
 - أ. انخفاض في القيمة العادلة للبند المغطى أو
 - ب. زيادة في القيمة العادلة للبند المغطى.

جدول (2-3) التغيرات في القيمة العادلة للبند المغطى			
السيناريو	العنصر المحووظ: الأصل أو الالتزام أو التزام الشركة	أداة التحوط	التأثير الصافي على الأرباح الجارية
		المبلغ عنها بالقيمة العادلة	
التقييم الأولي	Zero	Zero	Zero
انخفاض في القيمة العادلة	خسارة	مكسب	Zero
زيادة في القيمة العادلة	مكسب	خسارة	Zero

من إعداد الباحث بالاعتماد على:
Source: Theodore E. Christensen , David M. Cottrell & Cassy JH Budd,2016,
AdvancedFinancial Accounting , Eleventh Edition, Published by McGraw-Hill
Education.

يتضح من الجدول السابق أنّ إحدى النقاط الرئيسية في المحاسبة عن تحوطات القيمة العادلة أنه يتم الإبلاغ عن كل من البند المحووظ وأداة التحوط في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة ، النقطة الرئيسية الثانية هي أنّ أداة التحوط قد تمت صياغتها بحيث أنه في أي سيناريو سواء كانت القيمة العادلة للبند المتحوط تؤدي إلى خسارة / مكاسب، فإن الحركة في القيمة العادلة لأداة التحوط ستؤدي إلى مكسب مقاصة أو خسارة لذلك يجري الاعتراف بصافي المكاسب /الخسائر على الأصول أو الالتزامات المحمية وأداة التحوط في الأرباح الحالية، وبما أنها دائماً تكون مقاصة، فلن يكون هناك تأثير صافي على الأرباح.

ويرى (Hoyle et al،2011: 387) أنّ الإجراءات الآتية مطلوبة في تاريخ كل قائمة مركز مالي:

- أ. تعديل الأصل أو الالتزام المغطى بالقيمة العادلة بناءً على التغيرات والاعتراف بأرباح أو خسائر في صافي الدخل.
 - ب. تعديل أداة التحوط المشتقة إلى القيمة العادلة (ينتج عنها أصل أو التزام مدرج في المركز المالي) والاعتراف بالمقابل على أنه مكسب أو خسارة في صافي الدخل.
2. **تحوطات التدفقات النقدية:** للتحوط من التعرض للتغيرات المحتملة في التدفقات النقدية المتوقعة، سواء داخل الشركة أو خارجها، من أجل (أصل أو التزام معترف به كمدفوعات الفائدة المستقبلية على الديون ذات الفائدة المتغيرة أو المعاملات النقدية المتوقعة كالشراء أو البيع المتوقع)، المعاملة النقدية المتوقعة هي معاملة يُتوقع حدوثها ولكن لا يوجد التزام ثابت بشأنها حتى الآن، وبالنتيجة، فإنّ المعاملة المتوقعة ليس لها حقوق حالية في المنافع المستقبلية أو الالتزام الحالي للالتزامات المستقبلية، يحدد ASC 815 أنه ينبغي تقييم المشتق بقيمته العادلة، بالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية، ويجري فصل التغيرات في القيمة السوقية للمشتقات إلى جزء فعال وجزء غير فعال (جمعه،2010: 179)
- يعرف الجزء الفعال على أنه جزء من المكسب (أو الخسارة) من أداة التحوط التي تعوض خسارة (أو ربح) من البند المغطى، ويرتبط هذا الجزء من التغيير في القيمة العادلة للمشتق بالقيمة الجوهرية من التغيرات في الأصل، ويجري تعريف أي مكسب (أو خسارة) متبقية من أداة التحوط على أنها الجزء غير الفعال، ويرتبط هذا الجزء من التغيير في القيمة العادلة للمشتق بالقيمة الزمنية للمشتق ويقلل إلى الصفر في تاريخ انتهاء صلاحية

المشتق، وبالتركيز على الجزء الفعال من تحوط التدفقات النقدية، فإن الغرض من أداة التحوط هو التحوط ضد التغيرات المحتملة في القيمة العادلة في تدفق نقدي متوقع محدد، لذلك، فإن التقييم الأولي لأداة التحوط هو صفر لأنه لم تحدث تغييرات، ولن تأخذ أداة التحوط قيمة إلا إذا كان هناك تغيير في الأصل، مما يشير إلى تغيير في التدفق النقدي المحدد المتوقع، ويلخص الجدول الآتي النتيجتين المحتملتين: (Christensen et al, 2016:561)

- أ. زيادة القيمة العادلة للتدفق النقدي المتوقع أو
ب. انخفاض في القيمة العادلة للتدفقات النقدية المتوقعة

جدول (2-4) التغيرات في القيمة العادلة في تدفق نقدي متوقع				
التفاصيل المفترضة	العنصر المحوط: الأصل أو الالتزام أو التزام الشركة	أداة التحوط	الدخل الشامل الآخر	التأثير الصافي على الأرباح الجارية
				المبلغ بالقيمة العادلة
التقييم الأولي	Zero	Zero	Zero	Zero
انخفاض في القيمة العادلة	زيادة	خسارة	انخفاض	Zero
زيادة في القيمة العادلة	انخفاض	مكسب	زيادة	Zero

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على
Theodore E. Christensen , David M. Cottrell & Cassy JH Budd, 2016, Advanced Financial Accounting ,
Eleventh Edition, Published by McGraw-Hill Education.

3. الإجراءات الآتية المطلوبة في تاريخ كل قائمة مركز مالي (Hoyle et al, 2011:386):

1. يعدل الأصل أو الالتزام المغطى بالقيمة العادلة على أساس التغيرات في سعر الصرف الفوري ويتم الاعتراف بأرباح أو خسائر صرف العملات الأجنبية في صافي الدخل.
 2. تعدل أداة التحوط المشتقة إلى القيمة العادلة (مما ينتج عنه أصل أو التزام مدرج في الميزانية العمومية) مع الاعتراف بالمقابل كتغيير في الدخل الشامل الآخر.
 3. تحويل مبلغ يساوي مكاسب أو خسائر صرف العملات الأجنبية على الأصل أو الالتزام المغطى إلى صافي الدخل ويتمثل الأثر الصافي في تعويض أي مكسب أو خسارة على الأصل أو الالتزام المغطى.
 4. حذف مبلغ إضافي من الدخل الشامل الآخر ويعترف به في صافي الدخل ليعكس (أ) إطفاء الفترة الحالية للخصم الأصلي أو العلاوة على العقد الآجل (إذا كان العقد الآجل هو أداة التحوط) أو (ب) التغيير في القيمة الزمنية للخيار (إذا كان الخيار هو أداة التحوط).
- في حين يرى (Elliott & Elliott, 2017: 344) بأنه ينشأ تحوط صافي الاستثمار عندما يتم الدخول في أداة تحوط وهي عادة تكون في هذه الحالة عبارة عن قرض مقابل أداة مشتقة للتحوط على استثمار في شركة أجنبية، ويعترف بأرباح أو خسائر أداة التحوط مباشرة في الدخل الشامل الآخر لمطابقتها مع الربح أو الخسارة من الاستثمار المغطى بدون محاسبة التحوط، ويعترف بأرباح أو خسائر أداة التحوط في الربح أو الخسارة، وينشأ الموقف الشائع لتحوط صافي الاستثمار عندما يتم تمويل استثمار حقوق الملكية الأجنبية بقرض أجنبي نظراً لأن الشركة لديها أصول والتزامات أجنبية عندما تتغير أسعار الصرف، ويحقق المرء مكسباً ويتكبد خسارة ويتم الاعتراف بأرباح أو خسائر الاستثمار في الدخل الشامل الآخر على وفق معيار المحاسبة الدولي IAS 21، آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ومع

التحوط من الربح أو الخسارة المعاكس على القرض يتم الاعتراف به أيضاً في الدخل الشامل الآخر.

لذا ينبغي تخصيص المشتقات التي ترغب الشركات في استخدام محاسبة التحوط لها إما كتحوط للقيمة العادلة أو تحوط للتدفقات النقدية، بالنسبة لتحوطات الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية المعترف بها والتحوط من التزامات شركات العملات الأجنبية، ينبغي الاختيار بين نوعي التخصيص وتكون عمليات التحوط من معاملات العملات الأجنبية المتوقعة مؤهلة فقط كتحوطات للتدفقات النقدية، تختلف الإجراءات المحاسبية لنوعي التحوط، بشكل عام، ويعترف بالمكاسب والخسائر من تحوطات القيمة العادلة مباشرة في صافي الدخل، وتدرج الأرباح والخسائر من تحوطات التدفقات النقدية في الدخل الشامل الآخر.

إن محاسبة التحوط تعمل على التوازن بين تأثير البند المتحوط له وأداته المشتقة في قائمة الدخل، وذلك عن طريق تعجيل أو تأجيل الاعتراف بالخسائر أو المكاسب في تلك القائمة للمعاملات والبنود المتحوط لها والأدوات المستخدمة في التحوط، ومن دون محاسبة التحوط يؤدي إلى اختلاف توقيت الاعتراف بالخسائر والمكاسب بين الأداتين في قائمة الدخل، أي يعترف بالخسائر أو المكاسب الناتجة عن بند التحوط وأداة التحوط بشكل مستقل ومنفصل، هذا فضلاً عن احتمال اختلاف القياس بين الأداتين، كما لو أن بعض الأدوات الرئيسية لا تقاس بالقيمة العادلة في حين تقاس أداة التحوط بالقيمة العادلة، أي تسعيرها وتقويمها على وفق أساس السوق مما يؤدي ذلك إلى تذبذب في قائمة الدخل فضلاً عن احتمالية فعالية التحوط من المنظور الاقتصادي (الجعارات، 2008: 295).

12.2.2. الدخل الشامل الآخر والمتراكم

للتعرف على الدخل الشامل والمتراكم بشكل مختصر نعرض الاتي (Wahlen et al, 2015: 127-190):

1. **الدخل الشامل الآخر:** التغييرات غير المتحققة في القيمة السوقية للأوراق المالية القابلة للتداول المصنفة على أنها "متاحة للبيع"، وتظهر قيمة الأدوات المالية المغطاة والمشتقات المصنفة كتحوطات للتدفقات النقدية وتعديلات تحويل العملات الأجنبية غير المتحققة وبعض التغييرات الأخرى في الدخل الشامل الآخر
 2. **الدخل الشامل الآخر المتراكم:** هو أحد مكونات حقوق المساهمين ويتضمن مكاسب وخسائر القيمة العادلة التي لم تتحقق كالمكاسب والخسائر من تحويل العملات الأجنبية وبعض الأوراق المالية الاستثمارية والأدوات المشتقة وبعض بنود المعاشات التقاعدية، يمثل التغيير في الدخل الشامل الآخر المتراكم في قائمة المركز المالي مبلغ الدخل الشامل الآخر للفترة بالصافي بعد أي بنود دخل شامل أخرى متراكمة جرى تحقيقها نقداً وبالنتيجة جرى الاعتراف بها في صافي الدخل خلال المدة.
- يمثل الدخل الشامل الآخر التعديلات غير النقدية فقط (مكاسب/ خسائر غير متحققة)، وبنود الدخل الشامل الأخرى المتراكمة التي جرى تحقيقها نقداً والاعتراف بها بالفعل في صافي الدخل للمدة، لذلك لا يحتاج التغيير في الدخل الشامل الآخر المتراكم إلى مزيد من الاعتراف في قائمة التدفقات النقدية لأن القائمة تبدأ بصافي الدخل وليس الدخل الشامل.

بعد التعرف على التحوط وأنواعه وعلاقات التحوط واستراتيجيته وكيفية التحوط من المخاطر يتحقق هدف من أهداف البحث، وسيجري التعرف أكثر على محاسبة التحوط على وفق المعايير بشكل تفصيلي في الفصول اللاحقة.

خلاصة الفصل: استعرض الفصل وصفاً مفصلاً، عن المخاطرة وأنواعها ومبادئ إدارة المخاطر المالية والإطار النظري فيما يتعلق بكيفية تخفيف المخاطر. ولكن من الصعب للغاية القضاء عليها تماماً، وبالنتيجة فإن الإطار النظري للمخاطر وإدارتها يسعى للتنبؤ والتعامل مع حالات عدم التأكد التي تجعل تحقيق الأهداف المالية للشركة عرضة للخطر وإن جميع المخاطر وإدارة المخاطر المالية هي ممارسة استخدام الأدوات المالية لإدارة التعرض للمخاطر من حيث المعاملات المالية المختلفة التي تعكس الانتماء والسوق والعملات الأجنبية وغيرها من المخاطر المرتبطة بالتقلب (مخاطر السوق) والسيولة والتضخم، وقد أدى التقدم التكنولوجي، لا سيما فيما يتعلق باتصالات البيانات، إلى توافر المعلومات بشكل فوري وبالنتيجة أصبح حافظاً سريعاً للتغيير، مع حدوث ردود فعل سريعة في الأسواق المالية اللاحقة، لذلك قد تحدث المخاطر في جميع أنحاء العالم من التي لا علاقة لها بالأسواق المحلية ومع ذلك لها تأثير كبير وفوري على الأحداث المحلية وإدارة المخاطر المالية في هذا السياق بعد خاص، يركز على وقت وكيفية استخدام التحوط لإدارة التعرضات الضارة للمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية على وجه التحديد. وجرى التركيز في هذا الفصل على المخاطر شديدة التعقيد لاسيما المخاطر النظامية (المخاطر الكلية) أو مخاطر السوق التي تعد أكثر المخاطر عرضه وكيفية ادارتها والعمل على تقليلها وقد جرى التعرف على تصنيف علاقات التحوط على وفق FASB, IASB وقد بينت بشكل واضح ماهية الحماية أو التحوط في فقرات التحوط الثلاثة وإن المعايير قد طورت كثيراً لعملية الإبلاغ المالي وصنفت علاقات التحوط إلى تحوط بالقيمة العادلة وتحوط التدفق النقدي وتحوط صافي الاستثمار.

الفصل الثالث

الاطار النظري للمشتقات المالية وعلاقتها

بتخفيض المخاطر

- **المبحث الأول: الاطار النظري للمشتقات المالية**
- **المبحث الثاني : المشتقات وعلاقتها بالمخاطر**

المبحث الأول

الإطار النظري للمشتقات المالية

سيتم التعرف في هذا المبحث على الإطار النظري للمشتقات المالية المتضمن مفهومها وخصائصها وفوائدها وطبيعة استخدامها بالفقرات الآتية:

1.1.3. نبذة عن المشتقات

إنّ تسوية عقد المشتقات تحدث في وقت ما في المستقبل لذلك، في البداية، يتطلب المشتق استثمار مبلغ نقدي صغير نسبياً (بالمقارنة مع الاستثمار المباشر في الأصل) ومع ذلك، فإنّ الطرف المقابل يفترض حقوقاً والتزامات تكون قيمها عادةً أكبر بكثير من تلك الموارد الأولية المطلوبة في المعاملة وقد تؤدي إلى أرباح أو خسائر ضخمة (Lopes & Lima, 2003: 95)، فهذه خاصية محددة جداً للمشتقات ونادراً ما توجد في منتجات وأنشطة أخرى (مالية أو غير مالية)، ووجدت المشتقات بيئة مواتية لظهورها وانتشارها في السبعينيات والثمانينيات، أدى ذلك إلى اضطراب نظام بريتون وودز واعتماد أنظمة سعر الصرف العائم، وممارسة السياسات النقدية المقيدة إلى زيادة هائلة في تقلبات الأسواق المالية وتأثرت الأسواق أيضاً بعمليات تحرير الحسابات المالية ورأس المال وكان النظام المالي العالمي على وشك الظهور (Helleiner, 1996) وسمحت المشتقات بتفكيك وتداول مخاطر العملات ومعدلات الفائدة وتوفير أدوات التحوط للشركات والمؤسسات المالية النشطة دولياً وعملت كآليات لربط أسعار الأصول الدولية بأسعار الفائدة الأمريكية والدولار وبعبارة أخرى، فإن المشتقات جعلت من الممكن إنشاء مراكز تمتد عبر العديد من قطاعات السوق واعتبارها مكلفة للغاية أو محفوفة بالمخاطر أو غير عملية إذا جرى إنشاؤها في أدوات السوق النقدية (BIS, 1992: 26) ومع ذلك، فإنّ التقلبات الكامنة في هذه البيئة الجديدة أوجدت أيضاً فرصاً للمضاربة على التحركات المستقبلية للفائدة وأسعار الصرف الأجنبي واستغلال عدم كفاءة التسعير، كما جرى استخدام المشتقات لهذه الأغراض، في بداية الثمانينيات، كان هناك تطور هائل في المشتقات المتداولة في البورصة (في البداية العقود الآجلة، ثم الخيارات) نظراً لعدم الاستقرار الذي تخضع له الأسواق "الأسباب الشائعة" مع انخفاض معدلات التضخم والتغيرات في توجه السياسة النقدية، وأصبحت هذه المخاطر المشتركة أقل أهمية واكتسبت المخاطر الشخصية أهمية أكبر، ومنذ التسعينيات فصاعداً، شكلت أسواق المشتقات خارج البورصة الجزء الأكبر من النشاط التجاري في سوق المشتقات العالمية، وتتميز المشتقات المتداولة في البورصة بميزات عدة، فهي عقود موحدة يجري التفاوض عليها على وفق القواعد التشغيلية و ضمانات البورصة وتشتمل هذه القواعد عادةً على بنية المقاصة المركزية للعقود.

ويمكن تداول المشتقات في الأسواق المالية أو خارجها وهي:

1. المشتقات المتداولة في الأسواق المالية: عقود موحدة يجري تداولها في بورصة معترف بها مع كون الأطراف المقابلة هي المالك، والبورصة وشروط العقد غير قابلة للتفاوض وأسعارها متاحة للجمهور.

2. المشتقات خارج الأسواق المالية: عقود يتم تداولها خارج البورصة بشروط وأحكام محددة يحددها ويوافق عليها المشتري والبائع (الأطراف المقابلة)، ونتيجة لذلك فإن المشتقات خارج البورصة أكثر سيولة كالعقود الآجلة والمبادلات.

2.1.3. ما هي المشتقات

1. **تعريف المشتقات:** هي أنواع محددة من الأدوات التي تستمد قيمتها بمرور الوقت من أداء الأصل الأساسي كالأسهم والسندات والسلع (NAPF, 2013: 4-5) ويتم تداول المشتقات بين طرفين يشار إليهما باسم الأطراف المقابلة، تخضع الأطراف المقابلة لمجموعة متفق عليها مسبقاً من الشروط والأحكام التي تحدد حقوقهم والتزاماتهم. ويمكن تعريف المشتق على أنه أصل مالي أو أداة مالية تعتمد قيمتها على قيم الأصول الأساسية الأخرى (Hull, 2018: 1) (Norfield, 2012: 105) (Chesnais, 2016: 181) وتفصل هذه الأداة أنواعاً مختلفة من المخاطر الكامنة في المعاملات المالية (مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة وغيرها) وتسمح للوكلاء بنقل أو تداول المخاطر التي قد لا يرغبون في تحملها إلى وكلاء آخرين يعتقدون أنهم في وضع أفضل للتعامل معهم، وأحد الجوانب المهمة التي ينبغي مراعاتها هو أنّ عقد المشتقات ليس الأصل الأساسي ويجري تداوله بشكل منفصل، في سوق مختلف بميزات مختلفة فضلاً عن أنّ سعره يحافظ على بعض العلاقة مع سعر الأصل الأساسي في حين أن القيمة الاسمية للمشتق أي الأصل أو قيمة الأصل الأساسي ليست معرضة للخطر، فإنّ التدفقات النقدية التي تتبادلها الأطراف المقابلة خلال مدة العقد تكون كذلك، وتشكل هذه التدفقات النقدية ديناً لطرف مقابل آخر وقد يختلف صافي مراكز الدائن والمدين على مدى عمر العقد يمكن أن يكون أحد النظراء هو الدائن الصافي (المتلقي للتدفقات النقدية) عند بدء العقد وبسبب ما، كالتغيرات في أسعار الفائدة فأصبح فيما بعد المدين الصافي (دافع التدفق النقدي) (Schinasi et al, 2000: 41).

2. **مفهوم المشتقات المالية في إطار أدوات النظام المالي:** هي عقود واتفاقيات تستمد قيمتها من أصول حقيقية كالسلع أو المعادن الثمينة كالذهب أو أصول مالية كالأسهم والسندات أو مؤشرات الاسواق المالية أو مؤشرات التدفقات النقدية كأسعار الفائدة أو أسعار الصرف لذلك هي عقود فرعية تنشأ أو تُشتق من عقود أساسية وأدوات مالية تتعلق بفقرات خارج قائمة المركز المالي (رضوان، 2005: 58-59) أو هي أدوات استثمارية مشتقة من تلك الأصول، تتحد قيمتها بقيم واحد أو أكثر من الأصول أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة وذلك في نطاق ما اصطلح عليه بالهندسة المالية (Robinson, 1988: 56) وعرّف المشتق المالي على أنّه عقد بين طرفين أو أكثر تُستمد قيمته من قيمة السعر الأساسي، وتعتمد قيمة السعر أو السعر الأساسي على بعض متغيرات السوق الأساسية كسعر الفائدة أو سعر السلعة أو سعر الصرف الأجنبي، وعلى وفق ذلك، تتوافق المشتقات بشكل واسع مع سعر الفائدة والسلع ومخاطر الصرف الأجنبي (48): (Campbell et al, 2019).

3.1.3. استخدامات المشتقات المالية

تستخدم المشتقات المالية للأهداف الآتية (Macdonald L, 2006: 2):

1. **إدارة المخاطر:** تعمل المشتقات المالية على تخفيف حدة المخاطر التي يتعرض لها المتعاقدون كالمزارع عندما يبيع الحبوب قبل النضج فيدخل بعقد مشتق للحصول على قيمة مستقبلية تضمن له الحماية من مخاطر الانخفاض في سعرها.
 2. **المضاربة:** تُعدّ هذه الأدوات هي شكل من أشكال الاستثمار قد تكون قادرة على كسب أرباح أكثر، ويمكن ان تصل الى كسب مبلغ كبير جدا وتكون بذلك وسيلة للمراهنة، ومصممة لتتلائم مع مختلف الأصول.
 3. **تخفيض تكاليف المعاملات:** في رغبة مدير أحد الصناديق الاستثمارية بيع أسهم وشراء سندات سيجري الالتزام بدفع رسوم إلى السماسرة فضلاً عن دفع التكاليف التجارية ولكن في حالة استخدام المشتقات فإنه سيحقق نفس الأهداف لكن بتكاليف أقل.
 4. **المراجعة:** وتستخدم في الالتفاف على القيود التنظيمية للضرائب وقواعد المحاسبة وتعتمد بشكل رئيس على فروقات الأسعار بين الأسواق عالمياً.
- ويرى Hull من الشائع تصنيف المشاركين في سوق المشتقات على وفق الأهداف التي يسعون إليها ويحدد ثلاثة أنواع رئيسة من المشاركين هم المتحوظون والمضاربون والمراجحون، يعمل المتحوظون في أسواق المشتقات بهدف التخفيف أو القضاء على المخاطر التي يواجهونها أي البحث عن التحوط ضد تحركات العقود الآجلة المحتملة في الأسواق، ويستخدم المضاربون المشتقات للمراهنة على الاتجاهات المستقبلية للسوق بهدف الاستفادة من مراكزهم، بالنسبة لهؤلاء المشاركين تتيح أسواق المشتقات الفرصة لتضخيم النتائج المالية مقارنة بالأسواق الفورية - على الرغم من أنّ هذا ينطبق على كل من الأرباح والخسائر، يعمل المراجحون باستخدام استراتيجية موازنة المراكز في اثنين أو أكثر من الأدوات التي تسعى إلى جني الربح فضلاً عن الاختلافات في أهداف هؤلاء الوكلاء، فإنهم جميعاً يسترشدون بتشكيل التوقعات بشأن السلوك المستقبلي لأسعار الأصول (Hull, 2018: 1)، وهذه ليست ميزة حصرية لمعاملات المضاربة والمضاربيين، وينبغي أن تأخذ طبيعة المضاربة للوكيل أو المعاملة في الاعتبار المواقف المفترضة في كل من الأسواق الفورية والمشتقات ومعاملات المضاربة التي ينتج عنها صافي مراكز (قصيرة أو طويلة) في سوق الأصول المالية (الفوري أو المشتق) دون وضع مقاصة في سوق نفس الأصل أو أصل مشابه بفترة زمنية مختلفة (Farhi, 1999: 104) فكلما ارتفعت نسبة الرافعة المالية لمحفظه الوكيل كان الوكيل أكثر مضاربة، فالوكيل الذي يحد من استثماراته إلى حجم حقوق الملكية سيكون أقل مضاربة من الوكيل الذي لديه محفظة تستثمر ضعف أو ثلاثة أضعاف حقوق الملكية، ففي الحالة الأولى تقتصر الخسائر القصوى على حقوق ملكية الوكيل بينما في الحالة الأخيرة لا يمكن قياس الخسائر مسبقاً وقد تحقق أحجاماً أكبر بكثير (مرات عديدة) من حقوق ملكية الوكيل، وعلى وفق (Frazzini & Pedersen, 2012: 2) فإنّ الميزة المهمة للأداة المالية هي الرافعة المالية المضمنة أي مقدار تعرض السوق لكل وحدة من رأس المال الملتزم به، عند الدخول في عقد المشتقات يكون الطرف المقابل أساساً بافتراض التعرض للرافعة المالية، أي المشتقات تتضمن رافعة مالية (IOSCO, 2011: 20) (Hull, 2018: 15-6).

بينما يُنظر Campbell إلى المشتقات بشكل أكثر شيوعاً على أنها أداة لإدارة المخاطر يستخدمها المديرون لتقليل تعرض الشركات للمخاطر بمعدل أو سعر معين ويمكن لهم أيضاً استخدام المشتقات لأغراض المضاربة التي تزيد من التعرض للمخاطر ويعتمد تحديد ما إذا كان المشتق على المضاربة أم لا على المخاطر التي تواجهها الشركة قبل الدخول في عقد المشتقات وكذلك ما إذا كان عقد المشتقات يحوط أو يزيد من تعرض الشركة، فإذا كانت تشتري النفط بشكل عام كجزء من عملية التصنيع فإن التكاليف معرضة للزيادات في أسعار النفط لأن ارتفاع أسعار النفط سيضر بالربحية (ما لم تتمكن من تمرير تغيرات أسعار النفط إلى عملائها)، وإذا دخلت في مشتق تزداد قيمته عندما ترتفع أسعار النفط، فإن هذا سيساعد على تعويض ارتفاع أسعار المواد الخام ويكون بمثابة تحوط ضد التغيرات في أسعار النفط، في هذه الحالة فإن المشتق ليس تخمينياً ولكنه يُعرف باسم "التحوط"، من ناحية أخرى يمكن الدخول بسهولة في عقد مشتقات يزيد (ينقص) في القيمة عندما تنخفض (ترتفع) أسعار النفط، وسيؤدي الدخول في هذا المركز إلى زيادة التعرض لأسعار النفط، وإذا زادت (انخفضت) أسعار النفط، فإنها ستشهد انخفاضاً متضخماً (زيادة) في الربحية أقل مما لو لم تكن قد دخلت في مركز مشتقات المضاربة (48 : 2019 et al Campbell).

4.1.3. خصائص المشتقات المالية

تختلف الأدوات المشتقة عن الأدوات المالية الأساسية لكونها لا تنتهي بتسليم الأصل محل العقد (الآ في حالات قليلة)، كما تعد أدوات خارج المركز المالي لأنها وإن كانت تنشئ التزاماً مشروطاً بين المتعاقدين، إلا أنها لا تؤدي إلى تدفق نقدي أو تسبب تدفق نقدي قليل نسبياً (العلي، 2009: 178) ومن أهم خصائص المشتقات المالية هي (Users/ACER/Downloads/Documents/global_derivatives_market.pdf) :

1. ترتبط بسعر السلعة أو سعر الفائدة أو سعر الورقة المالية.
 2. التسوية في المستقبل.
 3. تستخدم للتحوط تجاه مخاطر تقلبات أسعار الأصول في المستقبل.
 4. تحدد وتثبت سعر الأصل محل التعاقد في الوقت الحالي لتبادلها أو تسليمها في المستقبل.
- وجرى توصيف عقود المشتقات المالية بمبادلات صفرية فربح أحد الأطراف هو خسارة للطرف المقابل (Christophe , 2004).

5.1.3. فوائد المشتقات المالية

فقد أصبحت هذه المشتقات أدوات لا غنى عنها في كلا النظامين المالي والاقتصادي ويرجع ذلك في أهميتها في جانبين التحوط والاستثمار:

(Global Derivatives markets, study for deutsche Group, 2007, 6-8)

1. التحوط: تخفيف حدة المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون في الأسواق أو إزالتها عن طريق القضاء على مخاطر عدم التأكد لديهم، فعن طريق التنبؤ بأسعار الأصول المستقبلية يكون بإمكان المتعاملين التخطيط لتدفقاتهم النقدية الخارجة أو الداخلة بشكل أفضل.

2. **الاستثمار:** عند الاستثمار المباشر يتوجب التسليم والاستلام خلال مدة زمنية قصيرة ويتطلب رأس مال كبير لاكتمال الصفقة، أما عند استخدام المشتقات المالية في الاستثمار قد لا تصل إلى مرحلة الاستلام والتسليم كما تحتاج إلى رأس مال ضئيل نسبياً إذا ما قورن بحجم العقد المتفق عليه، وتسمح المشتقات المالية بالاستثمار على أصول ومخاطر لا يمكن شراؤها مباشرة، كالمشتقات الائتمانية.

6.1.3. ميزات التعاقد في المشتقات المالية

إن من أهم ميزات المشتقات المالية هي (هندي، 2003: 631) (Dan&Robert,2008:12-14):

1. **المزايا التشغيلية:** تُقدّم أسواق المشتقات المالية مزايا عملية عدة، إذ أنها تؤدي إلى تخفيض التكاليف المتعلقة بتنفيذ عمليات البيع والشراء، وكذلك تخفيض العمولات التي يتقاضاها الوسطاء بتلك الأسواق مقارنةً بالأسواق الحاضرة، وهو ما يشجع المستثمرين على التعامل بها مما ينشط التعاقد على الأصول المختلفة ويزيد من احجام تداولها، فضلاً عن ذلك فإنّ التعامل بها سيزيد من سيولة السوق وخاصة العقود المستقبلية والخيارات التي تتمتع بسيولة أكبر بالمقارنة بالأسواق الحاضرة.

2. **وسيلة جديدة لاستكشاف الأسعار:** تُعدّ المشتقات المالية وخاصة عقود المستقبلات والعقود الآجلة وسيلة جيدة للحصول على المعلومات لتوقعات المستثمرين بخصوص الأسعار في المستقبل (السعر في السوق الحاضر وفي تاريخ التسليم)، وإنّ دور العقود المستقبلية في كونها تقوم بتجميع المعلومات عن كل أصل في عدة مجموعات، إذ تعكس كل مجموعة سعر الأصل الحالي الذي يعتمد عليه السعر في المستقبل، اما عقود الخيارات فهي لا تقدم معلومات سعرية انما معلومات عن تقلبات الأسعار ومخاطر الأوراق المالية في الأسواق الحاضرة.

3. **تسهل المشتقات المالية في تحقيق كفاءة السوق:** تتحقق كفاءة السوق بغض النظر عن توفر المشتقات المالية، إلا أنّ وجود السوق الكفوء لا يمنع عدداً من المستثمرين في تحقيق أرباح غير عادية، وهذا يعني عدم وجود قانون السعر الواحد للأصل المالي (الورقة المالية)، وبالنتيجة فإنّ المستثمرين سوف يستغلون هذا الخلل لتحقيق أرباح غير عادية ضمن مستوى الخطر، وبسبب قوانين التعاقد في هذه الأسواق تُفرض عودة الأسعار بالسرعة الممكنة للسعر العادل الذي يتناسب مع سعر الأصل المرتبط به.

4. **إدارة المخاطر:** تمكّن عقود المشتقات المالية من استخدامها كأدوات تخفض أو تزيد المخاطر المصاحبة لتملك الأصول في الوقت الراهن، عندما يرغب المستثمر في زيادة المخاطر يسمى مضارباً، أما حين يرغب في تخفيض المخاطر فيسمى متحوطاً، كما تملك أصل في السوق الحالي والقيام ببيع عقد مشتق حتماً سيخفض من المخاطر التي يتعرض لها، وفي حال انخفضت أسعار الأصول المشتراة يؤدي هذا إلى انخفاض أسعار العقود المشتقة بالتبعية، عندها يلجأ المستثمر إلى إعادة شراء العقود المشتقة بسعر أقل محققاً أرباح تعوضه خسائره في السوق الحالي ويعرف هذا بالتحوط، أما في حالة نقل المخاطر إلى أطراف مستعدة لتحمل المخاطر رغبة في أرباح أكبر فتسمى بالمضاربة.

5. **توفر فرصة أفضل لتخطيط التدفقات النقدية:** إنّ كل من البائع والمشتري يوقنان ويعلمان بأنّ العقد قد جرى تنفيذه على أساس السعر المحدد في العقد.

6. **توفر فرص استثمارية للمضاربين:** يحاول المضاربون تحقيق أرباح عن طريق توقعاتهم حول الأسعار، وبالنتيجة فإنّ سعيهم للربح الكثير سيجعلهم يتحملون مخاطر أكبر من

غيرهم، أي ستنتقل لهم مخاطر يرغبون بتحملها (وهم قادرون على تحملها) من أطراف لا يرغبون بتحملها.

7.1.3. عوامل انتشار المشتقات المالية

من العوامل التي تؤدي إلى انتشار المشتقات المالية بشكل واسع وازدهارها الآتي (الكندي، 2019: 41):

1. ظاهرة تقلبات الأسعار المتزايدة ولاسيما أسعار الفائدة وأسعار السلع وأسعار صرف العملات الأجنبية، مما أضطر الشركات إلى إيجاد وسيلة لمواجهة المخاطر المرتفعة الناتجة عن تذبذبات الأسعار، إذ يُعد هذا السبب الرئيس في استخدام المشتقات المالية .
2. توسع حركة تجارة الخدمات المالية التي أسفرت عن تحرير اسواق رأس المال ورفع القيود المفروضة عليها، مما سهل انتقال رؤوس الاموال بين الاسواق العالمية .
3. ظهور وتطور الثورة التكنولوجية وانعكاسها على اسواق المال، وقد تمثلت باستخدام تقنية التجارة الالكترونية كالحواسيب وظهور شبكة الاتصال العالمية مما ساعد على تحويل الاسواق المالية غير المرتبطة بالعالم الخارجي الى سوق مالي كبير متواصل تنعدم فيه الحواجز الزمانية والمكانية.
4. التنافس الشديد بين الشركات المالية والمصرفية وما نتج منها من تسابق متصاعد لابتكار أحدث المنتجات المالية كالمشتقات المالية وما صاحبه من العوامل المغرية للمستثمرين والمتعاملين بها ومن ثم الإقبال عليها .

8.1.3. الحاجة المتطورة إلى المشتقات

يمكن النظر إلى المشتقات على أنها ابتكار اجتماعي مبني على أساس الحاجة في الاقتصاد المالي، وتقتضي الضرورة الحاجة إلى التحكم في التقلبات المتزايدة للغاية بسبب مشاكل التضخم والعملة والتخلف عن سداد الديون والعديد من العوامل الأخرى، وتبين في اغلب الأدبيات الحاجة المتزايدة إلى الضوابط كالتنظيم وإدارة المخاطر والتدقيق، باعتبارها السبب الرئيس لزيادة الاستخدام العالمي للمشتقات تتيح المشتقات تحديد وعزل وإدارة مخاطر السوق في الأدوات المالية والسلع بشكل منفصل مما أدى الى الاعتماد بشكل متزايد على أنشطة المشتقات كمصدر مباشر للدخل عن طريق وظائف صنع السوق واتخاذ المواقف وتحكيم المخاطر ويمكن تصنيف هذه الأدوات المالية إلى فئات متداولة في البورصة وخارجها، والتي يجري تداولها عبر شبكة لامركزية ويعد التحوط أحد استخدامات هذه الأدوات ويهدف إلى تقليل مخاطر الخسارة الاقتصادية بسبب التغيرات في القيمة أو العائد أو السعر أو التدفق النقدي أو كمية الأصول أو الالتزامات، لأنّ التحوط نشاط للتخفيف من المخاطر الاقتصادية، ويتطلب الأمر من المستخدم النهائي تحديد أصول تجارية معينة تخضع لتقلبات الأسعار ثم شراء المشتقات التي تتعارض مع آثار التغيير في سعر تلك الأصول، وبالنتيجة ضمان تعويض المكاسب عن الخسائر الناجمة عن تحركات السوق الأساسية (Simon & Eleftherios, 2020:33-36).

9.1.3. التعامل في المشتقات المالية

ان التعامل بالمشتقات يحقق مجموعة مزايا، ويوفر للأطراف الرئيسة والمستفيدة ذات علاقة في سوقها مجموعة من الفوائد ومنها (المليجي، 1999: 605):

1. للمشتقات دور في إدارة المخاطر بطرق جديدة فضلاً عن أن المخاطر التي تتضمنها هي ليست جديدة أو فريدة، بل هي أنواع المخاطر نفسها التي تحدث في الأدوات المالية التقليدية كالمخاطرة التشغيلية، ومخاطر السوق والمخاطرة القانونية والمخاطرة الائتمانية وبالنتيجة فرز أو عزل المخاطر المعقدة التي تتجمع سوية في الأدوات المالية التقليدية وإدارة كل مخاطرة بشكل مستقل وبكفاءة عالية.
2. تحقق المشتقات إيجابيات عدة فهي تقلل الكلفة لكل من المصدرين والمستثمرين في المشتقات المالية وتزيد من العوائد، فضلاً عن توسيع مجموعة بدائل الاستثمار والتمويل المتاحة لهم وتقليل مخاطر الخسارة، وسرعتها في تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية.
3. دعم الخدمات التي تقدمها الشركات المالية للعملاء خدمة لأغراضهم، وتسهم في بناء المحافظ الأكثر تنوعاً وهذا من شأنه زيادة قاعدة عملائهم لتكون مصدر قوة لتلك الشركات.
4. تزيد من فرص الأرباح الناجمة عن تنوع محافظ الشركات المالية من المشتقات المالية من عوائد استثمارية وعمولات وخدمات وغيرها، وذلك عن طريق قيام الشركات بعمليات التحوط والمضاربة، وتكوين المراكز المالية.

10.1.3. محددات استخدام المشتقات

تستخدم المشتقات للتحوط وهو (تقليل تعرضها للمخاطر إلى سعر أو سعر معين)، أو للمضاربة (زيادة تعرضها للمخاطر بسعر أو سعر معين)، وقد أكد Modigliani-Miller إن استخدام المشتقات للتحوط هو غير ملائم لأسواق رأس المال المثالي والكامل (Modigliani & Miller, 1958: 261-297) واستخدام المشتقات يكون أمراً محيراً ومكلفاً ويمكن للمستثمرين الأفراد استخدام المشتقات على وفق تفضيلات المخاطرة الخاصة بهم بكفاءة أكبر (DeMarzo & Duffie, 1991: 261-286)، (وتفسر نظرية إدارة مخاطر بأنها الاستخدام المكثف للمشتقات نتيجة لعيوب السوق التي تجعل التقلبات في الأسعار الأساسية أو الأسعار مكلفة بشكل خاص، وصنف (Guay & Kothari, 2003: 423-461) عيوب السوق هذه إلى أربعة أنواع من الحالات إذ يؤدي تقلب الأداء إلى زيادة كلفة رأس المال (وبالنتيجة خفض قيمة الشركة) وهذه العيوب هي:

1. تكاليف الضائقة المالية.
 2. التمويل الخارجي المكلف.
 3. عدم التناسق في تكاليف الضرائب.
 4. تكاليف النفور من المخاطر الإدارية.
- وتماشياً مع كل هذه العيوب فإن المشتقات تسمح بتخفيف التدفقات النقدية والأرباح، ونتيجة لذلك تقلل كلفة رأس المال وزيادة قيمة الشركة.

11.1.3. أسواق المشتقات المالية

تختلف أسواق المشتقات المالية عن الأسواق الأخرى، في أنها تجري في نوعين من الأسواق وهما (خميسي وعبدالقادر، 2015: 30-31) :

1. **الأسواق المنظمة:** وهي أسواق نمطية تتميز بوجود مكان معين يلتقي فيه البائع والمشتري فيجري تنفيذ الصفقات في هذه الأسواق عن طريق دار المقاصة ويكون دورها التوسط بين البائعين والمشتريين، إذ أنّ الهدف منها هو لضمان التزام واحترام المتعاملين بتنفيذ الصفقات؛ وتتميز هذه الأسواق بهيكلها التنظيمي والمؤسسي المنظم ويشترط التعامل فيها أن تكون الأوراق المالية مدرجة في تلك الأسواق ومن المشتقات المالية التي من الممكن تداولها في هذه الأسواق هي عقود المستقبلات والخيارات.

2. **الأسواق غير المنظمة:** ظهرت هذه الأسواق نتيجة امتناع بعض الشركات عن الإفصاح عن بياناتها ومعلوماتها تحسباً للمنافسة أو لعدم توافر الشروط التي تمكنها في الدخول إلى الأسواق المنظمة، على عكس السوق المنظمة، السوق غير المنظمة، تحكمها عمليات غير منظمة، هذه العمليات مقصورة على الأسواق غير المنظمة، هي الأكثر تغييراً للنظام المالي الدولي، وذلك لكونها لا تخضع لأي رقابة، ولأي هامش ضمان ولا تملك غرفة مقاصة، وتتداول أيضاً فيها العقود الآجلة والعقود المستقبلية ومنتجات أخرى أكثر تعقيداً كالمبادلات والخيارات .

وفي محاولة الافادة المتبادلة من مزايا التعامل في كل من السوق المنظمة وغير المنظمة، فإنّ اتجاه البورصات المنظمة هو تلبية رغبات العميل بقدر الإمكان عند إبرام العقود، مما يؤدي إلى تباطؤ حركة تداولها مع اختلاف هذه الرغبات، وبالوقت نفسه تتجه الأسواق غير المنظمة نحو تنميط العقود المبرمة فيها، مما قد يحد من قدرة الوسطاء والمتعاملين على الاستجابة لرغبات العملاء ويؤدي بالنتيجة إلى خفض أرباحهم (بدوي، 2001: 466).

12.1.3 طبيعة واستخدام الأدوات المشتقة

إنّ الأداة المالية المشتقة تستمد قيمتها من بعض الأدوات المالية الأخرى أو أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها، كأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات والفوائد وأسعار السلع وايضاً يشتق خيار شراء حصة من الأسهم (عقد خيار) قيمته من سعر السوق للسهم، إنّ الالتزام بشراء مبلغ معين من العملات الأجنبية في المستقبل (عقد أجل) يستمد قيمته من التغيرات في سعر الصرف لتلك العملة وتستخدم الشركات عادةً الأدوات المشتقة (عقود الخيار، الآجلة، عقود المبادلة) للتحوط من مخاطر الخسائر الناجمة عن التغيرات في أسعار السوق، وأسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار السلع، والفكرة العامة هي أن التغيرات في قيمة الأداة المشتقة تعوض التغيرات في قيمة الأصل أو الالتزام أو التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية، وبالنتيجة تحييد الخسارة الاقتصادية، فعند استخدام المشتقات للتحوط من المخاطر كمخاطر أسعار الفائدة للقروض طويلة الأجل، فإنّ الأدوات المشتقة تساعد على تخفيف مخاطر أسعار الفائدة وتقوم المصارف والوسطاء الماليون الآخرون ببناء المشتقات مقابل رسوم لتناسب احتياجات عملائهم، وبالنتيجة تختلف طبيعة وتعقيد المشتقات بشكل كبير، فلو نركز على عقود مبادلة أسعار الفائدة في المخططين لتوضيح المحاسبة والإبلاغ عن المشتقات، نضع في الاعتبار العناصر الآتية للمشتق (Wahlen et al, 2015: 553-554) ، وسيجري التعرف على عقود المبادلات لاحقاً بفقرة أنواع المشتقات.

1. مشتق له أساس واحد أو أكثر الأساس هو العنصر المحدد الذي ينطبق عليه المشتق كسعر الفائدة أو سعر السلعة أو سعر الصرف الأجنبي أو متغير آخر.

2. مشتق له قيمة افتراضية واحدة أو أكثر، المبلغ النظري هو عدد الوحدات (المبالغ بالدولار أو وحدات العملة الأجنبية أو البراميل أو الجالونات أو الأسهم) المحددة في العقد.
3. قد تتطلب المشتقات استثماراً أولياً وقد لا تتطلب ذلك عندما تحصل الشركة على مشتق عن طريق عقد غير منفذ.

تتطلب المشتقات عادةً أو تسمح بتسوية صافية، مثلاً الشركة "أ" يدفع لها المصرف فائدة ثابتة 8% أما الشركة "أ" تدفع فائدة متغيرة إلى المصرف في عملية مبادلة الالتزام بين الطرفين) سيدفع للمورد فائدة 8% المحددة في إيضاح معدل الفائدة الثابت، إذا انخفض معدل الفائدة المتغير المستخدم في عقد المبادلة إلى 6%، فسوف يدفع المصرف المقابل للشركة "أ" مبلغاً يساوي 2% (8% - 6%)، يؤدي دفع فائدة 8% للمورد وتلقي نقد بنسبة 2% من الطرف المقابل إلى صافي كلفة فائدة بنسبة 6%، إذا ارتفع معدل الفائدة المتغير إلى 10%، فإنّ الشركة "أ" لا تزال تدفع فائدة للمورد بنسبة 8% كما هو محدد في الملاحظة الأصلية، ثم يدفع للمصرف المقابل 2% إضافية (10% - 8%)، مما ينتج عنه إجمالي مصروفات الفائدة يساوي المعدل المتغير 10% (554) (Wahlen et al,2015).

13.1.3. الوظائف المفيدة للمشتقات

تستمد المشتقات قيمتها من الأصول الأساسية كالأسهم أو السندات أو العملات الأجنبية، وتتضمن المشتقات كالخيارات والمبادلات والعملات الأجنبية الآجلة، إذ يجري تداول المشتقات في كل من البورصات المنظمة وفي السوق خارج البورصة تفرض البورصات المنظمة القواعد وتوفر ضمانات غرفة المقاصة التي تضمن سداد أحد الأطراف إذا تخلف الطرف المقابل عن السداد، ومن ناحية أخرى، لا يوفر التداول خارج البورصة ضمانات للسلامة المالية لكل معاملة، إذ يمكن للمشتقات أداء العديد من الوظائف المفيدة للاقتصاد، وتشمل التحوط من مخاطر السوق، وزيادة قيمة الشركات، وتحسين كفاءة إشارات الأسعار، وزيادة ربحية النظام المصرفي، إن خطر تغيير أسعار السوق قبل إجراء الصفقة أمر منتشر، قد يجد المزارعون أن سعر القمح قد انخفض بين وقت الزراعة ووقت الحصاد، ويجد منظمو مجموعة سياحية إلى أوروبا أنّ الدولار قد انخفض بين الوقت الذي يبيعون فيه التذاكر ووقت القيام بالرحلة، وقد يجد بناء المنازل أنّ معدلات الرهن العقاري قد ارتفعت بين وقت بدء البناء والوقت الذي يحاولون فيه بيع المنازل، تسمح الأصول المشتقة لهؤلاء الوكلاء بتثبيت الأسعار أو المعدلات الثابتة الآن، وبالنتيجة توفير التأمين ضد التحركات السلبية في أسواق الأصول في المستقبل، وهذا يحررهم من التركيز على أعمالهم الأساسية، نظراً للتقلبات المذهلة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والأصول الأخرى ضد أعمال السوق، وأصبحت القدرة على التحوط من المخاطر بهذه الطريقة ضرورية للكثيرين (Thorbecke & Wille,1995:2-3).

14.1.3. التحديات المحاسبية والتعرض على المشتقات

على مدى العقود القليلة الماضية، زاد استخدام المشتقات المالية بشكل كبير، وبالنتيجة تطورت المحاسبة عن هذه الأدوات المشتقة بشكل كبير أيضاً، وربما ليس من المستغرب، نتيجة لهذا النمو، أنّ الدور الذي تلعبه المشتقات في أسواق رأس المال قد حظي باهتمام من الباحثين والهيئات

التنظيمية ومستخدمي البيانات المالية، في صميم الاستثمار التجاري تكمن المخاطر والمبادلة، وظهرت المشتقات كأداة مهمة يستخدمها المديرون للتخفيف من عواقب المخاطر غير المرغوب فيها التي تواجهها شركاتهم، تماشياً مع التعقيد المرتبط بالعديد من أدوات المشتقات المالية، فإن إعداد التقارير المالية للمشتقات وأنشطة التحوط معقد بالمثل وقد تطور بشكل كبير على مدى العقود القليلة الماضية وسيجري تفصيل ذلك كالآتي (Campbella et al,2019:1) :

1. التحديات المحاسبية للمشتقات: على الرغم من وجود المشتقات بشكل ما لعدة قرون، إلا

أن المحاسبة عن هذه الأدوات قد قدمت تحديات بسبب تعقيد التقييمات الأولية والمستمرة (Stewart,1989)، وإن تحرك مجلس معايير المحاسبة المالية نحو مدخل قائم على المركز المالي لإعداد التقارير المالية يضاعف الصعوبات التي تواجهها الشركات في محاسبة الأدوات المالية، ويشير مدخل المركز المالي إلى أن التقييم المناسب للأصول والالتزامات هو الهدف الأساس لإعداد التقارير المالية (CEASA,2007)، وإن محاسبة القيمة العادلة هي نتاج مباشر لنهج المركز المالي، إذ تشير محاسبة القيمة العادلة إلى أن أولوية السوق وأسعار السوق هي المعيار للقيمة (CEASA,2007:6)، ويقترح أنصار محاسبة القيمة العادلة مقترحاً مفاده أن قياسات القيمة العادلة تكون أكثر توقيتاً وأكثر صلة بالمساهمين، وبالنظر إلى أن القيم العادلة تعكس بشكل مباشر القيمة الحالية للأصول والالتزامات، ومع ذلك، فإن منتقدي محاسبة القيمة العادلة يؤكدون أن تقديرات القيمة العادلة أقل موثوقية من التكاليف التاريخية لأنه غالباً ما تكون هناك ذاتية جوهرية في قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات (Hairston & Marcus R, 2018:3)

2. المشتقات والتعرض للمخاطر: يمكن باستخدام المشتقات لتعويض مخاطر القيم العادلة أو

النقدية سوف تتأثر التدفقات سلباً بالأسعار العكسية أو تحركات السوق (أي القروض بالعملة الأجنبية والقروض ذات الأسعار المتغيرة) ويشار إلى المشتقات في مثل هذه الحالات بالتحوط، ومع ذلك، فإن المشتقات التي تقي بمعايير محاسبية معقدة معينة مؤهلة لمعالجة محاسبة التحوط في المكاسب والخسائر من الأدوات المشتقة المصنفة كتحوط مؤهل على وفق المعيار الأمريكي (SFAS 133) ويجري وصفها بالتغيرات في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام الكامن وراء التحوط، يجري تسجيل جزء الربح أو الخسارة المشتقة الذي يتجاوز المبلغ الصافي فقط في الأرباح الحالية، ومع ذلك، إذا كانت مراكز المشتقات غير مؤهلة لمحاسبة التحوط، فينبغي تصنيفها على أنها متاجرة والإبلاغ عن جميع المكاسب أو الخسائر المتعلقة بالمشتقات التجارية في الأرباح الحالية (FASB,1998)، على الرغم من أن مركز المشتقات قد لا يكون مؤهلاً لمعالجة محاسبة التحوط، فإن الاستبعاد من المعالجة المحاسبية للتحوط لا يعني بالضرورة أن مركز المشتقات هو مجرد مضاربة بطبيعتها، ويمكن تصنيف مراكز المشتقات التي يُقصد استخدامها تحوطاً اقتصادياً أو جزئياً كمشتقات تجارية لأن المشتقات لا تقي بمعايير التحوط الخاصة بمجلس معايير المحاسبة المالية أو اختبار الفعالية، ونتيجة لذلك، جرى الاحتفاظ بالمراكز المشتقة باعتبارها اقتصادية أو التحوط الجزئية وقد تكون أكثر كلفة لأنّ المواقف غير مؤهلة لمحاسبة التحوط، ومع ذلك، فإذا كانت فوائد مركز المشتقات تفوق التكاليف، فقد تختار الشركات تقليل عدم التاكيد والتعرض للمخاطر مع المشتقات، وبدلاً من ذلك، قد تستخدم المشتقات لزيادة تعرضها للمخاطر عن طريق المضاربة، وتشير المضاربة إلى أن تتخذ مراكز مشتقة لا يجري تعويضها بأصل أو التزام، ويجري اتخاذ هذه المواقف بناءً على آراء السوق فيما يتعلق بتحركات أسعار الفائدة أو أسعار

الصرف الأجنبي أو ظروف السوق المختلفة الأخرى، ويرتبط استخدام الأدوات المشتقة، إما للتحوط أو المضاربة، ارتباطاً مباشراً بالتعرض للمخاطر الإجمالية، فمن المهم أن يحدد الممارسون بشكل صحيح الاستخدام المقصود للأدوات المشتقة لإيصال التعرض للمخاطر بشكل فعال في القوائم المالية (Hairston & Marcus R, 2018:3).

15.1.3. مخاطر المشتقات المالية

تُعدّ المخاطر بمثابة ظواهر وأحداث قد تحقق إنجاز الأهداف وقد تؤثر سلباً على الاستمرارية، لأنّ المخاطر تعتمد على فلسفة معينة تنطوي على أنّ (العيسى وآخرون، 2019: 111) :

1. المخاطر جزء لا يتجزأ من عمل الشركة.
2. المخاطر هي مصدر لربح أو خسارة متوقعة.
3. فلسفة المخاطرة التي تتبناها الشركة لا في تجنبها بل في فهمها وإدراكها للمخاطر.

ويمكن القول هنا وبناءً على ما تقدم أنّ المخاطر موجودة وقد تتكرر لكن إدارة المخاطر تكون جديدة في كل مرة وهنا تكمن أهمية المشتقات كونها تلعب دوراً مهماً في إدارة هذه المخاطر وتنفيذ استراتيجيات الاستثمار وتوسيع بدائله.

16.1.3. السمات الرئيسية للمشتقات

هناك نوعان من السمات الرئيسية للمشتقات التي ينبغي وضعها في الاعتبار عند تقييم أي منها (Froot et al,1994) :

1. الميزة الأولى هي الآثار المترتبة على التدفق النقدي للأدوات، وتتطلب من الشركة عندما يجري تداول العقود الآجلة في البورصة أن تدفع المال لتعويض أي خسائر قصيرة الأجل، ويمكن أن تقلل هذه النفقات من النقد الذي تحتاجه لتمويل الاستثمارات الحالية، في المقابل، فإنّ العقود الآجلة خارج البورصة هي معاملات مخصصة مرتبة مع تجار المشتقات وليس لها هذا العيب (الدفع) لأنه لا يتعين تسويتها كي ينضج العقد، ومع ذلك، فمن المحتمل أن تأتي هذه الميزة بكلفة ما عندما يكتب التاجر عقداً آجلاً، فإنه سيتقاضى علاوة على المخاطرة التي يتحملها عن طريق عدم استخراج أي مدفوعات حتى تاريخ استحقاق العقد.
2. الميزة الثانية للمشتقات التي ينبغي وضعها في الاعتبار هي "الخطية" أو "اللاخطية" للعقود، العقود الآجلة والعقود المستقبلية هي في الأساس عقود خطية: فكل دولار تكسبه الشركة عندما يتحرك المتغير الأساسي في اتجاه واحد بنسبة 10٪، تخسر الدولار عندما يتحرك المتغير الأساسي في الاتجاه الآخر بنسبة 10٪، على النقيض من ذلك، تعد الخيارات غير خطية من حيث أنها تسمح بوضع حد أدنى لخسائرها دون الحاجة إلى التخلي عن إمكانية تحقيق المكاسب، وإذا كان هناك حد أدنى من الاستثمار تحتاج إلى الحفاظ عليه، فيمكن للخيارات أن تسمح لها بتأمين النقد اللازم، في الوقت نفسه، وتوفر المرونة لزيادة الاستثمار في الأوقات الجيدة، مرة أخرى، ينبغي أن يكون القرار بشأن أي عقد يجري استخدامه مدفوعاً بهدف موائمة الطلب على الأموال مع المعروض من الأموال الداخلية، وقد يكون المهندس المالي الماهر جيداً في تسعير العقود المالية المعقدة، ولكن هذا وحده لا يشير إلى أنواع العقود التي تتلاءم بشكل أفضل مع استراتيجية إدارة المخاطر.

17.1.3. تركيز صناعة السوق في مشتقات(2) OTC

تعد مخاطر الائتمان المستقبلية المحتملة في أسواق المبادلة ومخاطر الخيارات حساسة جداً للتغيرات في تقلب أسعار الأصول الأساسية، لأنها مصادر رئيسة للمخاطر لشركات صنع السوق، وعندما تكون هذه الشركات غير قادرة على التحوط في أسواقها الخاصة أو عندما تكون محاصرة بسبب السيولة غير الكافية، فإنها تنتقل الاختلالات إلى الأسواق الأخرى وإلى أطراف ثالثة، وبالنتيجة فهي تشكل فعلياً نواقل للمخاطر النظامية، ويمكن أن تحدث ردود فعل صانعي السوق المهمين الذين يعززون ردود الفعل الإيجابية كاستجابة للتغيرات في معنويات السوق بسبب الصدمات التي تنطوي على عدم التأكد في تقييم مخاطر الائتمان و/أو التقلبات الشديدة في أسعار السوق، ويمكن أن ينتشر عبء التحوط في أسواق OTC على تبادلات المشتقات أو سوق ما بين الشركات لاحتياجات السيولة، وتعمل هذه الأسواق كتحوط أو إقراض لشركات ما قبل الملاذ Resort الأخير، ويمكن أن تتعرض لضغوط في ظل ظروف أحادية الاتجاه في OTC الأصلي المشتقات، وتعتمد احتمالية وجود ظروف أحادية الاتجاه بدورها على اتساع وعمق صناعة السوق في الأسواق الأصلية، وتفسر العديد من الأسباب سبب عدم وجود كل من الحرفين اللذين يؤديان إلى نشر المخاطر دائماً في أسواق OTC إدارة المخاطر معقدة ومحملة بتكاليف ثابتة، فإنها ليست فقط تكاليف استثمارية لتطوير وصيانة المعلومات الكبيرة وأنظمة معالجة البيانات، والأهم من ذلك هو تكاليف التعلم للتعامل مع الأدوات المتغيرة باستمرار والتي تمنع الروتين التقليدي لتقييم المخاطر، لأنه يتطلب بناء نماذج إحصائية قوية لتصنيف المحافظ المتنوعة على نطاق واسع لتسويقها ولتقدير ملامح المخاطر للمتجهات الكبيرة للأدوات المترابطة. (Aglietta,1996:21-22)

18.1.3 معايير الدولية ذات العلاقة بالمشتقات المالية

تحدد المعايير الدولية ذات العلاقة بالمشتقات المالية فيما يلي Beechy et al (2015:429):

1. معيار المحاسبة الدولي IAS 21- آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
2. معيار المحاسبة الدولي IAS 32- الأدوات المالية: العرض.
3. المعيار المحاسبي الدولي IAS 39- الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.
4. معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 - الأدوات المالية: الإفصاحات.
5. معيار الإبلاغ المالي الدولي-الأدوات المالية IFRS 9 .

وسيتم التعرف على أهم المعايير المتعلقة بالأدوات المالية والمشتقات بالآتي:

1. المعيار المحاسبي الدولي IAS32 الأدوات المالية : اعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية (ISAB) في عام 2001 معيار المحاسبة الدولي (IAS32)الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، والذي جرى إصداره في وقت سابق عام 1995، وجرى تعديلات عليه في عامي 1998 و2000، وجرى تغيير معيار المحاسبة الدولي(IAS32) إلى

(2)يشير معناها إلى عملية كيفية تداول الأوراق المالية للشركات غير المدرجة في بورصة رسمية. ويجري تداول الأوراق المالية التي يتم تداولها خارج البورصة عبر شبكة تاجر بدلاً من تداولها في بورصة مركزية.

الأدوات المالية: العرض، ويمكن عرض مكوناته كالاتي (2016:A1107)،
(IAS32):

أ. **المفهوم:** إنَّ الطرائق التي تساعد المستفيدين هو الإصرار على الإفصاح السليم والكامل وعرض جميع الأدوات المالية، وإن معيار المحاسبة الدولي (IAS32) هو المعيار المتعلق بالأدوات المالية، إذ يختص في العرض السليم (Tiffin,2010:268).

ب. **الغرض:** غرض هذا المعيار (Greuning,2009:284):
(أولاً). التركيز على المبادئ الرئيسية لعرض الأدوات المالية كأصول مالية أو التزامات مالية أو حقوق ملكية، لعمل مقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية.

(ثانياً). إنَّ المبادئ الواردة بالمعيار تكمل مبادئ العرض والقياس للأصول والالتزامات المالية في معيار المحاسبة الدولي IAS39 الاعتراف والقياس (الأدوات المالية).

ج. **الهدف:** يركز على تعزيز مفهوم الأدوات المالية للمستفيدين من القوائم المالية والتعرف على أهميتها بالنسبة لأداء المركز المالي والتدفق النقدي للشركة (Nandakumar, et al,2010:178).

2. **المعيار المحاسبي الدولي (IAS39) الاعتراف والقياس للأدوات المالية :** هذا المعيار جرى إصداره من لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام (1998) ومن ثم جرى تعديله عام (1999) وقد حل محله معيار (IFRS9) معيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع (IFRS,2016:A1305).

19.1.3 المشتقات المضمنة (Embedded derivatives)

يتطلب معيار IASB 39 أن تقوم الشركة بقياس الأصول المالية المشتقة المضمنة في الأصول المالية غير التجارية بشكل منفصل بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة إذا لم تكن المخاطر الاقتصادية وخصائص المشتقات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأصلي وكان العقد بأكمله ضمن نطاق معيار IASB 39 ، على وفق المعيار IFRS 9 ، ولا توجد معاملة خاصة لهذه الترتيبات ينبغي تصنيف العقد بأكمله على أنه الكلفة المطفأة، أو القيمة العادلة في قائمة الدخل أو الدخل الشامل الآخر، ويستمر تطبيق متطلبات تصنيف وقياس المشتقات المضمنة في معيار IASB 39 على المطلوبات المالية والعقود غير المالية (PWC,2018:14).

يتضح أنه إذا كانت الشركة تقيس أحد المشتقات المضمنة في أصل مالي بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة على وفق معيار IASB 39 ، يمكن لها أن تتوقع أنه سيتعين عليها قياس الأصل بالكامل بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة على وفق IFRS 9 .

20.1.3 المشتقات التي تعزز الشفافية

توفر الأسواق العالمية شفافيةً حول أسعار السوق والمخاطر وتوفر في مستوياتها الأساسي معلومات تسعير دقيقة وفي الوقت الفعلي يمكن أن تسلط الضوء على التعرض للمخاطر، ولقد سلط تفشي جائحة (Covid-19) الضوء على أهمية الأسواق المفتوحة والشفافة لعمل الاقتصاد العالمي عن طريق التعديل المستمر للأسعار مع المعلومات الجديدة وتوفير السيولة لصالح

المستثمرين عن طريق السماح لهم بإعادة توازن المحافظ والوفاء بالالتزامات التعاقدية بينما كانت هناك دراسة حول ما إذا كان ينبغي إغلاق أسواق الأوراق المالية، فإنّ هذا من شأنه أن يقلق المستثمرين ويجعل إعادة الافتتاح أكثر صعوبة ويكون له آثار غير مباشرة على أسواق المشتقات، تعمل المشتقات على تغيير ثروة المعلومات المتاحة للجمهور وتسهم في تحديد سعر السوق بناءً على توازن العرض والطلب وبالنتيجة فإنّها تؤثر على الأسواق الأساسية عن (Gereben,2002) لأنها تمكن المتداولين من إجراء تقييمات أفضل للمخاطر وإدارتها (Kavussanos et al,2008:1007-1025) فضلاً عن ذلك، فقد ثبت أنّ عملية اكتشاف الأسعار تقودها الأسواق التي يكون فيها عدد المشاركين أعلى وأكثر سيولة (Bohl et al,2011:282-306) ، ومن المتوقع أن يتنبأ المستثمرون والشركات بالأسعار المستقبلية للأصول الأساسية عن طريق فحص انشطتها داخل سوق المشتقات (Hawkesby, 1999:24-43) ويرجع ذلك إلى الطبيعة الاستشرافية للمشتقات وحقيقة أنّ المعلومات يجري استيعابها بسرعة في أسواق المشتقات (Yan & Zivot, 2010:1-19) يؤدي تقديمه إلى خلق فرص تحوط جديدة ويزيد من كفاءة التخصيص وبالنتيجة يميل إلى تقليل تقلب الأسعار فضلاً عن ذلك توفر الأوراق المالية المشتقة الجديدة إشارات إضافية لمعلومات المستثمرين الخاصة، مما يجعل السوق أكثر كفاءة من الناحية المعلوماتية كمبادلات الائتمان، وتدعم بعض الابحاث فكرة أن سوق مبادلات الائتمان يتسم بالكفاءة العالية في معالجة المعلومات المتعلقة بالائتمان، إذ إنها تستجيب بشكل كبير قبل إعلان تخفيض التصنيف الائتماني (Finnerty (Wang et al, 2014:56-72) (Wang et al, 2013:2011-2030) et al, 2013) إنّ زيادة الشفافية يمكن أن تحسن السيولة ويمكنها أيضاً أن تفيد المنافسة بين الشركات (Nystedt,2004)(Duffie, 2009) فضلاً عن ذلك، فإنّ فعالية النظم الإلكترونية في تسهيل التداول في الأسواق لها تأثير إيجابي على المنافسة بين الشركات وبالنتيجة يؤدي إلى أسعار أفضل مع الحد من تسرب المعلومات (Hendershott &Madhavan, 2015).

إن تأثير التعقيم على صناعة الشركة عند استخدامها للمشتقات المالية يكون على البيئة المعلوماتية لها وتوزيع عوائد الأسهم في المستقبل ويستند (Wagner,2007:257-292) الذي صنف العلاقة بين الابتكارات المالية والشفافية على أنّ المديرين يهدفون إلى تجنب الانضباط، فإن استخدام الابتكارات المالية قد يؤدي في الواقع إلى زيادة العتامة وليس تقليلها، مما يؤدي إلى أهداف ثلاثية الأبعاد:

1. علاقة إيجابية بين استخدام المشتقات المالية وشفافية الأصول.
2. فحص آليات الحوكمة التي يمكن أن تخفف من تأثير المشتقات المالية، بناءً على عتامة الشركات.
3. استناداً إلى (Jin & Myers,2006:6-10) لإثبات أنّ التعقيم المعلوماتي هو عامل مسهم في مخاطر انهيار الأسهم في المستقبل، فإنّ التعقيم المعلوماتي المحدد المرتبط باستخدام المشتقات المالية يمكن أن يكون مرتبطاً بالشركة المستقبلي مخاطر انهيار الأسهم.

21.1.3 المشتقات تمكن الشروط طويلة الأجل Derivatives enabling long-termism

أوجد التنظيم المالي منذ أزمة 2007-2008 حوافز لأصحاب الأصول لتقليل مخاطر استثماراتهم ومدتها، نتيجة لذلك، يميل المستثمرون إلى تركيز ممتلكاتهم على المدى الأقصر وشبح spectrum المخاطر الأقل من الأصول القابلة للاستثمار ومع ذلك، فإن زيادة عدد المستثمرين على المدى القصير فضلاً عن النقص في المستثمرين على المدى الطويل، قد يكون عاملاً يؤثر على اتخاذ القرارات المستدامة طويلة الأجل (ISDA, 2019b) في حين يمكن جني المكاسب قصيرة الأجل من الشركات التي تتعرض لمخاطر مفرطة في الحوكمة أو المعايير البيئية أو الاجتماعية، إلا أن الاستراتيجيات كهذه يمكن أن تنتهي في كثير من الأحيان بكارثة للمستثمرين على المدى الطويل، فينبغي عدم الخلط بين عملية استثمار أو عملية تمويل ذات مدة أقصر أو أجل استحقاق أقل (كالتداول قصير الأجل أو إدارة السيولة أو الخزانة أو الائتمان التجاري) وبين المدى القصير (ESMA, 2019a) ويمكن أن يكون الاستثمار لمدة أقصر استراتيجية سليمة من طويلة الأجل للمستثمرين، فالسيولة قصيرة الأجل في السوق هي عامل حيوي من أجل السماح للمستثمرين على المدى الطويل بتقييم أصولهم واستثماراتهم، والمشتقات هي أداة يمكن أن تدعم استراتيجيات الاستثمار طويلة الأجل وقصيرة الأجل، بدلاً من كونها مؤشراً لنوع الاستراتيجية المتبعة ومع ذلك، فإن إساءة استخدام المشتقات من قبل المشاركين في السوق كإساءة استخدام أي أداة مالية يمكن أن يؤدي إلى الارتفاع في اختيار معظم المراكز السائلة لاكتساب التعرض لقطاع واحد من السوق، حتى في حالة عدم وجود مخاطر أساسية للتحوط، ولا يثبت النية في التداول على المدى القصير، وقد يتعين تجديد المشتقات ولكن قد يجري الاحتفاظ بالتعرض على مدى فترة طويلة الأجل، فضلاً عن ذلك، فإن جميع الأدوات المالية تحمل مخاطر الخسارة وبالنتيجة، فطالما لم يجر إساءة استخدام المشتقات للتأثير بشكل مصطنع على تسعير الأصل الأساسي، فإنها لا يمكن أن تغذي المدى القصير، تقدم المشتقات للشركات أداة لإدارة مخاطر أعمالها على المدى الطويل عن طريق تخفيف التقلبات التي قد تنشأ عن مجموعة متنوعة من العوامل، ويمكن الشركات وبالأخص شركات التأمين، كاستخدام المشتقات لإدارة المخاطر طويلة الأجل بشكل فعال (Shiu, 2011:186-196) (Hee & Song, 2017:168-174) وقد تستخدم شركة متخصصة بالتأمين على الحياة لديها محفظة كبيرة من المعاشات الدنيا المضمونة لمزايا الوفاة (GMDB) المشتقات للتحوط ضد انهيار سوق الأوراق المالية، في حين أنّ شركة أخرى متخصصة بالتأمين على الحياة تقدم ضمانات سعر الفائدة على منتجات الادخار على الحياة وقد تستخدم المشتقات للتحوط ضد فترة طويلة من الانخفاض اسعار الفائدة، بدلاً من ذلك، يمكن لشركات متخصصة بالتأمين على الممتلكات والخسائر تحويل بعض مخاطرها الكارثية (لأسباب بيئية ومناخية إلى أسواق رأس المال عن طريق معاملات المبادلة) ككارثة أو مبادلة مجال آخر يمكن للمشتقات التحوط فيه من المخاطر طويلة الأجل وهو الزراعة، وتقدم مشتقات الطقس، كأداة لإدارة المخاطر لتقليل التقلبات أو الإيرادات أو التكاليف الناجمة عن تقلب الأحوال الجوية (Torriani et al., 2008:67-81) (Zara, 2010:222:237) (Vedenov & Barnett, 2004:387-403) (Spaulding et al., 2003) (Marković & Jovanović, 2011:1-6) ويمكن لمبادلات الائتمان أن تسهل الإقراض الضروري للنمو الإقتصادي طويل الأجل، فإنها تسمح بالاستثمار في أصول الدخل الثابت بمزيد من اليقين، إذ يمكنها التحوط ضد مخاطر التخلف

عن سداد المقترض (ISDA, 2019b) على وجه الخصوص، ويمكن استخدام مبادلات التخلف عن السداد لمعالجة الندرة أو سوء التسعير في سوق السندات، فلا يجوز تداول بعض السندات إلا في أسواق تتميز بسيولة ضحلة، مما يجعل من الصعب على المستثمر الحصول على السعر المناسب أو إيجاد سوق بالحجم الكامل لاستثماراته، في هذه الحالة، قد يستخدم المستثمر سوق مبادلة الائتمان الأكثر سيولة عن طريق بيع حماية مبادلة الائتمان بدلاً من التداول في سوق سندات غير سائلة (Braunsteffer et al, 2019) وعندما يكون السند قابلاً للتداول بشروط أكثر ملائمة، يمكن للمستثمر بعد ذلك اختيار تبديل التعرض من مبادلات سداد الديون إلى السند المحدد (ESMA, 2019a) ويمكن النظر إلى بيع حماية مبادلة الائتمان على أنه معادل للتعرض للائتمان من اتخاذ مركز سندات طويلة، وتعد عمليات التعرض للمشتقات هذه ضرورية للتنوع وتخفيف المخاطر وتوفر طبقة إضافية من الحماية ضد مخاطر الملاصقة Tail، وتسهل النمو على المدى الطويل.

خلاصة المبحث: يعد الخطر حدثاً وجزءاً من حياتنا لا بد منهما والمخاطر كما اسلفنا تتكرر والعمل على التحوط منها وادارتها يعد مطلباً مهماً وهو محور اهتمام الباحثين في هذا الشأن. وقد بينا في هذا المبحث أن المشتقات المالية أدوات هندسة مالية ولها أهمية كبيرة في إدارة المخاطر، فالتحوط وضبط المخاطر في السوق المالي يعود إلى فائدة المشتقات في تنفيذ استراتيجيات التحوط فضلاً عن ذلك فقد بينت طرق التعامل مع الخطر سواء بالتحويل، النقل أو القبول وتبين بأن السبب في استخدام المشتقة المالية يعود إلى أن التغيرات في قيمة المشتقة تعوض التغيرات في قيمة الأصل، وخلاصة القول فإن المشتقات المالية هي أدوات جديدة مستحدثة، متمثلة في عقود المبادلات والخيارات والمستقبليات والأجلة، وهي من أهم منتجات الهندسة المالية، كونها تستخدم في ضبط مختلف المخاطر التي تواجه الشركات وسيتم عرض علاقة المشتقات بإدارة المخاطر في المبحث اللاحق من هذا الفصل.

المبحث الثاني

المشتقات المالية وعلاقتها بتخفيض المخاطر

سيتم التعرف في هذا المبحث على المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر وضبطها عن طريق الفقرات الآتية:

1.2.3. أهمية المشتقات

أصبحت المشتقات أداة متكاملة تستخدمها جميع الشركات ويختلف استخدامها، لكن عادةً ما تستخدم الغالبية العظمى من الشركات المشتقات للتحوط من التعرض وقد تكون حالات تعرض الأسعار المستقبلية للمواد الخام والعملات الأجنبية وأسعار الفائدة لمخاطر يحتاج المحللون إلى فهم كيفية انعكاس هذه الأدوات في البيانات المالية، هذا هو الحال بشكل خاص لأنّ القضايا المحاسبية ليست مباشرة، وينبغي أن تكون الشركة في وضع يسمح لها بتقدير القيود التي تم إجراؤها لهذه العناصر قبل التفكير في نهج منطقي للتحويل ولا يوجد مدخل منظم مقبول للتعامل مع مكاسب وخسائر المشتقات، فضلاً عن التعقيد العام الذي يحيط ببعض الأدوات، وكان على عدد قليل من الشركات الإبلاغ عنها على وفق مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً GAAPs خارج الولايات المتحدة، يعني الانتقال إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS وأنّ الشركات ستقوم في المستقبل بالإبلاغ عن هذه الأرقام ونتيجة لذلك سيتعين على المحللين تفسيرها، ربما يكون المدخل الأكثر وضوحاً لهذه المسألة هو النظر في عدد من نقاط التفسير التي ينبغي مراعاتها (Antill & Kenneth,2008:143-152) وهذه النقاط هي:

1. ان عكس الأرباح أو الخسائر على المشتقات ليس خياراً، ويعد الربح أو الخسارة من أحد المشتقات التي تتعلق بمعاملة سوق نقدية معترف بها في البيانات المالية كلفة أو دخلاً حقيقياً، كحالة التحوط من سعر الفائدة، وأنّ مصروفات الفائدة أقل أو فيها مبالغة وبالنتيجة قد يعني التراجع عن التحوط.

2. من الصعب أيضاً رؤية كيف يمكن للمحللين التعامل مع تحليل مماثل، ولكن كليهما متشابهان اقتصادياً، والمدخل المفضل هو عكس أي مكاسب أو خسائر مشتقة معترف بها في قائمة الدخل والتي تتعلق بالمعاملات الأساسية التي لم يجر الاعتراف بها في نفس قائمة الدخل، وينبغي معاملة التحوطات غير الفعالة كإيرادات أو رسوم مالية، ويبقى التأكد قائماً من أنّ الشركات ستزود السوق بالمعلومات لإجراء كهذا التحليل.

3. من أجل التنبؤ الدقيق، فإنّ التقدير الجيد للتحوطات التي تمتلكها الشركة أمر مهم، لذلك يمكن للمحللين والمستثمرين استخدام المعلومات الموجودة في البيانات المالية لاشتقاق هذا الفهم، وينبغي أن يوضع في الاعتبار دائماً أنه من غير المنطقي أن تستمر ظروف التحوط الحالية بعد أفق زمني معين، ولكن، يمكن دائماً التحوط إذا كانت مستعدة لتحمل التكاليف.

2.2.3. تداول السلع الأساسية والمخاطر النظامية عبر أسواق المشتقات

يقوم عقد المشتقات بالتحوط، ضد مخاطر أسعار السلع والتي تعد أكبر مخاطر لمعظم الشركات التجارية أو التحوط لتغيرات أسعار صرف العملات وبالنتيجة فإن التحوط متأصل في التعامل بالسلع، والمشتقات تعد أساسية بالنسبة لأطر إدارة مخاطر التعامل بالسلع على أن لا يتم استخدام المضارب لعقود المشتقات، ففي أغلب الدول، تعزز لجنة تداول السلع الآجلة وضع حدود لصفقات مشتقات السلع المادية بهدف منع المضاربة بشكل مفرط لأنها تحرف أسعار السلع، ولقد تهربت أغلب الشركات التي تتعامل بتجارة السلع إلى حد كبير من التدقيق التنظيمي فضلاً عن دورهم المهم المحتمل في أسواق المشتقات، نظراً لأن تداول المشتقات يمثل جزءاً مهماً من أعمالهم، فإن الإطار التنظيمي الرئيس بتداول السلع هو السوق في توجيه الأدوات المالية³ (MiFID) على وفق كل من MiFID I و MiFID II، فيمكن المتعاملين بالسلع استخدام العديد من الإعفاءات لتجنب المتطلبات التنظيمية المطبقة على الشركات الاستثمارية فضلاً عن ذلك، على وفق إطار توجيه متطلبات رأس المال (CRD IV)، ويجري إعفاء المتعاملين بالسلع مؤقتاً من الامتثال لقواعد الحد الأدنى لرأس المال في حالة تدرج تحت نطاق MiFID II، فسيتعين عليهم تلبية المتطلبات المتعلقة، كالتداول والشفافية ورأس المال

<file:///C:/Users/ACER/Downloads/Documents/ech>

3.2.3. أسواق المشتقات والمخاطر خارج البورصة

المشتقات أدوات مالية مشتقة من قيمها وتعكس التغيرات في أسعار المنتجات الأساسية وهي مصممة لتسهيل نقل وعزل المخاطر ويمكن استخدامها لأغراض تحويل المخاطر والاستثمار، فإنها تلعب دوراً مهماً لمستخدمي السوق ومع ذلك، فإنها قد تزيد أيضاً من المخاطر، في ضوء النمو السريع لأعمال مشتقات OTC فقد قامت العديد من المجموعات الدولية والوكالات التنظيمية بدراسة المخاطر الناشئة عن تداول المشتقات خارج البورصة (IOSCO,1994:3).
فأسواق المشتقات الأساسية الأربعة هي (Lewis & David,2004:192):

1. الأسهم
2. الصرف الأجنبي
3. السلع (كالطاقة والمعادن والسلع الزراعية)
4. أسعار الفائدة

وتأخذ بعض المشتقات، خاصة تلك المتعلقة بأسعار الفائدة، شكل مبادلات وهو مصطلح يمكن فهمه بسهولة، كشركتين تتمتعان بسمعة طيبة في وطنهما، وبالنتيجة يمكنهما الاقتراض بشروط أكثر فائدة من غيرها وخاصة الشركات الخارجية، لنفترض أن الشركتين تعملان أيضاً في البلد الأم للأخر وتريدان كلاهما اقتراض المال في البلد الخارجي، تحدث المبادلة عندما تقترض كل

¹ يُعرف MiFID أيضاً باسم توجيه السوق في الأدوات المالية، وهو إطار تنظيمي يزيد الشفافية في الأسواق المالية للاتحاد الأوروبي... وجرى تقديم التوجيه الأصلي (MiFID I) في عام 2007، مع الاستجابة المحدثة للآزمة المالية لعام 2008 (MiFID II) التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 2018.

شركة الشروط المفيدة التي تستفيد منها في بلدها الأم ويتبادلون الفوائد بينهم (Lewis & David,2004:192).

4.2.3 المشتقات والعدوى والمخاطر النظامية

Derivatives, Contagion and Systemic Risk

لقد اتسع الجدل حول ما إذا كانت المشتقات وعلى وجه الخصوص مشتقات OTC تزيد أو تقلل من المخاطر النظامية على الأنظمة المالية والاقتصادية، فمن الضروري التعرف على مفاهيم المخاطر النظامية والعدوى Contagion ، كي نتمكن من تحليل العلاقة بين المشتقات وبيئتهما بشكل صحيح، فلا يوجد تعريف واحد مقبول عالمياً للمخاطر النظامية (Smaga, 2014)، لذا سنتبنى التعريف الواسع الذي اقترحه" (Carvalho, 2015: 96) إذ عرّفه بأنه خطر فيه تضخم الصعوبات فردية ام محلية في أزمة كاملة هو ما يسمى بالمخاطر النظامية، ويرى (DeBandt & Hartmaan,2002:253) ومع رفضه وجهة النظر القائلة بأن المخاطر النظامية تنشأ من الأحداث المتطرفة، والتي تضرب الأنظمة المالية والاقتصادية المستقرة بشكل طبيعي، مما يؤدي إلى حدوث أزمات كبرى، بدلاً من ذلك، فإنه يمكن القول بأن النظام قد يبني باستمرار عدم التوازن ويصبح أكثر هشاشة تدريجياً إذ تؤدي صدمة صغيرة إلى حدوث أزمة كبيرة.

في صميم مفهوم المخاطر النظامية هو مفهوم العدوى، يمكن فهم العدوى على أنها انتشار المشكلات المالية أو الإخفاقات من شركة أو سوق أو نظام إلى الشركات الأخرى، يمكن التعامل مع نوعين من العدوى هما العدوى المباشرة، وهي المحور الرئيس، وينشأ من العلاقات المستمدة من الالتزامات التعاقدية بين طرفين، ويحدث ذلك إذا أدى تقصير إحدى الشركات في الوفاء بالترامات التعاقدية إلى حدوث ضائقة (كعدم السيولة أو الإفلاس) في مقابل شركة، فإن هذه ليست ومع ذلك، هذا ليست الآلية الوحيدة التي تعمل على نشر الضائقة المالية، وهناك أيضاً عدوى غير مباشرة، ولا تنجم العدوى غير المباشرة عن الالتزامات التعاقدية، ولكن من تسرب المعلومات في السوق والمعلومات المتأصلة في تشغيل الأنظمة المالية (1: Clerc et al, 2016) في هذه الحالة، كلما زاد نصيب النظام المالي الذي ينخرط في ممارسات هشة مالياً، زادت فرصة انتشار العدوى غير المباشرة،

إن فهم مخاطر المشتقات يتطلب الاعتراف بالدور الأساسي الذي لعبته هذه الأدوات في زيادة نفوذ الشركات المالية، والهشاشة المالية، وبالنتيجة المخاطر النظامية (GAO, 1999)، كما أوضح (Farhi,1999: 111) نظراً لرافعتها المالية المضمنة، فقد وقرت المشتقات المرونة والكفاءة لسلوكيات المضاربة، مما سمح للوكلاء بالتعامل بأحجام أكبر، قد تلعب كآليات للعدوى، ويركز تجار المشتقات خارج البورصة على قدر كبير من مخاطر الائتمان للطرف المقابل؛ فهناك تركيز كبير للمعاملات بين بعض كبار التجار وهناك روابط واسعة بين تجار المشتقات وبين تجار وأسواق الأصول الأخرى؛ وهناك فجوة تنظيمية بسبب التجار غير المنظمين (مكتب محاسبة الولايات المتحدة ، 1994: 3-17)، ومع ذلك، لم تكن هذه المخاوف إجماعاً ولم يجر التعبير عنها بشكل صحيح من وجهة النظر الاقتصادية للمشتقات السائدة، وعلى التدابير التنظيمية الفعلية، وكان الرأي السائد هو أنّ هذه الأدوات ساهمت في الحد من المخاطر النظامية ولا توجد حاجة لمزيد من اللوائح في هذا السوق، وهذه النتيجة مستمدة من تفسير خاصة تحويل المخاطر للمشتقات واستخدامها قد يقلل من المخاطر النظامية عن طريق نزع فتيل صدمات السوق، وتوفير آلية فائقة

لتقاسم المخاطر، فقد تخفف المشتقات الصدمات المالية عن طريق توزيع الخسائر بين عدد أكبر من المشاركين في السوق (Edwards, 1995: 90).

ولا تعتمد احتمالية انتقال العدوى على درجة هشاشة الشركة المالية فحسب، بل تعتمد أيضاً على المراكز المالية من الوكلاء الآخرين في النظام المالي، والوكلاء الاقتصاديين بشكل عام، فقد ينتشر فشل شركة واحدة، فضلاً عن أهميتها في الحجم، إلى شركات وأسواق أخرى، مما يتسبب في أزمة مالية، بسبب الهشاشة المالية لتلك الشركات الأخرى، وإلا فإنها ستخفف هذه الصدمة أيضاً، وكلما سادت مراكز المضاربة، زاد احتمال حدوث أزمة مالية (Minsky, 2016: 32).

فإنّ الرأي القائل بأن المشتقات خارج البورصة قد تخفف من الأزمات المالية عن طريق توزيع الخسائر بين المتعاملين خارج البورصة والمشاركين في السوق هو ليس خاطئاً تماماً، فإذا كان مخففاً للأزمة أو لا فإنه يعتمد على مزيج من المراكز المالية. وإذا كان الوكلاء الآخرون يشاركون في مراكز مالية قوية (تحوط)، فقد يسود "التأثير الوقائي" وقد يجري احتواء انعدام الثقة، ولكن إذا انتشرت مراكز تمويل المضاربة للشركات المالية والمشاركين في السوق، فقد تكون النتيجة عكسية، إذا لم يكونوا قادرين على استيعاب الاضطراب المالي الذي ينشأ عن إحدى الشركات، فإنّ التركيز الهائل والعلاقات الواسعة لأسواق المشتقات خارج البورصة سيسهم فقط في عملية معدية واسعة وسريعة عن طريق زيادة هشاشة الأوضاع المالية للمنداولين الآخرين ومن ثم نشر الصعوبات وانعدام الثقة بين النظام المالي، مما يتسبب في أزمة منهجية، تؤدي إلى مستوى مرتفع جداً من الرافعة المالية في المركز المالي لمؤسسات المتعاملين خارج البورصة في سياق مستوى عالٍ من عدم التأكد كأزمات العملة المتكررة في التسعينيات وأزمة الرهن العقاري، إنّ أحد الجوانب الأخرى هو الافتقار إلى التنظيم والشفافية في أسواق المشتقات وأشار BIS, 1995: (12) إلى "ارتباط أحد المصادر المحتملة المهمة للمخاطر النظامية في السوق بانعدام الشفافية في تعرض الأطراف المقابلة لمخاطر السوق والانتماء الناشئة عن المشتقات والأنشطة التجارية.

5.2.3. استخدام المشتقات للتحوط والاحتياط

لا بُدّ من التفرقة بين استخدام المشتقات في إدارة المخاطر وبين استخدام المشتقات في الاحتياط من المخاطر؛ لأنّ استخدام المشتقات في إدارة المخاطر تعني استبدال أحد المخاطر القائمة بمخاطر جديدة تكون أقل كلفة وأكثر مرونة مما يمكن الشركات من تحقيق الأرباح أو تجنب الخسائر، بينما نجد استخدام المشتقات في الاحتياط من المخاطر أنها تعني تقليل التعرض لنوع معين من أنواع المخاطر مقابل التخلي عن بعض فرص تحقيق الأرباح، وإنّ استخدام المشتقات في إدارة المخاطر ينبغي اتباع الإجراءات الآتية: (فرج، 2002: 31)

1. تحديد أنواع المخاطر التي يحتمل أن تواجهها الشركة وبالنتيجة التعرف على مسبباتها كأسعار الفائدة وأسعار الصرف.
2. حصر المخاطر الناجمة عن أعمال الشركة.
3. اختيار ما يناسب من أدوات المشتقات لهذه المخاطر وإدارتها بما يحقق الربح للشركة.
4. وضع نظام فعال لرقابة الأداء عند استخدام المشتقات التي جرى اختيارها، والعمل على وضع تنبؤات لنتائجها المستقبلية.

6.2.3. المشتقات المالية وتخفيض المخاطر

تعد المشتقات المالية الوسيلة الكفوءة في تخفيض المخاطر (ضبط المخاطر)؛ لأنها تعطي لحائزها مجالاً لفصل المخاطر المعقدة والمجمعة سوية في الأدوات المالية الأساسية ومن ثم إدارة أو معالجة كل منها بشكل مستقل وكفاءة أعلى، فضلاً عن هذه الميزة التي تتمتع بها المشتقات المالية إلا أن الأمر يتطلب استخدامها بكفاءة وبحكمة للاستفادة من منافعها وتجنب مخاطرها، فهي تتمتع بمخاطر كبيرة لتعلقها بالأحداث المستقبلية، إذ إن عدم استخدامها بحكمة وكفاءة أو المغالاة في استخدامها للمضاربة والحصول على الإيرادات عرض الكثير من الشركات ولاسيما الشركات المالية إلى خسائر فادحة ومن ثم افلاسها(الكندي، 2019: 41)

وعليه يرى الباحث أنّ التحوط هو الاستخدام الجيد للمشتقات المالية أما المضاربة فهي الاستخدام السيء لها، ويمكن القول بأن الاستخدام الكفوء والحكيم للمشتقات وإدارتها بشكل مستقل لضبط المخاطر يمكن أن يسمى تحوط محمود على العكس من المضاربة المذمومة للحصول على الإيرادات لأنها قد تعرض الشركة إلى خسائر فادحة.

7.2.3. علاقة المشتقات ودورها في إدارة المخاطر

وسيجري تفصيلها عن طريق النقطتين الآتيتين:

1. دور المشتقات المهم في ضبط المخاطر وسيجري توضيحها بالآتي (الدوري وعقل، 2012: 32-33):

أ. إدارة المخاطر: تعتمد قيمة المشتقات أساساً على قيمة الأصول محل التعاقد في السوق الفوري، لذا تستخدم المشتقات لتقليل المخاطر الناتجة عن التقلبات في أسعار الأصول محل التعاقد في السوق الفوري، كسواء أصل ما من السوق الفوري وبيع عقد مستقبلي يقلل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة، فإذا انخفضت أسعار هذه الأصول فإن سعر العقد المستقبلي سوف ينخفض تلقائياً، فتتمكن الشركة من شراء الأصل محل التعاقد بسعر منخفض فتحقق أرباحاً تعوضه عن الخسائر الناتجة عن شراء الأصل من السوق الفوري، وتوفر أسواق المشتقات فرصة للشركة في تقليل أو إلغاء المخاطر التي تتعرض لها عن طريق نقلها أو توزيعها إلى المضاربين.

ب. اكتشاف الأسعار: توفر أسواق العقود الآجلة والمستقبلية معلومات عن أسعار الأصول محل التعاقد في السوق الفوري في تاريخ تنفيذ العقد، وتعتبر أسعار العقود الآجلة والمستقبلية عن توقعات الشركات لأسعار الأصول محل التعاقد عما ستكون عليه في السوق الفوري في تاريخ انتهاء مدة صلاحية العقود، وتوفر أيضاً معلومات قيمة عن مقدار التذبذب في الأصول محل التعاقد أي أنها تبين درجة مخاطر الأصول في السوق الفوري.

ج. فوائد تشغيلية: توفر أسواق المشتقات فوائد تشغيلية وهي كالآتي:

(أولاً): تعد كلفة الاستثمار في أسواق المشتقات ضئيلة جداً من قيمة الاستثمار في

الأصول محل التعاقد في السوق الحاضر.

(ثانياً): إنّ أسواق المشتقات تكون أكثر سيولة من الأسواق الحاضرة.

(ثالثاً): تعد أسواق المشتقات ذات كفاءة أكبر من الأسواق الحاضرة.

2. دور المشتقات في تصنيف المخاطر وإدارتها: تستخدم الشركات المشتقات المالية لإدارة المخاطر، يجري استخدامها للتحوط من المخاطر التي تواجهها الشركة وهناك نوعان من الوظائف الهامة التي تلعبها المشتقات المالية كما ذكرت سابقاً وهما التحوط والمضاربة، ويتم استخدام أدوات التحوط في محاولة لتقليل مستوى المخاطر المرتبط بالمعاملات الأساسية (Hausin et al., 2008) يحمي المتحوطون أصولهم أو التزاماتهم من التغيير السلبي عن طريق الدخول في عقد مشتقات، تفترض المضاربة المخاطر المالية مع توقع الربح من تقلبات السوق (Dunbar, 2016: 1-10) ويمكن القول أن التحوط والمضاربة هما وجهان لعملة واحدة (Chui, 2012) لذلك، تلعب المشتقات المالية دوراً رئيسياً في إدارة المخاطر، والاستخدام الفعال للمشتقات المالية يقلل من مستوى المخاطر ويزيد من معدل العائد، وبالنتيجة، فهي تعمل على تحسين الصحة المالية للأعمال التجارية، وأن جميع الشركات تقريباً إما تعمل محلياً أو عالمياً، فإنها تواجه نوعاً من المخاطر، وقد تكون المخاطر التي تواجهها الشركات هي سعر الفائدة، والعملات الأجنبية، والسلع، والائتمان، والسيولة، ومخاطر التشغيل والسوق، ويمكن أن تكون المخاطر قابلة للسيطرة أو لا، ويمكن إدارتها داخلياً أو خارجياً، ما إذا كانت الشركات تقوم بتطوير إجراءات إدارة المخاطر الخاصة بها أو الاستعانة بمصادر أخرى، إنَّ الشاغل الرئيس للشركة هو إدارة المخاطر بطريقة تعززها أنشطة التشغيل وزيادة عائدها لذلك، يجري تقديم الأدوات المالية التي تساعد الشركة على إدارة مخاطرها بطريقة تقلل من تكاليفها وتعظم العائد، وقد شهد استخدام المشتقات المالية زيادة في إدارة المخاطر محلياً وعالمياً (Kozarevic, 2014)

وقد حدّد (Johnson & Scholes, 2002) الاستراتيجية على أنها اتجاه ونطاق الشركة أكثر من على المدى الطويل، ويمكن تعريف المخاطر الإستراتيجية بأنها التهديدات والفرص التي تؤثر مادياً على قدرة الشركة على البقاء، ولديها إمكانية تعطيل العمل (Allan & Beer, 2006) وعندما يكون لدى الشركات خطط عمل غير فعالة أو غير مناسبة، فإنها تتعرض لمخاطر الإستراتيجية وفشل الاستجابة للتغيرات في بيئة تنافسية، فينبغي أن تكون استراتيجية الشركة الجيدة أيضاً قادرة على تقييم مخاطرها المحتملة فيما يتعلق بالسبب الذي يُقال عموماً أن الإدارة الإستراتيجية لا يمكن أن توجد بدون إدارة المخاطر لأنَّ الشركة لا تستطيع المثابرة إذا لم تكن استراتيجيتها كذلك وتأخذ في الاعتبار التعرض للمخاطر من تطبيق تلك الاستراتيجية في نشاطهم اليومي.

تجدر الإشارة الى أن الباحث قد اعتمد في الجانب العملي استراتيجية جيدة وفعالة قادرة على تقييم المخاطر فقدم الأدوات المشتقة التي تساعد الشركة على إدارة مخاطرها وتقليل تكاليفها وتعظيم العائد أي زيادة معدل العائد وتقليل مستوى المخاطر أو الغائها ومن ثم النهوض بالشركة

8.2.3. استخدام المشتقات المالية لإدارة المخاطر

تتيح المشتقات المالية ظروفاً للتحوط ضد المخاطر مقارنة بالطرائق التقليدية التي قد يستحيل استخدامها للتحوط ضد مخاطر تغير الأسعار، كالتأمين وإلى جانب التوزيع في التحوط ضد المخاطر المنتظمة، وقد تسهم المشتقات وهي منتج من منتجات الهندسة المالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، عن طريق قدرتها على إدارة التقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الاوراق المالية، أي عن طريق قدرتها على إدارة المخاطر (سميرة، 2006: 54) إنَّ

المشتقات المالية تنقل المخاطرة من الراغبين في تخفيضها إلى الطرف الذي لديه القدرة على تحملها، فهناك فرق جوهري بين الرغبة في تحمل المخاطرة وبين القدرة على ذلك، فالطرف الذي يجازف في المشتقات لا شك أنه راغب في تحمل المخاطرة، لكن هذا لا يعد بالضرورة قدرته على تحملها، أنّ المخاطر قائمة على نقل المخاطرة إلى أولئك الذين لديهم الرغبة وعلى فرض أن لديهم القدرة على تحملها، فهذا الافتراض لا يلزم تحققه، إذ يوجد من لديه الرغبة بتحمل المخاطرة مع أنه أقل قدرة على تحملها، وبما أنّ المشتقات تولد للطرف الراغب بالتحمل دخلاً حاضراً، فالحاجة الانية قد تدفعه لتحمل مخاطر لا يستطيع احتمالها لنقص السيولة (سهام ولخضر، 2014: 157).

9.2.3. المشتقات المالية للتحوط من مخاطر السوق المالي

تهتم الشركات بتخفيض المخاطر التي تواجهها بالفعل ويتضح دور المشتقات المالية في التحوط عن طريق استخدامها، كاستخدام العقود المستقبلية للتحوط من تقلب الأسعار السوقية للسلع ولأذونات الخزانة أو القروض أو السندات أو أيضاً أسعار الفائدة، كما تستخدم لتخفيض خطر تذبذب أسعار الصرف في الأسواق العالمية (جدي، 2015 : 74).

10.2.3. أهمية المشتقات المالية في ضبط المخاطر

يعد ضبط أو تجنب المخاطر هو من الأغراض المهمة التي أدت إلى استخدام المشتقات، إذ أنّ هذه الأدوات إذا أحسن استخدامها، فإنها تساعد الشركات في إدارة مخاطرها المالية بشكل يسهم بفاعلية في ضبط مخاطر أي تغييرات مستقبلية، إن المشتقات لا تلغي المخاطر في السوق بل انها تعيد توزيعها فقط إذ تستخدم لتجزئة المخاطر وتقسيمها على من يرغب في تحملها، الذي يفترض أنّ لديه أدوات القياس والتنبؤ الملائمة وهذا يؤدي إلى التحكم في كلفة المخاطر وتوزيعها (المالي، 2015: 13-14).

في السنوات الماضية، تطور التمويل الحديث إلى مجال معقد من الناحية الرياضية، وتوجد مخاطر معقدة للغاية في الأسواق المالية التي تحتاج إلى طرق متقدمة جداً لقياسها أو نمذجتها كنموذج بلاك وشولتز والقيمة الحالية وتسعير الخيارات المالية، والمشتقات المالية التي اخترعها المشاركون في السوق للتداول في هذه المخاطر عادة ما تكون أكثر تعقيداً من المخاطر نفسها، وفي بعض الأحيان تولد مخاطر جديدة، فقياس وإدارة جميع هذه المخاطر هو مفتاح النجاح المستمر للشركات، المشتقات هي في نفس الوقت السبب الرئيس والأكثر فاعلية لإدارة المخاطر، وإن تقييم المشتقات والأدوات المالية المهيكله هو شرط أساسي ولا غنى عنه للجميع في إدارة المخاطر، يسمح العدد المتزايد من المشتقات المالية للشركات بإدارة مواردها المالية ومخاطرها بطريقة مرنة ومصممة على وفق متطلباتها المالية، ولها أهمية متزايدة في مجالات أخرى، يمكن أن تسهم في إدارة التمويل والمخاطر بشكل فعال لتحقيق أرباح واستقرار الشركة، ولها القدرة على إصلاح شروط المعاملات المستقبلية أو إلغائها، وأن هذه العقود لها العديد من التطبيقات الجذابة كخيار اقتراض الأموال بعد عام من تفعيلها بسعر فائدة ثابت محدد مسبقاً ومع ذلك، أدى تعقيد الأدوات المالية والأسواق والوتيرة المتسارعة للتقدم التكنولوجي إلى زيادة كبيرة في المخاطر ويمكن أن يؤدي الاستخدام غير الصحيح للأدوات المالية إلى خسائر يمكن أن تعوّض بمكاسب

سنوات العمل كإنتاج وبيع السيارات، اما تقلب الأسواق والتعقيد للأدوات المالية، فإن الفهم السليم للأدوات المتداولة والإدارة الفعالة لمخاطر السوق هي المتطلبات الأساسية للنجاح الإقتصادي الدائم للشركة، فإن المشتقات هي السبب الرئيس لإدارة المخاطر وفي نفس الوقت هي أكثر الوسائل فعالية لضمان ذلك، وبالنتيجة فهي تفت في بداية ونهاية إدارة المخاطر (Peter, 1999: 1-158).

11.2.3. الحماية من المخاطر المالية بالمشتقات المالية

من المعروف أنّ الحماية من المخاطر المالية هي عامل حاسم في نجاح الشركة، ويمكن أن تكون مثل هذه المخاطر في كثير من الأحيان خطيرة بما يكفي لدفع الشركة إلى الإفلاس، يمكن أن تزيد التكاليف المالية للشركة ويمكن أن تؤدي إلى أزمة مالية، وعادة ما تحدث بسبب استخدام الأداة المالية، وتقلبات أسعار صرف وأسعار الفائدة (Battermann & Broll, 2001:355-362) هناك العديد من الأساليب المالية للتعامل مع المخاطر المالية (Ross, et al, 2002) وقد أثبت إحدى البدائل التي جرى تطويرها مؤخراً (وهي المشتقات لإدارة المخاطر المالية) شعبيته وفعاليتها ولكنه يعتمد بشكل كبير على المعرفة المتخصصة لنجاحه (Chen,et al 2008:803-812) فضلاً عن ذلك فإن استخدام المشتقات يمكن أن يقلل من المخاطر المالية، إلا أن استخدامها الناجح للتحوط من المخاطر هو حقاً موجه نحو القدرة على التنبؤ (Geczy et al, 1997:1323-1354) وينبغي على الشركة تطبيق المشتقات للتحوط من المخاطر المالية في ضوء وضعها المالي الحالي.

خلاصة الفصل: تطرق الباحث في هذا الفصل إلى حاجة المحللين الماسة إلى فهم كيفية انعكاس الأدوات المالية في البيانات المالية، ذلك لكون المدخل غالباً ما يكون مجهولاً وغير منظم للتعامل مع مكاسب أو خسائر المشتقات وبصورة أخرى فهم بحاجة إلى تنبوء دقيق أو اشتقاق فهم دقيق باستخدام معلومات البيانات المالية لتقدير التحوط الجيد بعملية نظامية وابتكار تقنية مناسبة لمواجهة المخاطر، وأيضاً فإنهم بحاجة إلى فهم أنّ الحماية من الخسائر المحتملة هي صفقة معاكسة لصفقة السوق مصحوبة بالتخلي عن فرص تحقيق الأرباح وهذا (تحوط)، وأنّ الأدوات المصححة لتسهيل ونقل وعزل المخاطر هي (مشتقات) وهي أدوات قوية بالاستخدام الحكيم لها، وأيضاً معرفة أنّ هذه المشتقات قد تتسبب في أزمة مالية منهجية بسبب الهشاشة المالية للشركة لعدم اتباعها حدثاً منهجياً قوياً ناتجاً عن أزمة شركة واحدة. فالفهم لمخاطر المشتقات يتطلب الاعتراف بدورها الأساس في زيادة نفوذ الشركة المالية والهشاشة المالية وهي (المخاطر النظامية) بين الباحث بأنّ استبدال المخاطر القائمة بمخاطر جديدة أقل كلفة وأكثر مرونة وهي (إدارة مخاطر)، وهذه تختلف عن التحوط سالف الذكر. وتطرق الباحث في هذا الفصل إلى السوق الفوري فقيمة المشتقات تعتمد على التقلبات في أسعار الأصول في هذا السوق فبيع عقد مستقبلي يقلل من المخاطر التي تتعرض لها الشركة، كما وأنّ أسواق المشتقات توفر فرصة للشركة في تقليل أو إلغاء المخاطر عن طريق نقلها أو توزيعها إلى المضاربين. وبين الباحث أهمية العقود الآجلة والمستقبلية فهي تعتمد على توقعات الشركة لأسعار الأصول محل التعاقد عما ستكون عليه في السوق الفوري كما وتوفر معلومات عن التذبذب (المخاطر) في الأصول في السوق الفوري. ويمكن القول بعد التعرف على المشتقات وأنواعها وعلاقتها بإدارة المخاطر أنّ هذه الأدوات إذا احسن استخدامها فإنّها تسهم بفاعلية في ضبط المخاطر والسير قدماً أسرع من ذي قبل، إلا أنّها ليست بعضاً سحرية للإبهار وتحقيق نجاح متكامل بقدر كونها إجراءات وتدابير سريعة، وللتعرف على دور المشتقات لإدارة المخاطر الخاصة بالأزمات المالية ستتم مناقشة ذلك في الفصل القادم.

الفصل الرابع

علاقة المشتقات المالية بجائحة

(COVID - 19) والمعايير

المحاسبية الدولية

- المبحث الأول: علاقة جائحة (COVID - 19) بالأزمة المالية.
- المبحث الثاني: المشتقات المالية والمعايير المحاسبية.

المبحث الاول

الازمات المالية وجائحة (COVID-19)

شهد عام 2019 أزمة جائحة (COVID-19) التي استوجبت خططاً للتصدي لها، فالعالم بأسره باشر بجمع المعلومات للتوصل الى تقييم خطر هذه الجائحة عن طريق تشكيل خلية الأزمة في محاولة للتنبؤ وتقديم حلول لما يؤديه الحدث، فالأنظمة القديمة باتت مستهلكة، وباتت الحاجة ملحة لبدائل ملائمة صحيحة ممكن الافادة منها في المستقبل.

فتفشي الجائحة العالمي كأنّ محركاً أساسياً للسوق في التقلبات المالية، وبسبب هذا الوباء ومن المحتمل أنّ تتلقى إدارة مطابقة الأصول والالتزامات تركيزاً متجدداً من الشركات وأنها عادةً ما تدير التقلبات المالية عن طريق معاملات التحوط (Chena et al,2020:1).

1.1.4. الأزمة وتهديداتها وتصنيفها

سيتم التعرف على مفهوم الأزمة ومن ثم الأهداف وتصنيفها كالآتي:

1. مفهوم الأزمة : تعني الأزمة في اللغة العربية الجذب والقحط والضيق والشدة التي تنتج عن انحباس المطر وبالنتيجة الفقر والمجاعة وقد تعني الضائقة في كل شيء من تكاليف الحياة، ومصطلح الأزمة (Crises) مشتق من الكلمة اليونانية (Krisis) والتي تعني لحظة القرار، وهي في اللغة الصينية مكونة من حرفين يرمز الأول للخطر والآخر يرمز للفرصة، وتشير كلمة الأزمة الى لحظة مصيرية أو زمن مهم، كما تشير إلى معنى التغيير المفاجئ، وفي الغالب نحو الأسوأ، وفي الحضارة الإغريقية القديمة فإنّ الأزمات مواقف تحتاج الى صناعة القرار، والأزمات تشكل نقط تحول تاريخية، إذ تكون الخيارات والقرارات الانسانية قادرة على إحداث تغييرات أساسية وجوهرية في المستقبل (اللامي والعيساوي،2015: 11-12).

وتعد الأزمة مشكلة غير متوقعة يمكنها أن تصل إلى كارثة إذا لم تعالج وتواجه بشكل سريع، لذا فإنّ عنصر المفاجأة هو ما يميز الأزمة وإنّ خصائص الأزمة هي المفاجأة، كهبوط سريع في الطلب، واضطرابات في الأداء واحداث غير مؤكدة وضغوطات وتهديدات لسمعة الشركة (إبراهيم وحافظ،2009: 140).

وتعرّف الأزمة انها نقطة تحول نحو الأفضل أو الأسوء، أو يمكن وصفها على أنّها خطر كبير على العملية التي يمكن أن تكون لها عواقب سلبية إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح

2. تهديدات الأزمة: يمكن أن تخلق تهديدات عدة منها (shekhar,2009:359) :

- أ. السلامة بصورة عامة.
- ب. خسائر مالية.
- ج. خسائر سمعة الشركة.

3. **اهداف مواجهة الأزمات:** إن الهدف من مواجهة الأزمات هو السعي عن طريق الامكانيات البشرية والمادية المتوافرة الى إدارة الموقف وذلك من أجل (الظاهر، 2009: 5) :

- أ. وقف التدهور والخسائر.
- ب. تأمين وحماية العناصر الأخرى المكونة للشركة.
- ج. السيطرة على حركة الأزمة.
- د. الاستفادة من الموقف الناتج عن الأزمة في الإصلاح والتطوير.
- هـ. دراسة الأسباب والعوامل التي أدت إلى الأزمة، واتخاذ إجراءات الوقاية لمنع تكرارها أو حدوث أزمات مشابهة لها.

4. **تصنيف الأزمات:** يجري تصنيف الأزمة على وفق المدة الزمنية لها وكالاتي (اللامي والعيساوي، 2015: 11-12) :

- أ. **مرحلة ما قبل الأزمة :** ويجري في هذه المرحلة التخطيط لاعداد الشركة لمواجهة الأزمات عن طريق خطة زمنية لتنفيذ متطلبات الاعداد من تجهيزات، وتدريب، وكوادر... الخ ومن دون نجاح هذه المرحلة لن تكون الشركة قادرة على التعامل مع الأزمات وينبغي في هذه المرحلة تسجيل الملاحظات والظواهر وإجراء البحوث اللازمة لدراسة الاتجاهات والمواقف التي جرى عن طريقها التنبؤ بالأزمة ، وعندها تركز الادارة جهودها في هذه المرحلة على مسح البيئة واستشعار الأزمة المحتملة التي قد تنفجر في المستقبل وجمع المعلومات عن الأزمات وتقييم درجة خطورتها، ووضع إجراءات وقائية لمنع ولادة الأزمة .
- ب. **مرحلة حدوث الأزمة :** تبدأ هذه المرحلة مع ظهور إشارات الإنذار أو علامات التحذير والتي ينبغي أن يلتقطها فريق إدارة الأزمة ليبدأ فوراً عملية التحليل والاستنتاج والتنبؤ وعرض وتقييم بدائل القرار وغيرها من الأمور التي سبق إعددها، ويؤدي الحدث المتسارع الى بداية الأزمة ، لتصبح الانظمة والسلوكيات السابقة غير ملائمة لاحتواء الحدث المفاجئ وقد تجري معالجة الموقف بصورة خاطئة مع عدم وجود خطة استجابة للأزمة وضعف شبكات الاتصال بين الادارات ومواقع العمل، ومع ذلك يتولى فريق معالجة الأزمة مهامه ويقوم بدوره في معالجة الأزمة ومناقشة التفاصيل واتخاذ القرارات التصحيحية والعلاجية.
- ج. **مرحلة ما بعد الأزمة :** بعد انتهاء الأزمة تأتي المرحلة الأخيرة التي تقوم على أساس معالجة الآثار السلبية الناتجة والاستفادة منها مستقبلاً.

2.1.4. مفهوم وأسباب الأزمة المالية

الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى (كورتل ورزيق، بدون سنة : 4) ، إنَّ قانون تبادل السلع عام 1936، الذي اعترف بسوق المشتقات للسلع الاستهلاكية، مكن سوق عقود المستقبلات من العمل بشكل جيد لأكثر من 50 عاماً، إذ سمح للجهات التنظيمية مراقبة السلع، وأسواق عقود المستقبلات للتأكد من خلوها من الاحتيال والتلاعب والمضاربة المفرطة، وإن هذه المشتقات لم يُسمح لها بالمتاجرة خارج البورصة، وكان لابد من تصفيتهامركزياً وكانت بمثابة حماية إضافية ضد المخاطر النظامية ومع ذلك، ففي عام 2000 غير قانون تحديث عقود المستقبلات للسلع النظام المستقر سابقاً، مما سمح بالتداول دون قيود على مركز المضاربة في

الأسواق التجارية المعفاة، واستند هذا التشريع إلى الاقتناع الخاطئ بأنّ عدداً قليلاً من السلع الاستهلاكية كالنفط الخام، لم تكن عرضة للتلاعب نظراً لاملاكها إمدادات كبيرة قابلة للتسليم، وكانت الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري والمشتقات ذات حجم كافٍ للتسبب في خسائر كبيرة بمفردها، فنمت المبادلات بما يقدر بـ 590 تريليون دولار أمريكي بين حزيران 2000 إلى حزيران 2008، وفي نفس الوقت، بلغ إجمالي الرهن العقاري (وهو لاعب رئيس آخر في هذه الأزمة)، حوالي 14 تريليون دولار، وإن تحرير التنظيم قد شجع النمو السريع في الرافعة المالية وبالنتيجة، شهد سوق عقود المستقبلات بعد عام 1936 تداول المشتقات خارج البورصة، مع القليل من الشفافية والضوابط والمحمية من أي نوع من الإجراءات التنظيمية أو العقوبة لارتكاب الاحتيال أو التلاعب، وهذا الافتقار إلى الشفافية في المشتقات مكّن التجار من تحقيق أرباح كبيرة من هوامش العرض والطلب الواسع، لأنّ لديهم ميزة معلوماتية على زبائنهم، فضلاً عن ذلك ونظراً لأنّ لديهم مركزاً متميزاً، يمكن للتجار التحكم في المعلومات في بورصات عقود المستقبلات والأسواق المنظمة الأخرى، وبالنتيجة، استثمروا توقيت أوامرهم لتعظيم الأرباح وبالنتيجة، فقد تم تشويه آلية اكتشاف الأسعار داخل الأسواق العامة (Grima, 2012: 267).

وعلى وفق (Masters, 2010) كانت المشتقات التي تُباع خارج البورصة قبل الأزمة تشكل خطر تأثير الدومينو المحتمل على جميع التجار، فإذا فشل تاجر واحد، وهذا بسبب "الشبكة المتشابكة" من التعرضات المكثفة بين تجار المبادلات الرئيسيين، فضلاً عن ذلك، لكي يسقط الدومينو الأول، لا ينبغي أن تكون الخسائر كبيرة جداً نظراً لأنّ السوق كأنّ يتميز برافعة مالية كبيرة، ولم يكن من الممكن للأطراف المقابلة تقييم المخاطر مما أدى إلى مخاطر منهجية، ويجري التشكيك في ملاءة جميع الأطراف المقابلة عند ظهور بعض الأخبار السلبية المتعلقة بواحد أو أكثر من الأطراف المقابلة الكبيرة لذلك، وكان من الممكن أن يكون تصور المخاطرة وحده كافياً لوضع أسواق الائتماني في طريق مسدود وجعل القطاع المالي والإقتصاد الحقيقي بأكمله غير مستقرين، ولم يكن الخطر مجرد وظيفة تتعلق بالقدرة على نشر الخسائر حول العديد من الأسواق وأنواع المستخدمين ولكن أيضاً بسبب الافتقار إلى الشفافية الناتجة عن إلغاء الضوابط التنظيمية وعدم التاكيد (بسبب بيئة غير شفافة).

3.1.4 مفهوم إدارة الأزمة المالية

أنّ إدارة الأزمة هي أسلوب إداري، يختص بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار ورصد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المولدة للأزمة والاستعداد بكافة الموارد المتاحة لمنع وقوع الأزمة أو الاستعداد للتعامل معها بكفاءة عالية للحد من الخسائر المادية والمعنوية والعودة إلى الوضع الطبيعي في أسرع وقت وبأقل كلفة ثم التعرف على الأسباب المسببة للأزمة ودراستها واستخلاص النتائج لمنع حدوثها أو تطوير طرق التعامل معها مستقبلاً مع محاولة تعظيم الفائدة الناتجة منها إلى أقصى درجة (أحمد، 2001: 33)، وتُعرف أيضاً على أنها طريقة للسيطرة على الأزمة باستخدام مجموعة من الأدوات والجهود من أجل القضاء على الأزمة واحتواء الآثار المسببة لها والاستفادة والتعلم من الجوانب الخاصة بالأزمة لنتمكن من تفادي الأزمات المستقبلية (ماهر، 2006: 21)

ويرى الباحث بأنها عملية التخطيط المسبق لحدث سلبي غير متوقع للحد أو التقليل من أضراره بوضع مجموعة من الخطط أو الإستراتيجيات المتوقعة الحدوث واقتراح الحلول المناسبة لكل منها في حال حدوثها .

4.1.4. هشاشة اقتصاد العالم

تتلخص هشاشة في الآتي (Shin, 2013:335-353) (Vaiman, Sigurjonsson, & Davidsson, 2011) (Kenway& Fahey, 2010:717-727) :

أنّ هشاشة النظام الاقتصادي العالمي تُترجم بالعديد من التقلبات والاختلالات والأزمات فتارة تدلّ على خلل في الفكر الاقتصادي كأزمة (1929) وتدل على عدم التقيد به تارة أخرى كالأزمة في 2008 وقد تكون سبباً في تفاقم الأوضاع في حالة قسرية كما في حدوث الأوبئة ومثالاً على ذلك جائحة (COVID-19)، فالأزمة الاقتصادية هي حالة من انخفاض أداء الجهاز الاقتصادي، وقد تشمل قطاعاً محدداً في منطقة محددة وبشكل ظرفي، كما قد تتوسع إلى نطاق عالمي في جميع القطاعات ولمدة زمنية طويلة، ويمكن أن تتجسد هذه الأزمة في تراجع نمو الإقتصاد العالمي مقارنة مع التوقعات أو مع الاحتياجات أو تتجسد في ركود عام يؤثر مباشرة على مستوى العمالة وقيم رأس المال، فضلاً عن ذلك إفلاس الشركات وارتفاع معدلات البطالة .

والأزمة المالية هي حالة عدم قدرة النقود على تغطية الطلب عليها، مما يؤدي إلى انخفاض السيولة بسبب السحوبات الكبيرة من الشركات، مما تضطر الأخيرة إلى عرض استثمارات مالية للبيع من أجل تعويض العجز ومنع الانهيار، ولا بد أن يرافق انهيار الشركات حالة من الانكماش، نظراً لفقدان الاستثمار الحقيقي لمواردها الأساسية (Keynes,1936) (Davis,2009) (Friedman & Schwartz,1971) (McCauley et al.,2012:7-23) ولتفصيل أعمق لظواهر الأزمة الحالية لا بد من إلقاء نظرة على الأزمات السابقة لربط الحالة القصرية للأزمة الراهنة مع مظاهر الأزمات المالية وتحولها إلى أزمات إقتصادية.

1. أزمة 1933-1929: وقد ظهرت على إثر مضاربة في بداية عام 1920 وتزايد حجمها

بعد إدراج النظام الذي يسمح بامتلاك أسهم عن طريق الاقتراض الذي تبنته بورصة (wall strat) سنة 1926 فكانّ على المستثمرين تغطية (10 %) من قيمة الورقة المالية لامتلاكها ويتكفل المصرف بتغطية الباقي وتبقى سلامة النظام مرهونة بالفرق بين توقعات ارتفاع قيمة الأسهم وقيمة كلفة الاقتراض، ونظراً لظروف المستثمرين النفسية وتوقعاتهم التي لا تخلوا من عدم التأكد، أدى ذلك إلى قيام عدد كبير من المضاربين بعمليات بيع كبيرة للأصول المالية لاحتمال انخفاض أسعارها وبما أنّ هذا الاحتمال وارد لجميع المضاربين فإنّ السوق لن تجد من يرغب في الشراء، وهذا جعل الأسعار تنخفض بشكل كبير (Kindleburger,1986) (Friedman & Schwartz,1971:306-315).

2. أزمة الرهن العقاري 2008 : هي أزمة مالية تميزت بمشكلة ائتمان ومشكلة سيولة

ومشكلة عدم القدرة على التسديد، وبالنتيجة ولدت حالة من جفاف نقدي ومالي معاً، فبعد الطفرة التي عرفها الاقتصاد الأمريكي وتحقيقه لفوائض مالية عالية خاصة بعد قفزة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كأنّ لا بد للشركات المالية والمصارف من توسيع حقل الإقراض المالي، خاصة في قطاع العقارات وبفعل السياسة الأمريكية التي دارت على مدى عهدين والتي تضمنت بأنّ كل مواطن أمريكي له الحق في امتلاك مسكن، فقد لاقى

الإقراض في مجال العقارات رواجاً منقطع النظير فأقبل الأمريكيون على امتلاك عقارات عن طريق الاستدانة للسكن ولأغراض الاستثمار والمضاربة، وأصبحت المصارف تمنح قروضاً عقارية دون الالتزام بقواعد السلامة والقدرة على التسديد وبفوائد تتحكم بها المصارف وفي الغالب تكون الفوائد عالية جداً وفي المقابل ونظراً للمخاطر التي تحف بالعملية، لجأت هذه المصارف إلى رهن هذه العقارات لصالحها كضماناً لتغطية الخطر ولهذا تسمى بالرهونات الضعيفة اعتماداً على فرضية كون قيمة العقار إذا لم تكن متزايدة ففي أسوأ الأحوال تكون ثابتة وهو أقل ضرر محتمل يمكن أن تتكبده عملية الائتمان، وهذه العملية كانت ذات مردود عالي للمقرضين بحكم ارتفاع أسعار الفائدة والعمولات وكذلك بحكم توظيف ودائع زبائنها، وبالرغم من الخطورة الكامنة إلا أن المصارف الأمريكية لم تكثف بذلك، بل لجأت إلى توريق هذه الرهونات على شكل محافظ مالية يجري تداولها في الأسواق المالية ويجري تأمينها لدى شركات التأمين لتغطية الخطر، وهذا جعل الإقبال على تداول هذه الأوراق المالية لا مثيل له نظراً لارتفاع المردودية، أي تغطية الخطر، وكذلك فرضية الثبات أو ارتفاع أسعار العقار مما يخدم توقعاتهم، وقد جرى تداول هذه الأوراق في مختلف الأسواق العالمية (Artus et al, 2008)، لكن الفرضية الرئيسة للعملية والتي بُنيت عليها جميع التوقعات لم تكن بتلك الصلابة بفعل عدم القدرة على تسديد القروض الأولية واسترجاع العقارات من طرف المصارف وعرضها للبيع، فانهارت أسواق العقارات فجأة وتبعتها بالنتيجة القيمة المبدئية للدين، فأصبحت الأوراق المالية المستندة والمشتقة من القروض غير قابلة للسداد وذات قيمة مهملة (منخفضة جداً، تكاد أن تكون معدومة) وهذه هي بداية شعلة الفتيل إذ أن جل الشركات المالية حققت خسائر كبيرة وأفلس الكثير من المصارف وشركات التأمين وهذا ما أثر على الاستثمار والاستهلاك والإنتاج والنتيجة على معدلات النمو والبطالة حول العالم، بالرغم من تدخل الاحتياطي الفيدرالي والمصارف المركزية (Longstaff, 2010:436-450) (Demyanyk & Hemert Van, 2011: 1848-1880).

ولفتت الأزمة المالية التي بدأت في عام 2008 الانتباه إلى محاسبة الأدوات المالية بطريقة لم نشهدها من قبل، فكان هذا الضغط هو الذي دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لبدء عملية مراجعة معيار المحاسبة الدولي 39، وهو أمر لم يكن في السابق على رأس جدول الأعمال، وخلال المدة من 2009 إلى 2014، فمن العدل أن نقول أن موضوع الأدوات المالية كان هو الموضوع الذي سيطر على جدول أعمال المجلس، ولم يكن مجلس معايير المحاسبة الدولية وحده الذي ينظر في محاسبة الأدوات المالية، فتم تشغيل مشروع IASB بشكل متزامن وكان مشروعاً مشتركاً مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB وانتهى كل من IASB و FASB باختلافات في المحاسبة في بعض المجالات، وأدى الضغط على مجلس معايير المحاسبة الدولية لتغيير متطلبات الأدوات المالية إلى وضع جرى فيه تعديل معيار المحاسبة الدولي 39 للسماح بإعادة تصنيف معينة، وتم القيام بذلك بسرعة دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وهو إجراء شعر مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه ضروري ولكنه أثار انتقادات واسعة النطاق، لأن الأدوات المالية يمكن قياسها بطرق مختلفة، وتعتمد كيفية تحديد الشركة للقياس الذي ينبغي استخدامه، على نطاق واسع هو أن يكون الاختيار هو القيمة العادلة أو الكلفة المطلقة، على خصائص الأدوات ونموذج الأعمال للشركة، وأن العديد من الشركات المالية في الأزمة المالية كانت عالقة في موقف، إذ كان لديهم أصول قروض جرى قياسها بالقيمة العادلة، وكانت القيمة العادلة لتلك القروض تتناقص بشكل كبير، مع احتمال وجود خسائر كبيرة ينبغي الاعتراف بها (Elliott & Elliott, 2017: 329-327).

3. جائحة Covid – 19 (Flahault et al,2006:6751-6755)

(Fraser et al ,2007) (Colizza et al,2007) 9: (Bajardi et al,2011) (1557-1561)

إنّ الأزمة الراهنة وعلى خلاف سابقتها هي أزمة من القطاع الصحي، ظهرت تجلياتها نظراً لتدابير العزل والحجر، وكذلك الأزمة المالية المترتبة عليها والموجهة إلى الرعاية الصحية، إن هذه الحالات كانت مرتقبة بالنظر إلى الأوبئة السابقة (إنفلونزا الخنازير وإنفلونزا الطيور) وما ترتب عليهما من آثار مالية وإقتصادية على الرغم من عدم وصولها إلى درجة الجائحة، وذلك للتعليق الجزئي للرحلات الجوية من أجل عزل الوباء، وقد تبعت هاتين الأزميتين دراسات عدة تحاول نمذجة وتوقع الآثار المالية والإقتصادية المدمرة في حالة حدوث وباء آخر أكثر تأثيراً، إذ أكدت أنّ احتمال الضرر سيكون مرتفعاً عند العائلات والشركات وسوق العمل والأسواق المالية فضلاً عن الحكومات، لهذا وجب اتخاذ احتياطات من جانب الوحدات الصحية في العالم للاحتواء المبكر للأوبئة المحتملة بما في ذلك مراجعة سياسات الرعاية الصحية في العالم.

5.1.4. جائحة (COVID- 19) وآثارها الإقتصادية والمحاسبية

في ما يأتي سيجري التعرف على جائحة (COVID-19) وتأثيرها على الاقتصاد العالمي وعلى الاقتصاد العراقي وعلى القوائم المالية كالاتي:

1. **ما هي جائحة (COVID -19) :** هي مجموعة كبيرة من الفيروسات التي تسبب المرض، وهو يتراوح بين الفيروس الأساسي والأمراض الخطيرة بشكل متزايد كمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (Cov-MERS) ومتلازمة الجهاز التنفسي الحادة الوخيمة (Cov- SARS) والفيروس التاجي هو سلالة أخرى من العدوى التي لم يجر تمييزها في الإنسان حتى الآن (Rajrs,2020:2). أما فيروس (COVID- 19) فهو مرض معدٍ يسببه فيروس كورونا المُكتشف مؤخراً. ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس حتى ظهر في مدينة ووهانّ بالصين في كانون الأول / 2019 وبعد من أحدث سلالات فيروس كورونا، ومن أعراضه الحمى والإرهاق والسعال الجاف وقد يعاني بعض المرضى من الآلام والأوجاع أو احتقانّ الأنف أو الرشح أو ألم الحلق أو الإسهال وينتقل عن طريق الرشح الذي يخرج من المصاب أو عن طريق التلامس (منظمة الصحة العالمية، 2020). وقد وضعت المنظمة عدة تدابير ونصائح للوقاية من هذا المرض منها عدم الملامسة ووضع الكمامات وأخرها البقاء في المنازل والعزلة التامة.

2. **جائحة (COVID-19) وتأثيرها على الاقتصاد العالمي:** إن انتشار الجائحة وفرض حظر التجوال في جميع مدن العالم أدى إلى إغلاق المصانع الكبرى، ودخل الاقتصاد في حالة ركود شديد، إذ كانت التوقعات الإقتصادية لعام 2020 تتنبأ في سنة من النمو الثابت أنّ لم يكن بالنمو المتزايد، فقد شهد تحديث توقعات صندوق النقد الدولي لشهر كانون الثاني ارتفاعاً في النمو من 9.2% في عام (2019) إلى 3.3% في (2020)، وكانت هناك أسباب كثيرة للتفاؤل كاتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة والصين، وخفض تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بعدها جاء تفشي الجائحة وسبب صدمة كبيرة للإقتصاد العالمي، فقد خفضت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية مؤخراً توقعاتها لنمو عام (2020) إلى النصف من 9.2% إلى 5.1% وأشار صندوق النقد الدولي إلى أنه سيصدر تعديلاً كبيراً قريباً (الحرّة، 2020)، كما اهتزت الأسواق العالمية مع تفشي الجائحة المستجد عالمياً. لكن طبيعة الأزمات التي تصيب الأسواق هذه المرة مختلفة عن عام (2008)، في حين انهيار القطاع المالي قبل شلل الإقتصاد كاملاً، هذه الأزمة تواجه

الأسواق صدمة خارجية، ما لم ير المستثمرون استجابة سياسية ومالية وطبية، فقد تتراجع الأسواق أكثر من ذلك (النهار، 2020) وحذرت (Oxford Economics) من أن الجائحة يمكن أن تسبب في فقد إنتاج قيمته تريليون دولار وإذا أصبحت وباءً، فسيؤدي ذلك إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 0.3% في حين أن بلداناً عدة تعاني من نقص الإمدادات من الصين، فأن الإنتاج في تلك الدولة سينخفض وقد يعاني من تضخم طفيف وقد تكون فرصة للموردين الجدد في الدخول إلى السوق إذ أن أغلب البلدان تتطلع إلى تنويع سلسلة التجهيز الخاصة بها (Mahmud, 2020:2) ولم تستبعد الدراسات افلاساً للشركات واسع النطاق وربما ستؤدي إلى انهيار مفاجئ لقيم الأصول الممثلة لنهاية مرحلة النمو لهذه الدورة (الاونتوكاد، 2020).

3. أثر الجائحة على الاقتصاد العراقي: يرى الباحث أن المركز المالي للعراق تأثر بشكل كبير بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، خاصة أن العراق يعتمد بشكل رئيس في اقتصاده على موارد النفط وبالنتيجة سيلقي الانخفاض بظلاله على المشروعات الاقتصادية والاستثمارية والزراعية، فضلاً عن إغلاق المنافذ الحدودية وإيقاف عمليات التبادل التجاري بين العراق ودول العالم، كما أثر بشكل كبير على السياحة في العراق حيث كانت تدر مبالغ كبيرة على العراق، وبالنتيجة سيكون الاقتصاد العراقي بخاطر كبير.

4. أثر جائحة (COVID-19) على القوائم المالية: من المتوقع أن تؤثر الجائحة على حجم الإنتاج والمبيعات وبالنتيجة يؤثر هذا في الأرباح المتوقعة والمعلن عنها في التقارير المالية للشركات، وهذا سيؤثر في مصداقية هذه القوائم المالية ويتوقع تعرض بعض الشركات إلى الإفلاس وبالنتيجة سيكون عكس ما جرى الإفصاح عنه في القوائم المالية من حيث حجم الأصول وقوة المركز المالي في نهاية عام (2019) لذلك ينبغي القيام بإجراءات عدة للإفصاح عن الآثار والتغييرات على القوائم المالية أو تعديلها وعلى وفق ما جاء به معيار المحاسبة الدولي (IASB 10) وحسب الأحداث اللاحقة للمركز المالي، ويهدف هذا المعيار إلى تحديد إقدام الشركة تعديل البيانات المالية للأحداث بعد فترة اعداد التقرير والافصاحات التي ينبغي عليها إعطاؤها عن تاريخ مصادقة البيانات المالية وعن الأحداث بعد مدة إعداد التقرير، ويتطلب المعيار ألا تقوم بإعداد بياناتها المالية على فرض الاستمرارية إذا أشارت الأحداث بعد مدة إعداد التقرير إلى أن فرض الاستمرارية غير ملائم، والأحداث بعد مدة إعداد التقرير تخص الأحداث المرغوبة وغير المرغوبة التي قد تقع بين نهاية مدة إعداد التقرير وتاريخ المصادقة على إصدار البيانات المالية، ويمكن تحديد نوعين من هذه الأحداث النوع الأول هي الأحداث التي تعطي دليلاً على الظروف المتوافرة في نهاية المدة المشمولة بالتقرير والتي تجري تعديل الأحداث بعد المدة المشمولة بالتقرير. والنوع الثاني هي الأحداث التي تدل على الظروف التي نشأت بعد مدة إعداد التقرير، والأحداث غير المعدلة بعد مدة إعداد التقرير (IFRS, 2016: 871-880).

6.1.4. الآثار المحتملة من تفشي الجائحة على مبادئ الإعراف والقياس والإفصاح المحاسبي

إن إستمرار الآثار العالمية لتفشي الجائحة والتطور المتسارع بتأثر الأسواق المالية العالمية، انعكست في سياق آثار محاسبية عدة على الشركات، والمتمثلة في توقف الإنتاج وقلة العمالة وعدم الاستقرار الذي لازم سلسلة التوريد وضعف التمويل مع التقلبات في قيمة الأدوات المالية وانخفاض المبيعات والأرباح. ولم يكن من بدّ على الشركات إلا أن تنظر باهتمام لآثار تلك الجائحة واحتمالية التعرض للمخاطر المحتملة ذات العلاقة بجميع الآثار المادية لهذه الجائحة والإفصاح عنها

بالتقارير المالية وقد تناول العديد من الدراسات والتقارير الأولية أهم ملامح التأثيرات المحتملة للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي من جوانب عدة فبحث Deloitte حصر جوانب عدة منها:

(Deloitte,2019: 2-3).

1. انخفاض قيمة الأصول غير المالية (من ضمنها الشهرة)
2. تقييم المخزون.
3. المخصص الخاص بخسائر الائتمان المتوقعة.
4. قياس القيمة العادلة.
5. أحكام العقود المتعثرة.
6. عدم الوفاء بالالتزامات وخطط لإعادة هيكلة الديون.
7. إدارة مخاطر السيولة.
8. الأحداث اللاحقة بعد نهاية المدة المشمولة بالتقرير.
9. علاقات التحوط.

ويشير الباحث إلى أن أهم الجوانب الأكثر شدة تتمثل في تأثير مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على قدرة المقرضين سواء كانوا أفراد أم شركات على الوفاء بالتزاماتهم على وفق العلاقات التعاقدية حسب درجة تأثر القطاعات الاقتصادية والجغرافية بتفشي الجائحة وزيادة احتمالية عدم السداد لديهم وقد تزداد خسائر الائتمان مع انخفاض قيم الضمانات نسبة إلى انخفاض أسعار الأصول، كذلك يمثل القياس بالقيمة العادلة واحداً من المبادئ المتأثرة بهذه الجائحة، إذ ينبغي تحديد القيمة العادلة للأصل أو الالتزام في تاريخ التقرير على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية المعمول بها، فعند استناد القيمة العادلة إلى سعر سوق يمكن ملاحظته وينبغي استخدام السعر المعروف في تاريخ التقرير القيمة العادلة للأصل لأنها تعكس معاملة افتراضية في تاريخ التقرير لذلك فإن التغييرات في أسعار السوق بعد تاريخ التقارير لا تنعكس عند تقييم الأصول. ولاحظ الباحث أن التقلبات المتسارعة بالأسعار في الأسواق المختلفة لانتشار الجائحة ربما تؤثر في قياس القيمة العادلة إما بصورة مباشرة (إذا جرى تحديد القيمة العادلة بناءً على أسعار السوق النشط)، أو بشكل غير مباشر إذا كانت التقنيات المستخدمة في التقييم تعتمد على بيانات ومعلومات مشتقة من الأسواق المتقلبة وقد تزداد أيضاً مخاطر انتمان الطرف المقابل وانتشار الائتمان المستخدم لتحديد القيمة العادلة، إلا أن تأثير الإجراءات التي تقوم بها الحكومات لتنشيط الاقتصاد قد يقلل من أسعار الفائدة الحالية من المخاطر، ويؤثر كذلك التغيير في قياس القيمة العادلة على الإفصاح من حيث الشكل، الذي يتطلبه معيار المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي (13) قياس القيمة العادلة والذي يطلب من الشركات الإفصاح عن التقنيات المستخدمة في التقييم والبيانات المستخدمة في قياس القيمة العادلة، فضلاً عن حساسية التقييم للتغيرات في الافتراضات، وقد يؤثر أيضاً على تحليل الحساسية المطلوبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة المصنفة بالمستوى الثالث للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة (الأسعار التي لا يمكن ملاحظتها) وربما يزيد ذلك من عدد الأدوات المصنفة كمستوى ثالث (PWC, 2020) ومن ضمن التأثيرات المحاسبية حدوث انخفاضات محتملة بقيم الأصول غير المالية ويرتبط ذلك بمعيار المحاسبة الدولي (IASB 36) وعلى وفق هذا المعيار يتطلب اختبار الشهرة والأصول غير الملموسة والملموسة كحد أدنى كل عام والأصول غير المالية الأخرى وعند وجود مؤشر واضح على أن هذه الأصول قد انخفضت قيمتها ينبغي إيقاف العمليات مؤقتاً، ومن المتوقع فإن

الأثار المحتملة من تفشي هذه الجائحة نتيجة لتأثر الأنشطة الاقتصادية وانخفاض عائدات المبيعات تحدث انخفاض في قيمة الأصول.

7.1.4. واجبات إدارة الشركات في ظل الأثار المتوقعة

سيفرض ذلك الواقع على الشركات ما ينبغي أن تقوم به الإدارة على وفق الخطط المتوقعة الآتية (PWC, 2020) :

1. من المحتمل أن تقلل آثار الجائحة التدابير المتخذة للسيطرة عليها من التدفقات النقدية المستقبلية أو تزيد من تكاليف التشغيل فضلاً عن أي تكاليف إضافية أخرى.
2. من الممكن أن تؤثر هذه الأحداث في انخفاض سعر سهم الشركات، إذ تكون القيمة السوقية أقل من القيمة الدفترية وهذا مؤشر على انخفاض (تدني) القيمة الذي يتطلب عمل اختبار الشهرة والأصول غير الملموسة .
3. ينبغي على الشركات تحديث الافتراضات والتنبؤات المرتبطة بتقدير التدفقات النقدية المستخدمة لاختبار انخفاض القيمة لكي تعكس التأثيرات المحتملة من تفشي الجائحة.
4. مراجعة المراكز المالية والتنبؤات والافتراضات الأخرى من تاريخ إجراء اختبار تدني القيمة السابق الذي جرى استخدامها لتحديد المبلغ القابل للاسترداد للأصل ليعكس الظروف الاقتصادية في تاريخ المركز المالي وبالتحديد معالجة المخاطر المتزايدة والشكوك المحتملة من تفشي الجائحة.
5. قد يكون مدخل تقدير التدفقات النقدية المتوقعة (سيناريوهات عدة مرجحة الاحتمال) أفضل طريقة لتقدير المبلغ القابل للاسترداد من استخدام سيناريو منفرد يعتمد نتيجة واحدة متوقعة للتنبؤ بالمخاطر المتزايدة وعدم التأكد نتيجة تفشي الجائحة ويمكن تضمين التأثير المحتمل للتدابير المتخذة للسيطرة على انتشار الفيروس بشكل خطط إضافية في مدخل تقدير التدفقات النقدية المتوقع.
6. مراجعة العوامل المستخدمة في تحديد معدل الخصم لتحديد المبلغ القابل للاسترداد ليعكس تأثير الجائحة والتدابير المتخذة للسيطرة عليه ويشير الباحث إلى أنه مهما اختلفت الشركات من مداخل مختلفة لتقدير التدفقات النقدية المتوقعة والاختلافات المحتملة في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ينبغي أن تعكس النتيجة النهائية القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية عند استخدام القيمة العادلة في تحديد المبلغ القابل للاسترداد. ومن التأثيرات المحاسبية المحتملة نتيجة تفشي الجائحة تأثر الأدوات المالية وعقود الإيجار، فعلى وفق معيار (9) IFRS يكون تدني قيمة الأدوات المالية ضمن نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وينبغي على الشركات الأخذ بعين الاعتبار تأثير الجائحة على الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتشمل الأدوات التي سيجري أخذها بالاعتبار والقروض والذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى وأدوات الدين التي لا يجري قياسها بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة وأصول العقود ومديني عقود الإيجار والضمانات المالية والتزامات القروض فضلاً عن ذلك يشكل فرض الإستمرارية أحد التأثيرات المحتملة نتيجة لتفشي الجائحة لذا سيكون من الضروري لإدارة الشركات أن تنظر في مدى ملائمة إعداد البيانات المالية على وفق فرض الاستمرارية فأن وجود شكوك جوهرية تلقي بظلالها على القدرة على الاستمرار ينبغي على الشركة الإفصاح عن تلك الشكوك الجوهرية في البيانات المالية، فضلاً عن ذلك قد يتطلب الإفصاح في البيانات المالية ذات الصلة بالقرارات المتخذة استجابة لتفشي الجائحة والتي تعرف محاسبياً بالأحداث اللاحقة

ولكن لا يؤثر ذلك على المبالغ المعترف بها بالنسبة لفترات إعداد التقارير اللاحقة وقد تؤثر تداعيات الجائحة المحتملة على الاعتراف بالأصول والالتزامات وقياسها في البيانات المالية، كذلك فإن متطلبات الإفصاح المحاسبي تمثل محوراً أساسياً في هذا الجانب، فمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار (IASB 36) ذات نطاق واسع وينبغي أن تنظر إدارة الشركات في التركيز على أهم التأثيرات المحاسبية الناتجة عن الجائحة وعلى وجه الخصوص الإفصاح عن الافتراضات في التقييم واختبار الشهرة والأصول غير الملموسة غير المتداولة وينبغي على الإدارة أيضاً مراعاة المتطلبات الواردة في معيار (IASB 1) عرض البيانات المالية للإفصاح عن المصادر الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات التي تتطوي على مخاطر كبيرة تؤدي إلى تعديل جوهري على البيانات المالية في فترة لاحقة (محمد واحمد، 2020: 110-111) ويشير الباحث إلى أن تأثيرات الجائحة مازالت مستمرة ومن المتوقع استمرار تأثيرها على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، وعليه ينبغي تقييم القضايا والتأثيرات المحاسبية المتعلقة بالجائحة ومستويات الإفصاح المرتبطة بها مع تغير الحقائق والظروف ويرى الباحث أن الشركات ستحتاج إلى مراجعة جميع الحسابات التي تخضع للحكم (المستوى الثالث) وتقدير عدم التأكد بالفترة المالية (2020) بهدف تقييم الآثار المؤثرة على مبدأ الاستمرارية وتدني قيمة الأصول المالية وغير المالية، وتقدير خسائر الانتماء المتوقعة، وينبغي على الشركات كذلك مراجعة قياس القيمة العادلة خاصة الأدوات المالية والعقارات الاستثمارية لضمان أن تعكس القيم الظروف في تاريخ المركز المالي، ويعتمد هذا القياس على المعلومات غير القابلة للملاحظة الناشئة عن تأثير الجائحة والمرتبطة بتوقعاتهم للتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالأصل أو الالتزام عند تاريخ التقرير ومن ضمن الآثار المتوقعة أيضاً تأثر محاسبة التحوط لأنها واحدة من المتطلبات المرتبطة بإدارة المخاطر فيمكن أن تقلل آثار الجائحة من المقدرة التنبؤية وتوقيت حدوثها مما يؤثر في تطبيق مبادئ محاسبة التحوط عند إعداد التقارير المالية، الأمر الذي يتطلب إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر المتركمة، أخذين بنظر الاعتبار المجالات التي تتأثر بالجائحة.

8.1.4. مخاوف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) بشأن الجائحة

أرسل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) على صفحته الإلكترونية (FASB) (2020، رسالة يشارك غيرها المخاوف العالمية حول تأثير أصحاب المصلحة بالتداعيات الاقتصادية الناتجة عن الجائحة في الولايات المتحدة وخارجها وأفاد بأنه يقوم بمراقبة الموقف وأكد المجلس التزامه بدعم ومساعدة أصحاب المصلحة خلال هذه الفترة العصيبة ودعمًا لهذا التواصل مع أصحاب المصلحة أنشأ رابط عبر صفحته الإلكترونية لتلقي الأسئلة والأجوبة حول تأثير محاسبة عقود الإيجار بالآثار المحتملة من الجائحة (FASB, 2020) وعقد FASB في 2020 /4/8 اجتماعاً لمجلس معايير المحاسبة المالية استجابة لآثار الجائحة وجه بموجبه إجراء أي تحسينات في المعايير عبر التمرير الكتابي وناقش المجلس خطأً لدعم أصحاب المصلحة لتلافي آثار الجائحة، تتعلق هذه الخطط بالتواريخ الفعلية لسريان بعض المعايير الهامة للعام (2022) وما بعده وأنشطة وضع المعايير المستقبلية، فضلاً عن ذلك قدم المجلس تعليقاً على الاستفسارات الفنية المتعلقة بآثار الجائحة والتي غطت موضوعات عقود الإيجار، الاعتراف

بايرادات الفوائد وكيفية تقديم الشركات المساعدة للمقترضين المتأثرين بالجائحة والمشتقات والتحوط، وقياس القيمة العادلة، ويرى الباحث أن (FASB) سار بخطوات عملية في اتجاه الاستجابة للتحديات الماثلة عبر التفاعل المباشر مع أصحاب المصلحة وتحديد محاور أولية للموضوعات الأكثر ارتباطاً وتأثراً بحساب الخسائر المتوقعة في ظل الآثار المتوقعة من الجائحة.

9.1.4. تقرير المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)

أكد التقرير على أن الجائحة هي مأساة إنسانية عالمية وأنّ لانتشارها له آثاراً إقتصادية خطيرة تتأثر بها قطاعات اقتصادية عدة وقد تمتد هذه العواقب الإقتصادية والتجارية لفترة طويلة وغير محددة ومن بين هذه العواقب للجائحة التحديات المتعلقة بإعداد التقارير المالية والتي تتأثر بأحداث عدة كتعطل الأعمال والإنتاج والآثار السلبية على العملاء وانقطاع سلسلة التوريد والتقلبات في أسواق الأسهم والديون وانخفاض الإيرادات والتدفقات النقدية فضلاً عن العديد من العواقب الإقتصادية الأخرى ويقدم هذا التقرير الخاص إشارات مقتضية للممارسين حول بعض مسائل إعداد التقارير المالية التي ستحتاج إلى النظر فيها في ضوء تأثير الجائحة تمثلت محاورها في (Durak Robert , 2020) الأحداث اللاحقة فقد تحتاج الشركات إلى تقييم ما إذا كانت تأثيرات الجائحة التي تمثل أحداثاً لاحقة وتعرف على أنها أحداث أو معاملات تحدث بعد تاريخ المركز المالي ولكن قبل إصدار البيانات المالية أو تكون جاهزة للإصدار بالنظر لتأثيرات الجائحة والتقديرات المحاسبية التي قد تتأثر على وفقها الافتراضات والبيانات التي تدعم بعض التقديرات المحاسبية المرتبطة بالجائحة وينبغي تقييم ما إذا كانت الأحكام والقرارات التي تتخذها الإدارة في إجراء التقديرات المحاسبية كالانخفاض بقيمة الأصول فقد تتسبب تداعيات وآثار هذه الجائحة في انخفاض الأصول وتختلف نماذج انخفاض القيمة على وفق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) اعتماداً على الأصل الخاضع لاختبار انخفاض القيمة وتختلف نماذج انخفاض القيمة بالنظر للأحداث المستقبلية ويرى الباحث أن التقرير يمكن أن يكون مؤشراً هاماً للإجراءات والممارسات المحاسبية التي قد تحتاج إلى معالجة وتحديث نتيجة لتأثيرات الجائحة المتوقعة على إعداد التقارير المالية وتجدر الإشارة إلى أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أتاح خدمة الاستعلام الفني للرد على الاستفسارات المتعلقة بجميع المواضيع ويخلص الباحث إلى أن مجمل المخاوف الصادرة من تلك الجهات تؤكد على أن نماذج قياس الخسائر المتوقعة الحالية لا تحدد أسس ومداخل محددة وواضحة وهناك اختلافات كبيرة حول سيناريوهات المعلومات المستقبلية المتوقعة التي تركز عليها عملية التقدير وهذا يؤكد على حقيقة ماثلة انطلقت من مخاوف أصحاب المصلحة ومعدو المعايير المحاسبية والجهات ذات العلاقة في ظل تفشي الأزمة الحالية المتعلقة بالجائحة إذ انعكست أثارها في خلق حالة من عدم التاكيد للتنبؤ بالأحداث المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد العالمي بصفة عامة والأزمات المرتبطة بالمخاطر بصفة خاصة فضلاً عن تلك المخاوف فقد أتاحت تلك الجهات المجال لأصحاب المصلحة لتقدير وتقييم الظروف على وفق طبيعة الإجراءات الحكومية لكل بلد المتخذة للسيطرة على تلك الآثار .

10.1.4. الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد التقرير موجبة التعديل وعلى وفق ما جاء به معيار المحاسبة الدولي (IAS 10):

ينبغي تعديل المبالغ المتضمنة في البيانات المالية لتعكس الأحداث المعدلة بعد فترة إعداد التقرير ومن التعديلات على الأحداث بعد فترة إعداد التقارير التي تتطلب تعديل المبالغ المقررة في بياناتها المالية أو التعرف على البنود التي لم يجر الاعتراف بها مسبقاً: (الوتار، 2020: 26-27)

1. قرار من المحكمة بعد مدة إعداد التقرير يؤكد عليها التزام حالي في نهاية تاريخ إعداد التقرير، إذ تقوم بتعديل أي مخصص معترف به سابقاً متعلق بقضية المحكمة هذه على وفق معيار (IAS 37) أو تكوين مخصص جديد، لا تفصح فقط عن الإلتزامات المحتملة لأن التسوية تقدم أدلة إضافية سيجري النظر فيها على وفق الفقرة (16) من معيار (IAS 37)

2. الحصول على معلومات بعد تاريخ إعداد التقرير تشير إلى تدني قيمة الأصل في نهاية مدة التقرير أو أنّ المبلغ المعترف به كمخصص خسائر تدني قيمة الأصل يحتاج إلى تعديل كتعديل:

أ. إفلاس شركة أو عميل بعد تاريخ إعداد التقرير، وعادة ما يؤكد إن كان يواجه ضعف في الائتمان في نهاية المدة المشمولة بالتقرير.

ب. بيع المخزون بعد تاريخ إعداد التقرير ممكن أنّ يعطي دليلاً على صافي القيمة التحصيلية في نهاية مدة إعداد التقرير .

3. تحديد كلفة شراء الأصول بعد مدة إعداد التقرير أو الإيرادات من الأصول المباعة، قبل نهاية مدة إعداد التقرير.

4. بعد مدة إعداد التقرير لمبلغ مشاركة العلاوات أو الأرباح، تحديد ما إذا كان على الشركة إلتزام قانوني أو حقيقي بتاريخ إعداد التقرير يجعل تلك الدفعات نتيجة لأحداث جرت قبل هذا التاريخ.

5. اكتشاف خطأ أو غش يظهر أنّ البيانات المالية كانت غير دقيقة.

لا يجوز للشركة تعديل المبالغ المعترف بها في بياناتها المالية لتعكس الأحداث غير المعدلة بعد مدة إعداد التقرير، فالأحداث غير القابلة للتعديل بعد مدة إعداد التقرير هي تدني القيمة العادلة للاستثمارات بين مدة إعداد التقرير وتاريخ إصدار البيانات المالية، فلا يعود التدني في القيمة العادلة عادة إلى ظروف الاستثمار بتاريخ إعداد التقرير بل انه يعكس ظروف نشأت في مدة لاحقة، لذلك لا تقوم الشركة بتعديل مبلغ الاستثمارات المعترف بها في بياناتها المالية وكذلك لا تقوم بتعديل مبالغ الاستثمارات المفصح عنها في نهاية مدة إعداد التقرير فضلاً عن انها تحتاج إلى إعطاء إفصاح إضافي على وفق ما مطلوب بالفقرة (21).

الأحداث اللاحقة لتاريخ التقرير	تعريف الأحداث	أثرها على القوائم المالية
الأحداث المعدلة	تلك التي تقدم دليلاً على الظروف التي كانت موجودة في تاريخ التقرير	تعديل المبالغ المعترف بها في البيانات المالية
الأحداث غير المعدلة	تلك التي تشير إلى الظروف التي نشأت بعد تاريخ التقرير	الإفصاح عن طبيعة الحدث وتقدير تأثيره المالي أو بيان أنه لا يمكن عمل مثل هذا التقدير

how should companies assess COVID-19 events after the reporting date?, KPMG COMPANY, UK, April 2020, (Home.KPMG).

11.1.4. الإجراءات الواجب القيام بها على القوائم المالية 2019

عن طريق ما جرى استعراضه في ما سبق يمكن تحديد مجموعة من الإجراءات الواجب القيام بها وهي أنّ ظهور الجائحة كأنّ نهاية (2019) ولم يكن هناك تأكيد على انتشاره ولكن الانتشار بدأ في 2020 لذلك وعلى وفق المعيار لا يتوجب تعديل القوائم المالية ولكن القيام بالإفصاح وكما موجود في الفقرة (15.1) من المعيار، إذا تلقت معلومات بعد مدة إعداد التقرير حول الظروف التي كانت موجودة في نهاية مدة إعداد التقرير، فينبغي تحديث الإفصاحات التي تتعلق بتلك الظروف في ضوء المعلومات الجديدة، الفقرة (16.1) من المعيار تستوجب القيام بـ (إذا كانت الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد التقرير غير موجبة للتعديل لكنها ذات تأثيرات جوهرية، لدرجة عند عدم الإفصاح عنها يمكن أن يؤثر على مقدرة المستخدمين لإتخاذ القرارات الاقتصادية) وعلى الشركة الإفصاح عن المعلومات الآتية لكل فئة هامة من الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد التقرير غير الموجبة للتعديل:

1. طبيعة الحدث: وهل فعلاً هو انتشار الجائحة وتأثيره في القوائم المالية
2. تقدير الاثر المالي أو بيانّ بعدم إمكانية عمل مثل هذا التقدير فعلاً فهناك من الشركات قد تنخفض قدرتها المالية أو تحقق خسائر.
وهناك أمثلة بالمعيار تنطبق على الآثار التي خلفتها الجائحة توجب الإعلان عن خطة لوقف العملية وفعلاً او قفت الشركات والمصانع عمليات الانتاج.
3. الإعلان عن أو بدء التنفيذ لخطة إعادة هيكلية (IAS 37)
4. معاملات الأسهم العادية الرئيسة والمحملة بعد مدة إعداد التقارير الخاصة بربحية السهم ويتطلب من الشركة الإفصاح عنها، بخلاف ما إذا كانت هذه المعاملات تنطوي على مشكلات في المكافأة أو الرسملة أو تجزئة الأسهم وكلها مطلوبة ليجري تعديلها على وفق معيار (IAS 33). وهناك انهيار في الاسواق المالية وهذا له الاثر على أسعار الأسهم وتوزيعات الأرباح، وستحدث تغييرات بشكل غير طبيعي بعد مدة إعداد التقرير في أسعار الأصول أو أسعار صرف العملات وسيحصل تدني كبير في قيمة الأصول في العديد من الشركات وبالتأكيد بعد مدة التوقف فإنّ الشركات والمصانع وغيرها واستمرارها بدفع أجور ورواتب الموظفين والعمال سيدخلها في أزمة مالية تستوجب منهم الاقتراض وبالنتيجة الدخول بالتزامات، وينبغي على الشركة تعديل المبالغ المقررة في البيانات المالية لتعكس الأحداث المعدلة بعد مدة إعداد التقرير وعلى وفق الفقرة (9.1) من المعيار فإنّ إفلاسها بعد تاريخ اعداد التقرير عادة يؤكد أنها كانت تعاني من ضعف في الائتمآن في نهاية المدة المشمولة بالتقرير وسيكون وارداً جداً بالنسبة للمصارف التي تقرض تلك الشركات وبسبب الظروف ان تعلن افلاسها وبذلك فإنّ مبلغ القرض سيعد ديوناً معدومة بالنسبة للمصرف وعليه تعديل بياناته المالية فيما يخص فرض الاستمرارية والذي يتضح من ذلك أن الشركات ستعلن افلاسها كالشركات السياحية وبالنتيجة فإنّ هذا الفرض لم يعد ملائماً، وعلى هذا الأساس تشير الفقرة (12) من المعيار إلى ان التدهور قد يشير في قائمة الدخل والمركز المالي بعد مدة إعداد التقرير إلى الحاجة إلى إعادة النظر فيما إذا كانّ فرض الاستمرارية لا يزال مناسباً وإذا لم يعد ملائماً فسيكون التأثير كبيراً لدرجة أنّ المعيار يحتاج إلى تغيير جوهري في الأساس المحاسبي، بدلاً من تعديل المبالغ المعترف بها ضمن الأساس الأصلي للمحاسبة.

12.1.4. الأحكام المادية وعدم التأكد

عند إعداد التقارير في الأوقات غير المؤكدة، من المهم بشكل خاص تزويد مستخدمي البيانات المالية برؤية مناسبة للمخاطر والشكوك التي تواجه الشركة والأحكام التي جرى إتخاذها عند إعداد التقارير المالية، اعتماداً على الظروف المحددة للشركة، قد يكون كل مجال من المجالات التي جرت مناقشتها مصدراً للأحكام الجوهرية والشكوك التي تتطلب الإفصاح عن تطبيق معيار (IAS 1) عرض البيانات المالية وفي هذه الحالة ينبغي على الشركة تقديم الإفصاحات والتمييز بينها: (2: Deloitte, 2019).

1. الأحكام الهامة (الإفصاح الذي يتطلبه معيار IAS 1 : 122) أي الأحكام الأخرى غير التقديرات التي يتم إجراؤها عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، غالباً في كيفية تمييز العنصر.
2. المصادر الهامة للتقديرات غير المؤكدة (الإفصاح الذي يتطلبه معيار المحاسبة الدولي 1: 125 إذا أدى مصدر عدم التأكد من التقدير إلى مخاطر كبيرة تتعلق بتعديل جوهري على الأصول أو الالتزامات خلال السنة المالية القادمة) أي الافتراضات أو المصادر الأخرى للتقديرات غير المؤكدة، بشكل أساسي على قيمة عنصر ما (2: Deloitte, 2019).

13.1.4. التغييرات التنظيمية بعد الأزمة

اعتبر الكثيرون سوق المشتقات خارج البورصة كأنّ مسؤولاً جزئياً عن أزمة الائتمان لعام 2008، عندما اجتمع قادة مجموعة العشرين في بيتسبرغ في ايلول 2009 في أعقاب أزمة عام 2008، إذ أرادوا تقليل المخاطر النظامية عن طريق تنظيم سوق OTC وتضمن البيان الذي أصدره القادة بعد الاجتماع الفقرة الآتية: (Hull, 2018: 405).

"ينبغي تداول جميع عقود المشتقات خارج البورصة الموحدة في البورصات أو منصات التداول الإلكترونية عند الاقتضاء وأنّ تجري مقاصتها عن طريق الأطراف المقابلة المركزية بحلول نهاية عام 2012 على أبعد تقدير، وينبغي الإبلاغ عن عقود المشتقات خارج البورصة إلى المستودعات التجارية التي ينبغي أن تخضع العقود غير المرخصة غير المركزية لمتطلبات رأس مال أعلى ونطلب من مجلس الاستقرار المالي وأعضائه المعنيين تقييم التنفيذ المنتظم وما إذا كان كافياً لتحسين الشفافية في أسواق المشتقات وتخفيف المخاطر النظامية والحماية من إساءة استخدام السوق".

يرى الباحث أنّ سوق المشتقات خارج البورصة قبل أزمة الائتمان 2007-2008، غير منظم إلى حد كبير، ويمكن لاثنين من المشاركين في السوق الموافقة على أي معاملة بينهما، ثم يتوصلان إلى أي اتفاق يرغبون به بشأن كيفية تصفية المعاملة، كما كان لهما الحرية في اختيار أي ترتيبات يرغبان فيها لنشر الضمانات ولم يعد هذا هو الحال، إذ يخضع سوق المشتقات خارج البورصة الآن إلى قدر كبير من التنظيم في جميع أنحاء العالم، وإن المدى الذي ينبغي أن يجري فيه إلقاء اللوم على سوق المشتقات خارج البورصة بسبب الأزمة أمر قابل للنقاش ولكن التغييرات التنظيمية بعد الأزمة لها تأثير أكبر على هذا السوق أكثر من أي قطاع اقتصادي آخر تقريباً وينبغي أن تكون معظم مشتقات OTC القياسية بين مؤسستين ماليتين يتم تطهيرها عن طريق الأطراف المقابلة المركزية، وهذه تشبه إلى حد بعيد التبادلات، إذ إنها تتطلب هامشاً أولياً وهامشاً متغيراً ليجري ترحيلها من كلا الجانبين في معاملات غير قياسية.

خلاصة المبحث: مع استمرار انتشار الجائحة على مستوى العالم حالها حال أي أزمة سبقتها، قد يكون من المناسب للشركات النظر في تأثير تفشي الجائحة على العمليات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها وقد تآثرت جميع عناصر القوائم المالية اثر تداعيات هذه الجائحة وقد ابدى مجلس المعايير المحاسبية الأمريكي والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين مخاوفه من التغيير الحاصل على القوائم المالية واستمر في المعالجات المحاسبية لتلافي ذلك التأثير .

وبعد التعرف على الأزمات المالية وانواعها وكيفية ادارتها والتركيز على الأزمة المالية (الجائحة الحالية) التي تمرّ بها البلاد التي خلقت حالة من عدم التأكد للتنبؤ بالاحداث المستقبلية والعمل على وضع الخطط المسبقة للأحداث غير المتوقعة واقتراح الحلول المناسبة لها، والتركيز على اهم ملامح التأثير المحتمل للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي نتجت أمور مهمة عديدة في المصارف والشركات:

1. انخفاض قيمة الأصول غير المالية (من ضمنها الشهرة)
2. تقييم المخزون.
3. المخصص الخاص بخسائر الائتمان المتوقعة.
4. قياس القيمة العادلة.
5. أحكام العقود المتعثرة.
6. عدم الوفاء بالالتزامات وخطط لإعادة هيكلة الديون.
7. إدارة مخاطر السيولة.
8. الأحداث اللاحقة بعد نهاية المدة المشمولة بالتقرير.
9. علاقات التحوط .

لذا ينبغي تعديل عناصر القوائم المالية عن طريق تقييمها على وفق التغييرات المفترضة سواء كانت طرائق القياس بالقيمة العادلة (IFRS 13) أم بأي طرائق قياس أخرى والإفصاح عن تلك الطرائق المستخدمة.

المبحث الثاني

المشتقات المالية والمعايير المحاسبية

تعد محاسبة المشتقات نظام انذار مبكر للتنبؤ بالأمر المالية ومن ثم تجنب حدوث آثار سلبية نتيجة الصدمات غير المتوقعة، فالتغيرات التي تحدثها محاسبة المشتقات تؤدي الى زيادة فاعلية مؤشرات الإنذار المبكر، إذ تأثرت العديد من البلدان المتقدمة بأزمات متنوعة واخرها (Covid 19- الذي أحدث حالة من عدم التوازن الاقتصادي وإظهار تداعيات ومخاطر، وهذا يتطلب التركيز على وسائل تتلافي هذه المخاطر، ومنها أدوات إدارة المخاطر (محاسبة المشتقات) ولإلقاء الضوء على محاسبة المشتقات نبدأ بالآتي:

1.2.4. معايير الأدوات المالية الأمريكية والدولية GAAP و IFRS

يجري تنظيم المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة على وفق ترميز معايير المحاسبة (ASC)، ويشار الى أنّ المعايير المحاسبية مصممة كدليل للمعالجة المحاسبية للمعاملات المختلفة، ومن ثم، فإنّ إرشادات هذه المبادئ للأدوات المالية موزعة على عشرة مواضع ASC، في حين إن إرشادات ومعايير الإبلاغ المالي الدولية للأدوات المالية تقتصر على أربع قضايا، ويقدم الجدول الآتي معايير GAAP الأمريكية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية التي تتناول الأدوات المالية على وجه التحديد، وللوهلة الأولى، يوضح الجدول، أن معايير الإبلاغ المالي الدولية تتناول على وجه التحديد مسألة الأدوات المالية، في حين يجري تنظيم مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة قبولاً عاماً على أساس مختلف، ومع ذلك، فعندما يتم فحص المعايير بالتفصيل، يتضح أن كلاً من GAAP و IFRS يتطلبان من المستخدمين تصنيف الأدوات المالية إلى فئات منفصلة بحيث يمكن تحديد قياسهم، فضلاً عن ذلك، يشرحان الظروف التي على وفقها ستتم إعادة تسجيل الأدوات المالية أو إلغاء الاعتراف بها، فضلاً عن ذلك، فهما يسمحان بمحاسبة التحوط واستخدام مبدأ القيمة العادلة، ويُلزم كلاهما بتضمين جميع المشتقات في قائمة المركز المالي ويتطلبان بشكل خاص أن تكون جميع الأدوات المالية المعروضة في البيانات المالية مصحوبة بإفصاحات مفصلة في الملاحظات على هذه البيانات المالية (Camilleri&Camilleri,2017:83)

جدول (1-4) مواضيع ومعايير IFRS و GAAP	
معايير الأدوات المالية IFRS	مواضيع ومعايير GAAP الأمريكية
<ul style="list-style-type: none"> • معيار المحاسبة الدولي 32: الأدوات المالية - العرض • معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية - الاعتراف والقياس • معايير الإبلاغ المالي الدولية 7: الأدوات المالية - الإفصاحات • معايير الإبلاغ المالي الدولية 9: الأدوات المالية 	<p>أصول 300 ASC : ASC 310-10-35 : الذمم المدينة - بشكل عام - القياس اللاحق ASC 320 : الاستثمارات - سندات الدين وحقوق الملكية التزامات 400 ASC ASC 470 : الديون ASC 480 : تمييز الالتزامات من حقوق الملكية ASC 800 : المعاملات الواسعة: ASC 815 : المشتقات والتحوط ASC 820 : قياس القيمة العادلة ASC 825-10-25 : الأدوات المالية - بشكل عام - الاعتراف ASC 825-10-50 : الأدوات المالية - بشكل عام - الإفصاحات ASC 860 : التحويلات والخدمات صناعة 900 ASC ASC 948 : الخدمات المالية - خدمات الرهن العقاري</p>
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر السابقة.	

ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة بين IFRS و GAAP فيما يتعلق بمسألة الأدوات المالية، يجري شرح هذه الاختلافات الرئيسية في الأقسام الآتية: (Camilleri&Camilleri,2017:84-88)

التمييز بين الدين وحقوق الملكية: يتمثل الاختلاف الرئيس الأول في التمييز بين الديون وحقوق الملكية، على وفق GAAP، إذ ينبغي تصنيف بعض الأدوات المالية المحددة بخصائص كل من الدين وحقوق الملكية كالتزامات ومع ذلك، وعلى وفق IFRS، يكون التركيز عندما يكون لأدوات مالية معينة سمات تتعلق بكل من الدين وحقوق الملكية على الالتزام التعاقدية بتسليم النقد أو الأصول أو الأسهم.

2.2.4. المشتقات والتحوط

ويمكن تمييز الاختلاف بين GAAP و IFRS لرؤية كل منهما للمشتقات والتحوط بالجدول الآتي:

جدول (2-4) الاختلاف بين GAAP و IFRS في المشتقات والتحوط		
IFRS	GAAP	التفاصيل
الأداة المالية المشتقة على وفق IFRS لا يتطلب الإشارة إلى مبلغ نظري ولا تسوية صافية	1. تحتوي الأداة المالية على عنصر واحد أو أكثر كالأصل أو المؤشر أو معدل الفائدة، أو واحد أو أكثر من المبالغ الافتراضية أو أحكام الدفع أو كليهما، ينبغي ألا تتطلب صافياً أولياً للاستثمار، كما هو محدد وينبغي أن يكون قادراً على التسوية الصافية	1. الأداة المالية
التحوط من أحد مكونات المخاطر للأداة المالية يكون أكثر مرونة (تعيين أداة خطر واحدة للتحوط لأكثر من خطر واحد في بندين أو أكثر من البنود المغطاة).	مكونات المخاطر التي يمكن التحوط منها، دون مزيد من المرونة (لا يسمح بتغطية أداة تحوط واحدة لأكثر من خطر واحد في بندين أو أكثر).	2. المرونة
تسمح بالمخاطر المرتبطة بجزء فقط من التدفقات النقدية للأداة المالية أو القيمة العادلة بشرط أنه يمكن قياس الفعالية، وعبارة أخرى، طالما أن الجزء يمكن تحديده بوضوح ويمكن قياسه بشكل منفصل، فقد يجري التحوط لمكونات المخاطر (لا يسمح بطريقة مختصرة يسمح بجزء من المخاطر والتي تم تصنيفها كمخاطر متحوط منها بالادوات المالية في علاقة التحوط.	تسمح بالمخاطر المرتبطة بالتدفقات النقدية للأداة المالية أو القيمة العادلة (طريقة مختصرة تسمح للشركة ان تتجاوز اختبار الفعالية لبعض تحوطات القيمة العادلة.	3. فعالية التحوط
غير مسموح به	يُسمح باستخدام طريقة الاختصار للتحوط من مبادلات أسعار الفائدة لأدوات الدين المعترف بها	4. طريقة التحوط
إن تقييم وقياس فعالية التحوط يأخذ في الاعتبار فقط التغير في القيمة العادلة للجزء المخصص للتحوط من التدفقات النقدية للأداة، طالما أن الجزء يمكن تحديده وقياسه بشكل فردي	إن تقييم وقياس فعالية التحوط يأخذ في الاعتبار التغير في القيمة العادلة .	5. قياس فعالية التحوط
لا يُسمح بإدراج القيمة الزمنية للخيار	يسمح بإدراج القيمة الزمنية للخيار	6. القيمة الزمنية
يسمح بمحاسبة التحوط لمخاطر العملات الأجنبية مع المشتقات الداخلية بشرط استيفاء معايير محددة ويستوجب التحوط من مخاطر العملات الأجنبية.	المشتقات الداخلية غير مؤهلة لمحاسبة التحوط في القوائم المالية الموحدة.	7. مخاطر العملات الأجنبية والمشتقات الداخلية

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على:

2017 , Accounting For Financial Instruments, A Guide To , Camilleri ,Emanuel & Roxanne Camilleri Valuation And Risk Management, First published by Routledge.

3.2.4. الاستبعاد

عند تطبيق أحكام إلغاء الاعتراف على الأصل المالي فإنه على وفق GAAP، يُسمح فقط إذا كان الأصل المالي يعكس خصائص الأصل المالي بأكمله، بينما على وفق IFRS يُسمح إذا جرى تحديد التدفقات النقدية على وجه التحديد أو تمثل حصة تناسبية من الأصل المالي أو محددة على وجه التحديد تدفقات نقدية.

4.2.4. الاختلافات في المحاسبة عن المشتقات على وفق (GAAP) و (IFRS)

أن IFRS تدعو إلى إفصاحات المشتقات أكثر تفصيلاً وتوحيداً لتقليل عدم تناسق المعلومات بين الشركات التي تستخدم المشتقات المالية، إنَّ إمكانية مقارنة الإفصاحات عن المشتقات ليست فقط مشكلة للشركات الأمريكية وإنما للدولية أيضاً، من المهم أن يتمكن مستخدمو القوائم المالية من مقارنة المخاطر المحتملة المرتبطة باستخدام المشتقات بين الشركات في ظل أنظمة محاسبية مختلفة، مما جعل تفكير كل من مجلس (FASB) ومجلس (IASB) في جهودهما لجعل المعايير المحاسبية أكثر توحيداً بين (GAAP) و (IFRS)، (Campbell 2015:243-279) & (Campbell et al, 2015:934-975) وفي عام 2005 دخل مجلس معايير FASB ومجلس معايير IASB في مشروع مشترك لمراجعة وتحسين معاييرهما بشأن محاسبة الأدوات المالية، وكان الهدف من ذلك هو تحسين فائدة اتخاذ القرار لتقارير الأدوات المالية لمستخدمي القوائم المالية بشكل كبير ويهدف المشروع إلى استبدال معايير الأدوات المالية لمجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية بمعيار مشترك (IASB, 2010 & IASB, 2008)

5.2.4. معيار المحاسبة الدولي 32 - الأدوات المالية: الإفصاح والعرض 1

نتج عن الطبيعة الديناميكية للأسواق المالية الدولية مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأدوات المالية من الأسهم التقليدية وأدوات الدين إلى الأدوات المشتقة كال عقود المستقبلية والمبادلات والاجلة والخيارات، انها عبارة عن مزيج من الأدوات التي تظهر في المركز المالي وخارجه، ويمكن أن تسهم بشكل كبير في المخاطر التي تواجهها الشركة، وقد تم تقديم معيار (IAS 32) لتبسيط الضوء على مستخدمي البيانات المالية على الأدوات المالية المستخدمة في الشركة وكيف تؤثر في أدائها ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية (Elliott&Elliott,2007:319)، وإن معيار (IAS 32) يأخذ بعين الاعتبار فقط مجالات عرض الأدوات المالية؛ يجري أخذ الاعتراف والقياس في IFRS 9، والإفصاح يؤخذ في IFRS 7 (Elliott&Elliott,2017:329)، أما بخصوص متطلبات الإفصاح فالإفصاح هو جزء رئيس من معيار (IAS 32) وتغطي الأدوات غير المشتقة والمشتقة، وإنَّ الهدف منها ضمان فهم المستخدمين للمخاطر التي تواجهها الشركة بسبب استخدامها للأدوات المالية والتخفيف من تلك المخاطر (Elliott&Elliott,2007:325).

6.2.4. المتطلبات الرئيسية للمعيار الدولي (IAS 36) المعني بالتدني Impairment

إن الهدف من هذا المعيار هو التأكد من عدم إدراج الأصول في القوائم المالية بأكثر من المبالغ القابلة للاسترداد، فالمبلغ القابل للاسترداد هو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه إما باستخدامه أو بيعه والأصول تنخفض قيمتها إذا انخفضت قيمتها القابلة للاسترداد عن قيمتها الدفترية، وينطبق معيار (IAS 36) على جميع الأصول بخلاف تلك التي تنص المعايير الأخرى على المعالجة المحاسبية المطلوبة لها، فإنه ينطبق بشكل أساسي على الأصول غير المتداولة (118: Melville,2017).

7.2.4. تدني قيمة الأصول غير المالية

تحتاج الشركات إلى تقييم تأثير (Covid-19) وقد أدى إلى تدني قيمة الأصول وتأثير أداؤها المالي، بما في ذلك تقديرات التدفقات النقدية والأرباح المستقبلية، بشكل كبير بالتأثيرات المباشرة أو غير المباشرة للأحداث الأخيرة والمستمرة، ويتطلب معيار IAS 36 تدني قيمة الأصول إجراء اختبار تدني القيمة (أي تقدير المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد المتأثرة) في نهاية كل مدة تقرير عندما يكون هناك أي مؤشر على أن وحدة توليد النقد قد تنخفض قيمتها وتشمل مؤشرات تدني القيمة، التغييرات الهامة التي لها تأثير سلبي، تلك التغييرات التي حدثت خلال المدة أو التي ستحدث في المستقبل القريب في: (2: Deloitte,2019)

1. السوق أو البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها الشركة.
2. المدى أو الطريقة التي يجري بها استخدام الأصل أو من المتوقع أن يجري استخدامه، كأصل يصبح معطلاً أو الخطة للتوقف أو إعادة هيكلة العملية التي ينتمي إليها الأصل وخطط التخلص من الأصل قبل ذلك التاريخ المتوقع سابقاً، ونتيجة لتأثير الجائحة، قد تحتاج بعض الشركات إلى إجراء تقييم تدني قيمة الأصول فضلاً عن متطلبات إجراء اختبار تدني في القيمة سنوياً على الأقل للشهرة والأصول غير الملموسة وذات العمر الإنتاجي غير المحدد.

8.2.4. تصنيف الأصول المالية

يصنف المعيار IFRS 9 الأصول المالية إلى فئتين رئيسيتين فقط، هما: الكلفة المطفأة والقيمة العادلة (مقسمة إلى القيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة والقيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل الآخر)، ويجري تصنيف الأصل المالي على أن يتم قياسه لاحقاً إما بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة أو القيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل الآخر أو الكلفة المطفأة، لا يزال بإمكان الشركة اتخاذ قرار غير قابل للإلغاء لتعيين الأصل المالي كما جرى قياسه عن طريق الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي (611: Alibhai et al,2019)

وعلى وفق معايير IFRS، ينبغي الاعتراف بجميع المشتقات المالية في المركز المالي، إذا تم تخصيص أحد المشتقات المالية كتحوط للقيمة العادلة أو كتحوط للتدفق النقدي (212: Elliott&Elliott,2007).

9.2.4. الاندثار

يعرّف معيار المحاسبة الدولي 16 الاندثار بأنه "التوزيع المنتظم للقيمة القابلة للاندثار للأصل على مدى عمره الإنتاجي" وأن الغرض من الاندثار هو ببساطة تخصيص المصروفات بين الفترات المحاسبية، ولا تقوم عملية الاندثار بأي محاولة لإظهار الأصول بقيمتها الحالية، كما أنه لا يضمن توفر أموال لاستبدال تلك الأصول عند انتهاء عمرها الإنتاجي، وتقلل مصاريف الاندثار الأرباح ولكن ليس لها تأثير مباشر على الموارد النقدية للشركة ولا تضمن "توفير" النقد، لشراء الأصول البديلة (Melville,2017 82-83).

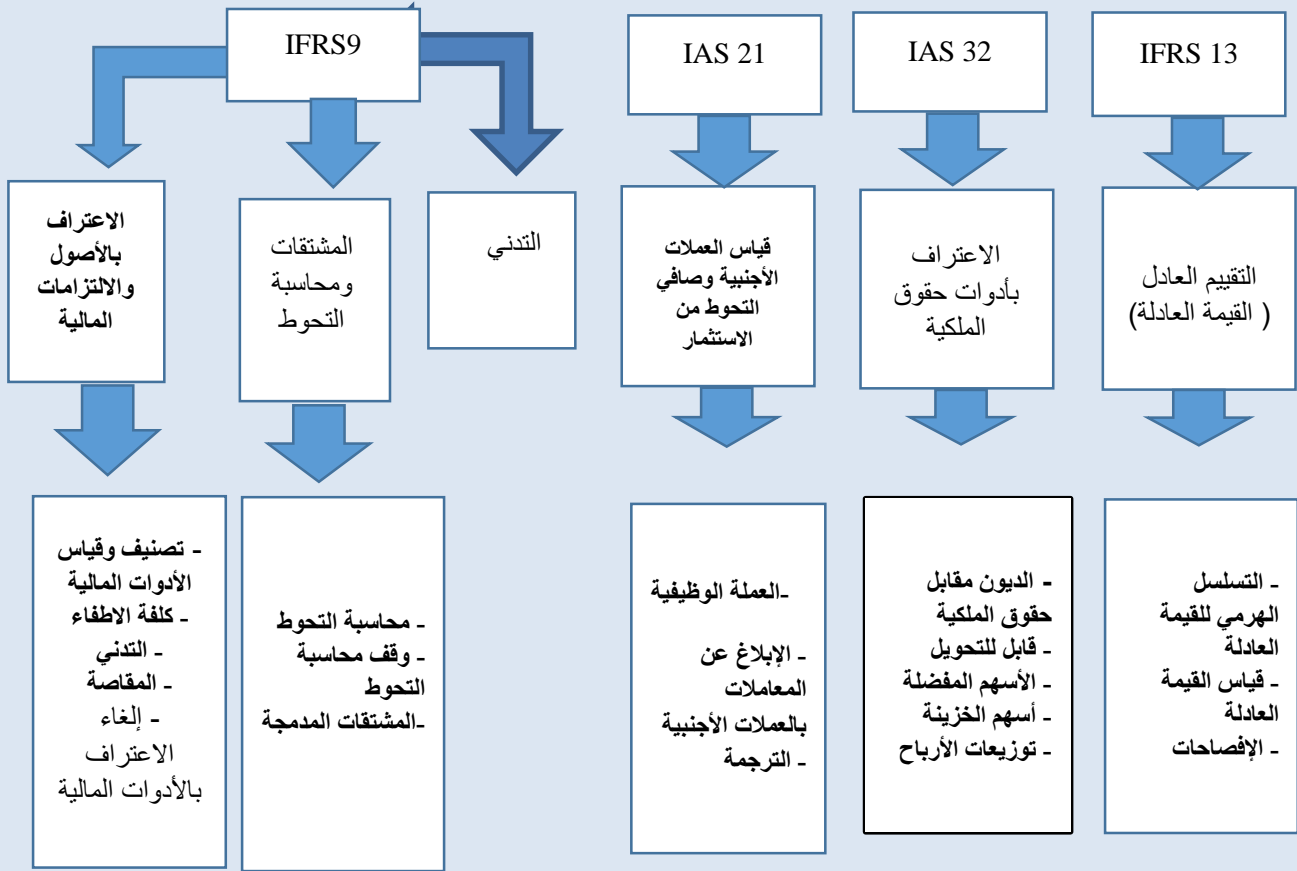
10.2.4. المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على وفق معيار (IFRS9)

في ظل ظروف عدم التأكد الناشئة بسبب انتشار جائحة (Covid -19)، وعلى الرغم من أنّ معيار (IFRS 9) يتطلب أن يجري إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة عندما تحدث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية على الاداة المالية، إلا أنه لم يضع خطوطاً دقيقة أو منهجاً آلياً، لتحديد متى يلزم إثبات الخسائر على مدى العمر، ولا ينص المعيار أيضاً على الأساس الذي ينبغي على الشركات أن تحدد بناءً على التصورات المستقبلية التي ستنتظر فيها عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة ويتطلب معيار (IFRS 9) ممارسة الاجتهاد، ويتطلب من الشركات ويتيح لها أن تعدل منهجها، لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل الظروف المختلفة، ولربما لم تعد بعض الافتراضات والعلاقات التي استندت إليها طريقة تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة قائمة في ظل البيئة الراهنة ولا ينبغي أن تستمر الشركات بشكل آلي في تطبيق منهجيتها الحالية فيما يخص الخسائر الائتمانية المتوقعة، ففي حالة السماح لجميع المقترضين في فئات معينة من الادوات المالية بتأجيل السداد، لا ينبغي أن يؤدي ذلك تلقائياً إلى اعتبار أن جميع تلك الادوات قد حدثت فيها زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020):
(9) وتضع المعايير IFRS 9 و IFRS 7 و IAS 32 مبادئ لإعداد التقارير المالية للأصول والالتزامات المالية التي ستقدم معلومات مفيدة وذات صلة لمستخدمي البيانات المالية لتقييمهم للمبالغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للشركة (Alibhai et al,2019: 600).

11.2.4. التعرف على الإطار النظري للأدوات المالية على وفق المعايير الدولية

إنّ معيار (IFRS 9) للأدوات المالية معقد يضع المبادئ المحاسبية للاعتراف والقياس والإفصاح عن المعلومات حول الأصول والالتزامات المالية وقد حل معيار (IFRS 9) محل معيار (IAS 39) الأدوات المالية (الاعتراف والقياس) وهو واسع النطاق ويتفاعل مع العديد من المعايير الأخرى عند معالجة التحوط وتوجد ثلاثة معايير أساسية لها تأثير على هيكله التحوط (معيار IAS 21 التأثيرات والتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والمعيار IAS 32) (الأدوات المالية ومعيار (IFRS 13) قياس القيمة العادلة والشكل ادناه يوضح علاقته مع المعايير الأخرى) (Ramirez, 2018: 1).

شكل (1-4)
علاقة IFRS 9 مع المعايير الأخرى



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على

Ramirez, Juan , 2018, Accounting for Derivatives, Advanced Hedging under IFRS 9 ,Second Edition , This edition published by John Wiley & Sons, Ltd.

12.2.4. أنواع المشتقات المالية

تشتمل أنواع المشتقات المالية على عقود الخيارات والعقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود المبادلة أو مزيج من اثنين من هذه العقود وهو ما يسمى بمشتقات المشتقات كعقود المبادلات الخيارية وقد يكون موضوع هذه العقود منتجات وسلع حقيقية أو مؤشرات معينة كسعر الصرف أو سعر الفائدة أو أوراق مالية كأسهم وسندات أو عملات أجنبية أو حتى تدفق نقدي ما(الربيعي وآخرون، 2011: 15-20)

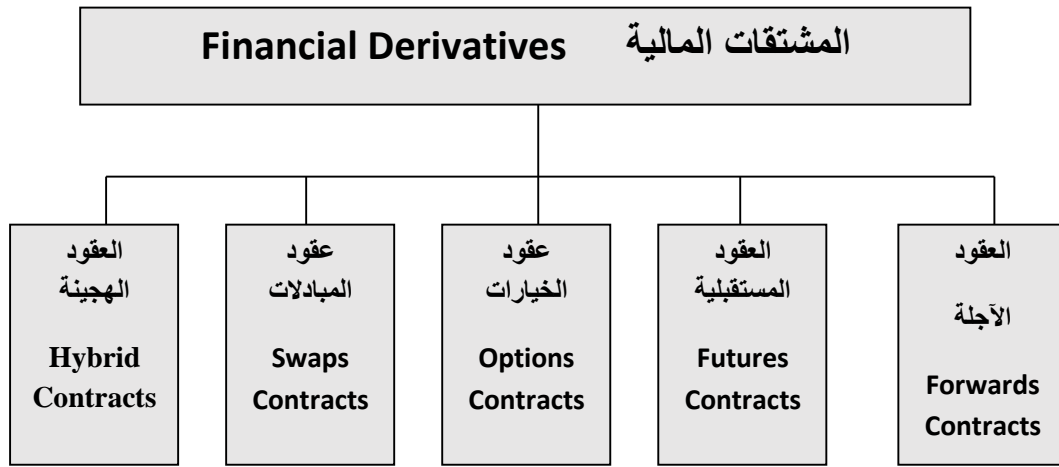
ويتلخص دورها في إدارة المخاطر وإجراء التحوط لتحسين التأكد، إلا أن المخاطر أعلى ما تكون في إطار الاستثمار في المشتقات المالية، وينشأ ذلك بسبب حالة عدم التأكد المتعلقة بأسعارها واعتمادها أساساً على التوقعات المستقبلية ومدى تحقق فرص حصولها، فضلاً عن ارتفاع مخاطرها يستخدمها المضاربون والشركات المصرفية والمالية مصدراً للإيرادات عن طريق

الاتجار والتداول بالعقود المالية من ضمن تقلبات أسعار الأدوات المالية الأصلية، وفضلاً عن دورها في إدارة المخاطر، فإنها تعطي للمستثمر فرص تحديد مخاطر السوق ذات العلاقة بالعقود المالية وإدارة كل مخاطرة على حده لإتاحة الفرصة لخفض درجة المخاطر عموماً عن طريق التحوط من آثار التقلبات السعرية والتي تتكون بسبب تقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار أصول المحافظ الاستثمارية سواء كانت أوراقاً مالية أم سلعاً (حماد، 2003: 7-8).

مما سبق يتضح لنا أنواع المشتقات المالية التي يمكن ان نوضحها بالشكل الآتي :

شكل (2-4)

أنواع المشتقات المالية



المصدر: إعداد الباحث

1. العقود المستقبلية: وهي عقود قانونية يجري إبرامها في أسواق منتظمة، تمثل تعهداً بالتسليم المستقبلي إلى المشتري أو بالاستلام من البائع، لكمية ونوعية (الأصل) قد تم الاتفاق عليها في وقت محدد، كالسندات والأسهم والذهب والنفط والعملات، ومن خصائص هذه العقود أن يجري الشراء بسعر محدد ومتفق عليه مسبقاً في تاريخ التعاقد على أن يجري التسليم في تاريخ لاحق ومحدد لتجنب مخاطر تقلب الاسعار، إذ لا ينظر إلى السعر في السوق الحاضر عند التنفيذ والذي قد يكون مرتفعاً ويجري التعامل بها بأسلوب المزاد العلني المفتوح عن طريق سماسرة أو بيوت مقاصة تُوكل إليها تنظيم التسويات التي تجري يومياً بين طرفي العقد ولكي يضمن تنفيذ الالتزامات بين طرفي العقد يلتزم الطرفان بإيداع هامش من القيمة الاجمالية للعقد ولا يجري استرداده إلا في حالة تسوية العقد او تصفيته لضمان سوق منظم للعقود المستقبلية (الراوي، 2008: 289)، وعُرِّفت العقود المستقبلية بأنها عقود مالية مشتقة تلزم الأطراف بالتعامل مع أصل في تاريخ وسعر مستقبليين محددين مسبقاً، وينبغي على المشتري الشراء أو ينبغي على البائع بيع الأصل الأساسي بالسعر المحدد بغض النظر عن سعر السوق الحالي في تاريخ انتهاء الصلاحية، وعُرِّف عقد السلع المستقبلية بأنه اتفاق لشراء أو بيع كمية

محددة مسبقاً من سلعة بسعر محدد في تاريخ محدد في المستقبل، ويمكن استخدام العقود المستقبلية للسلع للتحوط أو حماية مركز الاستثمار أو للمراهنة على الحركة الاتجاهية للأصل الأساسي وتشمل الأصول الأساسية السلع المادية أو الأدوات المالية الأخرى، توضح العقود المستقبلية بالتفصيل كمية الأصل الأساسي ويجري توحيدها لتسهيل التداول في بورصة العقود المستقبلية، ويمكن استخدام العقود المستقبلية للتحوط أو المضاربة التجارية (Chen,2019:1) (Chen,2020:1) إذ يعتمد تداول السلع بالعقد المستقبلي، أي شراء عقد يخول شراء كمية من سلعة ما بسعر ثابت في وقت معين، ويعد هذا جزء من التحوط، وأفضل تفسير له هو شراء شكل من أشكال التأمين، ولا يقتصر تداول العقود على السلع فقط، بل يجري بيعها أيضاً لمجموعة متنوعة من الأدوات المالية بما في ذلك العقود المستقبلية لمؤشر S&P 500 والعقود المستقبلية للعمليات، وعندما يشتري المستثمر عقد سلعة، فليس عليه أي التزام بالتمسك به حتى تاريخ انتهاء الصلاحية ومن ثم الاستلام، وتقسّم سوق العقود المستقبلية إلى أولئك الذين يقومون بالتحوط والمهتمين بالمضاربة، ويسعى هؤلاء في المجموعة الأولى إلى حماية الأسعار بينما لا تهتم المجموعة الثانية بتسليم المنتج فهم يتاجرون بالأسعار وليس السلع، وهم يراهنون بشكل أساسي على مكان تواجد الأسعار في المستقبل. <https://www.finpipe.com/the-futures-contract-an-essential> ويتوقع المتداولون التقلبات الإجمالية في السوق، يعملون على تأمين مركز ربحهم ضد تقلب الأسعار عن طريق العقد، وهو اتفاقية قانونية تخول الطرفين شراء أو بيع سلعة أو أسهم بسعر وتاريخ محدد في المستقبل، على عكس الخيارات، فإنّ العقود المستقبلية هي عقود ملزمة، والأطراف المشاركة ملزمة باحترام شروطها في تاريخ انتهاء صلاحيتها، هذه عقود موحدة، بمعنى أنها تضمن الجودة والكمية والتسليم للسلعة المادية المذكورة في الاتفاقية (Broking,2020:1).

أ. **الهدف من التعامل بالعقود المستقبلية:** إنّ الهدف هو الرغبة بتخفيف مخاطر التقلبات السعرية للأصل التي من الممكن أن تحدث في المستقبل، وبالنتيجة توفر إمكانية تحويل المخاطر إلى المتعاملين الذين لديهم القدرة على تحملها أو يرغبون في ذلك (خلف، 2006: 51)، فالمضاربون يستخدمون هذه العقود للحصول على الأرباح لتوقعهم تقلبات الأسعار في المستقبل، أما المتحوظون فيستخدمونها لتخفيف الآثار غير المتوقعة التي قد يتعرضون لها من تقلبات الأسعار مستقبلاً (Levinson,2005:178).

ب. **الأصول الرئيسية التي تبرم عليها عقود مستقبلية:** توجد خصائص ينبغي توافرها في الأصل ليكون له عقد مستقبلي، ويمكن تحرير عقود مستقبلية على أي أصل سلعي أو مالي، إلا أن القليل من الأصول تتوافر فيها الشروط التي تناسب الأسواق المنظمة للعقود المستقبلية ومنها: (هندي، 2015: 9)

(أولاً): أن يكون الأصل قابل للتتميط من ناحية الكمية والجودة، ليحقق سيولة كافية للعقد.

(ثانياً): يوجد طلب نشط للأصل، مما يحقق السيولة لسوق العقد.

(ثالثاً): الأصل قابل للتخزين، لئلا يتغير سعره في التاريخ المحدد في العقد.

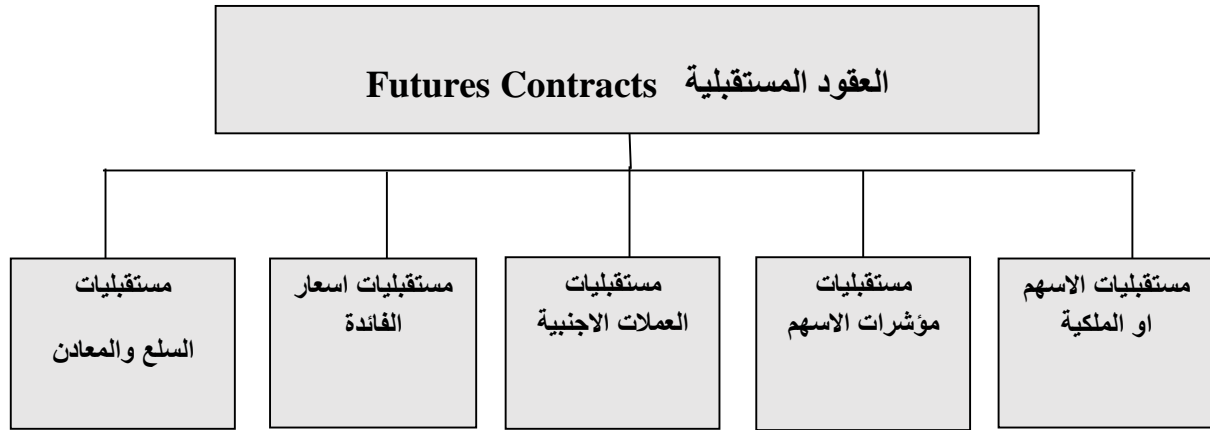
(رابعاً): ينبغي أن يكون الأصل ذا قيمة مقارنة بحجمه.

(خامساً): القيمة السوقية للأصل معرضة للتقلب.

وفي ظل هذه الشروط يصعب وجود سوق منظمة للعقود المستقبلية لكثير من السلع، بالخصوص للسلع غير القابلة للتخزين، وفي المقابل تناسب تلك الأسواق سلعاً أخرى (قابلة للتخزين) والأوراق المالية والعملات.

ج. أنواع العقود المستقبلية: يمكن توضيح أنواع العقود المستقبلية بالشكل الآتي:

شكل (3-4) أنواع العقود المستقبلية



المصدر: إعداد الباحث

2. **العقود الآجلة**: هي عقود غير موحدة بين طرفين لشراء أو بيع أصل في وقت مستقبلي محدد بسعر متفق عليه اليوم، كاستخدام صناديق التقاعد، عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة لتقليل مخاطر العملات الأجنبية عندما تكون مراكز العملات الأجنبية مطلوبة في تواريخ مستقبلية معروفة، نظراً لأنّ العقود مصممة حسب الطلب، فيمكن أن تكون للمبالغ والتواريخ غير المعيارية، كتسليم مبلغ بعملة اليورو مقابل دفع مبلغ بعملة الدولار في وقت لاحق (NAPF,2013:4-5)

أ. **صفات العقود الآجلة**: تتصف العقود الآجلة بصفات عدة

منها: (Chisholm,2004:11)

(أولاً): يتوقف إبرام العقد على القدرة التفاوضية بين طرفي العقد، لذا فهي

ليست عقود معيارية مما يجعلها تتمتع بمرونة كبيرة.

(ثانياً): عند التعامل بها تظهر مخاطر الائتمان ومخاطر العجز عند السداد (

عدم قدرة أحد الأطراف على الوفاء بالتزاماته).

(ثالثاً): عند الرغبة بإنهاء الاتفاق يتطلب توافر طرف آخر أو يحل محل

الطرف الراغب بإنهاء العقد، وتقبل بشروطه وهذا أمر عسير، لذا تكون هذه

العقود فيها صعوبة في التسييل مقارنة بغيرها كالعقود المستقبلية.

(رابعاً): قيمة العقد الآجل تتحقق عند إنهاء الصلاحية ولا توجد أي مدفوعات

خلال عمر العقد أو مدفوعات مبدئية أخرى.

عند الاتفاق على العقد يتم تحديد سعر الوحدة ومستوى الجودة وعدد الوحدات المتعاقد عليها ووقت ومكان التسليم، لكن لا يتم التسليم أو الدفع الفعلي الا في تاريخ معين مستقبلاً، وهذا شائع التداول في مختلف أنواع الأصول بضمنها المالية (عبد العال، 2003: 13) .

وهنا لابد من التعرف والتمييز بين سعرين عند التعامل في هذه العقود هما :
السعر الآجل وسعر التسليم (Christophe, 2004:85).

فالسعر الذي يتم الاتفاق عليه في قانون العقد يسمى **بسعر التنفيذ أو سعر التسليم**، وعند تنفيذ العقد تكون قيمة العقد الآجل صفراً لكلا الطرفين (لا يكلف شيئاً لصاحب المركز طويل الآجل أو قصير الآجل)، ومن الممكن ان تكون موجبة أو سالبة على وفق تحركات سعر الأصل، ويعد السعر السوقي للأصل المتعاقد عليه المتغيرات الرئيسية التي تقرر قيمة أي عقد آجل.

أما **بخصوص السعر الآجل** هو السعر السوقي عند تاريخ استحقاق العقد، يكون سعر التسليم والسعر الآجل متساويان عند الدخول بالعقد وبمرور الوقت يصبح السعر الآجل معرض للتقلبات والتغيير في حين سعر التسليم يبقى ثابتاً.

ب. مزايا وعيوب العقود الآجلة: يوضحها الجدول كالاتي:

جدول (3-4)		
مميزات العقود الآجلة وعيوبها		
ت	مميزات العقود الآجلة	عيوب العقود الآجلة
1	يتم التعامل بها في الأسواق الموازية	غير خاضعة لقواعد السوق المنظمة
2	عقود مرنة	عقود من الصعب الغاؤها
3	موعد تنفيذ العقود مرن	قد تتضمن العقود شروط جزائية
المصدر: (العامري، 2013: 589)		

ج. العقود المستقبلية والعقود الآجلة التشابه والاختلاف واستخدامها: إنَّ العقود المستقبلية تتشابه مع العقود الآجلة بانها اتفاق بين طرفين على ان تتم التسوية في المستقبل، إلا أنها تختلف في كونها تعمل في الأسواق النظامية مما يجعلها معيارية، وتعد العقود المستقبلية من أهم ابداعات الأسواق المالية وتفوق مزاياها عن مزايا العقود الآجلة في أنواع معينة من الأصول، وتفضل العقود الآجلة على المستقبلية في تبادل العملات، أما العقود المستقبلية تفضل في الأنواع الأخرى من الأصول، وإنَّ أقل من 2% من العقود المستقبلية تنتهي بالتسليم الفعلي، بالمقابل فإن جميع العقود الآجلة تنتهي بالتسليم (Pamela & Series، 2003:87)، ويرى المهتمون بالعقود المالية المشتقة أنَّ العقود المستقبلية هي عقود آجلة يتم التعامل بها في الأسواق النظامية، فالعقود المستقبلية هي اتفاقية معيارية بين طرفين ينبغي على أحدهما أن يسلم الطرف الآخر كمية معينة من

أصل معين في تاريخ لاحق مستقبلي، ولتمييز نوعين من الأصول التي تعد أساساً للعقد المستقبلي: (Chisholm,2004:31)

(أولاً): الأدوات المالية كمؤشرات الأسهم والعملات وأدوات المديونية وحقوق الملكية وأسعار الفائدة.
(ثانياً): السلع كالنفط والغاز والخشب والذهب واللحوم.

د. أنواع العقود الآجلة: تتبين لنا أنواع العقود الآجلة بالشكل الآتي:

شكل (4-4) أنواع العقود الآجلة



المصدر : اعداد الباحث

3. **عقود الخيارات:** هي عقود مالية تمنح صاحبها الحق وليس الالتزام في شراء أو بيع أصل معين عن طريق أوراق مالية تجارية معينة بسعر معين وخلال مدة مثبتة في أصل العقد، يتفق فيها طرفان أساسيان في عقد الخيار، هما مشتري الخيار ومحرر حق الخيار ويمكن تقسيم الخيارات إلى خيار الشراء وخيار البيع، وأن فلسفة هذا النوع من العقود تكمن في محاولة كل طرف الاستفادة من توقعاته على حساب الطرف الآخر عن طريق تمكينهم من الانتقال بتصوراتهم وتوقعاتهم إلى التطبيق العملي عن طريق أسلوب مقابلة حق تنفيذ عملية شراء أو بيع يقوم بها طرف معين بالالتزام يتعهد به طرف آخر وإيجاد قيمة سعرية مقبولة مقابل هذا الالتزام بالتنفيذ الفعلي لحق الشراء أو حق البيع فيكون حق (خيار) يقابله التزام، التزام بتنفيذ يقابله ثمن، وأصبحت حقوق الخيار من الأهمية بمكان للمتعاملين في أسواق المال وأسواق العملات بسبب توفر نظريات حسابية معقدة لاحتساب سعر حقوق الخيار، وأصبح من الممكن المتاجرة بتقلبات الأسعار نفسها والمتاجرة بمؤشرات أسواق المال، وبذلك تداخلت مفاهيم المتاجرة والمقامرة عن طريق توقعات الأسعار وتقدير الخطر والفرصة، ويوجد نوعان من الخيارات، هما: الأمريكي الذي يعطي الحق لصاحب الخيار في تنفيذه في أي وقت ضمن المدة من تاريخ إبرام

العقد حتى التاريخ المحدد لإنتهائه، والأوروبي الذي بموجبه لا يتم تنفيذه إلا في التاريخ المحدد لإنتهائه على وفق نص الاتفاق (الراوي وعقل، 2012: 32-35)

أ. عقود الخيار كأدوات مالية: يرى (Levinson 1999:190-191) أنّ الخيارات وعقود المشتقات الأخرى قد استخدمت في التجارة كأدوات مالية لآلاف السنين ويوجد اليوم نوعان أساسيان من الخيارات الأمريكي والأوروبي، وهما خيارات الشراء وخيارات البيع ففي الخيار الأمريكي يمنح خيار الشراء المالك الحق، ولكن ليس الالتزام، بشراء أصل بسعر متفق عليه مسبقاً في أو قبل تاريخ معين، ويمنح خيار البيع المالك الحق، ولكن ليس الالتزام، لبيع أصل بسعر متفق عليه مسبقاً في أو قبل تاريخ معين، يُعرف السعر المتفق عليه مسبقاً في العقد بسعر الممارسة أو سعر التنفيذ؛ ويُعرف التاريخ المستقبلي باسم تاريخ انتهاء الصلاحية أو تاريخ الاستحقاق ويُعرف الأصل باسم الأصل الأساسي (Ross et al, 2001:625) ويُعرف التاريخ الذي يجري فيه ممارسة الخيار باسم تاريخ الممارسة ومقدار الوقت حتى تاريخ انتهاء صلاحية الخيار يُعرف باسم فترة الخيار، أما الخيار الأوروبي فهو خيار لا يمكن استبعاده إلا في تاريخ انتهاء الصلاحية بينما يمكن ممارسة الخيار الأمريكي في أي تاريخ حتى تاريخ انتهاء الصلاحية وتتطلب معظم عقود الخيار أن يدفع المشتري أو المالك مقابل هذا الحق، ويُعرف هذا الدفع لبائع الخيار أو الكاتب بعلاوة الخيار، والتي تحددها قوى السوق وتعادل قيمة الخيار أو سعره، فضلاً عن ذلك، فإذا جرى تداول الخيارات عن طريق وسطاء، فعادة ما يجري تكبد تكاليف المعاملات عند شراء وبيع الخيارات (Hull, 2002:4-172).

ب. خيارات الشراء: يمنح خيار الشراء المشتري أو صاحب الخيار الحق ولكن ليس الالتزام بشراء الأصل الأساسي بسعر التنفيذ في أو قبل تاريخ انتهاء الصلاحية، ويمكن القول إن المشتري أو صاحب خيار الشراء يقوم بالشراء في حين إن البائع أو كاتب خيار الشراء يقوم بالبيع (Hull, 2002:6) وبعبارة أخرى، يستمد خيار الشراء قيمته من حقيقة أن حامله له الحق في شراء الأصل الأساسي بخضم من السوق، وإنه مشابه لقسيمة الخصم التي يحصل عليها المستهلك في السوبر ماركت، ويمكن للمستهلك شراء عنصر من الرف بسعر أقل من سعر الرف (shelf price) وبالمثل، يمنح خيار الشراء المالك الحق، ولكن ليس الالتزام، بشراء الأصل الأساسي بسعر الممارسة بدلاً من سعر السوق السائد، وهذا "الخصم"، كونه الفرق بين سعر السوق السائد للأصل الأساسي وسعر التنفيذ لخيار الشراء، هو الذي يخلق قيمة لحامل الخيار، والسبب هو أنه في تاريخ الممارسة، يمكن لصاحب الخيار استخدام الخيار كمناقصة قانونية للحصول على الأصل الأساسي بسعر الممارسة بدلاً من سعر السوق السائد، لذلك، فإن أحد المحددات الرئيسية لقيمة خيار الشراء هو قيمته الجوهرية (أو احتمالية الصفقة) ويتم تعريف القيمة الجوهرية للخيار على أنها الحد الأقصى للقيمة التي كان سيحصل عليها الخيار إذا تم تنفيذه على الفور (أي الفرق بين سعر السوق الحالي للأصل الأساسي وسعر التنفيذ) والصفرة، وإذا كان للخيار قيمة جوهرية موجبة، إذ يكون سعر السوق الحالي للأصل الأساسي أكبر من سعر الممارسة (المعروف باسم الخيار داخل النقود)، فإن خيار الشراء له قيمة، والسبب هو أنه إذا تمكن حامل الخيار من ممارسة خياره على الفور، فإن الخيار يخوله شراء الأصل الأساسي بسعر التنفيذ الأرخص بدلاً من سعر السوق السائد، بتجاهل تكاليف المعاملة، ويمكنه بعد ذلك بيع الأصل على الفور بسعر السوق وبالنتيجة تحقيق تدفق

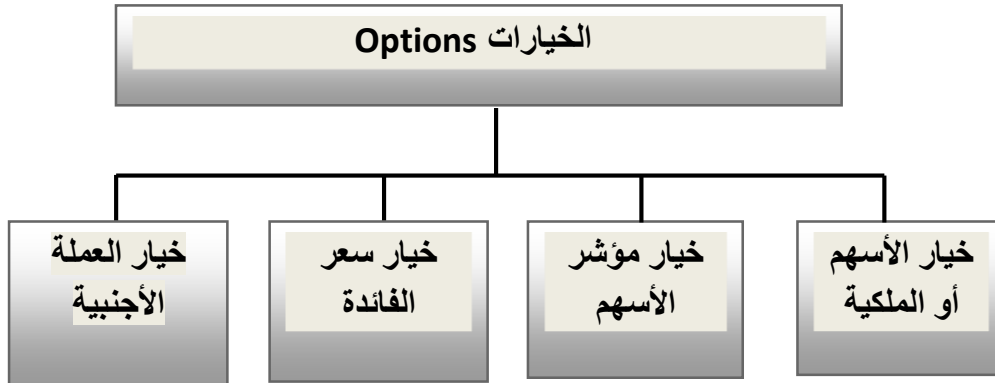
نقدي وربح مساوٍ للقيمة الجوهرية للخيار، باستخدام نفس المنطق، إذا كان للخيار قيمة جوهرية صفرية من حيث أن سعر السوق الحالي للأصل الأساسي يساوي سعر الممارسة (المعروف بخيار المال)، فإن خيار الشراء سيخلق تدفقات نقدية صفرية إذا جرى ممارستها على الفور، مع تجاهل تكاليف المعاملات ومع ذلك، إذا انخفض سعر السوق للأصل الأساسي عن سعر الممارسة (المعروف باسم خيار خارج نطاق المال)، فإن القيمة الجوهرية للخيار ستقتصر على الصفر، والسبب هو أن الممارسة الفورية لخيار الشراء خارج نطاق المال ستجذب تدفقات نقدية خارجية، وذلك لأن صاحب الخيار سيحتاج إلى شراء الأصل الأساسي بسعر الممارسة الأكثر كلفة وسيحصل على سعر السوق الأقل مع استمرار المبيعات عند بيع الأصل، نظراً لأن صاحب الخيار لديه الخيار أو الخيار فيما يتعلق بممارسة خياره من عدمه، فمن الواضح أن حامل الخيار لن يمارس خياراً خارج نطاق المال وسيتركه ينقضي بدون تنفيذ، مما يؤدي إلى عدم وجود تدفق نقدي خارجي، وتتجاهل المعاملة التكاليف، (Ross et al, 2001:626; Hull, 2002:167-168) لذلك، لا تجتذب خيارات المال الكثير من القيمة، نظراً لأن قيمها الجوهرية هي صفر، ومع ذلك، فهذا لا يعني بالضرورة أن القيمة الإجمالية لهذه الخيارات هي صفر، فالقيمة الإجمالية للخيار هي دالة لقيمتها الجوهرية فضلاً عن قيمته الزمنية (Hull,2002:168).

ج. فوائد تداول عقود الخيارات في الأسواق النظامية : (Pamela & Series,2003:90-91)

(أولاً): يتم تحديد سعر وتاريخ التنفيذ من السوق وبشكل نمطي ومعيارى.
(ثانياً): تنتهي علاقة المشتري بالبائع عند إجراءات التنفيذ، وتقوم غرفة المقاصة بنفس الدور الذي تقوم فيه في أسواق المستقبلات.
(ثالثاً): تكاليف التداول في الأسواق النظامية أقل من تكاليف التداول في الأسواق غير النظامية، فالتكاليف المرتفعة لعقود الخيارات في الأسواق غير النظامية تنعكس على تكاليف أي عقد من عقود الخيارات، إذ أن الشركات التي تسعى لاستخدام عقود الخيارات لإدارة المخاطر تحتاج إلى عقد خيار مصمم ليتوافق مع حاجاتها وأعمالها، بسبب أن عقود الخيارات النمطية والمقيدة بمعايير معينة في الأسواق النظامية قد لا تتوافق مع احتياجها التحوطي.

د. أنواع عقود الخيارات : يتم التعرف على أنواع عقود الخيارات عن طريق الشكل الآتي:

شكل (4-5)
أنواع الخيارات



المصدر: اعداد الباحث

1. الخيارات: سنتناول الخيارات بالنقاط الآتية:
أ. الأنواع الرئيسية لتنفيذ الخيار: (Robert,2006:32)

(أولاً): العقود الأمريكية: هي العقود التي يستطيع المشتري فيها التنفيذ في أي تاريخ من وقت العقد.
(ثانياً): العقود الأوروبية: هي عقود يجري تنفيذها حصراً في تاريخ انتهاء العقد، أي العمر المتفق عليه في العقد.
(ثالثاً): Bermudan Option: هي عقود يحق فيها للمشتري التنفيذ خلال مدة جرى تحديدها من مدة سريان العقد وليس في أي تاريخ يختاره.
الخيار الأمريكي يتيح للشركة فرصة تنفيذه في أي لحظة، على العكس من الخيار الأوروبي الذي لا ينفذ الا في تاريخ محدد، باستثناء اذا كانت الشركة المصدرة للسهم قد قامت باجراء توزيعات نقدية او اجراء توزيعات في صورة اسهم بنسبة تزيد عن (10%) من عدد الأسهم القائمة، فإن المرونة التي يوفرها الخيار الأمريكي تصبح غير ذات قيمة، وهذا ما تم التركيز عليه في الجانب العملي في الفصل القادم (هندي ، 2015: 180)

ب. تصنيف عقود الخيارات : تصنف الخيارات الى ثلاثة أنواع وهي :

- (أولاً). الخيار المربح.
- (ثانياً). الخيار غير المربح.
- (ثالثاً). الخيار المتكافئ.

ويمكن تصنيف عقود الخيارات على وفق عوائدها، والجدول الآتي يوضح ذلك:

البيان	خيار الشراء	خيار البيع
الخيار المربح	سعر السوق أكبر من سعر التنفيذ	سعر السوق أصغر من سعر التنفيذ
الخيار غير المربح	سعر السوق أقل من سعر التنفيذ	سعر السوق أكبر من سعر التنفيذ
الخيار المتكافئ	سعر السوق يساوي سعر التنفيذ	سعر السوق يساوي سعر التنفيذ

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على :
Debra C. Jeter & Paul K. Chaney, 2012, Advanced Accounting, Fifth Edition, John Wiley & Sons, Inc

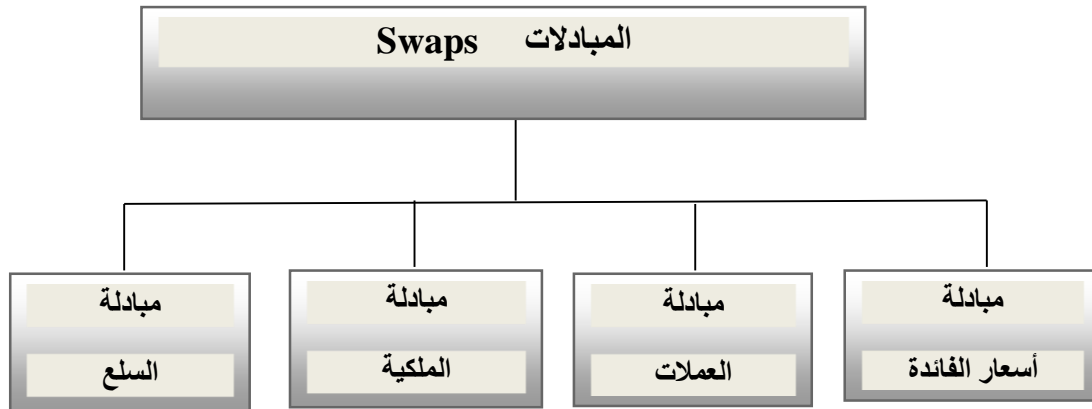
4. **المبادلات Swaps**: المبادلات هي اتفاقيات لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية المستقبلية بأخرى، فضلاً عن أن الأصول المرجعية الأساسية يمكن أن تكون مختلفة، كحقوق الملكية أو سعر الفائدة، فإن قيمة الأصل الأساسي ستؤخذ بشكل مميز من مصدر سعر متاح للجمهور، ففي مقايضة حقوق الملكية، سيكون المبلغ المدفوع أو المستلم هو الفرق بين سعر الأسهم في تاريخ بدء العقد وانتهائه (NAPF,2013:4-5).
 أ. مزايا وعيوب عقود المبادلات: هناك مجموعة من الميزات والعيوب لعقود المبادلات التي سيتم توضيحها بالجدول كالاتي:

جدول (4-4) مميزات وعيوب عقود المبادلات		
ت	مميزات عقود المبادلات	عيوب عقود المبادلات
1	تستخدم للتحوط من مخاطر تقلب أسعار الصرف الأجنبية وأسعار الفائدة وإن خطر الفشل لا يمس عادة الأصول المعتمدة للعوائد المعنية لأنها افتراضية وهذا ما يقلل من حجم المخاطرة.	صعوبة في قياس مخاطرها.
2	تساعد المقترضين بالدخول إلى مصادر تمويلية جديدة.	من الصعب إلغاؤها أو تحويلها إلى سيولة في الغالب.
3	تحقق هيكل اقتراض بالكلف المرغوبة.	غير خاضعة لرقابة السوق المنظمة.
4	مرونتها الكبيرة وإمكانية تصميمها حسب رغبة المتعاملين، ولا تتطلب دفع عمولات في أغلب أنواعها.	تكون معقدة وغامضة في بعض الأحيان مما يصعب فهمها على المتعاملين.

المصدر: (المالي، 2015)

ب. أنواع عقود المبادلات : يمكن التعرف على أنواع عقود المبادلات في الجدول الاتي:

شكل (6-4)
أنواع عقود المبادلات



المصدر: اعداد الباحث

وهناك ثلاثة عوامل تأخذها الشركة في الحسبان عند الدخول كطرف أصيل في العقد وهي: (هندي، 2015: 345)

- أ. قدرة الطرف الآخر على الوفاء.
- ب. مدى إتاحة طرف ثالث يمكن للشركة أن تلجأ إليه لضبط المخاطر التي نجمت عن العقد الأول.
- ج. هيكل المدى الزمني لأسعار الفائدة وعادة ما تصنع الشركة جدولاً ارشادياً لتسعير العقود على أن يوضح سعر الفائدة الثابت الذي يحصل عليه وسعر الفائدة الثابت الذي يدفعه ويمثل الفرق هامش الربح بالنسبة له، وسيتم العمل على ذلك في الجانب العملي عند دخول الشركة في عقود المبادلات لأسعار الفائدة الثابت والمتغير لضبط المخاطر وتحقيق فرق لهامش الربح في بعض الأحيان.

5. المشتقات المختلطة أو الهجينة: المشتقات الهجينة تعرف بأنها عقود مالية جديدة، لا تميز بين الخصال التي تتمتع بها أدوات المديونية كالسندات وأدوات حق الملكية كألسهم، بل مزجت بين سمات وخصائص كل منهما، وعليه فإن العقود الهجينة لها بعض صفات ومميزات الأسهم بمختلف أنواعها، كما تحمل بعض مميزات وصفات السندات في الوقت نفسه، لذلك فمن غير الممكن أن يجري التعامل معها كأسهم أو سندات، إذ أنها تُعدّ مزيجاً متجانساً فيما بينهما (بوكساني، 2006: 70)

ويرى الباحث أنّ المشتقات المختلطة (الهجينة) هي العقود التي يمكن إيجادها عن طريق الخلط ما بين اثنين أو أكثر من الأدوات المالية (على أن يكون أحدهما أداة مشتقة على الأقل) لتصبح أداة تمتلك أو تحمل كل أو بعض مواصفات هاتين الأدوات. ويجري الحصول على المشتقات المالية الهجينة عن طريق الاتي:

(Chance & Brooks, 2008: 999) (Stephens, 2002: 7).

- أ. الجمع ما بين اثنين من المشتقات المالية وهي ما تعرف (بمشتقات المشتقات) كخيارات المستقبلات، وخيارات المبادلات، واتفاق على معدلات الفائدة الآجلة، والخيارات الثنائية.⁽⁴⁾
- ب. الجمع ما بين أداة مالية أساسية وأداة مالية مشتقة، وينجم عن ذلك أنّ بعض التدفقات النقدية للعقد المجمع تختلف بطريقة مماثلة للمشتق القائم بمفرده أي أنّ المشتقة المالية تعمل على تعديل بعض التدفقات النقدية أو جميعها لذلك العقد، ويسمى العقد أو الأداة المالية الأساسية بالعقد المضيف والعقد المشتق بالعقد الضمني كخيارات الملكية (الضمانات) والمشتقات الائتمانية والسندات القابلة للتحويل.

⁴ وهو عقد مشتق يربط بين خيارين، إذ يقوم على وفقه حامل الخيار بدفع الأصل أو القيمة النقدية المكافئة له، إذا زاد السعر الجاري للأصل على سعر التنفيذ المحدد مقدماً في تاريخ تنفيذ العقد ولا يدفع أي شيء إذا حدث عكس ذلك.

13.2.4. التسلسل الهرمي للقياس بالقيمة العادلة

على وفق التسلسل الهرمي للقياس بالقيمة العادلة يقدر القياس بالقيمة العادلة والذي يحدد الأولوية للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة إلى ثلاثة مستويات رئيسية هي (Warren et al.,2014:68):

1. **المستوى الأول** : مدخلات التقييم في هذا المستوى هي الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة غير المعدلة للأصول أو الإلتزامات المماثلة التي تمتلك الشركة قدرة الوصول إليها في تاريخ القياس (Needles et al,2014:735). وتشمل الأدوات المالية من المستوى الأول السندات الحكومية والمشتقات ذات السيولة العالية، وحقوق الملكية والمنتجات النقدية المتداولة في البورصات عالية السيولة، ويجري قياس القيمة العادلة كمنتج
أ. السعر المدرج للأصل أو الإلتزام الفردي
ب. الكمية التي تحتفظ بها الشركة، حتى لو كان حجم التداول اليومي العادي في السوق غير كافٍ لاستيعاب الكمية المحتفظ بها، وقد يؤثر وضع أوامر شراء أو بيع المركز في صفقة واحدة على السعر المعروف (Ramirez, 2015: 75).

القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام = الكمية × السعر

2. **المستوى الثاني**: مدخلات المستوى الثاني هي غير الأسعار المدرجة في المستوى الأول ويمكن ملاحظتها في الأصول أو الإلتزامات المثيلة، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، إن التسويات ضمن هذا المستوى من المدخلات مسموح بها وتعتمد على حالة الأصل أو الإلتزام وقابليتهما للمقارنة، فضلاً عن مستوى نشاط السوق (Yarnold & Ravlic, 2014). ويجري تقييم المشتقات المالية من المستوى الثاني والمستوى الثالث باستخدام نموذج التقييم، فإن ناتج نموذج التقييم هو دائماً تقدير أو تقريب للقيمة العادلة التي لا يمكن قياسها على وجه اليقين التام، نتيجة لذلك، يجري تعديل التقييمات. (Ramirez, 2015: 75)
3. **المستوى الثالث**: تسمح مدخلات المستوى الثالث بقياس القيمة العادلة في نقص في سوق نشط يعتمد عليه، وهذه المدخلات لا يمكن ملاحظتها في الأصول أو الإلتزامات، وهناك مخاطر مرتبطة بتقدير افتراضات القيمة العادلة، وبالنتيجة، فاستخدام أفضل التقديرات، قد يعتمد مختلف المهنيون والشركات الأخرى على تقنيات تقييم متنوعة، فتحصل مشكلة التقديرات بشكل صريح، ومع ذلك، فقد وضع معيار الإبلاغ المالي الدولي (13) IFRS لجعل أساليب التقييم والافتراضات المستعملة في تقديرات المستوى الثالث أكثر شفافية للحد من المخاطر بالنسبة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية في قراراتهم، وكما يستنتج (Sundgren,2013)، ينبغي أن تتيح الإفصاحات الصحيحة، والحد من المخاطر، في إتخاذ القرارات للمستثمرين عن طريق فرصة لتقييم التقديرات التي قامت بها الشركة (IFRS 13,Pa38,2016:10).

الخلاصة: يمكن إن نصل الى ما يأتي:

- إنَّ محاسبة المشتقات تحدث تغييرات في القياس المحاسبي وتؤدي الى زيادة فعالية مؤشر الإنذار المبكر للزمات.
- إنَّ محاسبة التحوط لها دور فاعل في أحداث التغييرات على القيمة العادلة والتدفق النقدي المستقبلي.
- إنَّ تطبيق محاسبة المشتقات تسهم في تحول حجم المخاطر المتوقعة الى المخاطر المقبولة التي يمكن لملمتها.
- تساعد محاسبة المشتقات على حماية المال تجنباً لمخاطر مستقبلية.

الفصل الخامس

دور المشتقات المالية والمعالجات

المحاسبية في تخفيض المخاطر

(Covid 19) انموذجاً مقترحاً

تطبيق عملي في شركتي بغداد للمشروبات الغازية وشركة العراق للنقل

والاستثمارات العقارية

الفصل الخامس

توظيف المشتقات المالية لتخفيض المخاطر في ظل الجائحة الحالية

يتناول هذا الفصل أهم المشاكل المحاسبية التي قد تواجه قطاع الصناعة وقطاع الخدمات والنقل وكيفية معالجتها عن طريق استخدام المشتقات المالية ويركز على المشاكل التي تبدو أكثر تكراراً، فمن المؤكد ظهور العديد من المشكلات الأخرى ومع استمرار تطور الأوضاع فمن المتوقع أن تتطور أيضاً المشاكل المحاسبية اللاحقة وبناء عليه فإن الفقرات الآتية لا تشمل جميع الاعتبارات المحاسبية ذات الصلة.

وفيما يأتي أهم الاعتبارات المحاسبية المترتبة على الجائحة والتي تؤثر على عناصر القوائم المالية، ومن الممكن إيجاد الحلول المناسبة لها عن طريق المعالجات المحاسبية وتوظيف المشتقات المالية للبعض الآخر، والتي تؤثر في شركات الصناعة التحويلية وشركات النقل العراقية المفصلة في الفصل الرابع المبحث الأول والتي تؤثر على عناصر القوائم المالية وسيجري تحديد تلك التأثيرات على القوائم المالية لشركتي بغداد للمشروبات الغازية وبغداد للنقل والاستثمارات العقارية:

لذا على الشركة أن تستفيد من ظروف تفشي الجائحة عن طريق المعالجات المحاسبية والدخول في عقود المشتقات المالية (الخيارات والأجلة والمبادلات والمستقبليات) للتحوط على أصولها ورفع قدرتها المالية واستمرارها على البقاء لمواجهة الأزمات المالية وخاصة الأزمة الحالية.

يعد القطاع الصناعي والخدمي إحد القطاعات المهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وسيجري في هذا الفصل دراسة دور الشركات الصناعية والخدمية لأنها تعد أحد أهم القطاعات الإقتصادية لما لها من دور كبير في الاقتصاد وذلك عن طريق عرض موجز لعينة البحث (شركة بغداد للمشروبات الغازية) فضلاً عن المعالجات المحاسبية لعناصر القوائم المالية فضلاً عن توظيف المشتقات المالية لما يناسب بعض تلك العناصر .

1.5. معلومات عن شركة بغداد للمشروبات الغازية

شركة مساهمة خاصة تقع في بغداد / الزعفرانية ومن المصانع والمواقع التابعة اليها (مصانع الزعفرانية في مقر الشركة ومجمع بغداد المخزني ومجمع الرصافة في كمب سارة، تأسست الشركة سنة 1989 وفق قانون الشركات المرقم (36) لسنة (1983) وان مقدار رأس المال الاسمي المدفوع (70000000) لممارسة نشاطها الرئيس وهو انتاج وتعبئة المشروبات الغازية وحالياً اضيف اليها انتاج وتعبئة المياة المعدنية علامة اكوافينا واكتمل تأسيس الشركة بصدور شهادة التأسيس على وفق كتاب دائرة تسجيل الشركات (م.ش / 3315) في تاريخ (1989/3/23).

1.1.5. نشاط الشركة: تأسيس المعامل والمصانع لإنتاج وتعبئة المشروبات الغازية على اختلاف أنواعها والمياة المعدنية وإقامة مشاريع أخرى مكتملة على وفق الأساليب الحديثة مع

مراعاة احكام قانون الاستثمار الصناعي للقطاعات المختلط والخاص وقانون الشركات المرقم (21) لسنة (1997) المعدل، وقد حصلت تغييرات عدة على رأس المال بالزيادة في السنوات من تاريخ التأسيس الى سنة 2019 وأصبح رأس مال الشركة (17733333333) مليار دينار بعد دمج شركة ي نابيع الزوراء بهذه الشركة، وإن في قيمة راس مالها مساهمات ثلاثة قطاعات هي:

- أ. القطاع الحكومي بنسبة 10.37% .
 ب. القطاع المختلط بنسبة 0.40 % .
 ج. القطاع الخاص بنسبة 89.23 % .

2.1.5. المعالجات المحاسبية والمشتقات المالية لعناصر القوائم المالية: ستجري المعالجة المحاسبية لعناصر قائمة المركز المالي والدخل مع استخدام عقود الخيارات في شركة التمور العراقية وعقود المبادلات للفوائد والاستنجاز والعقود الأجلة لاستثمارات الشركة وعقود المشتقات المالية وكالاتي:

أ. الأصول غير المتداولة بالقيمة الدفترية : استخدمت الشركة نسباً لاحتساب الاندثار لكل نوع من أنواع الأصول غير المتداولة، نسبة معينة تتضمن حد أدنى وأعلى اعتماداً على نظام الاندثار الصادر من مجلس الوزراء (9) لسنة (1994) الخاص بالقطاع الخاص والمختلط والتعاوني. لذا نقترح في هذا الإطار استخدام نسبة تقديرية ضمن النسب المقررة ولكن بزيادة 2% عنها بسبب ما تتعرض تلك الأصول لانخفاضات في ظل الجائحة وكالاتي:

جدول (1-5) الأصول الثابتة بعد اجراء المعالجة المحاسبية لتجنب مخاطر (Covid -19) لشركة بغداد للمشروبات الغازية							
الأصول	الأراضي	المباني	الالات	وسائل نقل	عدد وقوالب	اثاث وأجهزة	المجموع
القيمة الدفترية قبل التعديل و طرح الاندثار 2019 /12/31	31417678879	38745647879	159012830659	22425553219	9286547511	38552532694	299440790841
نسبة الاندثار الجديدة بعد التعديل	-----	%5	%10	%12	%22	%12	
رصيد الاندثار كما في 1/1/		4945832770	88441658501	12364918978	4829270564	9353090599	119934771412
يضاف اندثار السنة الحالية	-----	1937282393	15901283065	2691066386	2043040452	4626303923	27198976219
رصيد الاندثار كما في 12/31/		6883115163	104342941566	15055985364	6872311016	13979394522	147133747631
القيمة الدفترية الجديدة على وفق تعديل الاندثار الجديد	31417678879	31862532716	54669889093	7369567855	2414236495	24573138172	152307043210
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة							

ولتحديد قيمة الأصول غير المتداولة ومخصص الاندثار المتراكم التي ستظهر في المركز المالي بعد التعديل كما في الجدول الآتي:

جدول (2-5)				
ملخص الأصول غير المتداولة قبل وبعد اجراء المعالجة المحاسبية لتجنب مخاطر (Covid -19) (لشركة بغداد للمشروبات الغازية				
الفرق	الأصول غير المتداولة بعد التعديل على الاندثار		الأصول غير المتداولة القديمة قبل التعديل على الاندثار	
0	299440790841	القيمة الدفترية كما في 2019/12/31 قبل المعالجة المحاسبية	299440790841	القيمة الدفترية كما في 2019/12/31 قبل المعالجة
3574528219	147133747631	مخصص الاندثار المتراكم بعد تعديل نسبة الاندثار	143559219412	مخصص الاندثار المتراكم قبل التعديل
3574528219	152307043210	القيمة الدفترية كما في 2019/12/31 بعد تعديل نسبة الاندثار	155881571429	القيمة الدفترية كما في 2019/12/31 قبل تعديل نسبة الاندثار
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة				

ويكون قيد اليومية الخاص بالاندثار بعد التعديل الآتي:

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
اندثار الأصول غير المتداولة		27198976219
مخصص اندثار الأصول غير المتداولة	27198976219	
قيد اثبات الاندثار الخاص بالأصول غير المتداولة		

ولمعرفة تأثير الاندثار ومخصص الاندثار على القوائم المالية فهي :

جدول (3-5)	
قائمة الدخل الجزئية لشركة بغداد للمشروبات الغازية	
	27198976219 مصروف الاندثار

أما بخصوص التأثير على قائمة المركز المالي فهي كالآتي:

جدول (4-5)	
القائمة الجزئية المركز المالي لشركة بغداد للمشروبات الغازية	
	299440790841 الأصول غير المتداولة
	147133747631 مخصص الاندثار المتراكم
	152307043210 القيمة الدفترية للأصول غير المتداولة

ب. استثمارات مالية طويلة الأجل: وتستثمر الشركة أموالها في شراء أسهم شركة التمور العراقية وكما مبين بالجدول أدناه:

جدول (5-5)				
استثمارات مالية طويلة الأجل قبل الدخول بعقد المشتقات المالية لشركة بغداد للمشروبات الغازية				
اسم الحساب	طبيعة الاستثمار	عدد الأسهم	القيمة الاسمية للأسهم وهي كلفة الشراء	الجهة المستثمر بها
استثمارات مالية طويلة الأجل	قطاع مالي	39778582	46376642	شركة التمور العراقية
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة				

ولكي تتحوط الشركة من مخاطر انخفاض سعر السهم تدخل في عقد خيار البيع الذي يمنحها الحق في بيع السهم (الأصل المالي) بسعر محدد مسبقاً قبل أو في تاريخ محدد، ولتوضيح خيار البيع نفترض انخفاض سعر السهم في شركة التمور عن مستواه الحالي خلال السنة القادمة، ففي هذه الحالة يتم شراء خيار البيع الذي يمنح الحق ببيع السهم بسعر ثابت عند انخفاض سعره الجاري

ولاستخراج كلفة السهم الواحد عن طريق قسمة كلفة الأسهم على عدد الأسهم

$$1.166 = (39778582 / 46376642)$$

فاذا ارتفع السعر الجاري للسهم لا يتم تنفيذ الخيار، وتحمل علاوة الخيار وبالنتيجة عند عدم تنفيذ الخيار سيحقق مكاسب ارتفاع السعر الجاري.

أما في حالة انخفاض السعر الجاري في السوق فستقوم الشركة بتنفيذ الخيار وستحقق ربح يعادل الخسارة التي تتحملها من جراء انخفاض القيمة العادلة للسهم.

في 3/1 نفترض أن الشركة قامت بشراء خيار بيع أمريكي⁽⁵⁾ على أسهم شركة التمور العراقية ودفعت علاوة خيار البيع (250000) وهذا الخيار يعطي الحق لها ببيع السهم الواحد بسعر (1.166) خلال مدة العقد التي تنتهي في 2019/12/31 وفي الجدول الآتي يظهر سعر السوق المفترض للسهم من تاريخ العقد لغاية نهاية مدة العقد:

جدول (6-5)	
التغيرات في سعر السهم من تاريخ العقد الى تاريخ الانتهاء لشركة بغداد للمشروبات الغازية	
التاريخ	سعر السوق للسهم
3/1	1.166
6/30	1
2019/12/31	1.28
المصدر : اعداد الباحث	

وقد صممت الشركة خيار البيع لكي يكون أداة تحوط ضد مخاطر التغير في أسعار السهم (البند المحوط) وكان التحوط فعالاً، إذا أن أداء المشتقة يعطي الحق للشركة ببيع السهم بسعر (

(5) الخيار الأمريكي ممكن ممارسته في أي وقت قبل تاريخ انتهاء صلاحيته

1.166) خلال العقد، فإذا ارتفع السعر الجاري في السوق للسهم عن سعر الخيار فالشركة لن تنفذ عقد الخيار وتتحمل كلفة علاوة الخيار فقط وبالمقابل تحقق الشركة مكاسب نتيجة ارتفاع القيمة العادلة للأسهم، وإذا انخفض السعر الجاري في السوق للسهم عن سعر الخيار تقوم الشركة بتنفيذ الخيار وستحقق ربح يعادل الخسارة التي تتحملها نتيجة انخفاض القيمة العادلة للسهم .

إنّ الإجراءات المتبعة لمحاسبة التحوط من التغيرات في قيمة الأسهم هي:
في 2019/3/1 يكون حساب خيار البيع – أصل (الأصول الأخرى) مديناً بمبلغ (250000) إذ يمثل قيمة شراء خيار البيع وبالمقابل حساب النقد في الصندوق دائناً بالمبلغ نفسه.

كما يكون حساب خسائر حيازة استثمارات متاحة للبيع (قائمة الدخل) مديناً بمبلغ (6603244) الناتج من $39778582 \times (1-1.166)$ إذ يمثل الانخفاض الحاصل في القيمة العادلة للأسهم المتاحة للبيع، وبالمقابل فإنّ حساب استثمارات متاحة للبيع يكون دائناً بالمبلغ نفسه لتعديل القيمة العادلة لتلك الأسهم بمقدار هذا الانخفاض، كذلك حساب خيار البيع – الأصل (الأصول الأخرى) مديناً بمبلغ (6603244) لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع الناجمة عن المكاسب التي حققها الخيار، وبالمقابل تحميل حساب مكاسب حيازة خيار البيع (قائمة الدخل) بالمبلغ نفسه.

وسيكون حساب استثمارات متاحة للبيع مديناً بمبلغ (11138003) الناتج من حاصل $39778582 \times (1-1.28)$ لتعديل القيمة العادلة للأسهم المتاحة للبيع الناجمة عن المكاسب التي حققتها، وبالمقابل تحميل حساب مكاسب حيازة استثمارات متاحة للبيع بالمبلغ نفسه، كذلك تحميل حساب خسائر خيار البيع بمبلغ (6603244) الناتج من (0 - 6603244) وبالمقابل جعل حساب خيار البيع – أصل دائناً بالمبلغ نفسه لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع الناجمة عن الخسارة التي حققها خيار البيع .

ولمعرفة تأثير التحوط من المخاطر على القوائم المالية ندرجها في الجول أدناه :

جدول (5-7) قائمة الدخل الجزئية لشركة بغداد للمشروبات الغازية	
250000 خسائر حيازة بيع الخيار	4534759 مكاسب حيازة استثمارات متاحة للبيع
4284759 صافي التأثير على الدخل (الفرق)	
4534759	4534759

أما بخصوص التأثير على قائمة المركز المالي فهي كالآتي:

جدول (5-8) القائمة الجزئية المركز المالي لشركة بغداد للمشروبات الغازية	
(250000) النقود	4284759 صافي التأثير على الدخل
4534759 استثمارات متاحة للبيع	
4284759	4284759
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة	

ج. المخزون : يتعرض كل عنصر من عناصر القوائم المالية الى إجراءات استثنائية بسبب تفشي الجائحة، لذا يتوقع انخفاض أسعار البيع أو انخفاض قيمة المخزون، وأيضا يمكن أن تكون كمية الإنتاج أقل بسبب إغلاق المصانع أو انخفاض الطلب على المنتجات، لذا سيتم تقييم المخزون على وفق الظروف الصعبة التي تمر بها الشركات الصناعية وذلك بتكوين مخصص لهبوط الأسعار وبنسبة مقترحة تقديرية (10%) وكالاتي:

جدول (5-9) كشف المخزون بعد اجراء المعالجة المحاسبية وتكوين مخصص لهبوط الأسعار بسبب (Covid-19) لشركة بغداد للمشروبات الغازية				
التفاصيل	الكلفة قبل التعديل	نسبة التخفيض	مبلغ مخصص هبوط الاسعار	قيمة المخزون بعد التخفيض
المخزون	53949697893	10%	5394969789	48554728103
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة				

ويسجل القيد الخاص بمخصص هبوط الأسعار كالاتي:

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
مصروف هبوط أسعار المخزون		5394969789
مخصص هبوط أسعار المخزون	5394969789	
قيد اثبات المصاريف الخاصة بهبوط أسعار المخزون		

ولاقفال مصروف هبوط أسعار المخزون يسجل القيد الآتي:

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
قائمة الدخل		5394969789
مصروف هبوط أسعار المخزون	5394969789	
قيد اغلاق خسائر هبوط أسعار المخزون في قائمة الدخل		

أما فيما يخص التأثير على قائمة المركز المالي فيكون كالاتي:

جدول (5-10) القائمة الجزئية المركز المالي لشركة بغداد للمشروبات الغازية	
الأصول المتداولة :	
53949697893	المخزون اخر المدة
(5394969789)	مخصص هبوط أسعار المخزون
48554728103	صافي مخزون اخر المدة بعد التعديل
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة	

د. المدينون: فيما يخص الطريقة التي يجري استخدامها في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة لا توجد طريقة واحدة مناسبة للكل، وقد تكون هناك طرائق عدة بناء على الظروف المحلية والمعلومات المتوافرة، وبسبب زيادة معدلات خسائر الائتمان نتيجة انخفاض الأصول تعمل على التقدير المحايد الذي يعتمد على افضل المعلومات للتوقعات المستقبلية في استرداد الائتمان من المدينين.

سيتم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها ولكل قطاع نسبة معينة تقديرية وكما مبين بالجدول الآتي:

جدول (5-11) حساب المدينون واجراء المعالجة المحاسبية وتكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لشركة بغداد للمشروبات الغازية				
اسم الحساب	المبالغ قبل اجراء المعالجة المحاسبية	نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	مبلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	مبلغ المدينون بعد اجراء التخفيض
عملاء القطاع العام	568400000	5%	28420000	539980000
عملاء القطاع الخاص	2817491414	10%	281749141	2535742273
عملاء عالم خارجي	456890000	5%	22844500	434045500
تامينات لدى الغير	210000000	---	----	210000000
المجموع	4052781414		333013641	3719767773

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي الخاص بكشف المدينون للشركة

ويسجل قيد الخاص بمخصص الديون المشكوك فيها كالآتي:

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
الديون المشكوك فيها		333013641
مخصص الديون المشكوك فيها	333013641	
قيد اثبات مخصص الديون المشكوك فيها		

ولاقتال الديون المشكوك فيها يسجل القيد الآتي:

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
قائمة الدخل		333013641
الديون المشكوك فيها	333013641	
قيد اغلاق الديون المشكوك فيها في قائمة الدخل		

أمّا فيما يخص التأثير في قائمة المركز المالي فيكون كالآتي:

جدول (5-12) القائمة الجزئية المركز المالي لشركة بغداد للمشروبات الغازية	
الأصول المتداولة :	
المدينون	4052781414
مخصص الديون المشكوك فيها	(333013641)
إضافات على المدينون عن زيادة المبيعات (1-21)	73549214922
صافي المدينون بعد التعديل	77268982695
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي كشف المدينون للشركة	

وسيتم إعداد جدول خاص بحساب النقدية وما يجري من تعديلات عليها الخاصة بدفع الخيار وزيادة المستلزمات السلعية للحصول على صافي النقدية بعد المعالجات المحاسبية لبقية العناصر وتأثيرها على صافي النقد وسيكون بالجدول (5-18) الآتي:

جدول (5-13) قيمة النقد ودفع سعر الخيار لشركة بغداد للمشروبات الغازية	
اسم الحساب	مبلغ النقد
النقد	106404620617
دفع سعر الخيار	(250000)
زيادة المستلزمات السلعية	(47458029310)
صافي النقد	56859746696
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي كشف النقود للشركة وعقد الخيارات وكشف المستلزمات السلعية	

ح. رأس المال الاسمي والمدفوع: لا يتأثر رأس مال الشركة في هذه الظروف. ولكن على الشركة التزامات في كشف الدائنين تتمثل في بند أرباح المساهمين، لذا نقترح ان يكون هناك اتفاقاً مع المساهمين بتحويل تلك الأرباح الى أسهم توزع وتزيد من حقوق الملكية وكما مبين بالجدول الآتي:

جدول (5-14) راس المال الاسمي والمدفوع الجديد بعد إضافة أرباح المساهمين لشركة بغداد للمشروبات الغازية						
اسم الحساب راس المال الاسمي والمدفوع	عدد الأسهم قبل الإضافة	القيمة الاسمية قبل الإضافة	نسبة المساهمة قبل إضافة الأسهم الجديدة	عدد الأسهم المضافة	القيمة الاسمية وعدد الأسهم بعد الإضافة	نسبة المساهمة بعد الإضافة
مساهمة القطاع العام	18391385400	18391385400	10.371%	----	18391385400	11.155%
مساهمة القطاع المختلط	710095774	710095774	0.400%	----	710095774	0.430%
مساهمة القطاع الخاص	158231852159	158231852159	89.229%	6624641334	164856493493	89.616%
المجموع	177333333333	177333333333	100%	6624641334	183957974667	100%
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي كشف راس المال الاسمي وكشف الدائنين						

ط. الدائنين : يعد حساب الدائنين من الالتزامات قصيرة الأجل الواجبة التسديد خلال المدة، ونتيجة الظروف الإستثنائية لتفشي الجائحة يستلزم على الشركة الدخول في اتفاقات جديدة مع الدائنين باختلاف أنواعهم لتخفيض الديون بدمتها بنسب متفق عليها، وأن تكون نسبة التخفيض للرواتب والأجور، المستحقة هي نفس النسبة المقترحة في تخفيض الأجور، والتي سنتم معالجتها في كشف الرواتب والأجور وهي 50%، أما بخصوص حساب الرواتب والأجور المعادة ودائرة التقاعد واستقطاعات من غير المنتسبين والتأمينات المستلمة كل هذه الحسابات لا يجري عليها التخفيض لكونها تتضمن حسابات تخص دائرة التقاعد واستقطاعات

غير المنتسبين ولا يمكن التفاوض معها على التخفيض، ونقترح ان تكون نسب التخفيض كما في الجدول الآتي :

جدول (5-15) الدائنين قبل وبعد المعالجات المحاسبية لشركة بغداد للمشروبات الغازية				
اسم الحساب الدائنين	المبلغ المستحق قبل المعالجة المحاسبية	نسبة التخفيض	مبلغ تخفيض الحساب	المبلغ الصافي بعد المعالجة المحاسبية
مجهزون قطاع عام	901528840	5%	45076442	856452398
مجهزون قطاع خاص	6402936400	10%	640293640	5762642760
مجهزون عالم خارجي	2610544079	5%	130527203	2480016876
دائنون نشاط غير جاري	10618606800	5%	530930340	10087676460
تامينات مستلمة	1066864188	-----	-----	1066864188
مصاريف مستحقة	969101411	10%	96910141	872191270
رواتب واجور مستحقة	976099807	50%	488049904	488049903
رواتب واجور معادة	----			
دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي	140735500	-----	-----	140735500
استقطاع من غير المنتسبين	603026014	-----	-----	603026014
أرباح المساهمين	6624641334		تم تحويلها الى أسهم في كشف راس المال	
صافي الدائنين بعد المعالجة	30914084373		6624641334 1931787670	22357655369
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي كشف راس المال الاسمي والدائنين والرواتب والاجور				

سيجري معالجة هذا التخفيض الخاص بالدائنين بالقيود الآتي:

مستند قيد يومية		
مدین	دائن	البيان
1931787670		مكاسب غير متحققة
	1931787670	تسوية الدائنين
قيد اثبات انخفاض قيمة الدائنين		

ك. الرواتب والأجور: لقد فرض تفشي الجائحة على الشركة الالتزام بالتعليمات الصحية التي تطبق على العاملين بتخفيض الأعداد والتباعد الاجتماعي، وكذلك للظروف الاستثنائية الصعبة، تخفيض الرواتب والأجور بسبب توقعات انخفاض الموارد والاجازات للعاملين خشية الإصابات المتسارعة لدى العمال ويتطلب إعادة التعاقد مع العاملين على تخفيض أجورهم الى النصف او تقليل (تسريح) العاملين وهذا يستدعي العمل على تخفيض الرواتب والأجور وكما مبين بالجدول الآتي:

جدول (5-16) الرواتب والأجور قبل وبعد اجراء المعالجة المحاسبية لشركة بغداد للمشروبات الغازية				
اسم الحساب	الرواتب والأجور قبل اجراء المعالجة المحاسبية	نسبة التخفيض	مبلغ التخفيض	صافي الرواتب والأجور التي تظهر في قائمة الدخل
الرواتب والأجور	20270059989	50%	10135029994	10135029994
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي كشف الرواتب والاجور				

سيجري معالجة هذا التخفيض الخاص بالرواتب والأجور بالقيود الآتي:

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
تسوية الرواتب والأجور		10135029994
الرواتب والأجور	10135029994	
قيد اثبات تخفيض الرواتب والأجور		

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
مكاسب / خسائر غير متحققة		10135029994
تسوية الرواتب والأجور	10135029994	
قيد اثبات مكاسب / خسائر انخفاض قيمة الرواتب والأجور		

ل. **المستلزمات الخدمية:** تشكل المستلزمات الخدمية نسبة عالية بعد المستلزمات السلعية والرواتب والأجور في قائمة الدخل، لذا لا بد من إجراء المعالجة المحاسبية لكل حساب من الحسابات المتضمنة في الكشف الخاص بتلك المستلزمات، ولذلك نقترح الاتفاق مع الشركات التي تقدم خدمات كصيانة المباني والآلات ووسائل النقل والأثاث على أن يكون مبلغ الصيانة اقل بنسبة 20% من السابق، أما بخصوص الضيافة ونقل العاملين والسفر والإيفاد خارج وداخل العراق فتخفيض بنسبة 50%، أما كل ما يتعلق باستئجار المباني والآلات ووسائل النقل فسيجري الدخول في عقد مشتقة للتحوط من المخاطر المصاحبة بمبلغ الإيجارات، على ان يجري تخفيض الحسابات الأخرى من التأمين والخدمات الأخرى بإعادة الاتفاق بمبالغ اقل، وسيجري توضيح ذلك في الجدول الآتي:

جدول (17-5)				
المستلزمات الخدمية قبل وبعد الإجراءات المحاسبية لشركة بغداد للمشروبات الغازية				
اسم الحساب	المبلغ قبل اجراء المعالجة المحاسبية	نسبة التخفيض	مبلغ التخفيض	المبلغ الصافي بعد اجراء المعالجة المحاسبية
صيانة المباني والانشاءات	144333540	20%	28866708	115466832
صيانة الات والمعدات	703864673	20%	140772935	563091739
صيانة وسائل النقل وانتقال	305335722	20%	61067144	244268578
صيانة عدد وقوالب	122998278	20%	24599656	98398622
صيانة اثاث وأجهزة مكاتب	275841609	20%	55168322	220673287
خدمات أبحاث واستشارات	29306303	----	-----	29306303
دعاية وإعلان	9626905485	----	-----	9626905485
نشر وطبع	14125500	----	-----	14125500
ضيافة	14464680	50%	7232340	7232340
نقل العاملين	485529675	50%	242764838	242764837
نقل السلع والبضائع	3425112500	----	-----	3425112500
السفر والايافاد خارج العراق	125921081	50%	62960540	62960541
السفر والايافاد داخل العراق	33221357	50%	16610678	16610679
اتصالات عامة	45344561	10%	4534456	40810105
استنجاز مباني وانشاءات	1030500000	10% تم معالجتها بعقد مشتقة	103050000	927450000
استنجاز الآلات والمعدات	1886000	10% تم معالجتها بعقد مشتقة	188600	1697400
استنجاز وسائل نقل وانتقال	2360755290	10% تم معالجتها بعقد مشتقة	236075529	2124679761
اشتركاكات وانتماءات	55865780	10%	5586578	50279203
أقساط التامين	454741619	20%	90948324	363793295
مكافآت لغير العاملين	6510000	50%	3255000	3255000
خدمات قانونية	24612000	10%	2461200	22150800
خدمات مصرفية	246758210	10%	24675821	222082389
تدريب وتأهيل	97267280	10%	9726728	87540552
أجور تدقيق الحسابات	150000000	10%	15000000	135000000
مصروفات خدمية أخرى	9389400	10%	938940	8450460
المجموع	19790590543		1136484337	18654106206

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي كشف المستلزمات الخدمية

وسيجري معالجة التخفيض الخاص بالمستلزمات الخدمية بالقيود الآتية:

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
تسوية المستلزمات الخدمية		797170208
المستلزمات الخدمية	797170208	
قيد اثبات تخفيض قيمة المستلزمات الخدمية		

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
مكاسب / خسائر غير متحققة		797170208
تسوية المستلزمات الخدمية	797170208	
قيد اثبات مكاسب / خسائر تخفيض قيمة المستلزمات الخدمية		

وستتم معالجة استئجار المباني والانشاءات والالات والمعدات ووسائل النقل مع فوائد واستئجار الأراضي عن طريق الدخول في عقود المشتقات (عقد المبادلة)، وإنّ السبب في معالجة الإيجارات بعقود المبادلات هو ان الجائحة أدت الى العديد من المفاوضات بين المستاجر والمؤجر للحصول على امتيازات في مبلغ الايجار والتي تشمل إما السماح من دفع الايجار أو تأجيل السداد أو تخفيض الايجار وفي الاغلب يتبع ذلك زيادة المدفوعات في الفترات المستقبلية، لذلك سنقترح تخفيض دفعات الايجار (10%) ثم تضاف تلك النسبة في السنة القادمة ففي هذه الحالة يكون مبلغ الإيجارات مضروباً بنسبة (10%) وبهذا المبلغ تدخل الشركة في عقد مبادلة مع المصرف بفائدة ثابتة (7%) على المبلغ وبالنتيجة تحصل على المبلغ في السنة القادمة مع فائدة (7%) أما الفائدة على المبلغ الذي تم تأجيله لمدة معينة بفائدة متغيرة مقترحة ولتكن (5%) فبالنتيجة تحقق الشركة ربحاً بمقدار (2%) وباحتمال ان الفائدة في حالة ارتفاع يمكن ان تصل الى (7%) فان ذلك يؤدي الى تغطية الأرباح والخسائر الناتجة من ارتفاع الفائدة وتكون عملية التحوط من الخسائر ناجحة في كل الأحوال، وفي حالة ارتفاع الفائدة اعلى من (7%) فإن ذلك يؤدي أيضا الى تخفيض مخاطر الخسائر الناتجة من الظروف الاستثنائية. وسنبيّن ذلك بالجدول الآتي:

جدول (5-18) كشف تأجيل قسط من استئجارات المباني والالات ووسائل النقل وفوائد واستئجار الاراضي لشركة بغداد للمشروبات الغازية				
اسم الحساب	المبلغ	نسبة التخفيض %10	مبلغ التخفيض والواجب دفعة بعد سنة	المبلغ الواجب دفعه
استئجار مباني وانشاءات	103050000	%10	103050000	927450000
استئجار الات والمعدات	1886000	%10	188600	1697400
استئجار وسائل نقل وانتقال	2360755290	%10	236075529	2124679761
الفوائد واستئجار الأراضي	200350000	%10	20035000	180315000
المجموع	3593491290		359349129	3234142161

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي كشف المستلزمات الخدمية وكشف الفوائد واستئجار الأراضي

والجدول (19-1) يوضح دخول الشركة في عقود المبادلات للتحوط من مخاطر أسعار الفائدة

جدول (19-5)				
عقد المبادلات بين الشركة والمصرف وبين الشركة والمؤجر والفوائد لشركة بغداد للمشروبات الغازية				
اسم الحساب	مبلغ عقد المبادلات	عقد مع المصرف بفائدة ثابتة 7%	عقد مع المؤجر لتسديد المبلغ بفائدة متغيرة 5%	فرق الفائدة
استنجاز مباني وانشاءات	103050000	7213500	5152500	2061000
استنجاز الات والمعدات	188600	13202	9430	3772
استنجاز وسائل نقل	236075529	16525287	11803776	4721512
الفوائد واستنجاز الأراضي	20035000	1402450	1001750	400700
المجموع	359349129	25154440	17967456	7186984
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الكشف (18-1)				

ولنفترض أنّ معدل الفائدة انخفض الى اقل من (5%) فإنّ ذلك يؤدي الى زيادة الأرباح نتيجة الدخول في عملية المبادلات أمّا في حالة ارتفاع معدل الفائدة الى (7%) فإنّ ذلك سيؤدي الى تساوي معدلات الفائدة المتغيرة والثابتة وبالنتيجة لا تحقق ربحاً ولا خسارة وتتجنب الشركة مخاطر أسعار الفوائد على الأقل. وسنبيّن ارتفاع معدل الفائدة الى (7%) بالجدول الآتي:

جدول (20-5)				
عقد المبادلات بين الشركة والمصرف وبين الشركة والمؤجر والفوائد بمعدل فائدة متغير (7%) لشركة بغداد للمشروبات الغازية				
اسم الحساب	مبلغ عقد المبادلات	عقد مع المصرف بفائدة ثابتة 7%	عقد مع المؤجر لتسديد المبلغ بفائدة متغيرة 7%	فرق الفائدة
استنجاز مباني وانشاءات	103050000	7213500	7213500	0
استنجاز الات والمعدات	188600	13202	13202	0
استنجاز وسائل نقل	236075529	16525287	16525287	0
الفوائد واستنجاز الأراضي	20035000	1402450	1402450	0
المجموع	359349129	25154440	25154440	0
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الكشف (19-1)				

س. المبيعات: إنّ تفشي الجائحة يزيد من حالات عدم التأكد بشأن المعلومات، لذا على الشركة العمل على تحديث المعلومات ومراجعة التوقعات وزيادة حجم المبيعات مع إعطاء العملاء الحوافز والامتيازات كرفع أي غرامات تاخيرية او عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم، لذلك تعمل الشركة على زيادة المبيعات على الأقل بنسبة (20%) وسنبيّن ذلك بالجدول الآتي:

جدول (5-21) المبيعات قبل وبعد إجراء المعالجة المحاسبية لشركة بغداد للمشروبات الغازية				
اسم الحساب	المبيعات قبل إجراء المعالجة المحاسبية	نسبة الزيادة	مبلغ الزيادة	صافي المبيعات التي تظهر في قائمة الدخل
المبيعات	367746074612	20%	73549214922	441295289534
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي قائمة الدخل				

ولتسجيل قيد زيادة المبيعات بنسبة (20%) يكون كالآتي:

مستند قيد يومية		
مدين	دائن	البيان
73549214922		المدينون
	73549214922	المبيعات
قيد زيادة (20%) من المبيعات		

ع. المستلزمات السلعية: عند العمل على زيادة المبيعات يتطلب زيادة في المستلزمات السلعية الخاصة بالمبيعات وستتم زيادة تلك المستلزمات بنسبة (20%) أيضا ويتم تسجيل القيد الآتي :

جدول (5-22) المستلزمات السلعية قبل وبعد إجراء المعالجة المحاسبية لشركة بغداد للمشروبات الغازية				
اسم الحساب	المستلزمات السلعية قبل إجراء المعالجة المحاسبية	نسبة الزيادة	مبلغ الزيادة	صافي المستلزمات السلعية التي تظهر في قائمة الدخل
المبيعات	237290146549	20%	47458029310	284748175859
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي قائمة الدخل				

مستند قيد يومية		
مدين	دائن	البيان
47458029310		المستلزمات السلعية
	47458029310	النقدية
قيد زيادة (20%) من قيمة المستلزمات السلعية		

وسيجري التعرف على رصيد المكاسب والخسائر غير المتحققة بالآتي :

جدول (5-23) مكاسب / خسائر غير متحققة لشركة بغداد للمشروبات الغازية			
الرواتب والأجور	10135029994	الدائنين	1931787670
المستلزمات الخدمية	797170208		
استثمارات مالية	4534759		
استثمارات وفوائد اراضي	7186984		
		الرصيد أرباح غير متحققة	9012134275
	10943921945		10943921945
المصدر : اعداد الباحث			

جدول (24-5)

قائمة المركز المالي قبل وبعد اجراء المعالجات المحاسبية لشركة بغداد للمشروبات الغازية

الفرق	المبالغ بعد التعديل	المبالغ قبل التعديل	اسم الحساب	رقم الكشف المعدل	رقم الكشف قبل التعديل
			<u>الأصول:</u>		
3574528219	152307043210	155881571429	الأصول غير المتداولة بالقيمة الدفترية	1	1
0	48746063092	48746063092	النفقات الايرادية المؤجلة	3	2
0	34448025383	34448025383	مشروعات تحت التنفيذ	4	3
0	46376642	46376642	الاستثمارات المالية		5
(18894722105)	18894722105	-----	أصول أخرى: مشتقات مالية	7.8	
(15320193886)	254442230432	239122036546	<u>مجموع الأصول غير المتداولة</u>		
			<u>الأصول المتداولة:</u>		
5394969790	48554728103	53949697893	المخزون	9	13
(73216201281)	77268982695	4052781414	المديون	11.12	16
47458279310	58946341307	106404620617	النقد	13	18
(20362952181)	184770052105	164407099924	<u>مجموع الأصول المتداولة</u>		
(35683146067)	439212282537	403529136470	<u>مجموع الأصول</u>		
			<u>مصادر التمويل:</u>		
			<u>مصادر التمويل طويلة الأجل:</u>		
(6624641334)	183957974667	177333333333	راس المال الاسمي والمدفوع	14	8
(33246775730)	222091619227	188844843497	الاحتياطات	27	9
(39871417064)	406049593894	366178176830	مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل		
			<u>مصادر التمويل قصيرة الأجل:</u>		
(4368158008)	10805033275	6436875267	التخصيصات	25	10
8556429004	22357655369	30914084373	الدائنين	15	11
(4188270996)	33162688644	37350959640	مجموع مصادر التمويل قصيرة الأجل		
(35683146068)	439212282538	403529136470	<u>مجموع مصادر التمويل</u>		

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي مع المعالجات المحاسبية السابقة.

جدول (5 - 25) قائمة الدخل قبل وبعد المعالجات المحاسبية لشركة بغداد للمشروبات الغازية					
الفرق	المبالغ بعد التعديل	المبالغ قبل التعديل	اسم الحساب	رقم الكشف المعدل	رقم الكشف قبل التعديل
75284928530	441295289534	366010361004	الإيرادات الجارية	21	17
			تنزل : المصروفات الجارية:		
10135029995	10135029994	20270059989	الرواتب والأجور	16	12
(47458029310)	284748175859	237290146549	المستلزمات السلعية		13
1136484337	18654106206	19790590543	المستلزمات الخدمية	17	14
20035000	180315000	200350000	فوائد وإيجارات أراضي	19	15
3574528219	33966032881	30391504662	الاندثارات و الاطفاءات	4-3-2	2-1
(5394969790)	5394969790	---	خسائر هبوط أسعار المخزون	9	
(333013641)	333013641	---	ديون مشكوك في تحصيلها	11	
0	780250000	780250000	ضرائب ورسوم		16
(45468991628)	(354191893371)	(308722901743)	مجموع المصروفات		
29815936902	87103396163	57287459261	فائض العمليات الجارية		
			تضاف : الإيرادات التحويلية:		
0	550000	550000	الإيرادات التحويلية		18
0	326619342	326619342	الإيرادات الأخرى		18
0	327169342	327169342			
			تنزيل المصروفات التحويلية:		
0	397959562	397959562	المصروفات التحويلية عدا 384		16
29815936902	87032605943	57216669041	فائض العمليات الجارية		
9012134275	9012134275	----	مكاسب غير متحققة	22	
38828071177	96044740218	57216669041	صافي الفائض		

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات السابقة

جدول (5 - 26) احتساب الاحتياطي قبل وبعد المعالجات المحاسبية لشركة بغداد للمشروبات الغازية			
الفرق	المبالغ بعد التعديل	المبالغ قبل التعديل	اسم الحساب
38828071177	96044740218	57216669041	صافي الربح قبل الضريبة
			ينزل:
(9707017794)	24011185054	14304167260	احتياطي التوسعات 25%
(4368158008)	10805033275	6436875267	التخصيصات الضريبية 15%
(14075175802)	(34816218329)	(20741042527)	مجموع التنزيلات
24752895375	61228521889	36475626514	الفائض الخاضع للاحتياطي القانوني والفائض المتراكم
(1237644668)	3061426094	1823781426	الاحتياطي الالزامي 5%
(23515350607)	58167095795	34651845188	الفائض المتراكم 95%
24752895375	61228521889	36475626514	

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات السابقة

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
النشاط الجاري		85239706943
احتياطي توسعات	24011185054	
احتياطي القانوني	3061426094	
الفائض المتراكم	58167095795	
قيد توزيع الفائض وعمل الاحتياطات		

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
الفائض المتراكم / احتياطي متنوعة		18894722105
النشاط الجاري	18894722105	
قيد عكس جزء من الفائض المتراكم الاحتياطات المتنوعة		

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
الاستثمارات المالية الأخرى / عقود مشتقات مالية		18894722105
احتياطي متنوعة	18894722105	
قيد الاستثمارات المالية الأخرى من الاحتياطات المتنوعة للدخول في عقود المشتقات المالية		

جدول (5-27)			
الفائض المتراكم لشركة بغداد للمشروبات الغازية			
الفائض المتراكم	58167095795	النشاط الجاري	18894722105
		رصيد الفائض المتراكم	39272373690
	58167095795		58167095795
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على القيود السابقة			

جدول (5- 28)
الاحتياطيات لشركة بغداد للمشروبات الغازية

المجموع	القائض المتراكم	احتياطي اصدار الأسهم	احتياطي متنوعة	احتياطي استبدال الأصول الثابتة	احتياطي ارتفاع الأسعار	احتياطي توسعات	احتياطي عام	احتياطي قانوني	نوع الاحتياطي
155746634392	69859921983	8370070	772451557	2410873695	6884139379	536666122979	13014534665	9130220061	الرصيد 2019/1/1
66344984838	58167095795		(18894722105)			24011185054		3061426094	أرباح السنة المالية
222091619227	128027017778	8370070	(18122270548)	2410873695	6884139379	77677308033	13014534665	12191646155	الرصيد 20/12/31 19

المصدر : من اعداد الباحث

1. **شراء الاستثمارات والدخول بالمشتقات:** إنّ الفائض المتحقق من إجراء المعالجات المحاسبية والدخول في المشتقات المالية لبعض عناصر القوائم المالية يمكن أن يوظف في عقود مشتقات مالية تزيد من أصول الوحدة الاقتصادية المالية وتمكنها من التحوط من المخاطر شديدة التعقيد، لذا سيتم توظيف تلك المبالغ للحصول على محفظة استثمارية متكونة من أسهم على أن تتم عملية الشراء عن طريق الدخول بالعقود الآجلة ذات الاستراتيجية الطويلة الأجل بعد ان توضع الأسعار الآجلة والأسعار الفورية المفترضة.

ولغرض إتمام البحث فقد عُدَّ السعر الحاضر في تاريخ التنفيذ هو السعر الآجل لشركة بغداد، وأنّ العقود الآجلة لا تخضع إلى تنميط البورصات العالمية، لذا ينشأ العقد الآجل على وفق رغبة الأطراف المتعاقدة بالاتفاق على فترة العقد ونوعية وحجم الأسهم محل التعاقد ولأنّ شركة بغداد قيد البحث هي شركة غايتها تحقيق الربح وتخفيض المخاطر لذا سيتم توظيف الفائض عن طريق الدخول لشراء الأسهم وبيعها، وبالنتيجة فإنّ الشركة تتخذ الاستراتيجية المناسبة لتحوط مركزها النقدي، سواء أكانت استراتيجية تحوُّط طويل أم قصير باستخدام العقد الآجل، وقد اعتمدت مدّة أربعة أشهر، وهي مدّة العقد الواحد، أي تكون ثلاث مدد وبهذا فإنّ أشهر التداول هي (نيسان، آب، كانون الأول) من كل عام، وقسمت الجداول كل أربعة أشهر، إذ تعبر هذه الأرقام عن أسعار محسوبة بالدينار العراقي، وقد اعتمدت في سنة (2019) على عملية شراء الأسهم، على أنّ الشركة تحتاج بيع الأسهم في وقتٍ لاحق لأي سبب من الأسباب، وتحسباً لارتفاع أسعار الأسهم اتخذت الشركة استراتيجية التحوُّط التام الطويل.

وجدير بالذكر إنّ تحليل أثر التحوُّط بالعقود الآجلة اعتماداً على الأدبيات المالية التي جرى ذكرها في الجانب النظري، وضّحت على أنّ أغلب العقود الآجلة تتم في تاريخ التنفيذ، إذ بلغت نسبة العقود الآجلة التي تتم في موعد التنفيذ في العقد الآجل أكثر من 96%، لذا فإنّ تحليل أثر التحوُّط بهذه العقود يجري على وفق ذلك.

أ. **تحليل أثر التحوُّط بالعقود الآجلة في العائد لشركة بغداد للمشروبات الغازية:** لأجل إجراء هذا التحليل اعتمدت بيانات الشركة الافتراضية التقديرية الواردة في الجدول الآتي الذي يعرض الأسعار الحاضرة والأسعار الآجلة، إذ نلاحظ تقلّبات الأسعار الحاضرة بالارتفاع والانخفاض، وهذه التقلّبات في الأسعار الحاضرة من الممكن أن تعرّض الشركة إلى المخاطر السوقية لأنها تمتلك مركز حاضر فقط، ولكن عند الدخول باستراتيجية التحوُّط سواء أكان التحوط قصيراً أم طويلاً، سيؤدي ذلك إلى ضبط مخاطر تقلّبات الأسعار .

جدول (5-29) سلوك الأسعار الحاضرة والأجلة- شركة بغداد للمشروبات الغازية التقديرية			
العقد	الأشهر	الأسعار الحاضرة	الأسعار الأجلة
عقد نيسان 2020	1	1.800	1.800
	2	2.050	
	3	2.850	
عقد آب 2020	4	2.550	2.550
	5	2.150	2.150
	6	2.250	
	7	3.150	
	8	3.000	3.000
عقد كانون الأول 2020	9	2.550	2.550
	10	2.800	
	11	2.300	
	12	2.700	2.700
المصدر: اعداد الباحث			

ب. استراتيجية التحوط بالعقود الأجلة: إذا كانت الشركة بحاجة إلى الأسهم فسوف تتخذ استراتيجية تحوُّط طويل، أي شراء الأسهم من الآن، كي تتجنب مخاطر (خسائر) تقلبات أسعار الأسهم في المستقبل، إذ يبيِّن الجدول (5-29) تحليل أثر التحوُّط بالعقود الأجلة في العائد الذي من الممكن أن تحصل عليه، فعن طريق استخدام هذه الاستراتيجية تحقق أرباحاً من العقود نيسان وآب وكانون الأول (2020).

إذ يبيِّن تحليل الأسعار لعقود نيسان، آب وكانون الأول (2020) ارتفاع الأسعار الحاضرة والأجلة في تاريخ تنفيذ العقد، إذ حققت الشركة المتحوطة أرباحاً نتيجة استخدامها استراتيجية التحوط بالعقود الأجلة على التوالي وقد بلغت 0.750، 0.850، 0.150 دينار للسهم الواحد، وهذه الأرباح تعوض تماماً الخسائر التي تعرضت لها المراكز النقدية في تاريخ التنفيذ وبهذا فإن استراتيجية التحوط بالعقود الأجلة أسهمت في تجنب المخاطر (الخسائر) التي تتعرض لها مستقبلاً.

فإذا قامت الشركة بعملية الشراء الفوري للأسهم فإنها غير متأكدة من ارتفاع أو انخفاض الأسعار في المستقبل أي انها تمتلك مركز حاضر فقط ولا يوجد ما يقابلها من مركز آخر يعوض خسائر المركز الحاضر، وبهذا فإنها تتعرض إلى الخسائر ولكن عند الدخول بـ استراتيجية التحوط بالعقود الأجلة، أي شراء الأسهم من الآن فإن الشركة تحمي نفسها من مخاطر تقلبات الأسعار في المستقبل لأنه يصبح لديها مركزان آجل وحاضر، فإذا تعرض أحد المركزين للخسائر فإن أرباح المركز الآخر تعوض هذه الخسائر تماماً. وهنا يتضح أن الأرباح المتحققة من المراكز الأجلة عوضت خسائر المراكز الحاضرة وهذا ما يؤيد قبول (استخدام عقود المشتقات/ العقود الأجلة في حالة ارتفاع أسعار العقود الأجلة للأسهم مستقبلاً يؤدي إلى حماية المستثمر من مخاطر تقلبات الأسعار).

جدول (5-30) نتائج أثر التحوط بالعقود الآجلة في العائد لشركة بغداد للمشروبات الغازية							
العقد	المركز الآجل			المركز النقدي			صافي ربح / خسارة
	السعر الآجل اليوم	السعر الآجل شهر التنفيذ	ربح/ خسارة من المركز الآجل	السعر الحاضر اليوم	السعر الحاضر في شهر التنفيذ	ربح/ خسارة من المركز النقدي	
نيسان 2020	1.800	2.550	0.750	1.800	2.550	(0.750)	صفر
أب 2020	2.150	3.000	0.850	2.150	3.000	(0.850)	صفر
كانون الأول 2020	2.225	2.700	0.150	2.550	2.700	(0.150)	صفر

المصدر: اعداد الباحث

ويتضح مما سبق أنّ المخاطر والمشاكل المحاسبية التي تواجه قطاع الصناعة / شركة بغداد في ظل ظروف تفشي الجائحة تحتاج الى معالجات محاسبية لعناصر القوائم المالية التي تتأثر بتلك الظروف والعمل على تخفيض المخاطر وضبطها عن طريق ما تم تحقيقه من المكاسب الناتجة من المعالجات المحاسبية ومن ثم توظيف تلك المكاسب من خلال الدخول في عقود آجلة لشراء أصول مالية بعد التحوط لقيمها. وهذا يؤدي إلى اكتساب أصول مالية من المعالجات المحاسبية وبعض العقود المشتقة وتوظيف المكاسب بأصول مالية متحوط لها، كل هذا يعزز من قدرة الشركة على الاستمرار ومعالجة المخاطر قبل حدوثها.

2.5. شركة بغداد العراق للنقل العام والاستثمارات العقارية (ش م) مختلطة

أسست هذه شركة عام (1990) في بغداد ومسجلة لدى دائرة تسجيل الشركات وإنّ القانون الذي يحكمها هو قانون الشركات المرقم (21) لسنة (1997) وتعديلاته، وإنّ نشاطها هو نقل عام واستثمارات عقارية، ويقع مقرها الرئيس في بغداد / العامرية/ طريق أبو غريب ولديها فرع في البصرة، ومن أهدافها التوسع في مجال نقل المنتجات النفطية عن طريق استغلال الموارد المالية الفائضة لرفد اسطول الشركة بالشاحنات وكذلك استغلال الأرض التي تمتلكها في مجال التاجير ونشاط الاستثمارات العقارية والمالية، ورأس مالها في سنة (2019) هو (1000000000) مليار دينار عراقي وهو مدفوع بالكامل كالآتي:

المبلغ	النسبة	القطاع
380000000	%38	القطاع العام
620000000	%62	القطاع الخاص

1.2.5. نشاط الشركة: تطمح الشركة إلى تحقيق أهدافها الموصوفة في عقد التأسيس عن طريق توجه مجلس الإدارة الى سياسة ترشيد الانفاق التشغيلي وزيادة الانفاق الراسمالي لغرض تنمية قدرات الشركة وزيادة مصادر إيراداتها، وهي:

- إيرادات نقل المنتجات النفطية.
- إيرادات ساحات وقوف السيارات.
- إيرادات العقارات المؤجرة.
- التوسعات كسواء الأصول غير المتداولة وفي مجال الأسهم.
- المؤشرات المالية كزيادة إيرادات النشاط الجاري.
- المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية العامة كالفوائد المتحققة للمساهمين عند تحقيقها الأرباح
- معلومات ومؤشرات إضافية كعقود المستأجرين للمحلات والمخازن الخاصة ببيع السيراميك والمواد الصحية والغذائية.

2.2.5. المعالجات المحاسبية والمشتقات المالية لعناصر القوائم المالية: ستجري المعالجة المحاسبية لعناصر قائمة المركز المالي والدخل مع استخدام أنواع العقود للمبالغ التي تم توفيرها من المعالجات المحاسبية وعقود المشتقات المالية كالآتي:

- أ. الأصول غير المتداولة بالقيمة الدفترية:** سيتم استخدام نفس الإجراءات التي اعتمدت في شركة بغداد للمشروبات الغازية الخاصة بالاندثار، كون الشركة أيضا اتبعت نظام الاندثار الصادر من مجلس الوزراء، وقد استخدمت الشركة نسب الاندثار لكل نوع من أنواع الأصول غير المتداولة التي تتضمن حد أدنى وأعلى، لذا سيتم استخدام النسبة السابقة المستخدمة وفي الظروف الطبيعية ولكن بزيادة 2% من تلك النسب بدون تجاوز نسبة الحد الأعلى بسبب ما تتعرض له تلك الأصول من انخفاضات في الأزمنة المالية (Covid-19) وكالآتي:

جدول (5-31) الأصول غير المتداولة بعد اجراء المعالجة المحاسبية لتجنب مخاطر (Covid -19) لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية							
المجموع	اثاث وأجهزة مكاتب	عدد وقوالب	وسائل نقل وانتقال	الالات والمعدات	المباني	الأراضي	الأصول الثابتة
1043698076	94786215	6666750	599515790	207107476	133207068	2414777	القيمة الدفترية قبل التعديل وطرح الاندثار 2019 /12/31
	%12	%13	%14	%8	%5	-----	نسبة الاندثار
435834561	30341031	4412885	360982128	24170951	15927566		رصيد الاندثار كما في 2019 /1/1
119402186	11374346	866678	83932211	16568598	6660353	-----	يضاف اندثار السنة الحالية
555236747	41715377	5279563	444914339	40739549	22587919		رصيد الاندثار كما في 2019 /12/31
488461329	53070838	1387187	154601451	166367927	110619149	2414777	القيمة الدفترية الجديدة على وفق تعديل الاندثار الجديد
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة							

الجدول الآتي لتحديد قيمة الأصول غير المتداولة ومخصص الاندثار المتراكم التي ستظهر في المركز المالي بعد التعديل:

جدول (5-32) ملخص الأصول غير المتداولة قبل وبعد اجراء المعالجة المحاسبية لتجنب مخاطر (Covid -19) شركة بغداد العراق				
القيمة الدفترية للأصول غير المتداولة	المبلغ	الأصول غير المتداولة بعد التعديل على الاندثار	المبلغ	الأصول غير المتداولة القديمة قبل التعديل على الاندثار
0	1043698076	القيمة الدفترية كما في 2019/12/31	1043698076	القيمة الدفترية كما في 2019/12/31
21264861	555236747	مخصص الاندثار المتراكم بعد اجراء المعالجة المحاسبية	533971886	مخصص الاندثار المتراكم
21264861	488461329	القيمة الدفترية كما في 2019/12/31 بعد اجراء المعالجة المحاسبية	509726190	القيمة الدفترية كما في 2019/12/31
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة				

ولتسجيل قيد اليومية في السجلات الخاص بالاندثار بعد التعديل يكون بالقيد الآتي:

مستند قيد يومية		
مدین	دانن	البيان
119402186		اندثار الأصول غير المتداولة
	119402186	مخصص اندثار الأصول غير المتداولة
قيد اثبات الاندثار الخاص بالأصول غير المتداولة		

ولمعرفة تأثير الاندثار ومخصص الاندثار على القوائم المالية فهي :

جدول (5-33) قائمة الدخل الجزئية لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية	
مصروف الاندثار	119402186

أما بخصوص التأثير على قائمة المركز المالي فهي كالآتي:

جدول (5-34) القائمة الجزئية المركز المالي لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية	
الأصول غير المتداولة	1043698076
مخصص الاندثار المتراكم	555236747
القيمة الدفترية للأصول غير المتداولة	488461329
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة	

ب. استثمارات مالية طويلة الأجل: إن الشركة تستثمر أموالها في شراء أسهم في أربع شركات وكما مبين بالجدول أدناه:

جدول (5-35) استثمارات مالية طويلة الأجل قبل الدخول بعقد المشتقات المالية لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية					
اسم الحساب	طبيعة الاستثمار	عدد الأسهم	القيمة الاسمية للأسهم وهي كلفة الشراء	كلفة الشراء	الجهة المستثمر بها
استثمارات مالية طويلة الأجل	قطاع خدمي	5500009	1	5500009	شركة البادية للنقل العام
	قطاع خدمي	1000000	1	1000000	شركة العشار لنقل الركاب
	قطاع صناعي	121955908	4.47	545142909	شركة طريق الخازر
	قطاع زراعي	26616403	3.60	95819051	الشركة العراقية لإنتاج البذور
	المجموع	155072320		647461969	
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة					

ولكي تتحوط الشركة من مخاطر انخفاض سعر السهم ستتبع نفس الخطوات التي اتبعت في شركة بغداد وستدخل الشركة في عقد خيار البيع الذي يمنحها الحق في بيع السهم بسعر محدد مسبقاً قبل أو في تاريخ محدد.

فاذا ارتفع السعر الجاري للسهم فلن يتم تنفيذ الخيار وتتحمل علاوة الخيار وبالنتيجة عند عدم تنفيذ الخيار سيحقق مكاسب ارتفاع السعر الجاري.

أما في حالة انخفاض السعر الجاري في السوق وستقوم الشركة بتنفيذ الخيار وستحقق ربح يعادل الخسارة التي تتحملها من جراء انخفاض القيمة العادلة للسهم.

في 1/1 نفترض انها قامت بشراء خيار بيع على أسهم الشركات المستثمر فيها ودفعت علاوة خيار البيع، فهذا الخيار يعطيها الحق ببيع السهم الواحد بسعر الكلفة خلال مدة العقد التي تنتهي في 2019/12/31 والجدول الآتي يبين سعر السوق المفترض للسهم من تاريخ العقد لغاية نهاية مدة العقد:

جدول (5-36) التغيرات في سعر السهم التقديرية من تاريخ العقد الى تاريخ الانتهاء للشركات المستثمرة لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية				
التاريخ	سعر السوق للسهم شركة البادية	سعر السوق للسهم شركة العشار	سعر السوق للسهم شركة طريق الخازر	سعر السوق للسهم الشركة العراقية
1/1	1	1	4.47	3.60
6/30	0.75	0.75	4.40	3.50
2019/12/31	1.25	1.25	5	4

المصدر : اعداد الباحث

وسيجري التعرف على عملية الدخول في عقود الخيارات لكل شركة وكالاتي:

1. شركة البادية : صممت هذه الشركة خيار البيع لكي يكون أداة تحوط ضد مخاطر التغير في أسعار السهم (البند المحوط)، وإن أداء المشتقة يعطي الحق للشركة ببيع السهم لشركة البادية بسعر (1) دينار خلال العقد، فإذا ارتفع السعر الجاري في السوق للسهم عن سعر الخيار فالشركة لن تنفذ عقد الخيار وتتحمل كلفة علاوة الخيار فقط، وبالمقابل تحقق مكاسب نتيجة ارتفاع القيمة العادلة للأسهم، وإذا انخفض السعر الجاري في السوق للسهم عن سعر الخيار تقوم بتنفيذ الخيار وستحقق ربح يعادل الخسارة التي تتحملها نتيجة انخفاض القيمة العادلة للسهم .

ان الإجراءات المتبعة لمحاسبة تحوط من التغيرات في قيمة الأسهم هي :

في 2019/1/1 فتح حساب خيار البيع - أصل (الأصول الأخرى) ويكون مديناً بمبلغ (34000) اذ يمثل قيمة شراء خيار البيع وبالمقابل فتح حساب النقد في الصندوق دائناً بالمبلغ نفسه.

جدول (5-37) التغيرات في سعر السهم من تاريخ العقد الى تاريخ الانتهاء لشركة البادية			
التاريخ	سعر السوق المفترض للسهم شركة البادية	عدد الأسهم	الفرق (مكاسب او خسائر)
1/1	1	5500009	0
6/30	0.75	(0.75-1)*5500009	1375002
2019/12/31	1.25	(0.75-1.25)*5500009	2750005

المصدر : اعداد الباحث

كما يفتح حساب خسائر حيازة استثمارات متاحة للبيع (قائمة الدخل) مديناً بمبلغ (1375002) الناتج من $5500009 \times (1-0.75)$ إذ يمثل الانخفاض الحاصل في القيمة العادلة للأسهم المتاحة للبيع، وبالمقابل جعل حساب استثمارات متاحة للبيع دائماً بالمبلغ نفسه لتعديل القيمة العادلة لتلك الأسهم بمقدار هذا الانخفاض، كذلك جعل حساب خيار البيع - الأصل (الأصول الأخرى) مديناً بمبلغ (1375002) لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع الناجمة عن المكاسب التي حققها الخيار، وبالمقابل تحمل حساب مكاسب حيازة خيار البيع (قائمة الدخل) بالمبلغ نفسه. سيفتح حساب استثمارات متاحة للبيع مديناً بمبلغ (2750005) الناتج من حاصل $5500009 \times (1.25-0.75)$ لتعديل القيمة العادلة للأسهم المتاحة للبيع الناجمة عن المكاسب التي حققتها، وبالمقابل يحمل حساب مكاسب حيازة استثمارات متاحة للبيع بالمبلغ نفسه، كذلك يحمل حساب خسائر خيار البيع بمبلغ (1375002) الناتج من (0 - 1375002) وبالمقابل جعل حساب خيار البيع - أصلاً دائماً بالمبلغ نفسه لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع الناجمة عن الخسارة التي حققها هذا الخيار.

ولمعرفة تأثير التحوط من المخاطر على القوائم المالية فهي :

جدول (5-38) قائمة الدخل الجزئية شركة البادية	
34000 خسائر حيازة بيع الخيار	2750005 مكاسب حيازة استثمارات متاحة للبيع
2716005 صافي التأثير على الدخل	
2750005	2750005

أما بخصوص التأثير على قائمة المركز المالي فهي كالآتي:

جدول (5-39) القائمة الجزئية المركز المالي شركة البادية	
(34000) النقود	2716005 صافي التأثير على الدخل
2750005 حيازة استثمارات متاحة للبيع	
2716005	2716005
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة	

2. شركة العشار : اعتمدت الشركة خيار البيع لكي يكون أداة تحوط ضد مخاطر التغير في أسعار السهم (البند المحوط)، إن أداء المشتقة يعطي الحق للشركة بيع السهم لشركة العشار بسعر (1) دينار خلال العقد، فاذا ارتفع السعر الجاري في السوق للسهم عن سعر الخيار فسوف لا تنفذ عقد الخيار وتحمل كلفة علاوة الخيار فقط وبالمقابل تحقق الشركة مكاسب نتيجة ارتفاع القيمة العادلة للأسهم، وإذا انخفض السعر الجاري في السوق للسهم عن سعر الخيار تقوم بتنفيذ الخيار وستحقق ربح يعادل الخسارة التي تتحملها نتيجة انخفاض القيمة العادلة للسهم . إن الإجراءات المتبعة لمحاسبة التحوط من التغيرات في قيمة الأسهم هي: في 2019/1/1 نفتح حساب خيار البيع ويكون مديناً بمبلغ (7000) إذ يمثل قيمة شراء خيار البيع وبالمقابل يكون حساب النقد في الصندوق دائماً بالمبلغ نفسه.

جدول (40-5) التغييرات في سعر السهم من تاريخ العقد الى تاريخ الانتهاء لشركة العشار			
التاريخ	سعر السوق المفترض للسهم شركة البادية	عدد الأسهم	الفرق (مكاسب او خسائر)
1/1	1	1000000	0
6/30	0.75	$(0.75-1)*1000000$	250000
2019/12/31	1.25	$(0.75-1.25)*1000000$	500000
المصدر : اعداد الباحث			

كما يفتح حساب خسائر حيازة استثمارات متاحة للبيع (قائمة الدخل) مديناً بمبلغ (250000) الناتج من $1000000 \times (0.75-1)$ إذ يمثل الانخفاض الحاصل في القيمة العادلة للأسهم المتاحة للبيع، وبالمقابل يكون حساب استثمارات متاحة للبيع دائناً بالمبلغ نفسه لتعديل القيمة العادلة لتلك الأسهم بمقدار هذا الانخفاض، كذلك يكون حساب خيار البيع مديناً بمبلغ (250000) لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع الناجمة عن المكاسب التي حققها الخيار، وبالمقابل يحمل حساب مكاسب حيازة خيار البيع (قائمة الدخل) بالمبلغ نفسه.

سيكون حساب استثمارات متاحة للبيع مديناً بمبلغ (500000) الناتج من حاصل $1000000 \times (0.75-1.25)$ لتعديل القيمة العادلة للأسهم المتاحة للبيع الناجمة عن المكاسب التي حققتها، وبالمقابل يحمل حساب مكاسب حيازة استثمارات متاحة للبيع بالمبلغ نفسه، كذلك يحمل حساب خسائر خيار البيع بمبلغ (250000) الناتج من (0 - 250000) وبالمقابل جعل حساب خيار البيع - أصلاً دائناً بالمبلغ نفسه لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع الناجمة عن الخسارة التي حققها هذا الخيار.

ولمعرفة تأثير التحوط من المخاطر على القوائم المالية فهي :

جدول (41-5) قائمة الدخل الجزئية شركة العشار	
7000 خسائر بيع الخيار	250000 مكاسب استثمارات متاحة للبيع
243000 صافي التأثير على الدخل	
250000	250000

أمّا بخصوص التأثير على قائمة المركز المالي فهي كالآتي:

جدول (5-42) القائمة الجزئية المركز المالي لشركة العشار	
النقود (7000)	صافي التأثير على الدخل 243000
استثمارات متاحة للبيع 250000	
243000	243000
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة	

3. شركة طريق الخازر: اعتمدت الشركة خيار البيع لكي يكون أداة تحوط ضد مخاطر التغير في أسعار السهم (البند المحوط)، ان أداء المشتقة يعطي الحق للشركة بيع السهم لشركة طريق الخازر بسعر (4.47) دينار خلال العقد، فاذا ارتفع السعر الجاري في السوق للسهم عن سعر الخيار فسوف لا تنفذ عقد الخيار وتحمل كلفة علاوة الخيار فقط وبالمقابل تحقق مكاسب نتيجة ارتفاع القيمة العادلة للأسهم، واذا انخفض السعر الجاري في السوق للسهم عن سعر الخيار تقوم بتنفيذ الخيار وستحقق ربح يعادل الخسارة التي تتحملها نتيجة انخفاض القيمة العادلة للسهم .
إنّ الإجراءات المتبعة لمحاسبة تحوط من التغيرات في قيمة الأسهم هي :

في 2019/1/1 يفتح حساب خيار البيع (أصل) ويكون مديناً بمبلغ (853000) اذ يمثل قيمة شراء خيار البيع وبالمقابل يفتح حساب النقد في الصندوق دائناً بالمبلغ نفسه.

جدول (5-43) التغيرات في سعر السهم من تاريخ العقد الى تاريخ الانتهاء لشركة طريق الخازر			
التاريخ	سعر السوق المفترض للسهم شركة طريق الخازر	عدد الأسهم	الفرق (مكاسب او خسائر)
1/1	4.47	121955908	0
6/30	4.40	(4.40-4.47)*121955908	8536914
2019/12/31	5	(5-4.40)*121955908	73173545
المصدر : اعداد الباحث			

كما سيكون حساب خسائر حيازة استثمارات متاحة للبيع (قائمة الدخل) مديناً بمبلغ (8536914) الناتج من $(4.40-4.47) \times 121955908$ إذ يمثل الانخفاض الحاصل في القيمة العادلة للأسهم المتاحة للبيع، وبالمقابل جعل حساب استثمارات متاحة للبيع دائناً بالمبلغ نفسه لتعديل القيمة العادلة لتلك الأسهم بمقدار هذا الانخفاض، كذلك حساب خيار البيع سيكون مديناً بمبلغ

(8536914) لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع الناجمة عن المكاسب التي حققها الخيار، وبالمقابل يحمل حساب مكاسب حيازة خيار البيع (قائمة الدخل) بالمبلغ نفسه.

سيكون حساب استثمارات متاحة للبيع مديناً بمبلغ (73173545) الناتج من حاصل $121955908 \times (5-4.40)$ لتعديل القيمة العادلة للأسهم المتاحة للبيع الناجمة عن المكاسب التي حققتها، وبالمقابل يحمل حساب مكاسب حيازة استثمارات متاحة للبيع بالمبلغ نفسه، كذلك يحمل حساب خسائر خيار البيع بمبلغ (8536914) الناتج من (0-8536914) وبالمقابل سيكون حساب خيار البيع (أصلاً) دائناً بالمبلغ نفسه لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع الناجمة عن الخسارة التي حققها هذا الخيار.

ولمعرفة تأثير التحوط من المخاطر على القوائم المالية فهي :

جدول (5-44) قائمة الدخل الجزئية لشركة طريق الخازر	
73173545 مكاسب حيازة استثمارات متاحة للبيع	853000 خسائر حيازة بيع الخيار
	72320545 صافي التأثير على الدخل
73173545	73173545

أما بخصوص التأثير على قائمة المركز المالي فهي كالآتي:

جدول (5-45) القائمة الجزئية المركز المالي لشركة طريق الخازر	
72320545 صافي التأثير على الدخل	(853000) النقود
	73173545 حيازة استثمارات متاحة للبيع
72320545	72320545
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة	

4. الشركة العراقية لإنتاج البذور: اعتمدت الشركة خيار البيع لكي يكون أداة تحوط ضد مخاطر التغير في أسعار السهم (البند المحوط)، إن أداء المشتقة يعطي الحق للشركة ببيع السهم للشركة العراقية لإنتاج البذور بسعر (3.60) دينار خلال العقد، فإذا ارتفع السعر الجاري في السوق للسهم عن سعر الخيار فسوف لا تنفذ عقد الخيار وتتحمل كلفة علاوة الخيار فقط وبالمقابل تحقق مكاسب نتيجة ارتفاع القيمة العادلة للأسهم، وإذا انخفض السعر الجاري في السوق للسهم عن سعر الخيار تقوم بتنفيذ الخيار وستحقق ربح يعادل الخسارة أو أكثر التي تتحملها نتيجة انخفاض القيمة العادلة للسهم .

إنّ الإجراءات المتبعة لمحاسبة تحوط من التغيرات في قيمة الأسهم هي :

في 2019/1/1 يفتح حساب خيار البيع ويكون مديناً بمبلغ (186000) اذ يمثل قيمة شراء خيار البيع وبالمقابل يكون حساب النقد في الصندوق دائماً بالمبلغ نفسه.

جدول (5-46) التغيرات في سعر السهم من تاريخ العقد الى تاريخ الانتهاء للشركة العراقية لإنتاج البذور			
التاريخ	سعر السوق المفترض للسهم شركة طريق الخازر	عدد الأسهم	الفرق (مكاسب او خسائر)
1/1	3.60	26616403	0
6/30	3.50	$(3.50-3.60) \times 26616403$	2661640
2019/12/31	4	$(4-3.50) \times 26616403$	13313202
المصدر : اعداد الباحث			

سيفتح حساب خسائر حيازة استثمارات متاحة للبيع (قائمة الدخل) مديناً بمبلغ (2661640) الناتج من $26616403 \times (3.50-3.60)$ إذ يمثل الانخفاض الحاصل في القيمة العادلة للأسهم المتاحة للبيع، وبالمقابل يكون حساب استثمارات متاحة للبيع دائماً بالمبلغ نفسه لتعديل القيمة العادلة لتلك الأسهم بمقدار هذا الانخفاض، كذلك حساب خيار البيع (الأصول الأخرى) سيكون مديناً بمبلغ (2661640) لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع الناجمة عن المكاسب التي حققها الخيار، وبالمقابل يحمل حساب مكاسب حيازة خيار البيع (قائمة الدخل) بالمبلغ نفسه.

سيكون حساب استثمارات متاحة للبيع مديناً بمبلغ (13313202) الناتج من حاصل $26616403 \times (4-3.50)$ لتعديل القيمة العادلة للأسهم المتاحة للبيع الناجمة عن المكاسب التي حققتها، وبالمقابل يحمل حساب مكاسب حيازة استثمارات متاحة للبيع بالمبلغ نفسه، كذلك يحمل حساب خسائر خيار البيع بمبلغ (2661640) الناتج من (0 - 2661640) وبالمقابل يكون حساب خيار البيع (أصلاً) دائماً بالمبلغ نفسه لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع الناجمة عن الخسارة التي حققها هذا الخيار.

ولمعرفة تأثير التحوط من المخاطر على القوائم المالية فهي :

جدول (5-47) قائمة الدخل الجزئية للشركة العراقية لإنتاج البذور	
186000 خسائر حيازة بيع الخيار	13313202 مكاسب حيازة استثمارات متاحة للبيع
13127202 صافي التأثير على الدخل	
13313202	13313202

أما بخصوص التأثير على قائمة المركز المالي فهو كالآتي:

جدول (48-5) القائمة الجزئية المركز المالي للشركة العراقية لإنتاج البذور	
النقود (186000)	13127202 صافي التأثير على الدخل
13313202 حيازة استثمارات متاحة للبيع	
13127202	13127202
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة	

مما سبق يمكن تلخيص المكاسب والخسائر وصافي التأثير على الدخل للشركة عند دخولها بعقد الخيارات لكل شركة من الشركات أعلاه بالجدول الآتي :

جدول (49-5) ملخص عن نتائج عقود الخيارات للاستثمارات المالية لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية				
ت	التفاصيل	المكاسب	الخسائر	صافي التأثير على الدخل
1.	شركة البادية	2750005	34000	2716005
2.	شركة العشار	250000	7000	243000
3.	شركة طريق الخازر	73173545	853000	72320545
4.	شركة العراقية لإنتاج البذور	13313202	186000	13127202
المجموع		89486752	1080000	88406752
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة				

هـ. المخزون : ستمت معالجة بند المخزون بنفس المعالجات التي جرت على شركة بغداد للمشروبات الغازية عن طريق تخفيض قيمة المخزون للأسباب التي ذكرت سابقاً والعمل على تكوين مخصص لهبوط الأسعار وبنفس النسبة المقترحة (التقديرية) وهي (10%) وكالآتي:

جدول (50-5) كشف المخزون بعد اجراء المعالجة المحاسبية وتكوين مخصص لهبوط الأسعار بسبب (Covid-19) لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية				
التفاصيل	الكلفة قبل التعديل	نسبة التخفيض	مبلغ مخصص هبوط الاسعار	قيمة المخزون بعد التخفيض
المخزون	11663536	10%	1166354	10497182
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة				

ويسجل القيد الخاص بمخصص هبوط الأسعار كالآتي:

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
مصروف هبوط أسعار المخزون		1166354
مخصص هبوط أسعار المخزون	1166354	
قيد اثبات المصاريف الخاصة بهبوط أسعار المخزون		

ولإقفال مصروف هبوط أسعار المخزون يسجل القيد الآتي:

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
قائمة الدخل		1166354
مصروف هبوط أسعار المخزون	1166354	
قيد اغلاق مصروف هبوط أسعار المخزون في قائمة الدخل		

أمّا فيما يخص التأثير على قائمة المركز المالي فيكون كالآتي:

جدول (5-5)	
القائمة الجزئية المركز المالي لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية	
الأصول المتداولة :	
المخزون اخر المدة	11663536
مخصص هبوط أسعار المخزون	(1166354)
صافي مخزون اخر المدة بعد التعديل	10497182
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة	

و. المدنين: بسبب زيادة معدلات خسائر الائتمان نتيجة انخفاض الأصول، سيتم تكوين مخصص للديون المشكوك فيها كالأجراء المتبع سابقاً وكما مبين بالجدول الآتي:

جدول (5-5)				
حساب المدنين واجراء المعالجة المحاسبية وتكوين مخصص للديون المشكوك فيها لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية				
اسم الحساب	المبالغ قبل اجراء المعالجة المحاسبية	نسبة مخصص الديون المشكوك فيها التقديرية	مبلغ مخصص الديون المشكوك فيها	مبلغ المدنين بعد اجراء التخفيض
مدينو النشاط غير الجاري	194119924	10%	19411992	174707932
تامينات لدى الغير	5019465	---	---	5019465
إيرادات مستحقة	175373280	--	---	175373280
سلف المنتسبين	84340000	---	---	84340000
المجموع	458852669		19411992	439440677
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي الخاص بكشف المدنين للشركة				

ويسجل قيد الخاص بمخصص الديون المشكوك في تحصيلها كالآتي:

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
الديون المشكوك فيها		19411992
مخصص الديون المشكوك فيها	19411992	
قيد اثبات مخصص الديون المشكوك فيها		

ولإقفال الديون المشكوك فيها يسجل القيد الآتي:

مستند قيد يومية		
البيان	دانن	مدين
قائمة الدخل		19411992
الديون المشكوك فيها	19411992	
قيد اغلاق الديون المشكوك فيها في قائمة الدخل		

أمّا فيما يخص التأثير في قائمة المركز المالي فيكون كالآتي:

جدول (5-53) القائمة الجزئية المركز المالي لشركة بغداد للعراق للنقل والاستثمارات العقارية	
الأصول المتداولة :	
المدينون	458852669
مخصص الديون مشكوك فيها	(19411992)
صافي المدينين بعد التعديل	439440677
صافي المدينين بعد زيادة المبيعات كشف (1-65)	1003978306
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي كشف المدينون للشركة	

وسيتيم عرض صافي النقد بعد اجراء المعالجات المحاسبية من دفع سعر الخيار ودفع المستلزمات السلعية بالجدول (5-64) الآتي:

جدول (5-54) صافي النقد ودفع سعر الخيار والمستلزمات السلعية لشركة بغداد للعراق للنقل والاستثمارات العقارية	
اسم الحساب	صافي النقد
النقد	4614649988
دفع سعر الخيار	(1080000)
المستلزمات السلعية	(2003881)
صافي النقد	4611566107
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي كشف النقود للشركة وعقد الخيارات وكشف المستلزمات السلعية	

ح. رأس المال الاسمي والمدفوع: لا يتاثر رأس مال الشركة في هذه الظروف. ولكن على الشركة التزّامات وهي أرباح غير موزعة، لذا نقترح أن يكون اتفاق مع المساهمين بتحويل الأرباح الى أسهم توزع وتزيد من حقوق الملكية وكما مبين بالجدول الآتي:

جدول (5-55) راس المال الاسمي والمدفوع الجديد بعد إضافة أرباح غير موزعة لسنة (2018) لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية						
اسم الحساب راس المال الاسمي والمدفوع	عدد الأسهم قبل الإضافة	القيمة الاسمية قبل الإضافة	نسبة المساهمة قبل إضافة الأسهم الجديدة	عدد الأسهم المضافة	القيمة الاسمية وعدد الأسهم بعد الإضافة	نسبة المساهمة بعد الإضافة
مساهمة القطاع العام	380000000	380000000	%38	695058429	1075058429	%38
مساهمة القطاع الخاص	620000000	620000000	%62	1134042701	1754042701	%62
المجموع	1000000000	1000000000	%100	1829101130	2829101130	%100
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي كشف راس المال الاسمي وكشف الاحتياطات						

ط. الدائنين : يعد حساب الدائنين من الالتزامات قصيرة الأجل الواجبة التسديد خلال المدة ونتيجة للظروف الاستثنائية لتفشي الجائحة يستلزم على الشركة الدخول في اتفاقات جديدة مع الدائنين باختلاف انواعهم لتخفيض الديون التي بذمتها بنسب متفق عليها وسيتم تحويل حصة المساهمين من توزيعات الأرباح على شكل أسهم تزيد من حقوق الملكية وكما موضح في جدول راس مال (1-61)، أما بخصوص الحسابات الخاصة بدائرة التقاعد والإيرادات المستلمة مقدما والتأمينات المستلمة كل هذه الحسابات لا يجري عليها التخفيض لكونها تتضمن حسابات تخص دائرة التقاعد واستقطاعات غير المنتسبين ولا يمكن التفاوض معها على التخفيض، ونقترح على أن تكون نسب التخفيض كما في الجدول الآتي :

جدول (5-56)				
الدائنين قبل وبعد المعالجات المحاسبية لشركة بغداد للعراق للنقل والاستثمارات العقارية				
المبلغ الصافي بعد المعالجة المحاسبية	مبلغ تخفيض الحساب	نسبة التخفيض	المبلغ المستحق قبل المعالجة المحاسبية	اسم الحساب الدائنين
5192160	576907	%10	5769067	مجهزون قطاع خاص
508348861	-----	-----	508348861	تأمينات مستلمة
22655843			22655843	إيرادات مستلمة مقدما
2865299	-----	-----	2865299	دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي
تم تحويلها الى أسهم في كشف راس المال			1829101130	أرباح المساهمين
539062163	1829101130 576907		2368740200	صافي الدائنين بعد المعالجة
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي كشف راس المال الاسمي والدائنين والرواتب والأجور				

سيجري معالجة هذا التخفيض الخاص بالدائنين بالقيود الآتي:

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
الدائنين		576907
تسوية الدائنين	576907	
قيد اثبات انخفاض قيمة الدائنين		

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
تسوية الدائنين		576907
مكاسب / خسائر غير متحققة	576907	
قيد اثبات مكاسب / خسائر انخفاض قيمة الدائنين		

ك. الرواتب والأجور: يفرض على الشركة الالتزام بالتعليمات الصحية التي تطبق على العاملين بتخفيض الأعداد والتباعد الاجتماعي للظروف الاستثنائية الصعبة بسبب تفشي الجائحة ويفرض تخفيض الرواتب والأجور بسبب انخفاض الموارد واجازات العاملين ويتطلب من الشركة إعادة التعاقد مع العاملين على تخفيض أجورهم الى النصف او تسريح العاملين وبالنتيجة تخفيض الرواتب والأجور وكما مبين بالجدول الآتي:

جدول (5-57) الرواتب والأجور قبل وبعد إجراء المعالجة المحاسبية لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية				
اسم الحساب	الرواتب والأجور قبل إجراء المعالجة المحاسبية	نسبة التخفيض	مبلغ التخفيض	صافي الرواتب والأجور التي تظهر في قائمة الدخل
الرواتب والأجور	462732513	50%	231366256	231366256
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي كشف الرواتب والأجور				

سيتم معالجة هذا التخفيض الخاص بالرواتب والأجور بالقيود الآتي:

مستند قيد يومية		
مدين	دائن	البيان
231366256		تسوية الرواتب والأجور
	231366256	الرواتب والأجور
قيد اثبات تخفيض الرواتب والأجور		

مستند قيد يومية		
مدين	دائن	البيان
231366256		مكاسب / خسائر غير متحققة
	231366256	تسوية الرواتب والأجور
قيد اثبات مكاسب / خسائر انخفاض قيمة الرواتب والأجور		

ل. المستلزمات الخدمية : ستنتم معالجة هذا البند بنفس الطريقة التي عولجت بها شركة بغداد للمشروبات الغازية، لذلك نقترح الاتفاق مع الشركات التي تقدم خدمات كصيانة المباني والآلات ووسائل النقل والأثاث على ان يكون مبلغ الصيانة اقل بنسبة 20% من السابق، أما بخصوص الضيافة ونقل العاملين والسفر والإيفاد خارج وداخل العراق تخفض بنسبة 50%، على أن يجري تخفيض الحسابات الأخرى من التأمين والخدمات الأخرى بإعادة الاتفاق بمبالغ اقل وسيتم توضيح ذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (58-5)				
المستلزمات الخدمية قبل وبعد الإجراءات المحاسبية لشركة بغداد للعراق للنقل والاستثمارات العقارية				
اسم الحساب	المبلغ قبل اجراء المعالجة المحاسبية	نسبة التخفيض	مبلغ التخفيض	المبلغ الصافي بعد اجراء المعالجة المحاسبية
صيانة المباني والانشاءات	4080000	%20	816000	3264000
صيانة الات والمعدات	95000	%20	19000	76000
صيانة وسائل النقل وانتقال	16422780	%20	3284556	13138224
صيانة عدد وقوالب	578000	%20	115600	462400
صيانة اثاث وأجهزة مكاتب	300000	%20	60000	240000
دعاية وإعلان	1035000	----	-----	1035000
نشر وطبع	4171500	----	-----	4171500
ضيافة	1921000	%50	960500	960500
نقل العاملين	414000	%50	207000	207000
السفر والايافاد	3061600	%50	1530800	1530800
اتصالات عامة	4759000	%10	475900	4283100
اشتركاكات وانتماءات	6191000	%10	619100	5571900
أقساط التامين	404000	%20	80800	323200
مكافآت لغير العاملين	3400000	%50	1700000	1700000
خدمات مصرفية	1828000	%10	182800	1645200
مصروفات خدمية أخرى	27501250	%10	2750125	24751125
المجموع	76162130		12802181	63359949

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي كشف المستلزمات الخدمية

وستتم معالجة تخفيض المستلزمات الخدمية بالقيود الآتية:

مستند قيد يومية		
مدین	دائن	البيان
12802181		تسوية المستلزمات الخدمية
	12802181	المستلزمات الخدمية
قيد اثبات تخفيض قيمة المستلزمات الخدمية		

مستند قيد يومية		
مدين	دائن	البيان
12802181		مكاسب / خسائر غير متحققة
	12802181	تسوية المستلزمات الخدمية
قيد اثبات مكاسب / خسائر تخفيض قيمة المستلزمات الخدمية		

ز. الايرادات : إن تفشي الجائحة يزيد من حالات عدم التأكد بشأن المعلومات، لذا على الشركة العمل على تحديث المعلومات ومراجعة التوقعات وزيادة حجم الايرادات مع إعطاء العملاء الحوافز والامتيازات كرفع أي غرامات تاخيرية او عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم، لذلك تعمل الشركة على زيادة الايرادات على الأقل بنسبة (20%) وسنبين ذلك بالجدول الآتي:

جدول (5-59)				
الايرادات قبل وبعد اجراء المعالجة المحاسبية لشركة بغداد للعراق للنقل والاستثمارات العقارية				
اسم الحساب	الايرادات قبل اجراء المعالجة المحاسبية	نسبة الزيادة	مبلغ الزيادة	صافي الإيرادات التي تظهر في قائمة الدخل
المبيعات	2822688145	20%	564537629	3387225774
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي قائمة الدخل				

ولتسجيل قيد الزيادة في الإيرادات:

مستند قيد يومية		
مدين	دائن	البيان
564537629		المدينون
	564537629	المبيعات
قيد اثبات الزيادة في المبيعات		

ع.المستلزمات السلعية: عند العمل على زيادة إيرادات الشركة يتطلب زيادة في المستلزمات السلعية الخاصة بالاييرادات وسيتم زيادة تلك المستلزمات بنسبة (20%) أيضا بالكشف الآتي:

جدول (5-60)				
المستلزمات السلعية قبل وبعد اجراء المعالجة المحاسبية لشركة بغداد للعراق للنقل والاستثمارات العقارية				
اسم الحساب	المستلزمات السلعية قبل اجراء المعالجة المحاسبية	نسبة الزيادة	مبلغ الزيادة	صافي المستلزمات السلعية التي تظهر في قائمة الدخل
المستلزمات السلعية	10019407	20%	2003881	12023288
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي كشف الرواتب والأجور				

أمّا بخصوص قيد زيادة المستلزمات السلعية يكون بالقيد الآتي:

مستند قيد يومية		
مدين	دائن	البيان
2003881		المستلزمات السلعية
	2003881	النقدية
قيد زيادة (20%) من قيمة المستلزمات السلعية		

وسيجري التعرف على رصيد المكاسب والخسائر غير المتحققة بالآتي :

جدول (5-61) مكاسب / خسائر غير المتحققة لشركة بغداد للعراق للنقل والاستثمارات العقارية			
الرواتب والأجور	231366256	الدائنين	576907
المستلزمات الخدمية	12802181		
استثمارات مالية عقود خيارات	88406752		
		الرصيد أرباح غير متحققة	331998282
	332575189		332575189
المصدر : اعداد الباحث			

جدول (5-62) قائمة المركز المالي قبل وبعد اجراء المعالجات المحاسبية لشركة بغداد للعراق للنقل والاستثمارات العقارية					
رقم الكشف قبل التعديل	رقم الكشف المعدل	اسم الحساب	المبالغ قبل التعديل	المبالغ بعد التعديل	الفرق
		الأصول:			
1	1	الأصول غير المتداولة بالقيمة الدفترية	509726190	488461329	21264861
2	3	النفقات الايرادية المؤجلة	32932000	32932000	0
3	4	مشروعات تحت التنفيذ	267119550	267119550	0
5		الاستثمارات المالية	397879408	397879408	0
	7,8	أصول أخرى: مشتقات مالية	-----	789086777	(789086777)
		مجموع الأصول غير المتداولة	1207657148	1936635109	(728977961)
		الأصول المتداولة:			
	13	المخزون	11663536	10497182	1166354
	16	المدينون	458852669	1003978306	(545125637)
	18	النقد	4614649988	4611566107	3083881
		مجموع الأصول المتداولة	5085166193	5626041595	(540875402)
		مجموع الأصول	6292823341	7562676704	(1269853363)
		مصادر التمويل:			
		مصادر التمويل طويلة الأجل:			
8	14	راس المال الاسمي والمدفوع	1000000000	2829101130	(1829101130)
9	27	الاحتياطات	2891411181	3870034357	(978623176)
		مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل	3891411181	6699135487	(2807724306)
		مصادر التمويل قصيرة الأجل:			
10	25	تخصيصات قصيرة الأجل	32671960	324479054	(291807094)
11	15	الدائنين	2368740200	539062163	1829678037
		مجموع مصادر التمويل قصيرة الأجل	2401412160	863541217	1537870943
		مجموع مصادر التمويل	6292823341	7562676704	(1269853363)
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي مع المعالجات المحاسبية السابقة					

جدول (5 - 63)

قائمة الدخل قبل وبعد المعالجات المحاسبية لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية

رقم الكشف قبل التعديل	رقم الكشف المعدل	اسم الحساب	المبالغ قبل التعديل	المبالغ بعد التعديل	الفرق
17	21	الإيرادات: الإيرادات الجارية	2822688145	3387225774	(564537629)
		<u>تنزل : المصروفات الجارية:</u>			
12	16	الرواتب والأجور	462732513	231366256	231366257
13		المستلزمات السلعية	10019407	12023288	(2003881)
14	17	المستلزمات الخدمية	76162130	63359949	12802181
2-1	4-3-2	الاندثارات و الاطفاءات	112308150	131534186	(19226036)
	9	خسائر هبوط أسعار المخزون	---	1166354	(1166354)
	11	ديون مشكوك في تحصيلها	---	19411992	(19411992)
16		ضرائب ورسوم	228175171	228175171	0
		مجموع المصروفات	(889397371)	(687037196)	(202360175)
		فائض العمليات الجارية	1933290774	2700188578	(766897804)
		<u>تضاف : الإيرادات التحويلية:</u>			
18		الإيرادات التحويلية	23890000	23890000	0
18		الإيرادات الأخرى	5587984	5587984	0
		مجموع الإيرادات التحويلية	29477984	29477984	0
		المجموع	1962768758	2729666562	(766897804)
		<u>تنزيل المصروفات التحويلية:</u>			
16		المصروفات التحويلية عدا 384	1700000	1700000	0
		المصروفات الأخرى	176283493	176283493	0
		مجموع المصروفات التحويلية	177983493	177983493	0
		فائض العمليات الجارية	1784785265	2551683069	(766897804)
	22	مكاسب غير متحققة عن تدني الأصول والالتزامات	----	332575189	(332575189)
		صافي الفائض	1784785265	2884258258	(1099472993)

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات السابقة

جدول (5 - 64) احتساب الاحتياطي قبل وبعد المعالجات المحاسبية لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية			
الفرق	المبالغ بعد التعديل	المبالغ قبل التعديل	اسم الحساب
1099472993	2884258258	1784785265	صافي الربح قبل الضريبة
			ينزل:
(274868249)	721064565	446196316	احتياطي التوسعات %25
(123690712)	324479054	200788342	التخصيصات الضريبية %15
(398558961)	(1045543619)	(646984658)	مجموع التنزيلات
700914032	1838714639	1137800607	الفائض الخاضع للاحتياطي القانوني والفائض المتراكم
(35045702)	91935732	56890030	الاحتياطي الالزامي 5%
(665868331)	1746778908	1080910577	الفائض المتراكم 95%
700914032	1838714639	1137800607	
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات السابقة			

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
النشاط الجاري		2559779205
احتياطي توسعات	721064565	
احتياطي القانوني	91935732	
الفائض المتراكم	1746778908	
قيد توزيع الفائض وعمل الاحتياطات		

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
الفائض المتراكم / احتياطي متنوعة		789086777
النشاط الجاري	789086777	
قيد عكس جزء من الفائض المتراكم الاحتياطات المتنوعة		

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدين
الاستثمارات المالية الأخرى / عقود مشتقات مالية		789086777
احتياطي متنوعة	789086777	
قيد الاستثمارات المالية الأخرى من الاحتياطات المتنوعة للدخول في عقود المشتقات المالية		

جدول (5-65) الفائض المتراكم لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية			
الفائض المتراكم	1746778908	النشاط الجاري	789086777
		رصيد الفائض المتراكم	957692131
	1746778908		1746778908
المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على القيود أعلاه			

جدول (5- 66)

الاحتياطيات لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية

نوع الاحتياطي	احتياطي توسعات	احتياطي ارتفاع الأصول الثابتة	احتياطي قانوني	احتياطي أسهم مجانية	احتياطي استبدال الأصول الثابتة	احتياطي متنوع	احتياطي عام	احتياطي تقييم الأصول المهداة	الفائض المتراكم	المجموع
الرصيد 2019/1/1	28772676	5929443	382244657	13724165	9231611		6741859	18440000	1634257518	2099341929
أرباح السنة المالية	721064565		91935732			(789086777)			1746778908	1770692428
الرصيد 2019/12/31	749837241	5929443	474180389	13724165	9231611	(789086777)	6741859	18440000	3381036426	3870034357

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على الكشوفات أعلاه

1. شراء الاستثمارات والدخول بالمشتقات: إنّ الفائض المتحقق من إجراء المعالجات المحاسبية والدخول في المشتقات المالية لبعض عناصر القوائم المالية يمكن أن يوظف في عقود مشتقات مالية تزيد من أصول الوحدة الاقتصادية المالية وتمكنها من التحوط من المخاطر شديدة التعقيد، لذا سيتم توظيف تلك المبالغ للحصول على محفظة استثمارية متكونة من أسهم على أن تتم عملية الشراء عن طريق الدخول بالعقود الآجلة ذات إستراتيجية طويلة الأجل بعد ان توضع الأسعار الآجلة والأسعار الفورية المفترضة.

ولغرض اتمام البحث فقد عُددَ السعر الحاضر في تاريخ التنفيذ هو السعر الأجل لشركة بغداد العراق، وأنّ العقود الآجلة لا تخضع إلى تنميط البورصات العالمية لذا ينشأ العقد الأجل على وفق رغبة الأطراف المتعاقدة بالاتفاق على فترة العقد ونوعية وحجم الأسهم محل التعاقد.

ولأنّ شركة بغداد العراق هي شركة غايتها تحقيق الربح وتخفيض المخاطر لذا سيتم توظيف الفائض عن طريق الدخول لشراء الأسهم وبيعها، وبالنتيجة فإن الشركة تتخذ الاستراتيجية المناسبة لتحوط مركزها النقدي، سواء أكانت إستراتيجية تحوط طويل أم قصير باستخدام العقد الأجل، وقد اعتمدت مدة أربعة أشهر، مدة العقد الواحد، أي تكون ثلاث مدد وبهذا فإن أشهر التداول هي (نيسان، آب، كانون الأول) من كل عام، وقسمت الجداول كل أربعة أشهر إذ تعبر هذه الأرقام عن أسعار محسوبة بالدينار العراقي، وقد اعتمدت في سنة (2019) فهي عملية شراء الأسهم، على أنّ الشركة تحتاج بيع الأسهم في وقت لاحق لأي سبب من الأسباب، وتحسباً من ارتفاع أسعار الأسهم اتخذت الشركة إستراتيجية التحوط الطويل.

وجدير بالذكر إنّ تحليل أثر التحوط بالعقود الآجلة اعتماداً على الأدبيات المالية التي جرى ذكرها في الجانب النظري وضحت على أنّ أغلب العقود الآجلة تتم في تاريخ التنفيذ، إذ بلغت نسبة العقود الآجلة التي تتم في موعد التنفيذ في العقد الأجل أكثر من 96%، لذا فإنّ تحليل أثر التحوط بهذه العقود يجري على وفق ذلك.

أ. تحليل أثر التحوط بالعقود الآجلة في العائد لشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية: لأجل إجراء هذا التحليل اعتمدت بيانات الشركة الافتراضية (التقديرية) الواردة في الجدول الآتي (كما في شركة بغداد للمشروبات الغازية السابقة) الذي يعرض الأسعار الحاضرة والأسعار الآجلة، التي تكون الأسعار الحاضرة ذات تقلبات بالارتفاع والانخفاض، والتي تعرّض الشركة إلى المخاطر السوقية لأنها تمتلك مركز حاضر فقط، ولكن عند الدخول إلى إستراتيجية التحوط، سيؤدي ذلك إلى ضبط مخاطر تقلبات الأسعار

جدول (5-67) سلوك الأسعار الحاضرة والأجلة التقديرية – شركة بغداد للنقل والاستثمارات العقارية			
العقد	الأشهر	الأسعار الحاضرة	الأسعار الأجلة
عقد نيسان 2020	1	1.800	1.800
	2	2.050	
	3	2.850	
عقد آب 2020	4	2.550	2.550
	5	2.150	2.150
	6	2.250	
	7	3.150	
	8	3.000	3.000
عقد كانون الأول 2020	9	2.550	2.550
	10	2.800	
	11	2.300	
	12	2.700	2.700
المصدر: اعداد الباحث			

ب. استراتيجية التحوط بالعقود الأجلة: إذا كانت الشركة بحاجة إلى الأسهم فستتخذ استراتيجية تحوُّط طويل، أي شراء الأسهم من الآن، كي تتجنب مخاطر تقلبات أسعار الأسهم في المستقبل، إذ يبيِّن الجدول (5-78) تحليل أثر التحوُّط بالعقود الأجلة في العائد الذي من الممكن أن تحصل عليه، فعن طريق استخدام هذه الاستراتيجية تحقق أرباحاً من العقود في نيسان وآب وكانون الأول (2020).

ويبيِّن تحليل الأسعار لعقود نيسان، آب وكانون الأول (2020) ارتفاع الأسعار الحاضرة والأجلة في تاريخ تنفيذ العقد، إذ حققت الشركة المتحوطة أرباحاً نتيجة استخدامها استراتيجية التحوط بالعقود الأجلة على التوالي وهذه الأرباح تعوض تماماً الخسائر التي تعرضت لها المراكز النقدية في تاريخ التنفيذ وبهذا فإنَّ استراتيجية التحوط بالعقود الأجلة أسهمت في تجنب المخاطر التي تتعرض لها في المستقبل.

فإذا قامت الشركة بعملية الشراء الفوري للأسهم فإنها غير متأكدة من ارتفاع أو انخفاض الأسعار في المستقبل أي أنها تمتلك مركز حاضر فقط ولا يوجد ما يقابلها من مركز آخر يعوض خسائر المركز الحاضر، وبهذا فإنها تتعرض إلى الخسائر ولكن عند الدخول بأستراتيجية التحوط بالعقود الأجلة، أي شراء الأسهم من الآن فإن الشركة تحمي نفسها من مخاطر تقلبات الأسعار في المستقبل لأنه يصبح لديها مركزين آجل وحاضر، فإذا تعرض احد المركزين للخسائر فإنَّ أرباح المركز الآخر تعوض هذه الخسائر تماماً وهنا يتضح لنا أنَّ الأرباح المتحققة من المراكز الأجلة عوضت خسائر المراكز الحاضرة وهذا ما يؤيد قبول (استخدام عقود المشتقات/ العقود الأجلة في حالة ارتفاع أسعار العقود الأجلة للأسهم مستقبلاً ويؤدي إلى حماية المستثمر من مخاطر تقلبات الأسعار).

جدول (5-68) نتائج أثر التحوط بالعقود الآجلة في العائد لشركة بغداد للعراق للنقل والاستثمارات العقارية							
صافي ربح/ خسارة	المركز النقدي			المركز الأجل			العقد
	ربح/ خسارة من المركز النقدي	السعر الحاضر في شهر التنفيذ	السعر الحاضر اليوم	ربح/ خسارة من المركز الأجل	السعر الأجل شهر التنفيذ	السعر الأجل اليوم	
صفر	(0.750)	2.550	1.800	0.750	2.550	1.800	نيسان 2020
صفر	(0.850)	3.000	2.150	0.850	3.000	2.150	آب 2020
صفر	(0.150)	2.700	2.550	0.150	2.700	2.225	كانون الأول 2020

المصدر: اعداد الباحث

خلاصة المبحث: مما سبق يتضح أنّ المخاطر والمشاكل المحاسبية التي تواجه شركة بغداد العراق في ظل ظروف تفشي الجائحة تحتاج الى معالجات محاسبية لعناصر القوائم المالية التي تتأثر بتلك الظروف والعمل على تخفيض المخاطر وضبطها عن طريق ما تم تحقيقه من المكاسب الناتجة من المعالجات المحاسبية، ومن ثم توظيف تلك المكاسب من خلال الدخول في عقود آجلة لشراء أصول مالية بعد التحوط لقيمتها وبالنتيجة اكتساب أصول مالية من المعالجات المحاسبية وبعض العقود المشتقة وتوظيف المكاسب بأصول مالية متحوط لها، كل هذا يعزز من قدرة الشركة على الاستمرار ومعالجة المخاطر قبل حدوثها .

الفصل السادس

الاستنتاجات

والتوصيات

- المبحث الأول: الاستنتاجات
- المبحث الثاني: التوصيات

المبحث الأول الاستنتاجات

إنّ محاور البحث السابقة الخاصة بالجانب النظري والجانب العملي الذي تضمن توظيف المشتقات المالية في تخفيض المخاطر، وخاصة في الأزمات المالية مثل جائحة (COVID-19) سيتم عرض الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث وكالاتي:

1.1.6. الاستنتاجات المتعلقة بالجانب النظري:

1. تُعدّ المشتقات المالية أدوات لتخفيض المخاطر عن طريق تحقيق التوازن بين المكاسب والخسائر، وتتميز بصفات محاسبية خاصة منها ما يجري التعامل فيها بقيم ضئيلة وفي بعض الحالات بدون قيمة بصورة لا تعكس القيم المحتملة للتعامل في هذه الأدوات مما يشكل مجالاً للتعرض لمخاطر عدم الإفصاح ومخاطر ضعف الرقابة عليها وكذلك تعدد واختلاف الغرض والاتجاه عند الشركات المستخدمة لها فقد يكون هدف التعامل هو التحوط أو المضاربة.
2. هناك عوامل تشجع على التوسع في استخدام المشتقات المالية، منها الرغبة في تجنب الأزمات والتقلبات في الأسواق المالية وتوافر الموارد البشرية التي يمكن ان تستوعب الأدوات المالية المستحدثة، هذا إلى جانب الثورة العلمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
3. يهدف الإفصاح عن المشتقات المالية الى توفير المعلومات اللازمة لفهم تعاملات الشركات في هذه الأدوات المالية وترشيد القرارات بحيث تتمتع هذه المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بالخصائص النوعية للمعلومات.
4. توفر المشتقات المالية قدرة في تفسير أسعار الأصول المالية وعوائد العمليات التي تتم في الشركة فضلاً عن ذلك قدرة تنبؤية بالسيولة والربحية بعد إجراء المعالجات المحاسبية اللازمة وبالنتيجة تخفيض كلفة العمليات وتحسين الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية.
5. ان التنظيم المتكامل لمجابهة المخاطر بأفضل الطرائق و اقل التكاليف عن طريق اكتشاف المخاطر يخفضها من خلال تشخيصها وتحليلها وقياسها وتحديد المستوى المرغوب منها وتصميم وسائل مواجهتها وأدوات التعامل معها بما يتلاءم مع تحقيق الهدف المطلوب فبإمكان الشركة تخفيض المخاطر عن طريق تنويع المحفظة الاستثمارية أو التحكم في المخاطر عن طريق الاستثمارات طويلة الأجل لكن هذا لا يحمي الشركة من مخاطر السوق أو التضخم وهذا يتطلب استخدام المشتقات المالية في تعديل مستوى الخطر الفعلي الى مستوى الخطر المطلوب.
6. تعد المشتقات المالية الية يتم بها تجنّب المخاطر التي تواجه الشركة، إذ يجري الاعتراف بالتغيرات في قيمة الأداة المالية في نفس المدة التي جرى الاعتراف بتغيرات البند الذي تم التحوط لأجله.
7. المشتقات المالية تؤدي الى زيادة فعالية مؤشر الإنذار المبكر للأزمات عن طريق ما تحدثه من تغييرات في القياس المحاسبي فهي تسهم في تحول حجم المخاطر المتوقعة الى المخاطر المقبولة التي يمكن لملمتها وتساعد على حماية المال تجنباً لمخاطر مستقبلية.

8. التحوط باستخدام المشتقات المالية يخضع بالدرجة الأولى للاختيار المناسب والحكيم من أدوات المشتقات واشتقاق فهم دقيق باستخدام البيانات المالية بما يتماشى مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية لإجراء إصلاح مستفيداً من تبادل خبرات والمعرفة.
9. في حالة تخوف إدارة الشركة من استخدام الأساليب الحديثة (المشتقات) واستبدال المخاطر القائمة بمخاطر جديدة أقل كلفة وأكثر مرونة يؤدي إلى خسائر باهظة وخاصة في ظل الازمات كـ (Covid – 19).
10. فعالية التحوط للمخاطر تعتمد على أن يكون أداء الشركة فعالاً وهذا يتطلب إدارة المخاطر بطريقة مختلفة للتحوط باستخدام أدوات هندسة مالية فعالة غير تقليدية ومبتكرة.
11. إن المشتقات المالية تُعد السبيل الأكثر حداثة لتخفيض وإدارة المخاطر.

2.1.6. الاستنتاجات المتعلقة بالجانب العملي

1. يعد الواقع العملي للشركات الصناعية والخدمية الركيزة الأساس لإعادة التقييم والتعديل المستمر لإستمرارية عملها والحد من المخاطر والتقليل منها قدر الإمكان.
2. إنّ المخاطر والمشاكل المحاسبية التي تواجه عينة البحث في ظل ظروف تفشي جائحة (Covid-19) تحتاج إلى معالجات محاسبية لعناصر القوائم المالية التي تتأثر بتلك الظروف.
3. العمل على تخفيض المخاطر وضبطها عن طريق ما تم تحقيقه من المكاسب الناتجة من المعالجات المحاسبية فضلاً عن ذلك توظيف تلك المكاسب في الدخول في عقود لشراء أصول مالية بعد التحوط لقيمها.
4. يعزز استخدام المشتقات المالية المركز المالي في اكتساب أصول مالية من المعالجات المحاسبية وبعض العقود المشتقة.
5. توظيف المكاسب باصول مالية متحوط لها يعزز قدرة الشركة على الاستمرار ومعالجة المخاطر قبل حدوثها.
6. ان اتباع السياسات المحاسبية الموضوعية والمشتقات المالية التي تتناسب مع كل عنصر من عناصر القوائم المالية المعرضة للمخاطر يؤدي إلى تخفيض المخاطر المحيطة بالشركة .
7. يشمل الإطار المحاسبي جميع عقود المشتقات المالية التي يستخدمها المستثمرون.
8. توفر المشتقات المالية والمعالجات المحاسبية عند استخدامها فرضية الاستمرارية للشركة في ظل الظروف الصعبة كـ (Covid-19).
9. توفر المشتقات المالية والمعالجات المحاسبية خاصية المرونة في تعاملات الأدوات المالية .
10. لا تقتصر المشتقات المالية على التحوط من المخاطر فقط وإنما يساعد على تقليل تكاليف وإمكانية تحقق مكاسب.

المبحث الثاني التوصيات

بعد عرض الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في المبحث السابق من هذا الفصل سيتم التطرق الى التوصيات التي تكمل البحث عن طريق استخدام المشتقات المالية بشكل جيد لتخفيض المخاطر في ظل الظروف الصعبة كجائحة (COVID – 19) وأهم التوصيات هي:

1.2.6. التوصيات المتعلقة بالجانب النظري

1. اعتماد القياس والافصاح عن المشتقات المالية وإدارة المخاطر بوضع أسس ومعايير قياس التطبيق الفعال لإدارة الشركات.
2. تطوير السياسات المحاسبية للمشتقات المالية ورفع كفاءة الأسواق المالية لتوفير المعلومات المناسبة والموضوعية اللازمة لتخفيض المخاطر والتكاليف.
3. توحيد أسس الاعتراف والقياس والافصاح لمختلف الشركات الصناعية في العراق سيؤدي الى تخفيض جوانب القصور في الاتجاهات المحاسبية الحديثة ويوفر المعلومات الملائمة لإدارة المخاطر وتخفيضها.
4. تحديد المسار الرئيس الذي تتخذه الشركة لنفسها لتحقيق أهدافها في الأجل القصير والطويل في ضوء الظروف الصعبة (COVID – 19) واعتمادها على تحليل قدرتها على التكيف والاستمرار نتيجة التطورات السريعة في الأسواق المالية والدولية التي تميزت بالشمول والانتشار والحرية لانتقال رؤوس الأموال وزوال الحدود بين تلك الأسواق بفضل وسائل الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة.
5. هناك حاجة متزايدة لتوسيع إطار إدارة المخاطر ليشمل جميع القطاعات التجارية والخدمية وخاصة في حالة التعامل مع الأصول المالية.
6. ينبغي وضع وتحديد مدى أو نطاق للافصاح عن المشتقات المالية يتناسب مع الكلفة والعائد من التعامل في هذه المستحدثات المالية ويجمع بين الملائمة والتمثيل الصادق.
7. استخدام تخفيض وضبط المخاطر كأداة تنافسية في الأسواق والتأكد من حصول الشركة على عائد مناسب للمخاطر التي تواجهها.

2.2.6. التوصيات المتعلقة بالجانب العملي

1. عند استخدام الشركات المشتقات المالية في تخفيض المخاطر التي تواجهها تعد وسيلة حققت أرباح في أغلب الأحيان كشركة بغداد للمشروبات الغازية وشركة بغداد العراق للنقل والاستثمارات العقارية.
2. ينبغي على الشركات في ظل الظروف والأزمات المالية اتباع المعالجات المحاسبية التي توفر أصول مالية تتجاوز بها تلك الأزمات.
3. لكي تكون الشركة قادرة على الاستمرار وتحقيق الأرباح يتطلب منها الالتزام باسس عملية تجنبها المخاطر بل يدخلها بقوة في الأسواق المالية.
4. إنّ استخدام المعالجات المحاسبية وأدوات مالية مشتقة تعالج أغلب عناصر القوائم المالية وتحقق مكاسب تمكن الشركة من استخدام تلك المكاسب في عقود مشتقات مالية.

5. أن اهتمام الشركة بتطوير خبراتها عند تقييمها استراتيجياتها بعد التنفيذ ومعرفة مدى ملائمة استخدامها لمشتقات مالية وعمل خطط جديدة بعد إعادة الرصد والتقييم.
6. ينبغي توظيف المشتقات المالية لتخفيض مخاطر (COVID – 19) كإجراءات وتدابير للمضي أسرع وبكلفة أقل مما عليه في الماضي وهذه التدابير ليست عصا سحرية لقلب الموازين وتحقيق الربح 100 % بل هي استراتيجية تحوطية مخصصة مضمنة طريقة وقائية مخصصة تخضع للتقييم والتعديل المستمر .
7. اهتمام الشركات بتدريب موظفيها على استخدام التقنيات الحديثة وخاصة الأدوات المالية المشتقة والاستعداد للتحويل التكنولوجي يجنبها الكثير من المخاطر.
8. تفعيل دور مجلس المعايير المحاسبية العراقية مع التأكيد على دور المشتقات المالية واستخدامها بالشكل الأمثل.

3.2.6. توصيات خاصة للشركات الصناعية والخدمية

1. اعتماد على الدخول في عقود المشتقات المالية يعزز من قدرتها على الاستمرار وتجنب المخاطر قبل حدوثها وتحقق المكاسب إذ حققت الشركات عينة البحث عند دخولها في عقود المشتقات المالية ربحاً أعلى من عدم الدخول في تلك العقود.
2. لسلامة ما تم تحقيقه من المكاسب عن طريق المعالجات المحاسبية والدخول بالمشتقات المالية على الشركات التحوط لتلك المكاسب بعقود آجلة تساعدها في ضمانها في المستقبل، إذ أنّ الشركة لم تدخل في عقود المشتقات ولم تظهر المركز المالي أي أصول مالية أخرى ولكن عند استخدام المشتقات المالية ارتفعت الأصول المالية المشتقة بشكل كبير.
3. التنوع في مجال الاستثمار في جميع القطاعات لغرض ضمان استخدام عقود المشتقات للتحوط من المخاطر غير المتوقعة والحفاظ على قيمة الاستثمارات.
4. التحوط لاستثماراتها المتنوعة في (شركة البادية وشركة طريق الخازر وشركة العشار والشركة العراقية لانتاج البذور) عن طريق الدخول في عقود آجلة لتحقيق تخفيض المخاطر المحيطة بها كجائحة (COVID – 19) إذ أنّ الشركة لم تدخل في عقود المشتقات ولم تظهر المركز المالي أي أصول مالية أخرى ولكن عند توظيف المشتقات المالية ارتفعت الأصول المالية المشتقة بشكل واضح.
5. اعتماد الشركات على العقود الآجلة والمبادلات والخيارات يعزز من قدرتها على الاستمرار والدخول الى سوق العراق للأوراق المالية باستثمارات جديدة في وقت تكون فيه الشركات غير المتحوطة مهددة بمخاطر تؤدي الى الإفلاس.
6. إنّ استخدام المشتقات المالية لا يجنب المخاطر فحسب، بل يزيد من راس مالها لرغبة المستثمرين بالدخول باستثمارات في الشركة لما تتمتع من خطط ومعالجات محاسبية معدة مسبقاً لمواجهة الظروف الطارئة، إذ حققت الشركة قبل استخدام المشتقات المالية ربحاً أقل مقارنة بعد استخدامها المشتقات المالية.

المصادر

قائمة المصادر:

القران الكريم

أولاً: التقارير والكشوفات المالية:

1. التقارير السنوية لشركة بغداد للمشروبات الغازية لعام (2019)
 2. التقارير السنوية لشركة بغداد للعراق للنقل والاستثمارات العقارية لعام (2019)
- ثانياً: الكتب العربية:
1. احمد، إبراهيم (2001) إدارة الأزمة التعليمية من منظور عالمي، الطبعة الأولى، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
 2. بدوي، سيد طه (2001) عمليات بورصة الأوراق المالية الفورية والأجلة من وجهة القانونية- دار النهضة العربية.
 3. الجعارات، خالد جمال (2008)، معايير التقارير المالية الدولية IAS، (IFRS)
 4. جلدة، سامر (2009) البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع- عمان- الأردن.
 5. جمعة، احمد حلمي، 2010، محاسبة الأدوات المالية (الاعتراف، القياس، العرض، الإفصاح) .
 6. حبرا، محمود كمال (2015) التأمين وإدارة المخاطر الطبعة الأولى- الأكاديمية للنشر والتوزيع- عمان- الاردن
 7. الحسيني، فلاح حسن، مؤيد إبراهيم الدوري (2008) " إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر " دار وائل للنشر- الطبعة الرابعة - عمان -الأردن.
 8. حماد، طارق عبد العال (2003) المشتقات المالية (مفاهيم- إدارة المخاطر- المحاسبة)- الدار الجامعية للنشر- - جامعة عين شمس- مصر.
 9. حماد، طارق عبد العال (2005) التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل - جامعة عين شمس- كلية التجارة- الدار الجامعية.
 10. الخطيب، سمير (2005) قياس وإدارة المخاطر في البنوك، منشأة المعارف - الإسكندرية -مصر .
 11. خلف، فليح (2006) ، الأسواق المالية والنقدية- جدارا للكتاب العلمي- عمان - الأردن.
 12. الدوري، مؤيد عبد الرحمن وسعد جمعة عقل (2012) - ادارة المشتقات المالية- اثراء للنشر والتوزيع - الطبعة الاولى- عمان الاردن.
 13. الراوي ، خالد وهيب،(2005) ادارة المخاطر المالية- دار المسيرة للنشر والطباعة، الطبعة الاولى، عمان.
 14. الراوي، خالد وهيب (2008) " إدارة المخاطر المالية" دار المسيرة للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- عمان -الأردن.
 15. الربيعي، حاكم (2011) المشتقات المالية- الطبعة الاولى، اليازوري للنشر والتوزيع - عمان -الاردن.
 16. الربيعي، حاكم محسن، ميثاق هاتف الفتلاوي، حيدر خضير جوان، علي أحمد فارس، (2011) " المشتقات المالية" الطبعة الأولى -دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع- عمان - الأردن.
 17. رسمية، احمد أبو موسى (2004) الأسواق المالية والنقدية- الطبعة الأولى - المعزز للنشر والتوزيع- عمان - الأردن.
 18. رضوان، سمير عبد الحميد (2005)، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر و دور الهندسة المالية في صناعة أدواتها" الطبعة الأولى- دار النشر للجامعات، مصر.
 19. الشمري، صادق راشد (2008) "إدارة المصارف، الواقع والتطبيقات العلمية" مطبعة الفرح- الطبعة الأولى- بغداد.
 20. الظاهر، نعيم إبراهيم (2009) "إدارة الأزمات "مطبعة جدارا للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
 21. عبد العال، طارق حماد (2001)، المشتقات المالية - المفاهيم - المحاسبة -إدارة المخاطر- دار النشر للجامعات- مصر.
 22. فرج، عبد العزيز عزت (2002) اقتصاديات البنوك (الصناعة المصرفية والمالية الحديثة)، البيان للطباعة والنشر- مصر.
 23. كافي، مصطفى يوسف (2016) إدارة المخاطر والتأمين- دار المناهج للنشر والتوزيع- عمان- الأردن.
 24. الكراسنة، إبراهيم (2010)، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي - الطبعة الثانية - أبو ظبي- الامارات العربية المتحدة.

25. ماهر، أحمد (2006) إدارة الأزمات- الإسكندرية - الدار الجامعية.
26. هندي، منير إبراهيم (1994) الأسواق الحاضرة والمستقبلية: أسواق الأوراق المالية وأسواق الاختيار وأسواق العقود المستقبلية – الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية –عمان- الأردن.
27. هندي، منير إبراهيم (2015) "أساسيات عقود المشتقات" العقود الأجلة والمستقبلية وعقود الخيار والمبادلة، توزيع دار المعرفة الجامعية - كلية التجارة - جامعة طنطا.
28. هندي، منير(2003) الفكر الحديث في إدارة المخاطر للتحوط باستخدام التوريق والمشتقات المالية-الجزء الثاني- منشأة المعارف – مصر.
29. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (2016)، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية"المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"(IFRS) معيار قياس القيمة العادلة (IFR S 13).

ثالثاً: المجلات والدوريات:

1. بلعيدة، (2015) دور المشتقات المالية في تغطية مخاطر السوق المالي، بحث غير منشور – عينة في الأسواق المنظمة وغير المنظمة للفترة من 2012- 2014 .
2. بوسمينة، أمال، مويسي وسام ، سويكي شهرزاد (2020) ، دور المشتقات المالية في أزمة الرهن العقاري-دراسة تحليلية، مجلة جديد الاقتصاد المجلد 15 ، العدد 1
3. خميسي، قايد ولحسين عبد القادر (2015) دراسة تحليلية لتطور استخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق – حالة الدول الصناعية العشر- المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية – العدد 06 -الجزائر.
4. سهام، عيسوي، ولخضر مرغاد (2014) استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر- أبحاث إقتصادية وإدارية – العدد 15 – جامعة محمد خضير –بسكرة.
5. العامري، محمد علي إبراهيم (2001) "الأساس النظري لسوق الصرف الأجنبي وسعر الصرف الأجنبي"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية - جامعة بابل - المجلد 1 - العدد 1.
6. عبد الحكيم، هشام طلعت (2018) مخاطر عقود المشتقات المالية و انعكاساتها على الأزمة المالية العالمية : دراسة تحليلية ، (Toronto-Dominion) مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية المجلد 24، العدد 103 جامعة بغداد - كلية الإدارة و الاقتصاد-العراق
7. عبد القادر، لحسين، جميلة الجوزي، 2017، حدود التحوط ضد مخاطر السوق باستخدام أدوات الهندسة المالية -مدخل تحليلي للفترة 2009-2013- مجلة الاقتصاد الجديد- العدد 16 المجلد 01.
8. العلي، احمد (2009) إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية - منشورات جامعة دمشق .
9. العيسى، علي وضيف الله محمد الهادي، مهاوات لعبيدي (2019) إشكالية الاعتراف والقياس للادوات المالية على وفق IFRS 9 مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية- المجلد 12 العدد1.
10. معنوق ويحيى (2015) " قياس اثر تداول المشتقات المالية في البورصة على المخاطر المالية دراسة مقارنة بسوق البورصة التركية قبل وبعد تداول المشتقات المالية للفترة (1994-2015) عينة من الشركات المدرجة في الأسواق المالية التركية – بحث في مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية العدد 13.
11. مقدم، عبدالإله وقدال، زين الدين (2019) " تطور حجم أسواق المشتقات المالية في العالم في الفترة ما بين (2005-2017) المجلد الخامس العدد 10 2019 مجلة المالية والأسواق- الجزائر.
12. المليجي، هشام حسن(1999) دور معلومات الاتفاقيات المالية المشتقة لأغراض الحماية-في ترشيد قرارات الاستثمار ومنح القروض في مصر- المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- العدد الثالث-عين شمس- مصر.
13. منصور، عيساني(2016)، أثر المشتقات المالية على استقرار الأسواق المالية، عينة من المصارف التجارية المدرجة بالأسواق المالية في الجزائر، في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية – جامعة الجزائر- المجلد 5 – العدد 2.

رابعاً: الرسائل والاطاريح العربية:

1. أبو كمال، ميرفت علي (2007) "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان المصرفي على وفق معايير بازل 2"- رسالة ماجستير- كلية التجارة-الجامعة الإسلامية-غزة.
2. البرغوثي، نضال(1996)" الهندسة المالية وأهميتها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية " اتحاد المصارف العربية.
3. بوكساني، رشيد (2006) "معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر.

4. جدي، ساسية (2015) دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، دراسة حالة ماليزيا والسودان- رسالة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة محمد خيضر - بسكرة.
 5. الحساوي، ميثم ربيع (2006) استخدام خيارات مستقبلات السلع في تحوير المخاطرة السعرية للنفط الخام –دراسة تطبيقية لتحوير المخاطرة السعرية للخام العراقي- اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد .
 6. السراي، 2014 "التحوط باستخدام خيارات مبادلات نكول الائتمان" بحث تطبيقي لبيانات احدى الشركات الطاقة الامريكية – رسالة ماجستير – العلوم المالية والمصرفية – كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء.
 7. سميرة، محسن (2006) المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية- رسالة الماجستير – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة منتوري – قسنطينة.
 8. عبيد، نعم حسين نعمة (2006) الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل نظريات الأعمال الدولية-دراسة تطبيقية على بلدان العالم العربي مع الإشارة إلى إمكانية استضافته في العراق - اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد.
 9. العلي، اسعد حميد عبيد (2002) تحوير المحفظة الكفوءة بإطار نظرية الخيارات-اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد.
 10. الكندي، حسين هادي عباس (2019)، استخدام عقود الخيارات في تخفيض المخاطر، عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية رسالة ماجستير - العلوم المالية والمصرفية - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية
 11. لطيفة، عبدلي (2012) دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية - غير منشورة - كلية العلوم - الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
 12. الميالي، عباس كامل جودة (2015) إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية -بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة- المعهد العربي للمحاسبين القانونيين – جامعة بغداد
- خامساً: الانترنت:

1. <https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050871>
2. <https://arbne.ws/3bFikbm>
3. <https://www.who.int/csr/don/14-january-2020-novel-coronavirus-thailandex-china/ar/>
4. <https://www.annahar.com/article/1134188>
5. <https://blog.mostaql.com/>
6. <https://www.business4lions.com/2020/01/Risk-Management.html>
7. <https://www.academia.edu>

First : Book

1. Abdel-Khalik, A. Rashad(2014) Accounting For Risk, Hedging, And Complex Contracts, First published ,by Routledge 711 Third Avenue, New York.
2. Alexander, Gordon J. ;Sharpe ,william F, &Bailey ,Jeffery V(2001) "Fundamentals of investments "3th Edition ,Hall .Inc,New Jersey.
3. Altfest,Lewis,J. (2007) "Personal Financial Planning"5th Edition, McGraw – Hill, Inc. , New York, USA.
4. Antill, Nick & Kenneth Lee,(2008)Company valuation under IFRS Interpreting and forecasting accounts using International Financial Reporting Standards, Harriman House Ltd, 2nd Edition.
5. Aven,T. (2008). Risk analysis: Assessing uncertainties beyond expected values and probabilities. Chichester, United Kingdom: John Wiley.
6. Beechy ,Thomas H., V. Umashanker Trivedi, Kenneth E. MacAulay(2015) Advanced Financial Accounting, Seventh Edition, Pearson Canada Inc, Manufactured in the United States of America.
7. Beyersdorff, Martin & Other (2016), (International GAAP 2016), John Wiley & Sons Ltd. United Kingdom.
8. BIS – Bank for International Settlements (1986). Recent Innovations in International Banking. Basle: BIS. (1992). Recent Developments in International Interbank Relations. Basle: BIS (1995). Issues of Measurement Related to Market Size and Macprudential Risks in Derivatives Markets. Basle: BIS. (1999). 69th Annual Report. Basle: BIS
9. Bodie , Zvi , Alex Cane & Marcus, Alan J, Investments (1996)5th.ed., MC. Graw-Hill Companies, Inc ..
10. Bodie , Zvi , Alex Cane , Marcus, Alan J, (2002) Investments ,5th.ed., MC. Graw – Hill Companies , Inc.
11. Brealey ,Richard A. ,& Myers, Stewart & Marcus ,Alen. (2001)Fundamental of Corporate Finance 3th ed. N . Y . McGraw – hill , INC.
12. Brigham, EugeneF & Michael C.Ehrhardt (2002) Financial Management: Theory and Practice,10thed.,Australia:Thomson Learning,.
13. Camilleri ,Emanuel & Roxanne Camilleri (2017) Accounting For Financial Instruments, A Guide To Valuation And Risk Management, First published 2017 by Routledge.
14. Carvalho, F. J. C. (2015). ‘Financial Fragility and Systemic Crises,’ In: Carvalho, F. J. C. Liquidity Preference and Monetary Economies. New York: Routledge.
15. Chance & Brooks (2008) "An Introduction To Derivatives And Risk Management", 7th ed., Thomson South- Western, Canada.
16. Chance,Don M, (1998) An Introduction to Derivatives,4thed.,Forth Worth:The Dryden Press.
17. Charles A. Sennewald & Curtis Baillie (2020) **Effective Security, Management, 7th Edition.**
18. Chaudhry ,Asif. Fuller ,Craig. Coetsee, Danie. Rands Edward (2016), (Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards),by John Wiley &Sons ,Inc.
19. Chesnais, F. (2016). Finance Capital Today: Corporations and Banks in the Lasting Global Slump. Boston: Brill.

20. Chin (1998) (The Partial Least Squares Approach to Structural Equation Modeling) Lawrence Erlbaum associates, publisher (1998) Mahwah, new jersey, London
21. Christophe L.Cup, (2004) Risk Transfer Derivatives in theory and practice, Jon Wiley & sons Inc.
22. Clerc, L.; Giovannini, A.; Langfield, S.; Peltonen, T.; Portes, R.; Scheicher, M. (2016). 'Indirect contagion: the policy problem.' ESRB Occasional Paper Series n° 09. European Systemic Risk Board (ESRB).
23. Cohen, J., and Cohen, P. (1983). Applied Multiple Regression/ Correlation Analysis for the Behavioral Sciences (2nd ed.). New York: Lawrence Erlbaum Associates
24. Dan, Chance & Robert, Break (2008) An introduction to derivatives and risk management, 7th edition,.
25. De Bandt, O.; Hartmann, P. (2002). "Systemic Risk: A Survey". In: Goodhart, C. e G. Illing. Financial Crisis, Contagion and the Lender of Last Resort: A Book of Readings. Oxford: Oxford University Press.
26. Dewberry, C. (*Statistical Methods for Organizational Research : Theory and practice*) First published, Published in the Taylor & Franci (2004)
27. Dorfman, mark S. (2008) "Introduction of Risk management and insurance" 5th edition, Person prentice Hall, united states of America.
28. Dowd, K. (2002). An introduction to Market Risk Measurement. England: John Wiley & Sons Ltd.
29. Elahi, Bijan (2018) **Safety Risk Management for Medical Devices || Risk Controls**, 7th Elsevier Ltd. All rights reserved.
30. Elliott, Barry & Jamie ,Elliott,(2007) Financial Accounting and Reporting Eleventh Edition, Pearson Education Limited, Prentice Hall International UK Limited.
31. Elliott, Barry & Jamie Elliott (2017) Financial Accounting and Reporting Eighteenth Edition, Pearson Education Limited.
32. Erik, B (1993) The Credit of Financial Instrument, London, Macmilan Business.
33. ESMA (2019a), "Advice to ESMA: Survey on Undue Short-termism Pressure on Corporations from the Financial Sector", 15 August, European Securities and Markets Authority.
34. Financial Accounting Standards Board (FASB) (1990), Disclosure of Information about Financial Instruments with Off-Balance-Sheet Risk and Financial Instruments with Concentrations of Credit Risk. SFAS, 105. (As issued). Available at:
http://www.fasb.org/jsp/FASB/Document_C/DocumentPage?cid=1218220123641&acceptedDisclaimer=true.
35. Financial Accounting Standards Board (FASB) (1998). Accounting for Derivative Instruments and Hedging Activities. SFAS, 133. (As issued). Available at: http://www.fasb.org/jsp/FASB/Document_C/DocumentPage?cid=1218220124631&acceptedDisclaimer=true.
36. Financial Accounting Standards Board (FASB) (2008). Disclosures about Derivative Instruments and Hedging Activities. SFAS, 161. (As issued). Available at:
http://www.fasb.org/jsp/FASB/Document_C/DocumentPage?cid=1218220125591&acceptedDisclaimer=true.

37. Financial Accounting Standards Board (FASB) (2017). Derivatives and Hedging. ASU, 2016. http://www.fasb.org/jsp/FASB/Document_C/DocumentPage?cid=1176168427518&acceptedDisclaimer=true
38. Giddy, Irselan H. ,1994 ,Globel Financial Markets , Mc Graw –hill / Irwin,
39. Greuning, Hennie, van,(2009), (International financial Reporting Standards), Fifth Edition, By International Bank for Reconstruction and Development and the World Bank1818 H Street, NW, Washington, DC 20433.
40. Hair, J, Celsi, M,Ortinau, D, and Bush, R. (2013). Essentials of marketing research. New York, NY: Mc Graw-Hill/Irwin.
41. Hair, J, Huult, T, Ringle, C, & Sarstedt, M. (2017). A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM). Los angeles: Sage.
42. Hair, J, Sarstedt, M, Ringle, C, Gudergan, P (2018). Advanced Issues in partial least squares structural equation modeling . Los angeles: Sage.
43. Hairston, Stephanie & Marcus R. Brooks (2018),Derivative accounting and financial reporting quality: A review of the literature, / Published by Elsevier Ltd
44. Henseler, J, Hubona, G & Ray, P.A.(2016). Using PLS path modeling in new technology research: updated guidelines. Industrial management and data system, 116(1), 2-20
45. Hill ,Charles W.L (2003)International Business : Competing in The Global Marketplace , 4th ed., Mc Graw –hill / Irwin ,.
46. Hopkin,Paul (2017) Fundamentals of Risk Management Understanding, evaluating and implementing effective risk management, Fourth Edition ,Kogan Page Limited.
47. Howells,Peter & Keith Bain (2002)Financial Markets and Institution 3rded. ,UK:Prentice–Hall,.
48. Hoyle, Joe B, Thomas F. Schaefer &Timothy S. Douppnik (2011) Advanced Accounting, Tenth Edition, Published by McGraw-Hill/Irwin, a business unit of The McGraw-Hill Companies, Inc
49. Hull ,John,(2018) Risk Management and Financial Institutions, Fifth Edition, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey
50. Hull, J. (2018). Options, futures, and other derivatives. New York: Pearson Education, 10th edition.
51. Hull, J.C (2002) Fundamentals of futures and options markets. Fourth Edition. Upper Saddle River, New Jersey: Prentice Hall.
52. Hull, John C (1998)Introduction to Futures and Options Markets, 3rded .,N.Y. :Prentice -Hall,.
53. IFRS,(2016), (IFRS® Standards), This edition is issued in two parts as issued at 13 January 2016 PART A, By International Accounting Standards Board, 30 Cannon Street, London, EC4M 6XH, United Kingdom.
54. IOSCO – International Organization of Securities Commissions (2011). Mitigating Systemic Risk: A Role for Securities Regulators. Discussion Paper. Madrid: IOSCO.
55. ISDA (2019b), “ISDA Response to the ESMA Survey on Collection of Evidence on Undue Short-Term Pressure from the Financial Sector on Corporations”, July, International Swaps and Derivatives Association.
56. Jae , Shlm K. & Joel ,Siegel G.(2007)" financial management", thired Edition , McGraw-Hill , New York, USA.
57. Jones, Judith H. & Bergin L(2007)"the management of corporate Risk",1 Edition ,ocean House of London.

58. Krimpmann, Andreas,(2015), (Principles of Group Accounting Under IFRS), by John Wiley & Sons, Ltd, United Kingdom.
59. Levinson, M. (1999) Guide to financial markets – The Economist books. London: Profile Books Ltd.
60. Levinson, Mark (2005) Guide to Financial Markets, Profile Book Ltd.,4th.
61. Lewis,Richard& David Pendrill (2004)Advanced Financial Accounting, seventh edition, Pearson Education Limited, published under the Financial Times Prentice Hall imprint.
62. M. Chisholm, Andrew (2004) Derivatives Demystified, John Wiley & Sons Ltd, London.
63. McRae, T.W (2000) International Business Finance, 1st ed., U.S.A: John Wiley & Sons.
64. Megginson,Willim L.,Smartb B. & lucey, Brian M.(2008) "Introduction to Corprate Finance",1th edition , printed by c&c offset printing co .Ltd , china.
65. Melville, Alan (2017) '**international Financial Reporting**' sixth Edition.
66. Melville, Alan,2018, International Financial Reporting A Practical Guide, Sixth edition, Pearson Education Limited.
67. Modigliani F & Miller M (1958) The Cost of Captail ,Corporation Finance And The Theory of Investment,The American Economic Review.
68. Nandakumar A., Mehta, Kalpesh J., Ghosh, T.P. & Alkafaji, Yass A.(2010), (Understanding IFRS Fundamentals International Financial Reporting Standards), by John Wiley & Sons, Inc. Hoboken, New Jersey, United States of America.
69. NAPF (2013) Derivatives and Risk Management Made Simple, J.P. Morgan
70. Needles, Belverd,(2014),' **Principles of Accounting**' Printed in the United States of America, Twelfth Edition.
71. Pamela ,P.Peterson, & J. Fabozzi Series, Frank (2003): Financial Management and Analysis, 2nd edition, John Wiley and Sons Inc.
72. Ramirez, Juan , (2018)Accounting for Derivatives, Advanced Hedging under IFRS 9 ,Second Edition , This edition published by John Wiley & Sons, Ltd.
73. Rejdn, George E (2011) "Principles of Risk Management and Insurance", person edition,Inc, publishing as prentice Hall, New Jersey.
74. Robert , Macdonald L, (2006) Derivatives Markets, 2 nd edition, Addison Wesley.
75. Rose ,Peter S. & Sylvia C . Hudgins, (2010) " Bank Management and Financial Services " Eighth Edition, McGraw – Hill Companies, Inc. , New York, USA.
76. Rose, Peter S.& Sylvia C.(2008) Hudgins"Bank Management and Financial Services " 7th Edition, McGraw – Hill Companies, Inc. , New York, USA.
77. Ross, S. A., Westerfield, R. W., & Jaffe, J. (2002). Corporate finance (6th ed.). New York, NY: McGraw-Hill.
78. Ross, S.A.R., Westerfield, R.W., Jordan, B.D. & Firer, C. (2001) Fundamentals of corporate finance. Second South African edition. New York: Irwin McGraw Hill
79. Ross,Stephen A.,Randolph W. Westerfield and JeffreyF. Jaffe (2002)Corporate Finance , 6thed. , Boston: Irwin/ McGraw-Hill.
80. Ross,Stephen A.,Randolph W. Westerfield,and Jeffrey F. Jaffe, (1996) Corporate Finance,4thed.,Boston:Irwin /McGraw-Hill,.
81. Shapiro, Alan C.(1992)Multinational Financial Management, 7th ed., New York: John Wiley & Sons,.
82. Sharpe , William F. & Alexander , Gordon J.(1990) Investment 4th.ed , Printice – Hall , Inc.

83. Simon, Grima & Eleftherios Ioannis Thalassinou (2020) Financial Derivatives Use: A Literature Review, *Financial Derivatives: A Blessing or a Curse?* book
84. Solnik, Bruno (2000) *International Investments*, 4th ed., Reading: Addison-Wesley.
85. Stephens, John J (2002) "Managing Interest Rate Risk Using Financial Derivatives", J. Wiley, England,.
86. Sanders, Mark; Lewis, Philp; Thornhill, Andrian (2009) (Research methods for business students) Prentice Hall,
87. Svetlova, Ekaterina, & Matthias Fiedler (2009) "**Understanding Crisis: On the Meaning of Uncertainty and Probability** .
88. Theodore E. Christensen, David M. Cottrell & Cassy JH Budd (2016) *Advanced Financial Accounting*, Eleventh Edition, Published by McGraw-Hill Education.
89. Tiffin, Ralph, (2010), (The Complete Guide to International Financial Reporting Standards Including IAS and Interpretation), Third Edition, by Thorogood Publishing Ltd London, UK.
90. Van Horne, James C (2004) *Financial Management and Policy*, Prentice-Hall of India Private Limited, New Delhi.
91. Warren, Carl S, James M. Reeve & Jonathan Duchac (2014) '**Corporate Financial Accounting**' 12e
92. William, Stevenson J (2007) "operations management", 9th edition, McGraw – Hill Companies, Inc., New York, USA.
93. Wrightsman, D. R. Robinson & (1988) *Financial Markets: the accumulation and allocation of wealth*, McGraw-Hill N.Y
94. Yarbough, Beth V. & Yarbough, Robert M (1991) *The World Economy: Trade & Finance*, 2nd ed., The Dryden Press, USA,.

Second : thesis

1. Allayannis, G. & Weston J. P. (2001) The Use of Foreign Currency Derivative and Firm Market Value, *The Review of Financial Studies*, Vol. 14, No. 1, 2
2. Artus, P. France. Conseil d'analyse économique, Bethèze, J.-P., & de Boissieu, C. (2008) *La crise des subprimes*. (L. D. française, Éd.)
3. Bajardi, P., Ramasco, J., Tizzoni, M., Colizza, V., & Vespignani, A. (2011). Human mobility networks, travel restrictions, and the global spread of 2009 H1N1 pandemic. *PloS one*, 6(1).
4. Black, Fisher (1993), "Estimating Expected Return," *Financial Analyst Journal*, Vol. 49, No. 5.
5. Bradley, Katrina & Moles, Peter (2002) Managing Strategic Exchange Rate Exposure: Evidence From UK Firms, *Managerial Finance*, Vol. 28, No. 11,.
6. Braunsteffer, A., C. Guagliano, O. Kenny and J. Mazzacurati (2019), "Use of Credit Default Swaps by UCITS Funds: Evidence from EU Regulatory Data", ESRB Working Paper, No. 95, June, European Systemic Risk Board.
7. Campbell, John L, (2015) The Fair Value of Cash Flow Hedges, Future Profitability, and Stock Returns, Volume 32, Issue 1.
8. Campbell, John L, Jimmy F, Downes & William C, Schwartz Jr, (2015) Do sophisticated investors use the information provided by the fair value of cash flow hedges? (20) 2.
9. Campbell, John L, Landon M. Mauler & Spencer R. Pierce (2019) A review of derivatives research in accounting and suggestions for future work

10. Cao, H. (1999), "The Effect of Derivative Assets on Information Acquisition and Price Behavior in a Rational Expectations Equilibrium", *Review of Financial Studies*, 12(1).
11. Capelle-Blancard, G. (2010), "Are Derivatives Dangerous? A Literature Survey", *International Economics*, 123(March).
12. Colizza, V., Barrat, A., Barthelemy, M., Valleron, A.-J., & Vespignani, A. (2007). Modeling the worldwide spread of pandemic influenza: baseline case and containment interventions. (P. L. Science, Ed.) *PLoS medicine*, 4(1).
13. DeMarzo, Peter M & Darrell Duffie (1991) Corporate financial hedging with proprietary information Author links open overlay panel, **Volume 53, Issue 2**.
14. Demyanyk, Y., & Van Hemert, O. (2011). Understanding the subprime mortgage crisis. *The review of financial studies*, 24(6), 1848-1880.
15. Dominguez, Kathryn, M. & Tesar, Linda (2006) Exchange Rate Exposure, *Journal of International Economics*, Vol.68.
16. Duffie, D. (2009), "How Should We Regulate Derivatives Markets?", Briefing Paper, No. 5, The PEW Economic Policy Department.
17. Dunbar, S. R. (2016). *Speculation and Hedging*. University of Nebraska-Lincoln, 1-10.
18. Edwards, F. R. (1995). 'Off-Exchange Derivatives Markets and Financial Fragility,' In: Benink, H. A. (ed.) *Coping with Financial Fragility and Systemic Risk*. Financial and Monetary Policy Studies 30. New York, NY: Kluwer Academic Publishers
19. Farhi, M. (1999) 'Derivativos financeiros: hedge, especulação e arbitragem,' [*Financial derivatives: hedge, speculation and arbitrage,*] *Economia e Sociedade*, Vol. 8(2): .93- 114.
20. Finnerty, J., C. Miller & R. Chen (2013), "The Impact of Credit Rating Announcements on Credit Default Swap Spreads", *Journal of Banking and Finance*, 37(6).
21. Flahault, A., Vergu, E., Coudeville, L., & Grais, R. (2006). Strategies for containing a global influenza pandemic. *Vaccine*, 24(44-46), 6751-6755
22. Fraser, C., Donnelly, C., Cauchemez, S., Hanage, W., Van Kerkhove, M., Hollingsworth, T., . . . Lyons, E. (2009). Pandemic potential of a strain of influenza A (H1N1): early findings. *science*, 324(5934), 1557-1561.
23. Frazzini, A. & Pedersen, L. H. (2012). 'Embedded Leverage,' The National Bureau of Economic Research (NBER) Working Paper no. 18558. Cambridge, MA: NBER.
24. Friedman, M., & Schwartz, A. (1971). originally published in 1963, *A Monetary History of the United States*. New Jersey: Princeton.
25. Garbade, K. & W. Silber (1983), "Price Movements and Price Discovery in Futures and Cash Markets", *Review of Economics and Statistics*, 65(2).
26. Gereben, A. (2002), "Extracting Market Expectations from Option Prices: An Application to Over-the-counter New Zealand Dollar Options", Reserve Bank of New Zealand, Discussion Paper No. 4.
27. Gieskens J.H. (2014) **AC CCM QT, The use of Interest Rate Derivatives and Firm Market Value, An empirical study on European and Russian non-financial firms**, Tilburg University, Finance department.
28. Grima, Simon , 2012 , He Current Financial Crisis and Derivative Misuse, *Online Journal of Social Sciences Research*
29. Guaya, Wayne & S. P Kothari ,2003, How much do firms hedge with derivatives? *Volume 70, Issue 3*.

30. Hanic, A. R. (2014). The use of Financial Derivatives in Risk Management Purposes of NonFinancial firms in Bosnia and Herzegovina. *Research in World Economy*, 66-77.
31. Hauptfleisch, M., T. Putniņš and B. Lucey (2016), "Who Sets the Price of Gold? London or New York", *Journal of Futures Markets*, 36(6).
32. Hausin M., Hemmingsson C., Johansson J(2008) How to Hedge Disclosures? IFRS 7 and Hedge Accounting, Master thesis within Business Administration, Handelshögskolan Vid Göteborgs Universitet, Spring.
33. Hawkesby, C. (1999), "A Primer on Derivatives Markets", Reserve Bank of New Zealand, *Bulletin*, 62(2).
34. Hendershott, T. & A. Madhavan (2015), "Click or Call? Auction versus Search in the Over-the-counter Market", *Journal of Finance*, 70(1).
35. International Organization for Standardization (ISO). "ISO 31000: (2009) **Risk Management -- Principles and Guidelines.**" International Organization for Standardization, 2009 "ISO Guide 73:2009. **Risk Management – Vocabulary.**" International Organization for Standardization, 2009.
36. IOSCO (1994) operational & Financial Risk Management Control Mechanisms For Over-The-Counter Derivatives Activities Of Regulated Securities Firms, Working Party No. 3 of the Technical Committee of IOSCO.
37. Kavussanos, M., I. Visvikis & P. Alexakis (2008), "The Lead-Lag Relationship Between Cash and Stock Index Futures in a New Market", *European Financial Management*, 14(5).
38. Kenway J & Fahey J (2010) Is greed still good? Was it ever? Exploring the emoscapes of the global financial crisis. (T. & Francis, Ed.) *Journal of Education Policy*, 25(6), 717-727.
39. Keynes, J. M. (1936). *Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie*. Chicoutimi: Bibliothèque Paul-Émile-Boulet de l'Université du Québec.
40. Kindleburger, C. (1986). *The World in Depression, 1929-1939*, Revised and Enlarged Edition. California: Los Angeles: University of California Press.
41. Koh, F, Lee D, and Phoon, KF (2002), "An Evaluation of Hedge Funds: Risk, Return and Pitfalls." *Singapore Economic Review*, Volume 27, No. 1.
42. Kozarevic Emira, M. K. (2014). The Use of Financial Derivatives in Emerging Market Economies: An Empirical Evidence from Bosnia and Herzegovina's Non-Financial Firms. *Research in World Economy*, 5(1), 39-47.
43. Kregel, J. A (1998) 'Derivatives and global capital flows: applications to Asia,' *Cambridge Journal of Economics*, 22(6): 677-92.
44. Longstaff, F (2010) The subprime credit crisis and contagion in financial markets. (Elsevier, Ed.) *Journal of financial economics*, 97(3), 436- 450.
45. Malleswari, D. B (2013) Derivatives as a Tool of Risk Management. *International Journal of Humanities and Social Science Invention*, 2(4), 12-15.
46. Marković, T. & M. Jovanović (2011) "Risk Management in Plant Production with Weather Derivatives" *Contemporary Agriculture*, 60(1-2).
47. Masters M. (2010) Testimony of Michael W. Masters Managing Member / Portfolio Manager Masters Capital Management, LLC before the Financial Crisis Inquiry Commission.
48. McCauley, R., McGuire, P., & von Peter, G. (2012) After the global financial crisis: From international to multinational banking? *Journal of Economics and Business*, 64(1), 7-23.
49. Norfield, T. (2012) "Derivatives and Capitalist Markets: The Speculative Heart of Capital". *Historical Materialism*, Vol. 20(1): 103-132.

50. Nystedt, J. (2004) “Derivative Market Competition: OTC Markets Versus Organised Derivative Exchanges”, IMF Working Paper, WP/04/61, International Monetary Fund.
51. Paul Embrechts, H. F (2006) Different Kinds of Risk. Department of Mathematics (pp. 1-22). Switzerland: ETH Zurich.
52. PWC(2020)A look at current financial reporting issues
53. Rao, D. G. (2012) Derivatives in Risk Management. International Journal of Advanced Research in Management and Social Sciences, 1(4), 55-59.
54. Ress, William & Unni (1998) Sanjay, Exchange Rate Exposure Amongst European Firms :Evidence From France, Germany & the UK ,Working Paper.
55. Shaofang , Li · & Matej Marinč (2014) University of Ljubljana and University of Amsterdam. **The use of financial derivatives and risks of U.S. bank holding companies**
56. Shekhar, M. (2009)"Crises management –A case study on Mumbai terrorist Attack", European Journal of scientific Research, Issn 1450-216x Vol.27 NO.3.
57. Shin, K.-Y (2013) Economic crisis, neoliberal reforms, and the rise of precarious work in South Korea. (C. Sage Publications Sage CA: Los Angeles, Ed.) American Behavioral Scientist, 57(3), 335-353.
58. Shiu, Y. (2011) “What Motives Insurers to Use Derivatives: Evidence from the United Kingdom Life Insurance Industry”, Geneva Paper on Risk and Insurance – Issues and Practice, 36.
59. Spaulding, A., M. Kanakasabai, J. Hao and J. Skees (2003) “Can Weather Derivative Contracts Help Mitigating Agricultural Risk?”, In: Microeconomic Policy Implications for Romania, International Conference on Policy Modeling, Istanbul, July 3–5, 2003.
60. Stulz, Rene M. Rethinking Risk Management ,Journal of Applied Corporate Finance ,Vol.9,19
61. Sundgren, S. (2013) Is fair value accounting really fair? A discussion of pros and cons with fair value measurement, Available at: **<http://studylib.net/doc/8783251/a-discussion-of-pros-and-cons-with-fair-value-measurement>**.
62. Svetlova, Ekaterina (2020)Financial Risks and Management,International Encyclopedia of Human Geography, 2nd edition, Volume 5, <https://doi.org/10.1016/B978-0-08-102295-5.10065-4>
63. Thorbecke, Willem (1995) Financial Derivatives: Harnessing the Benefits and Containing the Dangers, Working Paper, No. 145, Levy Economics Institute of Bard College, Annandale-on-Hudson, NY
64. Torriani, D., P. Calanca, M. Beniston & J. Fuhrer (2008), “Hedging with Weather Derivatives to Cope with Climate Variability and Change in Grain Maize Production”, Agricultural Finance Review, 68(1).
65. Vaiman, V., Sigurjonsson, T., & Davidsson, P (2011) Weak business culture as an antecedent of economic crisis: The case of Iceland. (Springer, Ed.) Journal of Business Ethics, 98(2).
66. Vedenov, D. & B. Barnett (2004), “Efficiency of Weather Derivatives as Primary Crop Insurance Instruments”, Journal of Agricultural and Resource Economics, 29(3).
67. Verschoor, A. M. (2005). The Impact of Corporate Derivative Usage on Foreign Exchange Risk Exposure. Social Science Research Network,.

68. Wang, J., J. Svec & M. Peat (2014), “The Information Content of Ratings: An Analysis of Australian Credit Default Swap Spreads”, *Journal of Accounting, Finance and Business Studies*, 50(1).
69. Zara, C. (2010), “Weather Derivatives in the Wine Industry”, *International Journal of Wine Business Research*, 22(3).

Third : articles

1. A. Froot, Kenneth ,David S. Scharfstein&Jeremy C. Stein (1994) A Framework for Risk Management
2. Aglietta ,Michel (1996) Financial Market Failures and Systemic Risk CEPII, Document de travail n° 96-01.
3. Alibhai Salim ,Erwin Bakker, T V Balasubramanian, Kunal Bharadva, Asif Chaudhry, Danie Coetsee, James Dougherty, Chris Johnstone, Patrick Kuria, Christopher Naidoo, J Ramanarayanan, Edward Rands, Darshan Shah& Minette van der Merwe (2019) Interpretation and Application of IFRS Standards, John Wiley & Sons, Ltd. All rights reserved.
4. Battermann, H. L., & Broll, U. (2001) Inflation risk, hedging, and exports. *Review of Development Economics*, 5(3).
5. BDO (2020) COVID-19 – Accounting, Reporting and Other Related Considerations, CARES Act,2020, Coronavirus Aid, Relief, and Economic Security CARES Act would provide optional temporary relief from CECL accounting, <https://www.iasplus.com/en/news/2020/03/cares-act-cecl>.
6. Benedict S. K. Koh,Francis Koh,David K. C. Lee,Kian Guan Lim (2015)A risk- and complexity-rating framework for investment products ollow this and additional works at: https://ink.library.smu.edu.sg/lkcsb_research
7. Bertram ,Shanke M.(2002)Linear and Non- Linear Foreign Exchange Rate Exposure , of German Nonfinancial Corporations.
8. Black, F. (1975) “Fact and Fantasy in the Use of Options”, *Financial Analysts Journal*, 31(4).
9. Bohl, M., C. Salm & M. Schuppli (2011) “Price Discovery and Investor Structure in Stock Index Futures”, *Journal of Futures Markets*, 31(3).
10. Booth, G., R. So. & Y. Tse (1999) “Price Discovery in the German Equity Index Derivatives Markets”, *Journal of Futures Markets*, 19(6).
11. Broking, Angel (2020) Futures Contract: Meaning, Definition, Pros & Cons, <https://www.angelbroking.com/knowledge-center/derivatives/futures-contract>
12. Chen, J.-H., Yang, L.-R., Chen, W. H., & Chang, C. K. (2008). Case-based allocation for supervisory manpower in construction project sites. *Construction Management and Economics*, 26(8).
13. Chen, James (2019)Commodity Futures Contract, <https://www.investopedia.com/terms/c/commodityfuturescontract.asp>
14. Chen, James (2020) Futures, Reviewed By Gordon Scott <https://www.investopedia.com/terms/f/futures.asp>
15. Chena , Shi, Yang Yanga & Jyh-Horng Lin (2020) Capped borrower credit risk and insurer hedging during the COVID-19 outbreak
16. Christophe ,L.Cup, (2004) Risk Transfer Derivatives in theory and practice, Jon Wiley & sons Inc. pxviii.
17. Chui, M. (2012) Derivatives markets, products and participants: an Overview. Switzerland: Bank for international Settlement.
18. Comptroller’sHandbook,(2012)Risk Management of Financial Derivatives,Narrative - January 1997, Procedures - February 1998 As of January

- 12, 2012, this guidance applies to federal savings associations in addition to national banks.
19. Deloitte. (2019). IFRS in Focus March 2020, Coronavirus Disease. Deloitte Touche Tohmatsu Limited. Retrieved from Accounting Considerations Related to: <https://www.iasplus.com/en/publications/global/ifrsin-focus/2020/coronavirus>.
 20. Easley, D., M. O'Hara & P. Srinivas (1998) "Option Volume and Stock Prices: Evidence on Where Informed Traders Trade", *Journal of Finance*, 53(2).
 21. Engel Charles & West, Kenneth D., ,2003 Exchange Rate and Fundamentals.
 22. FASB. (2020) Retrieved from: <https://www.fasb.org/COVID19>
 23. Gabriela Kigalj (2020) how should companies assess COVID-19 events after the reporting date?, KPMG COMPANY, UK, April 2020, (Home.KPMG).
 24. Geczy, C., Minton, B. A., & Schrand, C. (1997). Why firms use currency derivatives. *Journal of Finance*, 52(4).
 25. Glaum, Martin ,Brunner, Marko & Himmel,Holger (1998)The DAX and Dollar: the Economic Exchange- Rate Exposure of German Corporations,
 26. Global Derivatives markets, study for deutsche Group (2007) p6-8.
 27. GTIL, Grant Thornton International Ltd (2020) COVID-19: Financial Reporting and Disclosures,1/4/2020, <https://www.grantthornton.global/en/insights/supporting-you-to-navigate-the-impact-of-covid-19/COVID-19-Financial-Reporting-and-Disclosure>
 28. Hamidat, Jumaa (2014) International Financial Reporting Standards Expert Curriculum, (IFRS EXPERT), The International Arab Society of Certified Accountants, ISBN: 978-9957-8696-1-8, Amman, Jordan. www.iascaociety.org.
 29. Hasse, Lars Helge, Johanning, Lutz, Rudolph, Bernd & Schweizer, Denis (2012), "Open-ended Property Funds: Risk and Return Profile - Diversification Benefits and Liquidity Risks," *International Review of Financial Analysis*.
 30. Hee, P. & W. Song (2017), "Factors Affecting Derivatives Use for Life Insurance Companies", *International Journal of Economics and Finance*, 9(12).
 31. Hopkin ,Paul (2010) Fundamentals of Risk Management Understanding, evaluating and implementing effective risk management , published in Great Britain and the United States in 2010 by Kogan Page Limited. <https://www.finpipe.com/the-futures-contract-an-essential-element-of-commodities-trading/>
 32. IFRS Standards (2016) The Conceptual Framework for Financial Reporting, the Preface to IFRS Standards and the consolidated text of the IFRS Standards, including IAS Standards and Interpretations, London. Retrieved from: www.ifrs.org
 33. Jin, L., Myers, S.C(2006) R2 around the world: new theory and new tests. *Journal of Financial Economics* 79.
 34. Liua , Hui-Hsuan, Ariana Changb & Yung-Ming Shiuc (2019) Interest rate derivatives and risk exposure: Evidence from the life insurance industry
 35. Mahmud, Sakib (2020) Impact of Corona Virus on the Global Economy, University of Science & Technology. Manuscript in preparation. Retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/339435164_Impact_of_Corona_Virus_on_the_Global_Economy
 36. Minsky, H. P (2016) Can 'It' Happen Again? Essays on Instability and Finance. New York, NY: Routledge.
 37. Norden, L. & M. Weber (2004), "Informational Efficiency of Credit Default Swap and Stock Markets: The Impact of Credit Rating Announcements", *Journal of Banking and Finance*, 28(11).

38. Peter Deutsch ,Hans (1999)Computational methods in the pricing and risk management of modern financial derivatives, Computer Physics Communications 121–122 (1999) 157–160
39. Popov, Vilkto and Stutzmann, Yann (2003) How is Foreign Exchange Risk Management? An Empirical Study Applied to Two Swiss Companies.
40. PWC (2020) In depth A look at current financial reporting issues - Accounting implications of the effects of coronavirus. Retrieved from www.pwc.com .
41. PWC (2018)Financial Instruments Understanding the basics, www.pwc.com.
42. Rajrs, Abin (2020) Impact Of Corona Virus On Indian Economy & Solutions To Tackle. Manuscript in preparation. Retrieved from:https://www.researchgate.net/publication/340116322_Impact_of_Corona_Virus_on_Indian_Economy_Solutions_to_Tackle#fullTextFileContent
43. Richter Andreas & Thomas C. Wilson (2020) Covid-19: implications for insurer risk management and the insurability of pandemic risk, file:///C:/Users/ACER/Downloads/Documents/Richter-Wilson2020_Article_Covid-19ImplicationsForInsurer.pdf
44. Robert Durak, M. A. (2020) Consequences of COVID-19 Financial Reporting Considerations. Retrieved from: <https://www.aicpa.org> .
45. Spremann,Klaus (2003)Hedging Foreign Exchange Rate: Theories & Evidence,.
46. Statement of Financial Accounting Standards No. 80 Note,1984, This Statement has been completely superseded FAS80 Status Page FAS80 Summary Accounting for Futures Contracts August .
47. Teixeira, Vítor José Maia (2017)The use of Derivatives in Risk Management, A study of the Portuguese listed companies Trabalho Final na modalidade de Dissertação apresentado à Universidade Católica Portuguesa para obtenção do grau de Mestre em Gestão .
48. The Institute of Risk Management (IRM) (2002) “A Risk Management Standard.” Accessed March 15,.
http://www.theirm.org/publications/documents/ARMS_2002IRM.pdf
49. U.S. Department of Health and Human Services, Food and Drug Administration (US FDA). “Guidance for Industry. Q9 **Quality Risk Management.**”
<http://www.fda.gov/downloads/Drugs/.../Guidances/ucm073511.pdf>.
50. U.S. GAO – United States General Accounting Office (1994). Financial Derivatives: Actions Needed to Protect the Financial System. Washington DC:
51. U.S. GAO (1999). Long-Term Capital Management: Regulators Need to Focus Greater Attention on Systemic Risk. Washington DC: U.S. GAO.
52. Wagner, W(2007)Financial development and the opacity of banks. Economics Letters 97.
53. Wahlen , James M, Stephen P. Baginski &Mark T. Bradshaw (2015) Financial Reporting, Financial Statement Analysis, and Valuation A Strategic Perspective , Cengage Learning.
54. Warwick , B (2003) "The Hand book of Risk" (New Gersey :John wiley&Sons,Inc,p34 .
55. Yan, B. & E. Zivot (2010) “A Structural Analysis of Price Discovery Measures”, Journal of Financial Markets, 13(1).
56. Yarnold, J., Ravlic, M. (2014). IFRS 13 and investing decisions Available <http://www.diva-portal.se/smash/get/diva2:768148/FULLTEXT01.pdf>

57. Zhou ,Victoria Yun & Peijie Wang (2013) Managing foreign exchange risk with derivatives in UK non-financial firms, Elsevier Inc.
file:///C:/Users/ACER/Downloads/Documents/zhou2013.pdf

Fuorth: website

1. Anne , Krueger (1984) Exchange Rate Determination, Cambridge University Press , London.
2. Byabatti, Onur and Toktoy, Beril, Operational Hedging: A Review With Discussion (2004) .
3. Carter, David A, Pantzalis, Christor, & Betty J. Simkins (2001) Asymmetric Exposure to Foreign Exchange Risk : Financial & Real Option Hedges Implemented by Multinational Corporations .
4. Dan Luy,D (2010) " Evaluation of Credit Risk Management Policies and practices in a Vietnamese Joint-stock commercial Banks transaction office. "
www.publication .theseus.fi
5. <file:///C:/Users/ACER/Downloads/Documents/ecb>
6. Gleason, Kimberly C. ,Kim, Young Sang, and Mathur, LKE, 2005,the Operational & Financial Hedging of US High the Technology Firms ,.
7. <https://www.finpipe.com/the-futures-contract-an-essential>
8. Li, Shaofang & Matej Marinč, 2014, University of Ljubljana and University of Amsterdam
9. Users/ACER/Downloads/Documents/global_derivatives_market.pdf
10. www.ifrs.org/IAS1
11. www.ifrs.org/IAS34

الملاحق

شركة بغداد للمشروبات الغازية (مساهمة خاصة)

الميزانية العامة كما في 31 كانون الاول/ 2019

بيان (أ)

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	السنة الحالية دينار	السنة السابقة دينار
	1	الموجودات		
		الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية	155,881,571,429	165,033,616,351
	11			55,513,119,754
	118	التنفقات الايرانية مؤجلة	48,746,063,092	10,650,679,970
	12	مشروعات تحت التنفيذ	34,448,025,383	46,376,642
	15	الاستثمارات مالية	46,376,642	
		مجموع الموجودات الثابتة	239,122,036,546	231,243,792,717
		الموجودات المتداولة		
		المخزون (بالكلفة)	53,949,697,893	60,370,592,610
	13			17,900,309,144
	16	المدينون	4,052,781,414	40,740,900,796
	18	التقود	106,404,620,617	
		مجموع الموجودات المتداولة	164,407,099,924	119,011,802,550
		مجموع الموجودات	403,529,136,470	350,255,595,267
	2	مصادر التمويل		
		مصادر التمويل طويلة الأجل		
		رأس المال الاسمي والمنفوع	177,333,333,333	177,333,333,333
	211			155,746,634,392
	22	الاحتياطيات	188,844,843,497	
		مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل	366,178,176,830	333,079,967,725
		مصادر التمويل قصيرة الأجل		
		التخصيصات	6,436,875,267	6,431,761,856
	23			10,743,865,686
	26	الدائون	30,914,084,373	
		مجموع مصادر التمويل قصيرة الأجل	37,350,959,640	17,175,627,542
		مجموع مصادر التمويل	403,529,136,470	350,255,595,267



احمد مهدي الجبوري

شركة احمد مهدي الجبوري وشركاه
لمراقبة وتدقيق الحسابات / تضامنية

رئيس مجلس الإدارة
الحاج عصام كريم الاسدي

المدير المفوض
حيدر عبدالمحسن البصام

غسان محمد نومان
16546 / م



خضوعا لتقريرنا المرقم 343 في 21 / نيسان / 2020

شركة بغداد للمشروبات الغازية (مساهمة خاصة)

حساب الانتاج والمتاحرة والارباح والخسائر والتوزيع

للسنة المالية المنتهية في 31/كانون الاول/2019

بيان (ب)

رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	السنة الحالية دينار	السنة السابقة دينار
(45 - 41)	إيراد النشاط الجاري	367,746,074,612	331,351,800,403
	<u>تنزل : كلفة النشاط الجاري</u>		
5	كلفة الإنتاج	242,062,018,215	234,495,604,732
6	كلفة الخدمات الانتاجية	39,901,186,945	21,162,902,431
4123	التغير في مخزون الإنتاج غير التام	196,429,725	493,267,428
417	ينزل : عوائد مخلفات الإنتاج	-233,800,146	-419,456,270
	<u>صافي كلفة الإنتاج</u>	<u>281,925,834,739</u>	<u>255,732,318,321</u>
4122	التغير في مخزون الإنتاج التام	1,773,084,029	-2,364,750,704
	<u>صافي كلفة النشاط الجاري</u>	<u>1,773,084,029</u>	<u>-2,364,750,704</u>
	<u>فائض النشاط الجاري</u>	<u>283,698,918,768</u>	<u>253,367,567,617</u>
7	تنزل : كلفة الخدمات التسويقية	17,447,435,620	77,984,232,786
	<u>فائض الإنتاج والمتاحرة</u>	<u>66,599,720,224</u>	<u>54,545,392,495</u>
8	تنزل : كلفة الخدمات الإدارية والتشغيلية	8,331,660,963	4,936,483,049
	<u>فائض العمليات الجارية</u>	<u>58,268,059,261</u>	<u>49,608,909,446</u>
	<u>بضائف : الإيرادات التحويلية والأخرى</u>		
48	الإيرادات التحويلية	550,000	2,440,000
49	الإيرادات الأخرى	326,619,342	39,536,145
		<u>327,169,342</u>	<u>41,976,145</u>
	<u>تنزل : المصروفات التحويلية والأخرى</u>		
36	فوائد إيجارات	200,350,000	---
38	المصروفات التحويلية	1,178,209,562	639,371,508
	<u>صافي الربح قبل الضريبة</u>	<u>57,216,669,041</u>	<u>49,011,514,083</u>
	تنزل : ضريبة الدخل 15%	-6,436,875,267	-5,513,795,334
	<u>صافي الربح بعد الضريبة</u>	<u>50,779,793,774</u>	<u>43,497,718,749</u>
	<u>يوزع كما يلي :</u>		
2211	احتياطي التوسعات	14,304,167,260	12,252,878,521
223/1	الاحتياطي القانوني 5%	1,823,781,326	1,562,242,011
224	الفائض المتراكم	34,651,845,188	29,682,598,217
		<u>50,779,793,774</u>	<u>43,497,718,749</u>

شركة بغداد للمشروبات الغازية (مساهمة خاصة)

بيان العمليات الجارية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/2019

بيان (ج)

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	السنة الحالية دينار	السنة السابقة دينار
		الإيرادات		
		الإيرادات الجارية		
		التغير في مخزون الإنتاج التام والغير تام وعوائد الإنتاج	331,351,800,403	367,746,074,612
		الإيرادات الجارية :		
		تنزل : المصروفات الجارية		
		الرواتب والأجور	2,290,939,546	-1,735,713,608
		المستلزمات السلعية	333,642,739,949	366,010,361,004
		المستلزمات الخدمية		
		فوائد وأيجارات أراضي	18,374,027,236	20,270,059,989
		الإئذنتارات والاطفاءات	225,268,955,348	237,290,146,549
		ضرائب ورسوم	13,572,730,254	19,790,590,543
		مجموع المصروفات	124,320,000	200,350,000
		فائض العمليات الجارية (المرحلة الأولى)	26,693,797,665	30,391,504,662
		تضاف : الأيرادات التحويلية والأخرى		
		الأيرادات التحويلية	631,471,508	780,250,000
		الأيرادات الأخرى	(284,665,302,011)	(308,722,901,743)
		فائض العمليات الجارية (المرحلة الثانية)	48,977,437,938	57,287,459,261
		تنزل : المصروفات التحويلية		
		المصروفات التحويلية (عدا ح/ 384)	2,440,000	550,000
			39,536,145	326,619,342
			41,976,145	327,169,342
			7,900,000	397,959,562
			49,011,514,083	57,216,669,041


(2) الملحق
القوائم المالية

شركة بغداد العراق للنقل العام والاستثمارات العقارية (ش.م.م) مختلطة

الميزانية العامة كما في ٣١ كانون الاول/٢٠١٩

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	٢٠١٩ دينار	٢٠١٨ دينار
		<u>الموجودات</u>		
		<u>الموجودات الثابتة</u>		
١	١١	الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	٥٠٩٧٢٦١٩٠	٤٩٥٤١٦٠٠٩
٢	١١٨	النفقات الايرادية المؤجلة	٣٢٩٣٢٠٠٠	٤٥٠٦٤٠٠٠
٣	١٢	مشروعات تحت التنفيذ	٢٦٧١١٩٥٥٠	٥٢٩٧٥٠٠٠
٤	١٥١	الاستثمارات المالية طويلة الاجل	٣٩٧٨٧٩٤٠٨	٦٤٧٨٨٧١٦١
		مجموع الموجودات الثابتة	١٢٠٧٦٥٧١٤٨	١٢٤١٣٤٢١٧٠
		<u>الموجودات المتداولة</u>		
٥	١٣	المخزون (بالكلفة)	١١٦٦٣٥٣٦	٨٧٩٤٢٥٠
٦	١٦	المدينون	٤٥٨٨٥٢٦٦٩	١٦١١٥٦٧٨٠
٧	١٨	النقود	٤٦١٤٦٤٩٩٨٨	٣٥٦٠٩٨٠٣٧٢
		مجموع الموجودات المتداولة	٥٠٨٥١٦٦١٩٣	٣٧٣٠٩٣١٤٠٢
		مجموع الموجودات	٦٢٩٢٨٢٣٣٤١	٤٩٧٢٢٧٣٥٧٢
		<u>مصادر التمويل</u>		
٢		<u>مصادر التمويل طويلة الاجل</u>		
٨	٢١	راس المال	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٩	٢٢	الاحتياطيات	٢٨٩١٤١١١٨١	٢٠٩٩٣٤١٩٢٩
		مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل	٣٨٩١٤١١١٨١	٣٠٩٩٣٤١٩٢٩
		<u>مصادر التمويل قصيرة الاجل</u>		
١٠	٢٣	تخصيصات قصيرة الأجل	٣٢٦٧١٩٦٠	٣٢٦٧١٩٦٠
١١	٢٦	الدائنون	٢٣٦٨٧٤٠٢٠٠	١٨٤٠٢٥٩٦٨٣
		مجموع مصادر التمويل قصيرة الأجل	٢٤٠١٤١٢١٦٠	١٨٧٢٩٣١٦٤٣
		مجموع مصادر التمويل	٦٢٩٢٨٢٣٣٤١	٤٩٧٢٢٧٣٥٧٢



نائب رئيس مجلس الإدارة
جعفر محمد علي جعفر


المدير المفوض
ثائر غاثم محمد علي


مدير الحسابات
شاكر شيشل باش

حضوراً لتقريرنا المرقم (١٣٠٩١/٤٧/٢٩/٨)
والموافق في ١٤٤٤/٣/١٠ هـ
والمصادف ٢٠٢٠/١٠/٣١ م


المحاسب القانوني
د. أصف محسن يونس


رئيس هيئة الرقابة المالية
ميادة طارق توفيق

ع/ ديوان الرقابة المالية الاتحادي
٢٠٢٠/ /



شركة بغداد العراق للنقل العام والاستثمارات العقارية (ش.م) مختلطة

حساب الانتاج والمتاجرة والارباح والخسائر والتوزيع للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠١٩

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	٢٠١٩ دينار	٢٠١٨ دينار
١٧	٤٥ - ٤١	ايرادات النشاط الجاري	٢٨٢٢٦٨٨١٤٥	٢٦٨٦٣٩٠٦٥٩
١٩	٧	ينزل: كلفة الخدمات التسويقية	٩٠١٧٣٢٥٩	١٢٠٤٢٠٤٩٢
١٩	٨	ينزل: كلفة الخدمات الادارية والتمويلية	٧٩٩٢٢٤١١٢	٨٥٠٧١٩٥٥٥
		فاتنض العمليات الجارية	١٩٣٣٢٩٠٧٧٤	١٧١٥٢٥٠٦١٢
١٨		تضاف: الايرادات التحويلية والاخرى		
	٤٨	الايادات التحويلية	٢٣٨٩٠٠٠٠	٣٠٠٣٧٥٠
	٤٩	الايادات الاخرى	٥٥٨٧٩٨٤	١٨٠٣٧٩٣١
		مجموع الايرادات التحويلية والاخرى	٢٩٤٧٧٩٨٤	٢١٠٤١٦٨١
١٦		تنزل: المصروفات التحويلية والاخرى		
	٣٨	المصروفات التحويلية (عدا الضرائب)	١٧٠٠٠٠٠	٤٤٦٦٢٥٠
	٣٩	المصروفات الاخرى	١٧٦٢٨٣٤٩٣	١٠٦٢٧٩٤٤٥
		مجموع المصروفات التحويلية والاخرى	١٧٧٩٨٣٤٩٣	١١٠٧٤٥٦٩٥
		الفائض القابل للتوزيع	١٧٨٤٧٨٥٢٦٥	١٦٢٥٥٤٦٥٩٨
		الفائض موزع كمايلي:		
		(٥٥%) احتياطي إلزامي بموجب المادة (٧٣) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ (المعدل)	٨٩٢٣٩٢٦٣	٨١٢٧٧٣٣٠
		الفائض المتراكم (ارباح غير موزعة)	١٦٩٥٥٤٦٠٠٢	١٥٤٤٢٦٩٢٦٨
			١٧٨٤٧٨٥٢٦٥	١٦٢٥٥٤٦٥٩٨

شركة بغداد العراق للنقل العام والاستثمارات العقارية (ش.م) مختلطة
كشف العمليات الجارية للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الاول/٢٠١٩

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	٢٠١٩ دينار	٢٠١٨ دينار
		الايادات الجارية		
١٧	٤٥ - ٤١	ايرادات النشاط الجاري	٢٨٢٢٦٨٨١٤٥	٢٦٨٦٣٩٠٦٥٩
		المصروفات الجارية		
١٣	٣١	الرواتب والاجور	٤٦٢٧٣٢٥١٣	٥٠٤٥٠٢٩٣٤
١٤	٣٢	المستلزمات السلعية	١٠٠١٩٤٠٧	٢١١٥٦١٣٢
١٥	٣٣	المستلزمات الخدمية	٧٦١٦٢١٣٠	١٠٥٦٢٨٠٨٥
٢ - ١	٣٧	الاندثارات	١١٢٣٠٨١٥٠	١٠٨٤٧١٢٨٦
١٦	٣٨	الضرائب والرسوم	٢٢٨١٧٥١٧١	٢٣١٣٨١٦١٠
			٨٨٩٣٩٧٣٧١	٩٧١١٤٠٠٤٧
		فائض العمليات الجارية/ المرحلة الاولى	١٩٣٣٢٩٠٧٧٤	١٧١٥٢٥٠٦١٢
١٨		تضاف: الايرادات التحويلية والاخرى		
	٤٨	الايادات التحويلية	٢٣٨٩٠٠٠٠	٣٠٠٣٧٥٠
	٤٩	الايادات الاخرى	٥٥٨٧٩٨٤	١٨٠٣٧٩٣١
			٢٩٤٧٧٩٨٤	٢١٠٤١٦٨١
١٦		تنزل: المصروفات التحويلية والاخرى		
	٣٨	المصروفات التحويلية (عدا الضرائب)	١٧٠٠٠٠٠	٤٤٦٦٢٥٠
	٣٩	المصروفات الاخرى	١٧٦٢٨٣٤٩٣	١٠٦٢٧٩٤٤٥
			١٧٧٩٨٣٤٩٣	١١٠٧٤٥٦٩٥
		الفائض القابل للتوزيع/ المرحلة الثانية	١٧٨٤٧٨٥٢٦٥	١٦٢٥٥٤٦٥٩٨



Abstract:

The Research aims to use Appropriate Financial Derivative Contracts in Controlling the Risks Resulting From the Current Pandemic, Identifying Risks to Companies, Exposure to appropriate accounting entries and treatments, and knowledge research to make reforms in accordance with international financial reporting standards. In applying his research, the researcher followed the use of financial derivatives and accounting treatments on financial statements. For the industrial sectors of the Baghdad Company for Soft Drinks, and the services sector for the Baghdad Iraq Company for Transport and Real Estate Investments to reduce the risks to which it is exposed. The researcher adopted the inductive approach in the theoretical side mixed with the deductive approach in the practical side. The research variables and the associated factors that enable the study of the relationship between them and their impact on achieving the desired results, and for the purpose of proving the hypothesis of the research, the adoption of a hypothetical method in measuring the elements of the financial statements by employing financial derivatives and accounting treatments to reduce the risks facing companies. exploratory Questionnaire team, to show the impact of the use of financial derivatives in overcoming and controlling risks under difficult circumstances (COVID-19). The research deals with the problem of the negative effects of crises in general and the pandemic in particular, using derivative financial instruments under conditions of uncertainty and enabling them to control risks effectively and successfully. And the use of financial derivatives will help to hedge against risks and reduce their consequences, and with regard to the results that have been reached, the financial position of the Baghdad Soft Drinks Company and Baghdad Iraq for Transport and Real Estate Investments has been strengthened by acquiring financial assets as a result of accounting treatments and financial derivatives. Employing those gains with hedged financial assets enhances their ability to continue and address risks before they occur. Reducing risks using these modern derivative tools is a fundamental issue for all companies based on the returns of these tools such as controlling regular financial flows, achieving capital profits and reducing risks. The research discusses the positive effects of hedging. Using these tools as well as the possibility of their application in Iraqi industrial and service companies in light of the pandemic, and the research recommends adopting these strategies and methods that enable them to take risks and ensure their continuity and then rise to competition.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kerbala
College of Administration and Economic
Department of Accounting



Employing financial derivatives to reduce risks in
light of the (Covid 19) pandemic as a proposed model

"Applied research in the industrial sector of Baghdad Soft Drinks
Company and Baghdad Iraq Company for Transport and Real Estate
Investments"

Ph.D. dissertation submitted to
The Council of the College of Administration and
Economics / University of Kerbala as a part of the
Requirements for obtaining Ph D Degree in Accounting

By

Mohammed Salman Dawood Al Karawi

Supervised by

Prof. Dr. Talal Mohammed Ali Aljajawy

1443 A.H.

Kerbala

2022 A.D.